



سجالات الزيتونيين مع الاستعمار ودعاة التغريب

ل. الحسين بن عيسى

سجالات الزيتونيين
مع الاستعمار ودعاة التغريب

ز. الحسين بن عيسى

سجلات الزيتونيين
مع الاستعمار ودعاة التغريب
(1881-1981)

الفهرسة أثناء النشر

سجلات الزيتونيين مع الاستعمار ودعاة التغريب / بن عيسى، الحسين.

15.5 * 23.5 سم / عربي / 418 ص.

ر.د.م.ك: 2-010-20-9938-9789

صورة الغلاف: لمجلس علمي في رحاب الجامع الأعظم جامع
الزيتونة، بحضور المنصف باي عاهل المملكة التونسية (1942 -
1943) والأمير محمد الأمين باي بحضرة عدد من المشايخ
يتوسطهم الشيخ صالح المالقي.

الطبعة الأولى - جانفي - 2018

جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة ©



95 - AVENUE DE LONDRES - TUNIS - 1001 -

TELFAX: +21671241123

TEL: +21671330490

www.latrach-edition.com

contact@latrach-edition.com

Latrachsale@gmail.com

تم طبع وإنجاز هذا الكتاب في

الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم

SOTEPAGRAPHIC

12 نهج الحفيرة - 1002 تونس البليدير

الهاتف 71 904 380 - 71 901 933

البريد الإلكتروني sotepagraphic@yahoo.fr

الإهداء

إلى روح المغفور له، الشيخ الزيتوني الناصر الباهي
الدّاعية والواعظ والمرّي، الذي غرس في وفي بعض من
صحبى حبّ المعرفة منذ حداثة سنّنا .



الشيخ الناصر الباهي (1906-1987) نور الله ضريحه،
خطيب الجمعة بالمسجد الجامع بالكرم الشرقي خلال السبعينات

التقديم

باسم الله والصلاة والسلام على رسوله وصحبه ومن والاه .
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، اللهم انفعنا بما علّمتنا وعلمنا
ما ينفعنا وزدنا علما .

جامع الزيتونة أو «الجامع الأعظم» هو ثاني الجوامع التي رفعت بإفريقية
بعد جامع عقبة بن نافع بالقيروان، وينسب بعض المؤرخين إنشائه إلى حسان
بن النعمان الغساني فاتح تونس وقرطاجنة سنة 79 هـ / 698 م، فيم ينسب
الكثيرون تأسيسه إلى عبيد الله بن الحبحاب الذي سمّاه هشام بن عبد الملك
الخليفة الأموي واليا على إفريقية في سنة 110 هـ / 728 م . ولقد تنافس حكام
تونس منذ العهد الأغلبي وصولا إلى الحسينيين على توسيعه وترميمه وتجديده
ليتخذ شكله المعماري الحالي .

ومنذ أن وطئت جموع الفاتحين أرض إفريقية سنة 28 هـ / 649 م، توطدت
قدم الإسلام شيئا فشيئا في ربوع تونس واصطبغت إلى الأبد بصبغته، وعلى
مدى قرون أسهمت المؤسسات التعليمية الإسلامية وعلى رأسها جامع عقبة

بالقروان والجامع الأعظم بمدينة تونس، في إفراز نخبة من العلماء تناوبوا قرناً بعد قرن على حمل لواء العلوم والثقافة واثراء تراث العرب والبشرية جمعاء بما لا يحصى من مؤلفات، وتكفلوا بأعباء نشر الثقافة الإسلامية في أصقاع المغرب الإسلامي والقارة الإفريقية، وأفضت مجهوداتهم إلى تجذير الهوية العربية - الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا وإلى الأبد.

فكان جامع الزيتونة بحقّ طيلة ثلاثة عشرة قرناً وعلى مرّ العصور، منارة للعلم والمعرفة وأكبر جامعة إسلامية تخرّج منها الفقيه واللغوي والأديب والشاعر...⁽¹⁾ ومع انبلاج عصر النهضة العربية الحديثة اضطلع الزيتونيون بدور لا ينبغي نكرانه في دعم جهود الاصلاحيين في تونس والمشرق الإسلامي، فكانوا خير سند لرائد الحركة الاصلاحية خير الدين باشا التونسي وأبرز أعضاده. ومع انتصاب نظام الحماية على تونس سنة 1881 لم يدخر الزيتونيون جهداً في مناهضة النظام الاستعماري وكشف أحابيل سياسته الرامية لتغريب وفرنسة الشعب التونسي.

وبعد أن حازت البلاد التونسية استقلالها السياسي يفاجئ المرء بمدى إصرار البعض من السياسيين وكتبة التاريخ الرسمي، على إخفاء دور الزيتونيين وإسهاماتهم في الحركة الوطنية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والتقابلية، تحت تأثير الدعاية المغرضة للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة الذي كان يضمّر عداً سافراً لطلبة الجامع الأعظم ومدرّسيه ولؤسسه الزيتونة بأكملها. وقد عكفت النخبة ذات الميول التغريبية خريجة التعليم الفرنسي أو التعليم التونسي المزدوج المنظم بواسطة اصلاح التعليم سنة 1958، على إعادة إنتاج الصورة النمطية السلبية عن الزيتونيين التي اعتاد بورقيبة تكرارها بصورة فجّة، وترديد ما كان يدّعيه من كون الزيتونيين أصيلي البورجوزاية الحضرية المحافظة، وأنهم بذلوا جهد المستطاع في الوقوف إلى جانب كلّ

(1) زمزمي، محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، د.ت، ص 392-393.

متغلب على السّلطة. خير دليل على أولئك محمّد الشّرفي الذي عين وزيراً للتّربية بين سنتي 1988 و1993، فباسم الحداثة أبدى الرّجل تحاملاً غير مبرّر على الزّيتونة والزّيتونيين، فهو القائل: «فقد انحدر القادة الزّيتونيّون القدامى من أصول أرستقراطيّة ووردوا من أوساط غنيّة... ثمّ أنّهم كانوا دوماً قريبين من السّلطة، مناصرين لكلّ المتربّعين على عرشها...»⁽¹⁾ ومثل هذا القول ينمّ عن جهل مطبق بالتّاريخ الزّيتوني، ويضمّر نيّة مبيّنة في تهميش دور الزّيتونيين. فالثّابت أنّه ومع انتصاب نظام الحماية الفرنسيّة وحتى الاستقلال كان الجامع الأعظم شامخاً يؤدّي رسالته الحضاريّة الدّؤوبة، ورمزاً لهويّة تونس العربيّة الإسلاميّة، تلك الهويّة التي استعصت عن الذّوبان والمسح رغم محاولات فرنسا المتكرّرة ورغم سياساتها لتغريب الشعب التونسي وأذابته في بوتقة الحضارة الغربيّة، ورغم جهود التّنصير التي اضطلعت بها الكنيسة المسيحيّة. فالوعي بأهميّة وزنهم العددي، وتأثرهم بأفكار الإصلاح الوافدة من المشرق، والنّقائص الهيكلية المتراكمة للتّعليم الزّيتوني... عوامل أفضت إلى ظهور حركة اصلاحيّة زيتونية مبكّرة، سواء في صفوف الطّلبة أو المدرّسين. وليس من باب الافتراء إن قلنا أنّ الزّيتونيين ساهموا مساهمة فعّالة في مختلف مراحل النّضال التّحرّري ضدّ الاستعمار، وشاركوا بحماس فياض واندفاع عارم في معارك الأُمّة العربيّة والإسلاميّة الكبرى من الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911 إلى الحرب العربيّة الصّهيونيّة الأولى 1947-1948 والثّورة الجزائريّة منذ اندلاعها في غرّة نوفمبر 1954... وظلّوا بمثابة «الجندي المجهول» مغيّبا دورهم من قبل من عهد إليه بكتابة تاريخ تونس المعاصر، وزعماء تونس المستقلّة أصحاب مقولات التّونس وأنصار الازدواجيّة اللّغويّة.

ومن غرائب الأمور أن تحتفظ تونس وهي في ظلّ الهيمنة الاستعماريّة بمعظم مؤسّساتها الإسلاميّة من قبيل الجامعة الزّيتونيّة والأوقاف والقضاء

(1) لبيض، سالم: الهويّة الإسلام، العروبة، التّونس، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط 1، 2009.

الشّرعي... فخال عامة الناس أن زمن التّعدي على هوية الشعب ولّى وانقضى مع انقشاع ظلمة الاستعمار، ولم تضرّ السياسات الاستعمارية ثوابت الهوية: الإسلام واللغة العربيّة، ولكن فوجئوا بأنّ الذين رشّحتهم فرنسا لنيابتها في إدارة البلاد من الذين ارتضعوا لبان ثقافتها، عجلوا وفي خضمّ الانتشاء بنخوة الاستقلال، بسلك سياسة ممنهجة لتحديد دور الإسلام وحملة الثقافة والتكوين الزيتونيين عن مفاصل الحياة العامّة. وترافق ذلك التّمشي مع ظرفيّة عصيبة حيث أضحت البلاد على شفا حرب أهليّة حقيقيّة بين 1955 و1963 في إطار ما اصطلح على تسميته الرّئيس السّابق الحبيب بورقيبة بالفتنة اليوسفيّة، أي حالة الصّراع الدّامي بين البورقيبيين وأنصار صالح بن يوسف، وبالنّسبة للأخير كان الزيتونيون قد شكّلوا رافدا أساسيا لحركته المناهضة للتّمشي البورقبي في الرّضا بالحكم الذاتي، وقد بدا واضحا منذ أوائل الستينات انزلاق البلاد بصفة مبكرة نحو شخصنة الدّولة وإرساء نظام حكم أحادي.

تجبر النظام البورقبي وانسداد الآفاق والتّعدي الممنهج على الهوية، لم يمضيا دون ردود فعل منددة تبلورت وازدادت حدّة بمرور الزمن، فأفضت إلى تشكّل تيارات ذات مشارب فكريّة متنوّعة، ومن بينها أحزاب الهوية وفي مقدّمتها الحركة الإسلاميّة التي يرقى نشوؤها إلى سنة 1965، وقد اضطلع ما تبقى من زيتونيين على قيد الحياة أو لم تطلهم يد التّهجير... بدور لا يستهان به في انبثاق تلك الحركة وانضاج طروحاتها، وشكّل ذلك مفاجأة للمراقبين والدّارسين بعد أن كان يعتقد بأنّ صفحة الزيتونة قد طويت إلى الأبد.

هذا البحث أنا مدين فيه إلى مدير مكتبة تونس السيد يوسف العيّاري، الذي أوحى لي بعنوانه وطلب منّي إعداد دراسة حول الموضوع كان من المفترض أن تقدّم في ندوة علميّة حول الزيتونة، ولكن شاءت الأقدار ألاّ تلتئم تلك الندوة، فتحول موضوع الدّراسة الذي حوى عددا محدودا من الصّفحات إلى مشروع كتاب، هو الآن بين يدي القارئ... فأرجو أن ينال استحسانه.

وحريّ بي أن أعترف بالجميل لمؤلّفي الكتب والمصادر التي عدتّ إليها
في تألّفي هذا، وزوّدتني بالمادّة المعرفيّة التي أثّرت بها محتوى كتابي، وأرجو
أن يلتمسوا لي الأعذار لإسهابي في نقل جانب ممّا حَبّروه واجتهدوا في
استنتاجه... فإلى هؤلاء أقول شكراً.

الحسين بن عيسى

صاحبة الكرم،

نوفمبر 2016 م / صفر 1438 هـ

∞∞∞∞

القسم الأول

الزيتونة خلال الفترة الاستعمارية:
دور حضاري وإشعاع بالداخل والخارج

الفصل الأول

الزيتونة والحفاظ على التراث العربي - الإسلامي المكتوب ونشر مفاهيم التنوير ضمن الحقل المعرفي الإسلامي

1 - الزيتونة والمؤسسات التعليمية ودورها في ترسيخ الوحدة المذهبية والانسجام العقدي بتونس

شكل انفتاح البلاد منذ القدم لتلقي التأثيرات الوافدة، والانبساط وغلبة التضاريس المعرّقة لتنقل الأفراد والمجموعات، وما كان يميّز السّكان من طابع الاستقرار والتّحضّر... عوامل حاسمة في تغلغل تأثير الثقافة الإسلامية بأرض إفريقية. هذا التأثير الذي ازداد حدّة بفضل ما أفرزته الحضارة العربية الإسلامية من نخبة متعلّمة تحمل لواء الثقافة الإسلامية، عملت على تجذّر اللّغة العربية أمام تراجع اللهجات البربرية واعتناق الإسلام.

فبصفة مبكّرة منذ بدايات العصور الإسلامية اضطلع علماء تونس - أو إفريقية بتعبير القدماء - بنشر قيم الوسطية والاعتدال وفقه التّيسير في ربوع بلاد المغرب، الوسطية في العبادات والشّعائر والمعاملات والتّشريع والتّحليل والتّحريم، منذ أن كتب الانتشار للمذهب المالكي، والوسطية في الزّهد والنّسك على طريقة المتصوّفة السّنة، والوسطية في الاعتقاد والتّصوّر منذ أن

استتبّ انتشار مقولات أبي الحسن الأشعري (المتوفى سنة 324 هـ) وأتباع مذهبه الكلامي في قضايا الخلق والصفات والمعاد... وعلم التوحيد عامّة.

وكان الغالب على أهل تونس في القديم مذهب الأحناف، إلى أن قدم إليها علي بن زياد (المتوفى عام 183 هـ) صاحب الرواية المشهورة للموطأ وأول مؤلف مغربي في المذهب، والبهلول ابن راشد (المتوفى عام 183 هـ)، وأبو علي شقران بن علي القيرواني (المتوفى عام 186 هـ)، وأبو محمد عبد الله بن فرخ الفارسي القيرواني (المتوفى عام 176 هـ)، وأبو محمد عبد الله ابن عمر بن غانم الرعيني (المتوفى عام 191 هـ) وغيرهم... وهؤلاء كلهم تتلمذوا على مالك وأخذوا عنه مباشرة، فلمّا عادوا إلى القيروان بثوا علمه بين الناس، وما يزال المذهب يتسع وينتشر إلى أن جاء الفقيه أسد بن الفرات (142 - 213 هـ / 759 - 828 م) والإمام سحنون بن سعيد التّنوشي (160 - 240 هـ / 776 - 854 م)، فغلب في أيامهما، و«فضّ (ل) حلف المخالفين» على حدّ تعبير القاضي عياض⁽¹⁾.

وما يسترعي الانتباه حقّاً أنّ هؤلاء العلماء الأفارقة، سواء من أصول عربيّة أو بربريّة، ممّن تعلّموا بالقيروان أو تتلمذوا على علماء مشاركة التقوا بهم في رحلات الحجّ أو طلب العلم... هؤلاء قطعوا مع مرحلة التّعويل على المشرق في نشر الإسلام واللّغة العربيّة في ربوع إفريقيّة والمغرب، وحلّوا محلّ الشيوخ الذين قدموا من المشرق خلال العقود الأولى التي تلت الفتوحات. وكان الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99-101 هـ / 717-720 م) هو أوّل من دشّن مرحلة التّعريب والأسلمة عن طريق إيفاد بعوث العلماء، حيث سيّر إلى إفريقيّة عشرة من التّابعين لنشر قواعد الإسلام وأصوله⁽²⁾. ولقد أدخل العلماء المسلمون الأفارقة حركيّة فائقة على الحياة الثقافيّة والفكرية بإفريقيّة،

(1) مجلة دعوة الحقّ الصّادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، العدد 221، الموقع الإلكتروني: www.habous.gov.ma

(2) بويحي، الشاذلي: الحياة الأدبيّة بإفريقية في عهد بني زيري، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، الطّبعة الأولى، المجلّد الثاني، ص 435-436.

فتحوّلت القيروان حتّى القرنين الرّابع - الخامس للهجرة / العاشر - الحادي عشر ميلادي لا إلى قبلة طلبه العلم والعلماء وأهل الورع والاصلاح في الغرب الإسلامي فقط فكانت الدّروس تقدّم في جميع الدّرجات داخل منات المساجد التي تعجّ بها المدينة، بل وتحوّلت المدينة إلى رابع الأمصار الإسلاميّة في ذلك الزّمن ذات الحياة الثّقافيّة المزدهرة بعد البصرة والكوفة ودمشق⁽¹⁾.

وبلا ريب يعدّ مسجد عقبة بن نافع الفهري ومنذ تأسيس ولاية إفريقيّة سنة 55 هـ / 674 م واكتمال بناء القيروان، أحد منارات نشر المعرفة والثّقافة ببلاد المغرب والأندلس والإطار الذي احتضن العلماء، فكان المركز الأوّل الذي عقدت برحابه أولى حلقات التّدريس منذ نهاية القرن الأوّل للهجرة من قبل التّابعي عكرمة البربري مولى الصّحابي الجليل عبد الله بن عبّاس (ت 105 هـ / 723 م) وتولّى التّدريس به فيما بعد مشاهير كبار العلماء. وبمرور الوقت إنضافت ومنذ عهد الأغالبة بأجنحة المسجد المكتبات التي زوّدت بوافر الكتب. وبمرور الوقت ازداد عدد المكتبات سواء مكتبات الإمارة أو الدّولة أو الخواصّ من العلماء كمكتبة آل سحنون، ومكتبة آل الجزّار، ومكتبة آل بن حميد التّيمي (ت 251 هـ / 865 م) أو مكتبة عيسى بن مسكين (ت 295 هـ / 907 م) ومكتبة حمدون بن مجاهد الكلبي (ت 319-321 هـ / 931-933 م) وغيرها...⁽²⁾.

وبالإضافة إلى حلقات العلماء بالمساجد ومجالس العلم خارجها، ومنذ وصول الأنواج الأولى للفتّاحين - المصطحيين لعائلاتهم - برزت الكتّاب منذ القرن الأوّل للهجرة كي تضطلع بدور تربوي هامّ امتدّ طيلة قرون، فشكّلت محاضن لصغار السنّ لتحفيظ القرآن وتلقينهم مبادئ القراءة والكتابة، والضروري من الفقه والعلوم «الدّنيويّة» كالْحساب وفنون اللّغة والشّعر

(1) بويحي، الشاذلي: الحياة الأدبيّة بإفريقيّة في عهد بني زيري، مصدر السّابق، ص 453.

(2) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التّونسيّة، مركز النّشر الجامعي، تونس 2012، ص 69-72 و 92-95.

والخطابة، كما شكّل الكتاب أداة لتعريب سكّان الشّمال الإفريقي، من بربر وروم وأفارقة...، وفي أوقات السّلم جرت العادة أن تتحوّل الرّباطات في إفريقيّة - من أشهرها رباط المنستير ورباط سوسة - من وظيفتها العسكرية المتمثلة في مراقبة الحدود والاشعار بتحركات مسترابة للغزاة، إلى وظائف تعليميّة وتربويّة، فتستقبل العلماء لإلقاء الدّروس في مختلف العلوم الشرعيّة⁽¹⁾.

وقد أسهم فطاحلة العلوم الشرعية وجهابذة الفقه بإفريقيّة والغرب الإسلامي في التأسيس بمؤلفاتهم للمذهب المالكي، فأصبحت أمّهات المذهب ودواوينه، فبعد كتاب الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمته الله، تأتي في الرّتبة الثانية بعده مباشرة «المدونة» للإمام سحنون.

وفي المراحل التّالية في إفريقيّة وبلاد المغرب تطوّر المذهب المالكي محتكاً بالواقع المغاربي، ومن أشهر الكتب المعتمدة في هذه المرحلة مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ) «الرسالة» و«النوادر والزيادات» و«مختصر المدونة» و«تهذيب المدونة» لخلف بن سعيد الأزدي القيرواني، الشهير «بالبراذعي» (ت 438 هـ) ومؤلفات المازري، أبي عبد الله محمد بن علي (ت 526 هـ): «التعليقة على المدونة» و«شرح التلقين». أما بعد أن مدّ مذهب الإمام مالك جذوره وغلب على بلاد المغرب، فإنّ مرحلة الاستقرار هذه تميزت بالشرح والاختصار والحواشي والتعليقات على الكتب التي تقدمت من مؤلفات علماء إفريقيّة في هذه المرحلة «المختصر الفقهي» لابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي (ت 803 هـ)⁽²⁾.

وبهذا يكون لعلماء إفريقيّة نصيب يعتدّ به في إغناء المكتبة المالكيّة بجواهر الأسفار في شتّى مراحل تطوّر المذهب، واضطلعوا بالتّالي بدور مميّز في تعميق مسار تعريب وأسلمة إفريقيّة وتقدّم إدماجها في المجال الإسلامي، والتي لم تتوقّف يوماً خلال حكم الأغالبة والفاطميين والزّيريين.

(1) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التّونسيّة، مصدر السّابق، ص 73-83.

(2) موقع ملتقى أهل الحديث، www.ahlalhdeth.com

والمأثور عن علماء إفريقية في صدر الإسلام محاربتهم لأهل البدع والأهواء وتشديد النكير عليهم والتصدّي لمحاولات الصفرية والمعتزلة والإباضية والنكارية والشيعة، في فرض آرائهم بالقوة على الناس. فكانت مدرسة مالك الفقهية في إفريقية من أشدّ المدارس في الدولة العربية الإسلامية تمسّكا بالتصوص والإعراض عن التأويل وظهور الفرقة وحمل السلاح في الخروج عن أئمة الجور حقنا للدماء⁽¹⁾.

وبمرور الزمن أضحي المذهب المالكي أساس البناء الحضاري والثقافي لأهل المغرب، إضافة إلى العقيدة الأشعرية والتّصوف السني⁽²⁾. فمدرسة التّصوف التي لقيت رواجاً في إفريقية كانت إتباعاً لطريقة النسك والزهد للجنيد (أبي القاسم الجنيد بن محمد الخزاز القواريري، المتوفّي سنة 297 هـ) «سيد الطائفة وإمام أئمتهم». ويعتبر الجنيد مرجعاً من مراجع المتصوّفة الذين بنوا قواعد أمرهم -والقول لأبي القاسم القشيري إمام الصوفية المتوفّي سنة 462 هـ- على أصول صحيحة في التّوحيد صانوا بها عقائدهم من البدع ودانوا بما وجدوا عليه السلف وأهل السّنة من توحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل⁽³⁾ ولم يعرف عن المتصوّفة السّنة ما يصدر عن غيرهم من «شطحات» أي نطق عبارات مستغربة لا تستقيم مع عقائد الملة، عبارات ناجمة عن حالات وجد عنيف أو انفعال عارم. واجملاً تدرج مدرسة الجنيد السالك، ضمن مدارس «التّصوّف السّني» و«المقصود به التّصوّف الذي يراعي أصحابه الشريعة ويلتزمون بأحكامها وآدابها»⁽⁴⁾ وفي نظر الجيل المؤسّس للتصوف

(1) عز الدين الصّباغ، لمياء: الصّوفيّون والتّصوّف في المغرب العربي حتّى القرن الرابع، مجلّة كليّة العلوم الإسلامية، المجلد السابع، 2014، www.iasj.net

(2) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية، www.habous.gov.ma

(3) الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص 280.

(4) الجابري، محمد عابد: العقل الأخلاقي العربي، المركز الثقافي العربي، الدّر البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص 439.

السَّني كالحارث المحاسبي (المتوفى سنة 243 هـ) وأبي بكر الكلاباذي (المتوفى سنة 381 هـ) والسَّراج الطوسي (المتوفى سنة 378 هـ) وأبي طالب المكي (المتوفى 386 هـ) والقشيري والهجويري الغزنوي (المتوفى سنة 465 هـ) فإنَّ التَّصوِّف بما هو زهد وإعراض عن الدُّنيا وملذَّاتها وإقبال على الطَّاعات والاستزادة منها، تعود أصوله إلى أهل الصِّفة زمن النَّبي ﷺ، وإلى عليَّ والحسن والحسين وكلَّ من أبي موسى الأشعري والحسن البصري (المتوفى سنة 110 هـ).

ولمَّا طغى الانحراف على أهل التَّصوِّف، فمالوا إلى الرِّقص والإتيان بخوارق العادات في جلساتهم وإدعاء الكرامات لأقطابهم، والقول برؤية الله حقيقة... الخ، انبرى علماء إفريقيَّة في الردِّ عليهم وتبيان حشواتهم الضَّلالِيَّة وانزياحهم عن طريق الزَّهد الحقيقي كالفقيه أبي زيد القيرواني الذي ردَّ وأنكر على كل مؤلفات أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد البكري (ت 380 هـ / 990 م) في كتاب اسمه «الاستظهار في الرد على الفكرية» وكتاب آخر أسماه «الكشف والتَّلييس».

ولم تتقوَّ حركات التَّصوِّف المرفوقة بالبدع والمنكرات، ويكتب لها الانتشار إلَّا في عصور الانحطاط عندما أفل نجم العلم والعلماء وخفت صوتههم وقلَّ وجود المجتهدين الجسورين منهم على التَّصدِّي لانحرافات الطوائف الصوفية، التي باتت تعيد انتاج الخنوع والاستسلام. فكثير من الطرق انحرفت عن الخط العام الذي رسمه مؤسسوها الأوائل، فكثرت عند أتباعها البدع والضَّلالات والخرافات، وتقديس القبور والطواف حولها، والنذر لها، والذبح عندها... كما أنه كانت لبعض رجالاتها مواقف متخاذلة تجاه الاستعمار، حيث سيطرت هذه الطرق على عقول أتباعها ومريديها، ونشرت بينهم التواكل والكسل، وثبَّطت همهم في الاستعداد للكفاح من أجل طرد المحتل، بدعوى أن وجود الاحتلال في بلاد المسلمين هو من باب القضاء والقدر، الذي ينبغي التسليم به، والصبر عليه، وأن طاعته هي طاعة لولي الأمر. بهذه الروح المتخاذلة والتفكير

المنحرف، كانت بعض الطرق سبباً في إطالة ليل الاستعمار المظلم في البلاد من جهة، وتفرق صفوف الأمة وضلالها في الدين والدنيا من جهة أخرى.

أما الفرق والطوائف الإسلامية الأخرى غير السنية فلم تنتشر إلا على نطاق محدود وفي فترات ضيقة زمنياً من تاريخ إفريقية. فالمذاهب الخارجية المتطرفة على غرار مذاهب النجيدات والأزارقة لم تجد لها مكاناً في إفريقية، وما الإباضية - أصحاب عبد الله بن إبابض - التي قيض لها الانتشار في جبل نفوسة ومنطقة المزاب وجزيرة جربة، ليست إلا أكثر المذاهب الخارجية اعتدالاً وأكثرها تلطفاً بمخالفاتها. فهم القائلون بـ: «إنّ مخالفهم من أهل القبلة غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال، وما سواه حرام. وحرام قتالهم وسبيهم في السر غيلة، إلا بعد نصب القتال وإقامة الحجّة... وقالوا (أيضاً) إنّ دار مخالفهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنّه دار بغى... وقالوا في مرتكبي الكبائر: إنّهم موحدون لا مؤمنون»⁽¹⁾ وهم بذلك على خلاف غلاة الخوارج من أصحاب نافع بن الأزرق (المتوفى سنة 60 هـ) مثلاً، الذين قالوا بإباحة قتل أطفال مخالفهم والنسوان معهم.

بالنسبة للتشيع عامة والتشييع في صيغته الإسماعيلية - الأيديولوجيا الرسمية للدولة الفاطمية العبيدية التي انتصبت ببلاد المغرب سنة 297 هـ / 941 م فقد اضمحل وجوده من الغرب الإسلامي بعد مدة قصيرة من نقل الفاطميين مقرّ حكمهم إلى القاهرة المعزية سنة 361 هـ / 972 م.

فقد شهدت إفريقية انقلاباً مذهبياً حاسماً بعد قرار الفاطميين بالانتقال إلى الشرق واستخلافهم بني زيري من قبيلة صنهاجة البربرية، على حكم إفريقية والمغرب الأوسط. وصاحب ذلك الانقلاب وعقله المدبر الحاكم الصنهاجي المعز لدين الله بن باديس (404 - 453 هـ)، الذي تولى الإمارة بعد وفاة والده

(1) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، دار المعرفة، بيروت، ج 1، ص 134.

باديس بن منصور . وقد عقد العزم على نصر السنة وإظهارها، فأزال مذهب الشيعة الباطنية، وأعلن مذهب أهل السنة والجماعة مذهباً للدولة، وبالتالي انفصل عن الدولة الفاطمية بمصر، وكان ذلك في حدود سنة 404 هـ، حيث أخذ يحمل الناس على اعتناق المذهب المالكي السني، ونبذ المذهب الشيعي، وقد نفذ هذا الانفصال بالفعل في حدود عام 433 هجرية على الأرجح وأصبح يدعو على منابر إفريقية إلى الخلفية العباسي في بغداد القائم بأمر الله، بدل الدعوة إلى الخليفة الفاطمي بالقاهرة كما كان العمل جارياً عليه في السابق .

ولكن التّنكر لمذهب الشيعة لم يكن فقط من تدبير السلطة فقط ، فالعلماء والجمهور لم يستسيغوا مقولات الباطنية الإسماعيلية التي تقطر حقداً وشتماً لأصحاب رسول الله ﷺ وازواجه الطّاهرات أمّهات المؤمنين رضوان الله تعالى عليهم، بحيث لم يستثنوا إلا علياً وقليلاً ممن أيدوه وناصره . وكان عبيد الله المهدي قد بدأ دولته بقطع صلاة التراويح، وإبطال الأذان السني وأبدله بالأذان الشيعي، واحتفي في عهده بذكرى عاشوراء، كما انتهكت حرّمات مساجد أهل السنة في أيامه .

ومن العلماء الذين نهضوا للتصدي لنزعات التشيع الفاطمي لأهالي إفريقية السنة وغالبيتهم العظمى مالكية، نذكر أبا عثمان سعيد بن محمد بن صبيح الغساني وأبا بكر بن القمودي وابن البردون وابن هذيل وأبا يوسف جبلة بن حمود بن عبد الرحمن وأبا محمد بن العباس بن الوليد المعروف بالهذلي وحكم بن محمد بن هشام القرشي وأبا عبد الله محمد بن عبد الله السدري والإمام أبا جعفر محمد بن خيرون المعافري... وقد دفع بعضهم حياته ثمناً لمعارضة الفاطميين وإقامة الحجّة على بطلان مذهبهم، ولقي غيرهم من الإيذاء والتّعذيب صنوفاً . أمّا علماء الخوارج وأنصارهم فقد اعلوا راية العصيان تناغماً مع عقيدتهم في الخروج على أئمة الجور، فنظّموا صفوفهم ولم يتأخروا في إعلان الثورة على الدولة الفاطمية مستغلين وفاة عبيد الله الشيعي، وعرفت ثورتهم هذه بثورة صاحب الحمار أبي يزيد مخلد بن كيداد

الخارجي الزناتي الصّفري سنوات (333-336 هـ) وقد شاركه علماء القبروان السنة معظم معاركه⁽¹⁾.

وقد كان للمدرسة القيروانية تأثيرها في الساحة الدينية في بلاد المغرب فقد كانت للفتاوى القيروانية في بطلان أفكار الفاطميين العبيدين وبيان زيغهم، دوراً مهماً في استنهاض الهمم لمحاصرة الدعوة الشيعية، وكانت لمقاومة علماء إفريقية صداها في باقي حواضر المغرب، التي تملّصت الواحدة تلو الأخرى من السيطرة الفاطمية سياسياً ومذهبياً.

ولئن عادت تذكّر الزيريين للمذهب الشيعي الإسماعيلي بالوبال على العمران والحياة الاقتصادية لإفريقية بسبب الخراب الذي سببه زحف بني هلال وبني سليم في شكل دفعات متتالية إبان القرن الخامس للهجرة / الحادي عشر ميلادي، فإنّ قدوم تلك الجموع دعم اختلاطها بالبربر وعمّق تعرّب الأقوام التي تقطن إفريقية وإلى الأبد.

المكوّن الثالث بعد المذهب المالكي والتّصوّف السّني للوحدة العقديّة والمذهبيّة لبلاد المغرب عامّة وتونس خاصّة يتمثّل في الأشعرية نسبة لأبي الحسن الأشعري، وهي مدرسة إسلامية سنية اتبع منهاجها في العقيدة عدد كبير من فقهاء أهل السنة والحديث، ومن كبار هؤلاء الأئمة جمهرة من العلماء اعتمدوه ونصروه، وخاصة فقهاء الشافعية، والمالكية المتأخرين، والأعلام الذين تبنوه: الباقلاني، وابن فورك، والبيهقي، والإسفراييني، والشيرازي، والجويني، والقشيري، والبغدادي، والغزالي، والرازي، والآمدي، والعز ابن عبد السلام، وبدر الدين ابن جماعة، والسبكي، وغيرهم كثير، ولم يكن هؤلاء أشاعرة فقط، بل كانوا مؤلفين ودعاة إلى هذا المذهب، ولذلك ألفوا الكتب العديدة، وتخرج على أيديهم عدد كبير من التلاميذ..... ويعتبر الأشاعرة بالإضافة إلى الماتريديّة، المكوّنات الرئيسيان لأهل السنة والجماعة.

(1) موقع طريق الإسلام، ar.islamway.net

ومع أن أتباع الأشعري من علماء كل عصر قد أضافوا تفصيلات وتدقيقات واختيارات إلى المذهب؛ فإن الأشاعرة يشتركون في الخصائص الآتية:

- احترام النصوص واعتبارها المصدر الرئيس للعقيدة .

- حمل النصوص على ظاهرها مبدئياً، وعدم اللجوء إلى التأويل إلا إذا أوجبه ضرورة تنزيه الخالق عز وجل عما لا يليق به من الصفات .

- تأييد معاني العقيدة التي وردت بها النصوص الشرعية بالبرهان العقلي الذي يوظف كل ما يمكن أن ينصر العقيدة السنية كالمعطيات الكونية والطبيعية والمنطق والفلسفة وثقافة العصر عموماً .

وقد أثمرت هذه الخصائص فكراً عقدياً يقوم على الأصول التالية:

- إثبات صفات أزلية للباري عز وجل زائدة على الذات؛ كالعلم والقدرة والإرادة... وما جاء في القرآن والحديث الصحيح من الصفات الخبرية الموهمة لتشبيه الله بخلقه وتجسيمه كالاستواء على العرش، وإثبات الوجه واليد، يقع تأويله بما تدل عليه من السيطرة والقدرة والذات .

- القرآن «كلام الله» قديم باعتباره كلاماً نفسياً قائماً بذات الله تعالى، وهو صفة من صفات الله، أما الأصوات والحروف فهي حادثة .

- أفعال العباد خيرها وشرها من خلق الله؛ والإنسان يكتسبها بالقدرة التي خلقها الله فيه .

- رؤية الله بالأبصار ثابتة في الآخرة .

- مرتكب الكبيرة يظل مؤمناً؛ ولكنه يعاقب في الآخرة .

- الخوض والميزان والبرزخ والشفاعة حق .

ولم يكن الغرب الإسلامي بمعزل عن التحولات الفكرية التي تعرفها بلدان المشرق، كما أن علماء المشرق أنفسهم كانوا حريصين على أن تصل آراؤهم ومذاهبهم إلى مختلف ربوع العالم الإسلامي . وهكذا كتب للمذهب الأشعري أن ينتشر في أنحاء عديدة بواسطة هؤلاء العلماء، ففي الحجاز انتقل

إليه بواسطة أبي ذر الهروي (ت 434 هـ)، كما انتقل عن طريقه إلى المغرب بواسطة المغاربة الذين كانوا يأتون إلى الحج.

وكانت بوابة الغرب الإسلامي ومعبر الآراء والمذاهب إليه: تونس وخاصة حاضرة القيروان.

ومن أوائل الذين نشروا الأشعرية بالقيروان أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الزبيدي المعروف بالقلانسي (ت 359 هـ) وقد كان ابن أبي زيد القيرواني على صلة علمية بأبي عبد الله بن مجاهد البصري (ت 370 هـ) أحد تلامذة الإمام أبي الحسن الأشعري، حتى إن بعض المصادر جازمت بتحول ابن أبي زيد إلى المذهب الأشعري بعد كتابته لرسالته الشهيرة التي جاءت مقدماتها العقدية على مذهب السلف في تفويض معاني الصفات الإلهية وتجنب التشبيه والتأويل معاً، وكان لتلاميذ الإمام أبي بكر الباقلاني دور بالغ الأهمية في نشر الأشعرية بتونس، ومنهم أبو الحسن القابسي (ت 403 هـ)؛ وأبو عمران الفاسي (ت 430 هـ) الذي استقر بالقيروان بعد عودته من المشرق.

وظلت الأشعرية في عهد المرابطين حبيسة الأوساط العلمية؛ لأنهم كانوا شديدي التحفظ مما يمكن أن يزعزع الوحدة الدينية والمذهبية للمجتمع. ومع الموحدين -الذين وظفوا قضايا العقيدة في نزاع المشروعية من المرابطين واتهموهم بالتشبيه والتجسيم- ستعرف الأشعرية بالمغرب مرحلة مد عام وكاسح لتكامل الأدوار ما بين سلطة العلماء والسلطة السياسية.

وبعد قيام دولة الموحدين وتوسعها في كامل بلاد المغرب وضمتها تونس، عمل حكامها على تثبيت أركان المذهب الأشعري، ونتيجة لذلك ذاعت مؤلفات أئمة الأشاعرة كالغزالي والباقلاني والجويني، وأقبل الناس على دراستها. فبالإضافة إلى ما لقيته «مرشدة» المهدي محمد بن تومرت وكتاباتة في الإعتقاد من احتفاء، اتجه العلماء إلى دراسة وتدريس المصادر الحقيقية للمذهب الأشعري ككتاب «الإرشاد» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني.

ومن أبرز علماء هذه الفترة أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلاجي (ت 574هـ) الذي نبغ في علم العقيدة، وقد عرفت رسالته المختصرة «العقيدة البرهانية» انتشارا واسعا في المغرب، وأقبل عليها العلماء يشرحونها ويدرسونها. ومنذ القرن السادس للهجرة / الثاني عشر للميلاد عمل الفقهاء على تبسيط العقيدة الأشعرية وتنقيتها مما التصق بها من أفكار معتزلية وشيعية كالعصمة والمهدوية وفكرة الإمامة التي كانت سائدة على عهد الموحدين، لتتماشى مع بساطة المذهب المالكي.

وإذا كانت الأشعرية قد التحمت بالتدرّج بالفقه المالكي منذ العصر الموحي؛ فإن معظم أهل التصوف أيضا كانوا يميلون إلى المذهب الأشعري. وهذا الإلتحام بين المكونات الثلاثة للتدين في المغرب هو الذي سيلخصه لاحقا الفقيه عبد الواحد بن عاشر (ت 1040 هـ)، وهو يوضح عمدة منظومته التعليمية «المرشد المعين على الضروري من علوم الدين» قائلا:

في عقد الأشعري وفقه مالك وفي طريقة الجنيد السالك⁽¹⁾

وقد كان لجامع الزيتونة منذ أن حكم بنو حفص تونس نيابة عن السلطة المركزية الموحدية بمراكش بالمغرب الأقصى، كما لجامع القرويين بفاس... فضل كبير في نشر العقيدة الأشعرية واستمرار وجودها بتونس وبالمغرب الإسلامي، إذ كانت محل عناية شيوخه الذين كانوا يقومون على تدريسها ويؤلفون في شرحها وتحليلها إلى عهد قريب.

وهكذا كانت الأشعرية رفقة المذهب المالكي والتصوف السني أسس الوحدة المذهبية والانسجام العقدي التي ترسّخت بمرور الزمن، وبدا واضحا أنّ هذه الوحدة وهذا الانسجام سمة مميزة لإفريقية وللمجال المغاربي، ونعمة من النعم زادت في تجانس المجتمع وتمتين جبهته الداخلية، الشيء الذي

(1) حول العقيدة الأشعرية، ومراحل اعتناق المغاربة للعقيدة الأشعرية، راجع سلسلة من المقالات وردت في: موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، www.habous.gov.ma

جنب المنطقة كثيرا من القلاقل والفتن التي كانت تقع في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي بسبب الخلافات العقدية.



وبرغم بروز اتجاهات عقدية غير أشعرية عند بعض علماء المغرب بعد القرن السادس الهجري؛ فإن التعبير عن الخلاف كان محصورا في السجال العلمي. ولم تتحول الأشعرية إلى موضوع نقاش وأخذ ورد في الغرب الإسلامي عموما إلا بعد أن تعرضت لهجوم ممنهج في العقود الأخيرة، مع انتشار مذاهب وطرائق جديدة في الفقه والعقيدة والسلوك بين عامة المتدينين، مما بات يندربزعزعة استقرار المجتمعات المغاربية ويزيد في أسباب الجدل والفرقة والتخلف، هذا الجدل الذي اشتدّ مع انتشار المذهب السلفي الوهابي، الذي أصبح يشكل خطرا يهدد الوحدة والانسجام الدينيين اللذين كانا سببا أساسيا في استقرار تونس والمنطقة طيلة قرون سالفة.

وتعود نذر الغزو المذهبي لتونس وبلاد المغرب، إلى مطلع القرن الثامن عشر حاملة رايته الدعوة الوهابية السلفية. ففي ذلك الوقت وبنجد بالجزيرة العربية، قامت دعوة محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) وكانت جل دعوته إعادة الناس إلى تحقيق التوحيد ونبذ الشرك الذي كثر آنذاك، مثل التعبد بالقبور، والتقرب بالأصنام والأشخاص، والبناء على القبور والتعامل بالسحر، وغيرها من مظاهر البدع، والتي هي تنافي عقيدة التوحيد.

وإثر التحالف بين الوهابيين وآل سعود بالدرعية دخلت الدعوة في طور التنفيذ ونجحت شيئا فشيئا، وهكذا تأسست الدولة السعودية الأولى عام 1744 م وشملت أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة.

وفي أواخر القرن بعث محمد بن عبد الوهاب إلى الأقطار مشرقا ومغربا، رسالة دعوية، يطلب فيها الناس إتباع دعوته. وقد وصلت الرسالة إلى باي تونس حمودة باشا الحسيني (1792-1814) وإلى داي الجزائر وسلطان المغرب. وقد

تضمّنت الرّسالة كما أوردها أحمد بن أبي الضّياف في «إتحاف أهل الزّمان بأخبار تونس وعهد الأمان»⁽¹⁾ ما يلي:

- الشّفاة لدى الأولياء وزيارة مشاهدهم والتّمسّح بقبورهم وجعل الصّدقات والتّدور لها، أنواع من الشّرك المنهيّ عنه بظاهر النّصوص القطعيّة من آيات وأحاديث نبويّة.

- مشروعيّة هدمها ومقاتلة المتشبّثين بها، إن لم يجد الجدال بالحسنى معهم نفعا.

- وجوب إحياء ما اندرس من معالم الإسلام وشعائره من صلاة وزكاة وحجّ وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر.

وقبل أن يفسح المجال لردود غيره كان لابن أبي الضّياف -خريج الزيتونة- تعقيبا مختصرا على مضمون الرّسالة آنفة الذّكر، فألح إلى أنّ الوهابيّ لم يستطع أن يفرّق بين العبادات المنصوص عليها في الشّريعة باعتبارها تكاليف شرعيّة سواء كانت معقولة المعنى أو تعبديّة، وبين ما خرج عن التّكاليف الشرعيّة وهو ليس من العبادة في شيء، كما لم يقم الوهابيّ تمييزا جليّا بين البدعة الموصلة إلى الكفر، الموجبة للقتال واستباحة حرمة الأبدان والأموال، وغيرها من البدع...

وقد أشار صاحب الإتحاف إلى ردود علماء تونس على رسالة محمّد بن عبد الوهاب، منها ردّ المفتي المالكيّ إسماعيل بن محمّد باشا التّميميّ، المعروف بـ «المنح الإلهيّة في طمس الضلالة الوهابيّة». وأورد ردّ العلامة أبي حفص عمر بن المفتي قاسم المحجوب المالكيّ التّونسي (1724 - 1807)، الفقيه، وقاضي الجماعة بتونس والإمام الثّالث بجامع الزيتونة، ردّا انتشر في الأقطار، ورد فيه ما يلي:

(1) نقلًا عن موقع : fr.scribd.com

- لا يجوز تكفير واستحلال دم المسلم الذي ارتكب بدع التَّشَفُّع بمشاهد الأولياء في قضاء الحاجات، ونذر النذور إليهم والقربات.

- لا يجوز إضرار نار الحروب وإعلانها على المسلمين بتعلّة مخالفتهم للعقيدة والشريعة. وقد استهجن المحجوب ما أقترفه الوهابيون في أرض الجزيرة العربيّة من اعتداء على المسلمين وسفك لدمائهم، بتعلّة محاربة المخالفين المبتدعين، والحال أنّهم مؤمنين يقرّون بوحدانيّة الله وبصحّة رسالة نبيّه.

- زيارة مشاهد الأولياء لا تعبّر بالضرورة عن عبادة غير الله.

- التوسّل بالمخلوق مشروع ووارد في السّنة وليس بمحظور ولا ممنوع وأقرّت بذلك وقائع كثيرة، ففي خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجذبت الأرض وأصابها القحط الشديد، فخرج الناس إلى الصحراء ومعهم عمر والعباس بن عبد المطلب، فرفع عمر يديه إلى السماء، وقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا. (أخرجه البخاري) فلما استسقى عمر بالعباس، قام العباس ورفع يديه إلى ربه وقال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث. ولم يكد العباس ينهي دعاءه حتى امتلأت السماء بالغيوم والسحاب، وأنزل الله غيثه، فانطلق الناس يهنئون العباس، ويقولون له: هنيئاً لك ساقي الحرمين.

- اثبات أهل السّنة والجماعة شفاعة غير الأنبياء من العلماء والصّالحين وأعيان الأئمة، فمنهم من يشفع لقبيلة ومنهم من يشفع لفئة من الناس كما ورد في الصّحابي أويس القرني الذي يشفع في ربيعة ومضر.

- جواز زيارة القبور سواء للترحم على الموتى أو للاتعاظ والاعتبار وللدعاء عندها، بدليل حديث ابن مسعود عن النّبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة» (أخرجه ابن ماجة).

- انكار هدم قبور الأنبياء، فالهدم مخالف لما ورد عن النبي ﷺ: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، وفي حادثة الاسراء أن جبريل مرّ بقبر النبي ابراهيم عليه السلام فقال للنبي ﷺ: «انزل هنا فصل ركعتين». وما أمر النبي ﷺ لعلّي بطمس القبور وتسويتها، إلا المقصود بها قبور عتاة المشركين وعظماهم لما كانت تحمل من زينة وزخرف للمباهاة والتفاخر⁽¹⁾.

وقد أبرق حمّودة باشا بهذا الرّسالة كاملة إلى زعيم الدّعوة الوهابيّة، فلم يردّ عليها... وبذلك أقام علماء تونس الحجّة على زيف وضلال الكثير ممّا جاءت به الوهابيّة المبكّرة، وإزاء تجاهل العلماء والجمهور لم تلق الدّعوة السلفيّة أذانا صاغية ولا رواجاً يذكر بتونس ولا ببلاد المغرب في الوقت الذي لاقت فيه انتشاراً بيننا في مجالات معيّنة من المشرق العربي، وهكذا حافظ الأهالي والتّخبة على «إسلام تونسي» أي صيغة من التلاؤم بين الإسلام المعياري وما جبلت عليه الشخصية التونسية من اعتدال ووسطيّة في فهم الإسلام بعيداً عن كلّ شطط وتطرّف، ونبذ للعنف وإيثار للحلول التّوقيفيّة وانفتاح... وبذلك نجّت البلاد من خطر خارجي كان يهدّد انسجامها العقدي ووحدة المذهبيّة.



2 - حفاظ الزّيتونة على التّراث الثّقافي العربي الإسلامي المكتوب

غنّي عن البيان أنّ العطاء الحضاري للأمة العربيّة - الإسلاميّة تعطل مع هيمنة الجمود وغلق باب الاجتهاد وانتشار ثقافة «الشّروح والمختصرات» خلال عصور الانحطاط، تلك العصور التي انطلقت مع غزوات المغول وتحطيم بغداد سنة 656 هـ / 1258 م⁽²⁾. وتواصل الانحطاط والانغلاق عن

(1) راجع: الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء: الرّد على الوهابيّة في القرن التاسع عشر، نسخة محمّلة من الانترنت.

(2) راجع: محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1988.

العالم الخارجي إلى غاية حملة نابليون بونبارت على مصر وبلاد الشام (1792-1803) تلك الحملة التي أنهت ما يقارب من ثلاثة قرون من العزلة المحلية للعرب عن المشكلات الدولية⁽¹⁾.

ولكن مؤلفات الأقدمين في العلوم النّقلية (علوم الشّرع واللغة وغيرها) ظلّت متداولة طيلة أزمنة طويلة بفضل الجامعات الإسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة، حيث كانت تلك المؤلفات محور الدّرس والتّعليق والاطّلاع والحفظ، ولم يطوها التّسيان ولم تندثر بفعل الإهمال بحيث وصل ذلك التّراث الغنيّ إلى الأجيال الحاليّة دون زيادة أو نقصان أو تحريف. لقد حافظت الزيتونة فعلا على نفائس الكتب والأسفار الموروثة عن العصر الوسيط، وهذه حسنة تحسب للزيتونة، رغم ما شاب التّعليم من مواطن ضعف وهنات لم تخف على الزيتونيين أنفسهم فكانت دعوات اصلاحه في برامج ومناهجه منبثقة عنهم ولم تكن مسقطه على الحياة الزيتونية.

وخير دليل على حفاظ الزيتونة على التراث المكتوب - ما اصطلح الجابري على تسميته بـ «الثقافة العامّة»⁽²⁾ - من الاندثار ما نصّ عليه قانون (1292 هـ / 1876 م) من أصناف العلوم التي تقرأ بالجامع الأعظم وما رتبته من كتب تراثية في معظمها تدرّس على ثلاث درجات هي:

- المرتبة الابتدائية أو الثانوية الأولى، تتطلّب 3 سنوات... وفي علم القراءات والتّجويد يعكف الطّالب على دراسة القاضي على الجزرية... وفي علم الفقه: متن الكنز... وفي علم النّحو متن الأجرومية وبشرح سيدي خالد... ومن علم المنطق: متن ايساغوجي... وفي علم الحساب: النّخبة الحسابية.

(1) رافق، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني، كلفة الآداب جامعة دمشق 1988-1989، ص 307.

(2) راجع: محمد عابد الجابري: العقل الأخلاقي العربي، مصدر مذكور.

- المرحلة المتوسطة، تتطلب 3 سنوات وصارت السنة الأخيرة من هذه الدرجة تخصص لتحضير امتحان التطويع . ومن علومها وكتبها وفي علم الحديث: شرح اللقاني على الأربعين النووية، ومن علم القراءات: متن الشاطبية... ومن علم أصول الفقه: شرح المنار لابن مالك... ومن علم الفرائض: السيد على السراجية... ومن علم الصرف شرح لامية الأفعال لابن الناظم... ومن علم اللغة والأدب: المقامات للحريري والعمدة لابن رشيق...
- المرتبة العالية بعد نيل شهادة التطويع، ففي علم التفسير يدرس أسرار التنزيل للبيضاوي، ومن علم الحديث الموطأ متنا وبشرح الزرقاني وصحيح البخاري متنا وبشرح القسطلاني... وفي علم أصول الفقه: العضد على مختصر ابن الحاجب... ومن علم التصوف: إحياء علوم الدين للغزالي، ومن علم الهندسة تحرير الطوسي لمقالات اقليدس...

وبالنسبة للمراتب الثلاث، كانت الطريقة المعتمدة هي الحفظ واستحضار ما كلف الطالب بحفظه عن ظهر قلب على أستاذه، وجميع الدروس كانت تلقى اذن من كتب علمية مقررّة للدراسة ألفها القدامى، وطريقة المؤلفين تكون عادة على النحو التالي:

- المتن، وهو جمل مختصرة جامعة لمسائل العلم صيغت نثرا أو نظاما، وعند طبع الكتاب توضع جمل المتن بين قوسين.

- الشرح، ويطبّع مع المتن شرح له، يؤلفه عالم آخر، يوضح فيه عبارة المؤلف ويبينها بالأمثلة والشروح اللغوية.

- الحاشية، تطبع مع المتن والشرح، وفيه يتولّى مؤلفو الحواشي التعليق على أقوال الشراح، وزيادة بعض المعلومات المسكوت عنها عن المسائل الواردة في المتن والشرح.

ومن الأمثلة عن الكتب المقررة للتدريس في الجامع الأعظم بأجزائها الثلاث: كتاب «قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام، وهو متن ثري في علم النحو والصرف وشرح له لنفس المؤلف، وكتاب ألفية بن مالك الأندلسي،

وهي نظم في شكل موسوعة نحويّة وصرفيّة في 1002 بيت، ومن شروحها المختصرة شرح الشيخ المكودي، وشرح ابن عقيل. ومن كتب الفقه والأصول والحديث: شرح ميارة الصّغير لمتن ابن عاشر الأندلسي، والتمن نظم وأبياته 314 بيتاً، وحاشية الشيخ علي الصّعيدي العدوي على شرح أبي الحسن المسمّى «كفاية الطالب الرّباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني» في مذهب الإمام مالك، وهي نثر لا نظم، وحاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الشيخ محمد الزرقاني على المنظومة المسمّاة بالبيقونيّة في مصطلح الحديث... وهكذا الأمر في بقية العلوم المدرّسة⁽¹⁾.

وأثناء الدّرس يبذل الأستاذ المدرّس قصارى جهده في إيصال معاني المؤلفات الثلاثة إلى تلاميذه الجالسين أمامه (يسمّى الواحد منهم المدوّن) وفي ختام الدّرس يقرأ أحد التلاميذ ما شرحه له مدرّسه. وخارج أوقات التّعليم يسرد التلاميذ التي يدرسونها في شكل مجموعات، ومن الغد وقبل الشّروع في الدّرس الجديد يختبر المدرّس تلاميذه فيما تلقّاه يوم أمس... وهكذا طيلة السّنة الدّراسيّة⁽²⁾.

وكان الأمر الصّادر سنة 1898 قد حدّد طريقة الامتحانات وتركيبها، وتمّ تعيين الدّروس التي تأخذ من ستّة كتب هي: «شرح المحلّي على جمع الجوامع في الأصول» (هو كتاب شرح الجلال شمس الدّين محمّد بن أحمد المحلّي المتوفّي سنة 1495، على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدّين ابن السّبكي المتوفّي سنة 1370) شرح الدّردير على مختصر خليل (الشرح الكبير للشيخ أحمد الدّردير، المتوفّي سنة 1786، على مختصر خليل بن اسحاق في الفقه المالكي، المتوفّي سنة 1365، وهو كتاب ضخّم يقع في أربعة أجزاء، ويعدّ أوسع كتاب فقهي في المذهب المالكي) أو شرح منلا مسكين على الكنز في

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مكتبة تونس، الطّبعة الأولى، تونس، 2015، ص 32-34.

(2) المصدر السّابق، ص 26-27.

الفقه (شرح معين الدين محمد بن عبد الله القراهي الهروي المعروف بمنلا مسكين الفقيه الحنفي المتوفى سنة 1574، على كنز الدقائق أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المتوفى سنة 1310) وشرح المقدمة الوسطى للسُنوسي في الكلام (شرح العقيدة الوسطى لمحمد بن يوسف السُنوسي، المتوفى سنة 1490) وشرح الأشموني (المتوفى سنة 1523 ويقع في ثلاثة أجزاء كبيرة، وهو شرح موسّع لألفية ابن مالك الأندلسي، والمعروفة بالخلاصة) والمختصر لسعد الدين التفتزاني المتوفى سنة 1390، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان والبدیع، (وهو جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي القزويني المتوفى سنة 1338) وشرح الخبيصي على التهذيب في المنطق (شرح عبد الله بن فضل الله الخبيصي، المتوفى سنة 1640 على التهذيب لسعد الدين التفتزاني)⁽¹⁾.

وظلت طريقة الامتحانات مرتبطة بالكتب المقررة، فلنيل شهادة التطويع على التلميذ أن يجتاز امتحانا يتركب من مراحل ثلاث:

- أولاً: كتابة مقال في أي موضوع تحدده لجنة الامتحان.

- ثانياً: بعد النجاح في المقالة على التلميذ إلقاء درس علمي من كتب «المطولات» أي التي تدرّس في السنوات الأخيرة في الفقه، أو النحو، أو الأصول، أو البلاغة...

- ثالثاً: وإذا نجح في المرحلتين السابقتين، أمتحن شفهيًا في العلوم التي درسها، كما يختبر في المتون التي حفظها عن ظهر قلب...⁽²⁾.

والملاحظ أن التصانيف التراثية التي كانت تدرّس بالزيتونة لا صلة لها بالفتاوي الشاذة والفكر المتطرف والآراء المرجوحة التي ظهرت في أزمنة

(1) الزبيدي، علي: التعليم الزيتوني ثقل المروث ومغامرة التطوير، أكاديميا، السنة الأولى، عدد 97 جويلية-أوت-سبتمبر 2012، ص 29.

(2) رويس، محمد الطاهر، ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 27.

معينة من تاريخ المسلمين، بل أمهات الكتب تلك عرفت بوسطية أصحابها واعتدال أفكارهم.

ولقد بذلت محاولات لتلافي النقص الحاصل في التكوين العلمي للطالب الزيتوني ومواكبة تأليف المحدثين التي صدرت بعد قانون 1292 هـ، فانضافت مقررات جديدة وعوض البعض من القديم منها نذكر منها العرب قبل الإسلام لجورجي زيدان ومقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور والطريقة المرضية في الاجراءات الشرعية للشيخ محمد العزيز جعيط وخلاصة تاريخ تونس لحسن حسني عبد الوهاب... وغيرها. ولكن رغم المحاولات لم تخرج العلوم المتلقاة في الجامعة، عن صنفها المعهودين منذ بزوغ عصر التدوين إبان القرون الهجرية الأولى: علوم عقلية وأخرى نقلية، فإنّ للأخيرة لا سيما الشرعية مثل الفقه والحديث منها، نصيب الأسد. بينما كان الإهمال حظّ العلوم الصحيحة التي أضيفت بعد ترتيب 1292 هـ كالهندسة والمساحة والهيئة... باستثناء الحساب الذي كانت الحاجة إليها ماسة في التجارة والقضاء والميراث.



3 - الزيتونيون ومفاهيم التنوير والتّجديد في الحقل الإسلامي

كانت لفئة العلماء ضمن المجتمع التونسي وضع خصوصي ومكانة فريدة بالنّظر إلى الخطوة المادية التي ينعم بها بعضهم والامتيازات الحصرية التي يتفردون بها عن غيرهم من المجموعات كالإعفاء من الضرائب مثلاً، ولنظرة الاجلال والاكبار التي ينظر بها المجتمع والحكام لهؤلاء العلماء، ممّا يؤأهم مكانة أدبية ومعنوية لا مثيل لها. وعلى غرار ما جرى به العرف في أصقاع العالم الإسلامي، كان علماء تونس يرتدون زياً خاصاً يصونهم من الإهانة، يتكلمون لغة مهذبة حتّى في محادثاتهم العادية هي أقرب إلى الفصحى، إذ كانوا يزدرون التحدّث باللهجة العامية، ويتحاشون المزاح والفهقهة في

الطريق العام أو في المقاهي، لما فيه من مسّ من جلاله أقدارهم. هذا الانضباط السلوكي يترافق مع نظرتهن إلى أنفسهن باعتبارهن حملة علم ودعاة إصلاح وقيم وأخلاق قوية ومقاومين للبدع والضلالات بجميع صنوفها.

لقد تميّزت القلة النابهة من الزيتونيين - النخبة - بمحاولاتها الدؤوبة لتجديد الفكر الديني كي يواكب العصر وروحه ويجيب عن إشكالياته، وعملت على تنمية ملكات النقد والتحليل. وكان حمودة بن عبد العزيز (ت 1788) في كتابه «التاريخ الباشي» وفقاً لمقاييس عصره وضح أنّ التعليم في الزيتونة يعتمد على التحليل والنقد بينما يعتمد التعليم في الأزهر على الاستيعاب والحفظ. وكانّ هذه الملاحظة هي التي أوعزت إلى الشيخ سالم بوحاجب إلى القول في معرض ردّه عن منتقدي التونسيين بإقلالهم في التأليف، بأنّهم منشغلين بإصلاح أخطاء المؤلفات المصرية⁽¹⁾.

ومع انطلاق عصر النهضة العربية الحديثة لم تجد النخبة الزيتونية النيرة حرجاً في الأخذ بمكتسبات الحداثة وإيجاد صيغ التوفيق المناسبة بينها وبين التراث، لذا اجتهد روادها في دعم مشاريع الإصلاح والتحديث وأوجدوا السند الكافي لتمريرها بالإيالة خلال القرن التاسع عشر، ولعبوا دوراً ريادياً في الدعوة إلى ضرورة المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة، دوراً بشّره الشاعر محمود قبادو وابن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس ومصطفى بن خليل. وقد استعان بهم خير الدين (1810-1890) في تحرير أجزاء من كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» وبشكل خاصّ في إيراد الأدلة الشرعية والشواهد التراثية من التي تخرج عن دائرة ثقافة خير الدين.

الزيتونة معقل العروبة والإسلام، ممثلة في أشخاص علمائها وطلبتها ومدريسيها، كانت في الصّف الأمامي على خطّ مواجهة مشاريع الغزو الثقافي، الذي لاحت أماراته مع الاستعمار الفرنسي. فكان مصير مشائخ الزيتونة

(1) الشابي، علي: صدى الذكريات، نقوش عربية، تونس، الطبعة الأولى، 2010، ص 217.

الإبعاد القسري من قبيل الشيخ المكي عزّوز والشيخ محمد السنوسي (1851-1900)، الذي لم يطق عبث سلط الحماية بمقدّرات جمعية الأوقاف الإسلامية حينما كان كاتباً أوّل لمجلسها، فقرّر مغادرة البلاد. وكان نفي الأخير قد أتاح فرصة التقائه بأعضاء «جمعية العروة الوثقى» إبان إقامته بالقاهرة. ولما عاد إلى تونس عكف على نشر مبادئ الحركة الإصلاحية كما تبلورت في المشرق، فلاقت تجاوباً كبيراً من لدن علماء الزيتونة ورجالات الإصلاح بتونس كالشيخ سالم بوحاجب والشيخ محمد بيرم الخامس وطلبة الجامع الأعظم. فتعلّقت همم المشائخ الثلاث المتأثرين بفكر السيد جمال الدين الأفغاني والامام محمد عبده، بفتح فرع لجمعية العروة الوثقى بتونس، وكان لهم ما أرادوا، وظلّت الجمعية - السرية - منارة لنشر الفكر المستنير إلى حدود السنة التي بادرت زياً سلط الحماية إلى غلقها، في نطاق سياستها لخنق كلّ نفس اصلاحي ونقدي. وقد أوعز المشائخ الثلاث للأفغاني وعبده بفكرة إصدار مجلة العروة الوثقى في باريس. ولما صدر العدد الأوّل من العروة الوثقى سنة 1884 بباريس، تصدر بآيات من الشعر للشيخ محمد السنوسي:

لئن دجت الأفلاك بالغيهـب الأبقـى وضلّت حلوم بعد أن طرقت طرقا
فقد وضـح الصـبـح الذي بان عنـدا أنيط جمال الدين بالعروة الوثقى⁽¹⁾

وقد زاره محمد عبده في تونس في (19 من صفر 1302 هـ / 6 من ديسمبر 1884 م) ودامت الزيارة أربعين يوماً، وكانت إقامة شيخ الأزهر مناسبة لمحادثات وسجلات مطوّلة مع رواد الفكر والثقافة، في كثير من أمور الدين والحياة. وبعد أن كان التطلع إلى النهوض والتقدم مسألة نخبوية مقصورة على الأنذية الخاصة، امتد صداها ليشمل طوائف كثيرة من الشعب.

كما كان الزيتونيون من الرواد الأوائل في الفترة المعاصرة الذين أولوا أهمية خاصّة لنظرية المقاصد وسعوا إلى إحيائها. وقد وجدوا في المذهب

(1) زمزمي، محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، مصدر مذكور، ص 397.

المالكي التربة الخصبة لذلك باعتباره أكثر المذاهب الفقهيّة مراعاة للمقاصد، فمن أهمّ أصوله ذات الصّلة القويّة برعاية مقاصد الشريعة: المصالح المرسلّة، وسدّ الذرائع ومراعاة مقاصد المكلفين. ويعتبر إمام الحرمين الجويني (ت: 478 هـ) وأبو حامد الغزالي (ت: 505 هـ) والإمام الشاطبي (ت: 790 هـ) صاحب كتاب «الموافقات» ذائع الصيت... «الحلقات الشهيرة» في علم المقاصد⁽¹⁾. وكان الشيخ بيرم الأوّل (1718-1800) أستاذ المشايخ الحنفيّة وشيخ الإسلام لبايات تونس ألف رسالة في السياسة الشرعيّة طبعت بمطبعة الدولة التونسية عام 1886، أورد فيها تعريف الفقيه الحنبلي ابن عقيل (من فقهاء القرن الخامس الهجري) السياسة الشرعيّة بأنّها «ما كان من الأفعال، بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ﷺ، ولا نزل به وحي» وقد أتاح بيرم إلى خير الدين رسالته مخطوطة، فاعتمدها في كتابه «أقوم المسالك» الصّادر عام 1876، وفيه يحتجّ خير الدين لاقامة مؤسسات الدولة الحديثة الإداريّة والدستوريّة بفقه المصالح - قد يكون بإيعاز من بيرم الأوّل وأقرانه - لتمرير مشروعه لدى العلماء المحافظين والعامة، ويعتبر أنّ تحقيق المصالح المستجدة التي صارت ضروريّة لتحسين أحوال المسلمين - ومنها التنظيمات - هي من مقاصد الشريعة ومستحسناتها⁽²⁾.

ولكنّ الشيخ محمّد الطاهر بن عاشور (1879-1973) يعدّ بلا منازع صاحب الفضل الكبير في إحياء فقه المقاصد وجعلها علماً مستقلاً قائماً بذاته، وكان قد اطّلع على كتاب الموافقات - طبع لأول مرّة في تونس في العام 1884 بدفع من الدائرة الاصلاحية - وأشرف ابن عاشور على تدريسه بالجامع الأعظم منذ 1923. وكان الشيخ أصدر العام 1947 كتابه الشهير «مقاصد

(1) راجع: الريسوني، أحمد: «نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.

(2) السيّد، رضوان: «مقاصد الشريعة بين أصول الفقه والتوجهات النهضويّة»، مجلة التفاهم، السنة التاسعة، خريف 2011، ص ص 276-278.

الشريعة الإسلامية»، وحسب رمضان البوطي الكتاب يعدّ «أول مؤلف مستقلّ يعالج موضوعاً من أبرز الموضوعات في أصول الفقه ألا وهو مقاصد الشريعة، ويفرده بالبحث والتحليل...» وقد فتح الباب على مصراعيه أمام الأصوليين المعاصرين لاستجلاء معالم النظرية، حتى غدا فقه المقاصد مطلب المختصين فيما يجب أن تتأسس عليه السياسة الشرعية⁽¹⁾.

إنّ النظر المصلحي والفهم المقاصدي هو ما يميّز الشيخ ابن عاشور في تصوّره للشريعة، وإن كان للأصوليين القدامى علماء السلف الذين خاضوا في مسألة المقاصد «حقّ الوضع والتأسيس والتأصيل» للمقاصد الشرعية من أمثال إمام الحرمين الجويني والغزالي والعزّ بن عبد السلام والقرافي والشاطبي، فما كان من ابن عاشور إلّا اقتفاء أثرهم، فلم يشذّ عنهم في إثبات أنّ الشريعة السّمتحة جعلت من أجل جلب المصالح ودرء المفاسد للأحاد وللأمة جمعاء... فإنّ المؤكّد أنّ الشيخ ابن عاشور سعى جاهداً لردّ الاعتبار للفكر المقاصدي وتأصيله بعد انقضاء زمن طويل على انحساره منذ عهد الإمام الشاطبي، وتكفل بمهمة التطوير والتكميل والتّهذيب والتّنضيج، ووضع اللبنة الأولى «للصّحوة المقاصديّة» المعاصرة التي تتبدّى في كثرة المنشور في علم المقاصد.

ولئن درج القدامى على اعتبار أحكام الشريعة معلّلة بمصالح العباد في العاجل والآجل، فإنّ ابن عاشور لم يرتض هذا الإطلاق بل يرى أنّ الشريعة في مجال المعاملات جاءت لاقامة المصالح الدنيوية في المجتمع ولا علاقة لنظام العالم الذي ترتبي بناءه، بنظام المصالح الأخروية «لأنّ الشرائع - على حدّ قوله وكما ورد في كتابه «مقاصد الشريعة» - لا تحدّد للناس سيرهم في الآخرة، ولكنّ الآخرة جعلها الله جزاء على الأحوال التي كانوا عليها في الدنيا». فمفهوم الآجل عنده يختلف عن نظيره لدى الأصوليين فيقول في ذات الكتاب «شريعة الإسلام جاءت لما فيه صلاح البشر في العاجل والآجل،

(1) القرضاوي، يوسف: السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2011، ص 223-329.

أي في حاضر الأمور وعواقبها، وليس المراد بالآجل أمور الآخرة لأنّ الشرائع لا تحدّد للناس سيرهم في الآخرة، ولكن الآخرة جعلها الله جزاء للأحوال التي كانوا عليها في الدنيا».

ولئن انصرف انتباه القدامى من الأصوليين في كلامهم عن المقاصد والمصالح، إلى الإنسان الفرد، ولم يلتفتوا بالقدر الكافي إلى المجتمع والأمة، فإنّ ابن عاشور صرف اهتماماً أكبر إلى الأمة والجمهور. لذا فمن مقاصد الشريعة عنده أن تكون الأمة الإسلامية قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال آمنة، ولا يمكن أن يتحقّق ذلك إلّا إذا أقيم جهاز تنفيذي يسهر على سياسة المصالح فيها. فحفظ النفس مثلاً لا يفهم منه فقط حفظها بتناول المأكولات والمشروبات واكتساء الملابس وغيرها، كما أنّه ليس حفظها فقط بشرع القصاص والديات، بل الحفظ المقصود هو الحفظ عن التلف قبل الوقوع مثل مقاومة الأمراض السارية في المجتمع قبل فوات الأوان، وإقامة هذا الحفظ تستلزم من السّلطة السياسية إتباع السياسات الصحية اللازمة لذلك كي تقاوم ما من شأنه الاخلال بهذا الأصل المقرّر في الشرع. كما يتوجّب على السّلطة السياسية حفظ العقول من تفشي الآفات التي تفسدها، وفي إجراءاتها في حفظ المال عليها الحفاظ على ثروة الأمة من التلف... إذن نحن إزاء تأصيل سياسي لفقه المقاصد. «مقاصد الشريعة هي الغايات المستهدفة والنتائج والفوائد المرجوة من وضع الشريعة جملة ومن وضع أحكامها تفصيلاً أو هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد»⁽¹⁾ المصلحة - التي أتت لجلبها الشريعة - هي في اصطلاح ابن عاشور «وصف للفعل الذي يحصل به الصّلاح أي النّفع دائماً أو غالباً للجمهور أو الأحاد وقد أوصل ابن عاشور المصلحة المقصودة في الشرع إلى أربعة أنواع:

(1) الزيسوني، أحمد: الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، منشورات جريدة الزّمن، الدّار البيضاء،

∞ المصلحة باعتبار آثارها في قوام الأمة، وتنقسم المصلحة بهذا الاعتبار إلى ضرورية وحاجة وتحسينية، والضرورية منها هي ما تعارف عليه علماء المقاصد من تصنيفها إلى الكليات الخمسة المعروفة: حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ المال وحفظ النسب أو النسل. ولم يكتف باثبات أصناف المصالح الضرورية الخمسة التي أجمع حولها العلماء، بل توسع في بسط الضروريات منها فلم يقصرها على الكليات الخمس، بل واعتبر من بين المقاصد العامة حفظ النظام وجلب المصالح، ودرء المفسد، وإقامة المساواة بين الناس، وجعل الشريعة مهابة مطاعة نافذة وجعل الأمة قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال...⁽¹⁾.

∞ المصلحة باعتبار تعلقها بعموم الأمة أو جماعاتها أو أفرادها، وتنقسم المصلحة بهذا الاعتبار إلى مصالح كلية والمراد بها ما كان عائدا على عموم الأمة بالنفع كحفظ الجماعة من التفرق، ومصالح جزئية وهي مصلحة الفرد أو الأفراد القليلة وهو ما تكفلت بحفظها أحكام المعاملات كالرهن.

∞ المصلحة باعتبار تحقق الحاجة، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام: قسم المصلحة القطعية مثال قتال مانعي الزكاة في عهد أبي بكر، قسم المصلحة الظنية من التي قد يدل عليها دليل ظني مثل قوله ﷺ «لا يقضي القاضي وهو غضبان» (رواه البخاري) وقسم المصلحة الوهمية، وهي من المصالح الملغاة هي التي وردت الأحكام بإلغائها وعدم مراعاتها، لأنها مصالح من حيث الظاهر وتخفي وراءها أضرارا ومفاسد ومخاطر دينية واجتماعية مثل الربا، فإن فيه مصلحة ظاهرة للمقرض بالفائدة والمستقرض بالاستفادة من المال.

وجريا على عادة الأصوليين يقرّ ابن عاشور بوجود المصالح المرسلة، والإرسال هو الإطلاق، يقال أرسل الناقة أي أطلقها، فالمصلحة المرسلة هي التي لم تقيد بقيد الاعتبار أو الإلغاء. ولذلك جاء في تعريفاتها الأولية أنها

(1) الريسوني، نظرية المقاصد، مصدر مذكور، ص 14.

المصالح التي سكت الشارع عنها فلم ينص عليها بالاعتبار ولا بالإلغاء. أو هي المصالح التي سكت الشارع عنها فلم يقل لا «افعلوها ولا اتركوها». وحجة الاستدلال بالإرسال عند ابن عاشور أقوى من الاستدلال بالقياس القائم على التعليل وإن لم ينكره كما فعل الظاهرية، وبذلك يكون قد خالف إمام الأصوليين الغزالي الذي تردّد في الأخذ بالمصالح المرسلة⁽¹⁾.

∞ المصلحة باعتبار حصولها من الأفعال بالقصد أو حصولها بالمأل، يعدّ هذا النوع منشأ تطلّعات وتفظّعات ومظاهر. فأما التطلّعات فهي الحيل والذرائع⁽²⁾، وأما التفظّعات فهي العلل وضدّها، وأما المظاهر فهي الأمور التي تميّزت بها الشريعة وخاصّة العموم والدوام. والمقاصد الشرعيّة جميعها عند ابن عاشور تدور حول أوصاف أربعة أجملها في: الفطرة وما تقتضيه من نفور من الشدّة وميل إلى السّماحة والاعتدال، أولويّة المقاصد والمعاني على الألفاظ والمباني خصوصاً ما تعلّق بأحكام المعاملات، تنفيذ التشريع واحترامه وترجع وسائل الشريعة في تحقيق المقصد إلى مسلكي الصّرامة والشدّة أي اعتماد أساليب الرّغبة والرّهبة في التنفيذ من جهة، والتيسير والرّحمة مثال ذلك إجازة السّلم والمساقاة والمغارسة، من جهة أخرى.

∞ قوّة نظام الأمة ورهبة جانبها واطمئنان بالها وضبط تصرفات النّاس فيه على وجه يعصم من التّفاسد والتّهالك، ويتوقّف تحقيق هذا الوصف على وسيلتين، الأولى ممثلة في الاجتهاد في فقه الشريعة وهذا لا يتأتّى إلا لمن استجمع العلم بمقاصد الشريعة والدراية الكافية بحاجات الأمة⁽³⁾.

(1) الحسني، اسماعيل: نظرية المقاصد عند الإمام محمّد الطاهر بن عاشور، نسخة محمّلة من الانترنت، ص 202.

(2) راجع في تعريف هذه المصطلحات: الأسطل، يونس: ميزان الترجيح في المصالح والمفاسد المتعارضة، الجامعة الأردنية، كليّة الدّراسات العليا 1996، نسخة محمّلة من الانترنت.

(3) الحسني، اسماعيل: نظرية المقاصد، مصدر مذكور، ص 232 - 249.

الإمام محمد الطاهر بن عاشور علاوة على كونه محيي نظرية المقاصد الشرعية، له أيضا تأليف كثيرة في مواضيع شتى، يبقى أبرزها «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» أو ما يعرف اختصارا بالتحرير والتنوير، وهو مؤلف ضخّم في تفسير القرآن الكريم. تراثه العلمي الغزير ومكانن الجدة والطرافة في فكره، جلبا له ثناء الإمام محمد عبده - وكان قد التقاه أيام زيارته الثانية لتونس سنة 1903 - فلم يردّد في وصفه بـ «سفير الدّعوة الاصلاحية في الجامعة الزيتونية».



النخبة الزيتونية تميّزت بفرادة طرحها الذي زاوج بين التمسك بثوابت الأمة وقيمها ومقومات ذاتيتها من جهة وضرورات التفتح على كلّ ماهو جديد نافع، ولم يتحرّج أعلامها في الدّعوة إلى فتح باب الاجتهاد الذي ظلّ موصدا طيلة عصور الانحطاط أمام تتالي النّوازل والمستجدّات التي تعترض حياة المسلم المعاصر. فهذا الشّيخ محمد الفاضل بن عاشور (1909-1970) الملقّب بـ «البحر» لثقافته الموسوعية التي جمعت بين شتى الفنون العلمية فهو «عالم القرآن والحديث وعالم التاريخ والجغرافيا وعالم الأدب والسياسة»⁽¹⁾، ومنذ أن سمي مدرّسا من الطبقة الثانية في 27 أكتوبر 1932، استطاع بفضل سعة ثقافته وطريقته المبتكرة في الافهام، أن يشدّ مسامع وقلوب طلبة الجامع الأعظم وبالمدرسة الصادقية، وأن يبيّث بينهم فكره الاصلاحى. ويستقى هذا الفكر من خلال تسجيلاته الشّيخ الفاضل الاذاعية بين سنتي 1957 و1967، ومن خلال محاضراته العديدة في المؤتمرات والمهرجانات الوطنية والعربية والإسلامية وآثاره العلمية وكتابه المتفرقة ذات المواضيع الكثيرة والمتنوعة في الصّحف والكتب المستقلة. اندفع الشّيخ محمد الفاضل يفصح عن قراءاته الاجتهادية كفقيه خبر أدوات الافتاء واستنباط الأحكام من مظانها المعلومة، في المسائل المعاصرة. الاجتهاد ضرورة ملحة في نظر الشّيخ الفاضل للتدليل

(1) المناعي، حسن: الشّيخ محمد الفاضل بن عاشور، مركز النّشر الجامعي، 2010، ص 369.

على صلوحية الشريعة الإسلامية لكلّ زمان ومكان، والاجتهاد كفيل برّد الاعتبار للشريعة أمام سيطرة القوانين الوضعية، هذه السيطرة الناجمة عن غلبة الاستعمار وضعف الدول الدول الإسلامية وتلاشي الوازع الديني.

ولأنّ كلّ مناحي النشاط البشري توجّهت إليها عناية الإسلام بالضبط والتقنين والارشاد والتوجيه بما ينسجم مع الفهم الشمولي لرسالته الخالده. وجب على علماء الأمة فرادى أو مجتمعين في إطار مجامع فقهية - على غرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة الذي انتسب إليه الشيخ الفاضل - أن ينهضوا بأعباء هذه المهمة الجسيمة: تلبية حاجة المسلم إلى أحكام شرعية في كلّ ما يطرأ من جديد في شؤون الحياة، من نظام الحكم والتعاملات البنكية الربوية، وقضايا التأمين، والقضايا السكانية كتلك المتعلقة بتحديد النسل، فضلا عن مشاكل العبادات والعادات والأحوال الشخصية.

ومن منطلق نزعته الاجتهادية وميوله التحديثية، عبّر الشيخ الفاضل عن مساندته لمجلة الأحوال الشخصية الصادرة في شهر أوت سنة 1956، واعتبرها لا فقط ثورية ترتئي إصلاح أوضاع الأسرة التونسية التي شابها قدر كبير من التسيّب، بل ومتناغمة مع روح الشريعة، بالنظر إلى استلهاهما من قوانين محمّنة مبنية على الأحكام الإسلامية والتي رأت النور في أقطار إسلامية على غرار مصر وسوريا وإيران، وخصوصا مشروع أحد «أقطاب الفقه المالكي وأحد المشائخ الأجلّاء بالجامع الأعظم الزيتونة» - على حدّ وصف أحمد المستيري - الشيخ محمّد العزيز جعيط (1886 - 1970) المشروع المسمّى «لائحة مجلة الأحكام الشرعية» الصادرة سنة 1947 حينما تقلّد وزارة العدل في حكومة مصطفى الكفاك، وقد أكّدت المذكرة الوزارية التي صدرت عقب إصدار المجلة أنّها اتّكأت على لائحة الشيخ جعيط كمصدر أساسي بعد أن درست ومحصّنت واختصرت⁽¹⁾.

(1) «اشتركت المجلة في بعض التفاصيل مع كثير من قوانين الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية نظرا لاعتمادها عليها كمصادر أساسية، وكانت على النحو التالي:

وكان الشيخ جعيط أثناء تبادل الرأي والمشورة حول المجلة قبل إصدارها، قد اقترح على بورقيبة أن يتولى الشيخ إلقاء سلسلة من الخطب التمهيدية عساها تمهد لتقبل التشريعات الجديدة دون إحداث ردود فعل عنيفة، ولكن بورقيبة الذي كان مصرّاً على أن ينسب الإنجاز التشريعي لنفسه دون سواه رفض المقترح قائلاً: «دعك من الخطب والفتاوي، إنّي أريد الإعلان عن المجلة كما هي لإحداث الصدمة النفسيّة» وكان له ما أراد⁽¹⁾.

عموما لم يجد الشيخ الفاضل مسوّغا في الاعتراض على مجلة الأحوال الشخصية في كليتها، وأمّا النقاط التي كانت مثار خلاف فهي من المسائل التفصيليّة ومن التّفريعات الفقهيّة التي لا تضرب في الصّميم إسلاميّة المجلة⁽²⁾ بل ولقد ساهم الشيخ الفاضل بمعيّة والده الشيخ محمد الطاهر بن عاشور والشيخ محمد القروي - الأخير كان قد ضمّه وزير العدل أحمد المستيري للجنة المكلفة باعداد مشروع المجلة - في إبداء المشورة التي سبقت تحرير نصوصها. وقد أسهمت استشارة بورقيبة ووزارة العدل الدائمة للشيخ الفاضل الذي قبل عن طيب خاطر الاضطلاع بدور الوسيط والموفق... أسهمت في تذليل الصّعاب

- القوانين المصريّة وهي كثيرة أهمّها القانون رقم 25 / 1920 والقانون رقم 25 / 1929، ويتعلّق كلاهما بأحكام الزوجيّة، والقانون رقم 71 / 1926، ويتعلّق بالوصيّة، والقانون رقم 77 / 1943 ويتعلّق بالمواريث، والقانون رقم 130 / 1946، ويتعلّق بالمواليد والوفيات والقانون رقم 99 / 1947 ويتعلّق بالمحاكم الجنسيّة.

- القانون السوري الصّادر به المرسوم التشريعي رقم 59 / 17 سبتمبر 1953 المعروف باسم قانون الأحوال الشخصية.

- القانون المدني الإيراني الصّادر سنة 1928 المشتمل على أحكام الميراث على المذهب الجعفري للشيعة الإماميّة ومنه أخذت الفقرة الثّانية من الفصل 143 مكرّر.

المناعي، حسن: الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 385-386.

وراجع أيضا المستيري، أحمد: شهادة للتّاريخ - دار الجنوب تونس أكتوبر 2011 ص 105.

(1) عبّاس، محمّد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريّات ومذكرات، ميديا كوم للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2010، ج 3-4 ص 134-135.

(2) المناعي، حسن: الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 385-387.

أمام استكمال مشروع المجلة وصدورها في شكلها النهائي، وفي التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إليها، لا سيما ما تعلق بأشدّ النقاط إثارة للجدل: وجوب عرض الطلاق على القاضي في كلّ الصّور، فلم يبق الطلاق بيد الزوج حرّاً وإنما جعلته المجلة من اختصاص المحكمة، ومساهمة المرأة في نفقات العائلة من مالها الخاصّ إن كان لها مال. أمّا تعدّد الزوجات فلم يجلب بخاطر الشيخ الفاضل الاعتراض على منعه، باعتبار التعدّد أمراً مباحاً يمكن لولاة الأمور تقييده أن رأوا مصلحة تقتضي ذلك، وهذا ما ذهب إليه الإمام المجدّد الشيخ محمّد عبده، وعلال الفاسي أحد أشهر أعلام جامعة القرويين، فقد أجاز الأخير - نع تعدّد الزوجات إذا كان التعدّد مثار المفاصد في الأزواج والأولاد وعشائر الزوجين مستدلاً بأنّ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ (النساء: 3) أمر أرشاد، ويعني ذلك إرشاد المسلمين أن يواصلوا ما بدأه الشّارع من تقييد التعدّد، كلّما خافوا عدم العدل وهذا ما نزع إليه علماء تونس الذين أسهموا في تحرير مجلة الأحوال الشخصية⁽¹⁾.

ولأنّ الأمة بدوائرها المختلفة الوطنية والقومية والإسلامية مهدّدة في كيانها وفي منظومة قيمها المرجعية وفي مؤسساتها الثقافية جرّاء الاستعمار ومكائد الغرب الرأسمالي... فقد تنبّه الشيخ الفاضل إلى ضرورة اتّخاذ التدابير التي من شأنها دعم حصانة ومنعة الأمة الثقافية الداخليّة والعمل على تقويتها. وفي هذا الإطار يتنزّل كتابه «الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس في القرنين 13-14 هـ / 19-20 م» الصّادر سنة 1956، والذي يعتبر بحق وثيقة مرجعية ضمّنه الشيخ الفاضل رؤاه وأطروحاته الخاصّة والتي يشترك فيها مع رواد الاصلاح من التيار الزيتوني الذي تقلّد زعامته عن جدارة واستحقاق. ففي الكتاب عقد فصلاً عن رؤيته لمستقبل الثقافة في تونس، قدّم فيه برنامجاً متكاملًا من عشر نقاط كفيلة لإنقاذ الدّاتية الوطنية التونسية من التّفسّخ والفناء أمام الغزو

(1) الفاسي، علّال: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، نسخة محمّلة من

الانترنت، ص 180.

الثقافي الفرنسي الجارف، كما يضمن البرنامج تعزيز أواصر القربى بالمشرق العربي خوفاً على تونس مما يسمّيه بـ «خسارة المعركة» أمام الثقافة الفرنسية الغربية⁽¹⁾. فلأجل ذلك يتوجب وفق الشيخ الفاضل تشجيع الإنتاج العلمي والأدبي، واعطاء دفع لحركة النشر، وتكفل الدولة التونسية بضمان تزويد الجامعة الزيتونية ومنشآت التعليم العمومي بالإطارات الكفؤة، والتعاون مع أقطار المشرق العربي في مجال التعليم لتهيئة الطلبة التونسيين لمزاولة تعليمهم العالي هناك، وتيسير التحاق إرساليات الطلبة الرسمية وغير الرسمية بجامعات الشرق، ودعم التبادل الثقافي والعلمي والفني بين تونس وتلك الأقطار...⁽²⁾.

الشيخ الفاضل ذو التاريخ الحافل بالأنشطة السياسية داخل البلاد وخارجها، وقف على أسباب ترحل الأمة الإسلامية وانقيادها إلى أدنى درجات الضعف والتقهقر، وهي تكمن بالأساس في هشاشة بنائها السياسي، ولن تقوم للأمة قائمة ما لم تتدارك تأخرها السياسي قياساً بالنظم المعاصرة القائمة على الحريات والفصل بين السلط وسيادة الشعب... من هذا المنطلق انشأ الشيخ الفاضل جمعية سرية سميت «الإتحاد الدستوري الإسلامي» غايتها المنشودة تأسيس دولة إسلامية تستند إلى دستور، وكان من المأمول أن تبعث فروع للجمعية بدءاً بالأقطار المغاربية، وقد صاغت الجمعية لنفسها قانوناً أساسياً، الجانب الدستوري منه حوى ثلاثة وسبعين فصلاً تفصل تصوّر الجمعية للدولة المرتقبة، يمكن إجماله في تجسيد نظرية الإسلام في الحكم على أرض الواقع بشكل يعكس وثوق الصلة بين الدين والدولة. وقد جاء دستور الشيخ الفاضل وجماعته ليحدّد خمسة أصناف من السلط المنفصلة عن بعضها البعض أو كما أسماها الشيخ «الكليات» وهي: السلطة التشريعية وهي موكلة إلى مجلس نيابي منتخب من الأمة يضطلع بمهام سنّ القوانين المستمدة من

(1) ضيف الله، محمد: أواخر الزيتونيين وجوه وأدوار وعلاقات، مكتبة تونس، الطبعة الأولى، تونس 2016، ص 59.

(2) بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، ص 283-284.

الشريعة السّمحاء ومراقبة الحُكّام، والسّلطة الماليّة بيد مجلس منتخب مهمّته إبداء الرأى في ميزانية الدّولة، والسّلطة التّنفيذية، والسّلطة القضائيّة التي تكفل المساواة المدنيّة لجميع المسلمين أمام القانون، والسّلطة الدّينية تسند إلى مجلس إسلامي أعلى منتخب يرأسه مشرف عامّ يسمّى شيخ الإسلام يؤدّي مهامه طيلة أربع سنوات. ولم يسند الدّستور حقّ الترشّح الحرّ المباشر لمنتسبي الأحزاب والمنظمات فقط، بل ضبط شروطا علميّة للمرشّح، وذلك من أجل الدّفع باختيار الأصلح والأقدر الحامل لشروط القوّة والأمانة - هذين المفهومين القرآنيين - لأنّ المرشّح ستناط بعهدته مسؤوليّة تطبيق الشريعة وانفاذ العدل، وبذلك نضمن أنّ البلاد ستسير من ذوي الكفاءات.... وهذا الفهم ينسجم عامّة مع أطروحات الفقه السياسي الإسلامي، وإن كان الشّيوخ كسأه جرعات تحديّية، فالدّستور نصّ صراحة على الحريّات الشخصية والعامّة وعلى مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وعلى تعزيز مكانة الدّين، وهذا أمر له دلّالته، فالشّيوخ لم يرتئ تقليد التّجربة السياسيّة الغربيّة القائمة في عدد من الدّول على الفصل الحادّ بين الدّين والدّولة⁽¹⁾.



(1) المتأعي، الشّيوخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 183-193.

الفصل الثاني

دور الزيتونيين في الحفاظ على كيان الدولة خلال الفترة الاستعمارية

لقد اضطلعت الزيتونة بدور الحاضنة لتخريج النخب والإطارات المتعلّمة، فعبر تاريخها الطويل أنجبت الجامعة خيرة علماء تونس من الذين قدّموا إسهامات نوعيّة في مجالات العلوم الإسلاميّة من أمثلة بن شرف والحصري وابن عرفة الورغمي وتلميذه أبي القاسم البرزليّ صاحب الفتاوى والعلامة عبد الرحمان بن خلدون ومحمّد بن عمر الأبّي شارح المدوّنة وصحيح مسلم... وعرف الجامع العديد من العناصر ذات الفكر النير أي العناصر الاصلاحية التي كان لها دور كبير في النهضة والاصلاح نذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر الشّيخ محمود قبادو (1815-1871) محمّد بيرم الخامس (1840-1889) والشّيخ سالم بوحاجب (1828-1924) ومحمّد السنوسي (1851-1900) والشّيخ عبد العزيز الثعالبي (1872 - 1944) والشّيخ محمّد الخضر حسين (1876-1958) الذي تولّى مشيخة الأزهر سنوات 1952-1954...

وقد يَسّر للزيتونة الاضطلاع بذلك الدّور كونها أهمّ مؤسسة تعليميّة على الإطلاق، فنسبة الزيتونيين من مجموع المتعلّمين كانت تمثّل 3 / 4 حسب

ما أشارت إلى ذلك جمعية قدماء الطلبة الزيتونيين في مذكرتها الموجهة إلى اللجنة الفرعية للشئون التونسية بباريس أواخر الثلاثينات.

وباعتبار دعمهم المبكر للحركة الإصلاحية، سهل على الزيتونيين مدّ هياكل الدولة بالإطارات العليا والموظفين السامين على غرار المؤرخ الشهير أحمد بن أبي الضياف. وقد برز العلماء كأبرز من شدّ أزر المؤسسة التعليمية التي رأت النور في عهد الوزير المصلح خير الدين باشا ألا وهي المدرسة الصادقية، حيث كان أبرز أعضاء لجنّتها التأسيسية من الزيتونيين وهم محمّد العزيز بوعتور (ت 1907) وزير القلم والاستشارة والمفتي الحنفي الشيخ أحمد بن الخوجة (1830-1911) والشيخ محمّد بيرم الخامس والشيخ أحمد الورتاني (1830-1885) والشيخ مصطفى رضوان (1825-1904)⁽¹⁾.

واستمرّ هذا التقليد خلال الفترة الاستعمارية بدافع الحفاظ على ما تبقى من كيان الدولة التونسية وصونه من الاندثار بعد هيمنة الفرنسيين على الجهاز الإداري منذ توقيع علي باي لاتفاقية المرسى في 8 جوان 1883 التي حولت نظام الحماية إلى استعمار مباشر، فظهر من بين الإداريين التونسيين على سبيل الذكر لا الحصر الشيخ محمّد بيرم الخامس أحد أعضاء الوزير المصلح خير الدين والشيخ محمّد العزيز بوعتور... كما انخرط الزيتونيون بحكم رسوخ قدمهم في الفقه والقانون بفاعلية في الهياكل العدلية غير الشرعية بالحاضرة وبدواخل المملكة كمجلس الجنايات والمحكمة العقارية المختلطة. وظلّت الزيتونة حتّى منتصف القرن العشرين المؤسسة الوطنية الأبرز التي تزوّد البلاد بالإطارات من مدرّسين وصحفيّين وكتاب ومفتين وعدول وأعوان إداريين ووكلاء محاكم... الخ الذين شكّلوا همزة الوصل بين إدارة المخزن والمجتمع⁽²⁾.

(1) الغابري، عبد الباسط: صوت الطالب الزيتوني، مركز النشر الجامعي، 2011، ص 53.

(2) ولكنّ التحاق العلماء بدواليب الدولة لا يفهم منه أنّ مشائخ الجامع الأعظم كانوا موالين في المطلق للمخزن، وأنهم كموظفين حكوميين استمروا اعضاء صفة الشرعية على كلّ ما تقرّر النّخب الحاكمة في مجال الشّأن العام وسياسة الرّعية. وتزخر الروايات بوقائع اعترض فيها العلماء

كما فتح التعليم الزيتوني آفاقا رحبة أمام التونسيين من ذوي الدّخل المحدود ومن الآفاقيين القادمين من دواخل البلاد لاستكمال تحصيلهم الدّراسي، بعد أن أوصدت أبواب التعليم العمومي أمامهم. فالتعليم الزيتوني لا يتقيد بسنّ معيّنة، فمن تعذّر عليه مواصلته دراسته الثانوية في المعاهد العموميّة كالصّادقية لتجاوزه السّقف العمري (14 عاما على الأكثر) حتّى وإن كان متحصّلا على الشّهادة الابتدائيّة من المدارس الفرنكو-عربيّة، أو كان يتعلّم في الكتاب، فإنّه سوف يجد التعليم الزيتوني فاتحا ذراعيه لاحتضانه ويمكنه من مواصلة دراسته الثانوية، والكرع من مناهل العلم عوضا عن الانقطاع عن التعليم. لذلك كان غالبيّة المنتسبين للتعليم بالفروع الزيتونة إن لم يكن كلّهم، ممّن حرّموا من مواصلة تعليمهم الثانوي في المعاهد الحكوميّة⁽¹⁾.

فضلا عن ذلك شكّل التعليم الزيتوني وسيلة للارتقاء الاجتماعي لضعاف الحال من أبناء العائلات المعوزة والطبقة الوسطى، فشهادة التّحصيل التي حلت محلّ شهادة التّطويع، وتختتم المرحلة الثانوية من التعليم الزيتوني الذي يستغرق ثلاث سنوات، كانت قبل الاستقلال تسمح لحاملها بالعمل في بعض الوظائف الإداريّة الصّغيرة كالمحاكم العدليّة والشرعيّة في مهام عدل اشهاد أو «وكيل خصوم» (لدى المحاكم الشرعيّة) أو الانخراط في سلك

على جور سياسات حكومة البليك: من ذلك انكار خطيب جامع الزيتونة الأوّل الشيخ ابراهيم الرّياحي (المتوفّي سنة 1266هـ / 1850م) في خطبته المنبريّة التي ألقاها سنة 1261 هـ / 1845م للمظالم التي حاقت بالأهالي نتيجة العمل بنظام جبائي تعسفي. وهذا الشّيخ محمود محسن (المتوفّي سنة 1284هـ / 1868م) منع المجلس البلدي للحاضرة من تزويد ميضائي الجامع بالماء المجلوب في الأنابيب المعروف بماء زغوان، لأنّه مغتصب من أهله أي متحصّل عليه عنوة. وما يسرّ للشيخ الاضطلاع بهذا الدّور «كوسائط سلطويّة» بين العرش والشّعب الاستقلاليّة التامة لهؤلاء الشيوخ عن أصحاب النّفوذ السياسي خلاف من تقلّد منهم خطط شرعيّة من الذين درجوا على تقاضي جرايات عليها، لذلك كان الكثير من الشيوخ يأنف عن مزاوله تلك الخطط وخصوصا القضاء لما فيها من تقييد للحرية ويكتفي بالتدريس الذي يضمن لهم دخلا قارّا من الأوقاف. انظر ابن عاشور، محمّد العزيز: جامع الزيتونة المعلم ورجاله، دار سراس للنشر، تونس 1991.

(1) رويس، الشّيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 92.

التدريس بالجامع الأعظم (منذ المدة التي ولي فيها الشيخ الطاهر بن عاشور شيخا للجامع في الأربعينات) ومن تعذر عليه التعيين في الوظائف المتقدمة، فله حرية الاختيار في مواصلة تعلمه في المرحلة العليا بجامع الزيتونة. وحامل شهادة ختم هذه المرحلة (العالمية) له الحق في بعض الوظائف السامية في طليعتها: مدرّس بجامع الزيتونة أو بفروعه، أو مفتيا أو قاضيا أو محاميا بالمحاكم الشرعية. ويحقّ لحامل شهادة العالمية متابعة تعلمه بمدرسة الحقوق الملحقه بوزارة العدل، وتدوم الدراسة فيها سنتان، وإن حالفه الحظّ ونال شهادة في الحقوق جاز له مباشرة وظيفة حاكم بالمجالس العدلية العصرية، بعد اجتياز مناظرة خاصّة⁽¹⁾.



بلا مرأى كان الدّفاع عن هوية الشعب التونسي بركنيها الأصيلين اللّغة العربيّة والإسلام، حجر الزاوية في نضال الزيتونيين ضدّ مشاريع الإلحاق الثقافي لسلط الحماية الفرنسيّة. فكان التّعليم القاعدي في شكل كتاتيب وزوايا ومدارس قرآنيّة، بالإضافة إلى فروع الزيتونة في الجهات والجمعيات الكشفية والثقافية والأدبية التي أنشأها الزيتونيون بمعيّة المدرسيّين في الجهات، ترسّخ لدى الناشئة التّمسك والاعتزاز بالانتماء الحضاري العربي - الإسلامي لتونس.

ويورد حامد الزّغل في سياق إشارته إلى التّربية الكشفية - وكان قد انخرط إلى جمعيّة «الكشاف المسلم التونسي» بمدينة صفاقس سنة 1944 - نماذج من الأناشيد التي لا زال يستحضرها عن ظهر قلب بعد طول السنين، وهي تنضح بالروح الإسلامية. وهذه أبيات من تلك الأناشيد التي تقال عند رفع علم البلاد تخاطب الشّباب المسلم:

نحن أشبال الحمى	قد رفعنا العلم
ارفعوه باليمين	يا شباب المسلمين

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 130.

و نقتطف من نشيد «يا شبابا» ما يلي:

يا شباب قد تسامى	نحو إدراك المعالي
كسر القيد وسارع	بأتّحاد للنضال
لك في التاريخ سفر	قد حوى فخر الجدود
خطّه الدهر بنور	فغدا رمز الخلود
وحد العسف قلوبا	زادها الدين الثنا ⁽¹⁾

وكانت توجهات القادة الكشفيين المؤطرين والمكوّنين مفعمة بأي القرآن الكريم وبالأحاديث النبوية، وحاملة لرسائل هادفة لكي تخلق موجّهات للسلوك القويم المنضبط المتأثر بقيم الصبر والقدرة على التحمل والتضحية والاخلاص... كان حضور الدلالات الرمزية من وحي الإسلام وأمجاد التاريخ، قويا في تنشئة فتیان الكشف. وقد أحسّت سلط الحماية بقوة تأثير الحركة الكشفية على الناشئة وأدركت دورها التربوي، لذا وانسجما مع سياستها القمعية أثناء الحرب العالمية الثانية، عمدت إلى حلّ عدد من المنظمات الكشفية، ودفعت أخرى إلى الانضواء تحت لواء الجمعيات الفرنسية. فما كان من جمعية «الكشاف المسلم التونسي» التي كان يتزعمها عزّ الدين عزّوز، ورغبة منها في ألا ينقطع نشاطها، إلا أن انضمت إلى «الكشاف اللائكية الفرنسية» (E.D.F). ولكن لما ارتأت الأخيرة سنة 1942 الاحتفاء بيوم القديس جورج - رجل الدين المسيحي - باعتباره الأب الروحي للحركة الكشفية، رفض عزّ الدين عزّوز وأتباعه المشاركة، بالنظر إلى الصبغة الدينية للاحتفال، بل ونزعت جمعية الكشاف المسلم التونسي نحو الانفصال عن جمعية الكشاف اللائكية الفرنسية، فكان لها ما أرادت، بل وحظيت بالحصول على الاعتراف القانوني باعتبارها هيكل شبابي وطني مستقل⁽²⁾.

(1) الزّغل، حامد: جيل الثورة ذكريات مناضل، دار سراس للنشر، تونس، نوفمبر 2001، ص 75-

(2) المصدر السابق، ص 133-135.

لم يقتصر دور الجامع الأعظم على صيانة هوية الشعب التونسي فقط، بل تيسّر له بفضل استقطابه لطالبي العلم من المشرق والمغرب وإشعاعه الذي طال عديد الأقطار الإسلامية، تيسّر له أن يكون الدّرع الواقى في الدّود عن مقومات الذاتية الجزائرية التي استهدفها الاستعمار. فقد كفل استقطاب الزيتونة وفروعها للطلبة الجزائريين تخريج جيل من المتعلّمين المتشبعين بالثقافة الإسلامية حملوا لواء نشرها في ربوع القطر الجزائري، وكان لهم الفضل بالتّالي في التّخفيف من غلواء سياسات الغزو الثقافي للمحتلّ الفرنسي، الذي تعامل مع الجزائر كجزء متمم للتّراب الفرنسي، وأعدّ العدة لفرنسة الشعب الجزائري وصهره في بوتقة الحضارة الغربيّة.

ومنذ أن وطئت أقدام جنودها الغازية بقيادة الجنرال بورمنت (Bourmont) سنة 1830 أرض الجزائر، أدركت فرنسا خطورة الرسالة التي تؤدّيها المساجد والكتاتيب، في المحافظة على شخصية الأمة. فلم تكن هذه المراكز قاصرة على أداء الشعائر التعبدية فحسب، بل كانت أيضًا محاضن للتربية والتعليم وإعداد الرجال لذلك صبّت فرنسا جام غضبها عليها بشدة، فعمدت إلى إخماد جذوة العلوم والمعارف تحت أنقاض المساجد والكتاتيب، التي دُمّرت فلم يبق إلّا القليل من الكتاتيب، فحافظت على لغة القرآن ومبادئ الدين الحنيف في تعليم بسيط وبأساليب بدائية.

- حطم الفرنسيون في 18 ديسمبر 1832 جامع كتشاوه، وهو من المساجد التاريخية بالعاصمة الجزائرية، بني في العهد العثماني سنة 1021 هـ / 1612 وحوّلوه بعد تشويه شكله وتغيير وضعيته إلى كاتدرائية، أطلق عليها اسم القديس فيليب Cathedrale Saint Philipe والشّيء نفسه وقع لمسجد حسن باي بقسنطينة غداة سقوطها بأيديهم سنة 1837. هكذا اختفت كثير من الكتاتيب القرآنية ومدارس التعليم الإسلامي، التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي. كما أغلقت أبواب نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية في وجه أكثر ما يزيد عن مائة وخمسين ألف طالب، وشرّد معظم الأساتذة المتضلعين بمختلف

التخصصات العلمية مما حرم الأجيال الصاعدة من التعليم⁽¹⁾. كما طالت يد الحقد الاستعماري المكتبات العامة والخاصة، حيث أحرق جنود الجنرال دوق دومال Duc D'Aumale مكتبة الأمير عبد القادر الجزائري بمدينة تاقدامت في يوم 10 ماي 1843، وكان فيها من نواذر المخطوطات ونفائس المؤلفات ما لا يمدر بثمان، ونفس المصير واجهته معظم المكتبات الأخرى. إن هذه الحرب الشعواء التي شنها الاستعمار على الدين الإسلامي واللغة العربية، جعلت التعليم في الجزائر يصل إلى أدنى مستوى له، فحتى سنة 1901 - أي بعد حوالي 70 سنة من الاحتلال - كانت نسبة المتعلمين من الأهالي لا تتعدى 3.8 %، فكادت الجزائر أن تتجه نحو الفرنسية والتغريب أكثر من اتجاهها نحو العروبة والإسلام.

- محاولة فرنسا القضاء على اللغة العربية وإماتها، بإصدارها سنة 1937 قانوناً جعلت فيه لغة القرآن في الجزائر لغة أجنبية!! وقد سبق هذا القانون، قانوناً أكثر ظلماً وتعسفاً صدر في وقت مبكر من عام 1904 يمنع تولي أي جزائري إدارة أي مدرسة لتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي إلا إذا حصل على رخصة من الحاكم العسكري في المناطق التي تخضع للحكم العسكري المباشر... هذا وقد حالت القوانين الاستعمارية الفرنسية في الجزائر دون منح أي تراخيص لفتح أي مدرسة عربية في الجزائر إلا وفق شروط تعجيزية منها:

- يحجّر على الجزائريين بعث مدرسة عربية عند محيط يقلّ عن ثلاثة كيلومترات من أية مدرسة فرنسية مفتوحة.

- اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن الكريم وحده.

- عدم التعرض بأي صورة من الصور إلى تفسير القرآن الكريم خاصة الآيات التي تحضّ على الجهاد في سبيل الله وتخليص البلاد من الظلم والظالمين والمستعمرين.

(1) توفيق محمد مقبل، فهمي: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، نسخة محمّلة من الانترنت، ص 2.

- شطب التاريخ الجزائري والتاريخ العربي الإسلامي في المناهج الدراسية بالإضافة إلى جغرافية الجزائر وجغرافية العالم العربي والإسلامي.
- إلغاء مقرر الأدب العربي بسائر فنونه وعصوره...⁽¹⁾.

- عمل الفرنسيون على نشر الطرق الصوفية والمرابطة والزوايا، فقد تقوى نشاط الطريقتين بالجزائر وانتشر الدجل إلى أن أصبح الدين خاضعا لتعاليم صوفية خرافية، وشكل ذلك من أفضع الأخطار التي كانت تستهدف الكيان الجزائري، فقد وقفت الطريقة حائلا أمام أي بوادر اصلاح غايتها تجديد الفكر الإسلامي⁽²⁾.

- انتشار الجهل والامية، لقد أدت الثورات المتتالية التي خاضها الشعب ضد الاحتلال الفرنسي الغاشم، إلى فقدان الأمة لزهرة علمائها في ميدان الجهاد. كما أن كثيرا من المستنيرين من حملة الثقافة العربية الإسلامية هاجروا إلى المشرق العربي، وإلى البلاد الإسلامية الأخرى. ولعدم إمكانية تدريس اللغة العربية والتاريخ الإسلامي والعلوم الشرعية، أصبحت معانيها مهددة بالزوال.

- المدارس البديلة التي أنشأها الاستعمار، وكان الاستعمار يقصد من وراء انشائها تجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية، من بينها المدارس (الفرنكو - إسلامية Franco-Musulmanes) في الجزائر العاصمة وبعض المدن الأخرى ابتداءً من سنة 1836. ولم تكن هناك مدارس للتعليم الثانوي والعالي إلا بحلول القرن العشرين، حيث فتحت المدرسة الثعالبية في عهد الحاكم الفرنسي (جونار) سنة 1904، رغم أن مرسوم إنشائها صدر منذ سنة 1850.

(1) توفيق محمد مقبل، فهمي: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، مصدر مذكور، ص 17.

(2) مناصرة، يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت 1988، ص 28.

إذن وأمام التّضيقات الاستعمارية على التّعليم الأهلي، شدّ طلبه العلم الرّحال إلى أرض تونس، فمما عدد الطّلبة الجزائريين بالجامع الأعظم بشكل منتظم، ليقفز سنة 1952 إلى 1500 طالب جزائري يتابعون دروسهم بالمعاهد الزّيتونية بتونس العاصمة أو بعض الفروع الأخرى بأنحاء البلاد. فقد تعاقبت على الزّيتونة عشرات البعثات الطّلائية المنظمة والفردية، التي صاغت لنفسها أشكالاً خاصّة بها من التّنظيم والتّهيكل، بلغت ذروتها مع تأسيس «جمعية الطّلبة الجزائريين الزّيتونيين» سنة 1932. ومن الطّريف أنّ الطّلبة الجزائريين المزاولين لتعليمهم بالجامع الأعظم، كان شقّ منهم - بالأساس طلبة بني مزاب أصيلي الجنوب الجزائري - ينتسبون إلى المذهب الخارجي الإباضي، ولم يجدوا حرجاً في الالتحاق بالجامعة الزّيتونية وسط جوّ ثقافي سنّي، وكان أولئك الطّلبة يسكنون مدرسة سيدي العجمي التي خصّصت من قبل السّلط لإقامة الطّلبة الجزائريين ويتقاسمون بالتّالي نفس ظروف السّكن مع زملائهم التونسيين. وكان الزّيتوني الشّاذلي المورالي الذي قاسم طلبة مزاب الجزائر نفس الانتماء المذهبي مثل الشّيوخ سليمان الجادوي وصالح بن يحيى، يدير مدرسة مزايّة (مدرسة السّلام القرآنيّة الحرّة بتونس) والتي عدّها الإقامة العامّة «مركزاً للتّعبص الديني والوطنيّة». وقد أحسن المورالي استثمار هذه العلاقات لفائدة الحزب الدّستوري، فدرّت عليه أموالاً متأتية من التبرعات التي جمعت من مزاب الجزائر ومن تجار جربة، لتمويل مناشطه المختلفة⁽¹⁾.

وقد حتّ جلّ العلماء والمصلحون الجزائريّون شباب القطر الجزائري، على التّغرب وطلب العلم ثمّ العودة مجدّداً لخدمة مستقبل بلاده، ويبدو أنّ الزّيتونة استحوذت على العدد الأكبر من طلبة العلم الجزائريين، فشكّلت البيئة المثلى التي ترعرع في كنفها طلبة البعثات وتكوّنوا فيها من النّاحيتين العلميّة والثّقافيّة. لذا لا غرابة أن يتردّد في شهادات المهاجرين الجزائريّين، صدى

(1) الزّبيدي، علي: الزّيتونيّون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسية 1904-1945، كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة، صفاقس 2007، ص 273.

الإشادة والتّنويه بفضل الزّيتونة في الإبقاء على عروبة الجزائر، وصون الهوية الإسلامية للشّعب الجزائري من عبث المستعمر، ولا عجب أن يكتب الشّيخ محمّد السّعيد الزّاهري (1899-1956) أحد أبناء الكلية الزّيتونية مبدياً إجلاله وتعظيمه الشّخصي لهذا المعلم الجليل قائلاً: «أنا مدين لكلّية جامع الزّيتونة... وما تراه في الجزائر من حركة العلم والأدب والاصلاح الدّيني هي أيضاً مدينة لجامع الزّيتونة. فكثير من رجال هذه الحركة الاصلاحية قد تخرّجوا من الزّيتونة وأحرزوا على شهاداتها العلميّة»⁽¹⁾. ووجد طلبة الجزائر بالزّيتونة ضالّتهم في الوسط الأدبي والثّقافي الملائم بتونس، فساهموا في النّشاطات الفكرية، فحرّروا المقالات وحرّروا القصائد وشاركوا بفاعليّة في انعاش الحياة الأدبيّة، وهؤلاء هم من أصبح فيما بعد أبرز أدباء الجزائر، وقد زاول معظمهم دراسته بالزّيتونة وتخرّجوا منها، وكانت كتاباتهم الأولى بالصّحافة التّونسيّة أمثال: أبو اليقظان، ومحمد العيد آل خليفة، ومحمد السّعيد الزّاهري، ورمضان حمود، ومفدي زكريّاء، وتوفيق المدني، ومبارك الملي، وحمزة بكوشة، والأخضر السّائحي، والعيد الجباري، ومحمّد العريبي، وعبد الله شريط، وأبو القاسم سعد الله، وعبد الله ركيبي، وصالح خرفي، وعبد الحميد بن هدوقة، والطاهر وطار، وصالح حباشة، وغيرهم. ومن أبرز الصّحف الوطنيّة الصّادرة في تونس والتي احتضنت الأقلام الجزائرية ودأب أعلام النّخبة من القطر الجزائري على التّحرير فيها منذ مستهلّ القرن العشرين نذكر: التّقّدّم (1906)، ومرشد الأُمّة (1906)، والمنبر (1907) والمشير (1911)، والوزير (1920)، والنّهضة (1924)، والعالم الأدبي (1931)، والزّيتونة (1936)، والأسبوع (1945)، والصّباح (1950)...⁽²⁾.

(1) الشّهاب، ديسمبر 1954 نقلا عن الجابري، محمد صالح: الأدب الجزائري في تونس، بيت الحكمة،

قرطاج 1991، ج 1، ص 18-19.

(2) الجابري، محمد صالح، مصدر مذكور، ص 23-24.

ولم يجد عدد من المهاجرين الجزائريين حرجا في الانخراط في الأحزاب الوطنية التونسية، فناضلوا في صفوفها، وقاسموا زعماء الحركة الوطنية السجون والتشريد والمنافي. وتفيد المصادر أن الشيخ صالح بن يحيى كان عضوا بارزا في الحزب الحرّ الدستوري التونسي، وكان قد قام بجولة في منطقة بني مزاب بالواحات الجزائرية وجمع سنة 1920، مبلغ 130 000 فرنك باسم «دستور أهل تونس، ومديره الشيخ الثعالبي» وقدمها للحزب، ولنشاطه هذا الداعم للحزب ألقت عليه سلط الحماية القبض في تونس، يوم 28 أكتوبر 1920، بتهمة تهديد أمن الدولة. ولم يكن الشيخ صالح الوحيد الذي شارك بماله وربط مصيره بمصير الحزب، وضمّ نشاطه لنشاطه، فقد شارك جزائريون كثيرون من أهل اليسار سواء كانوا ملاكين كبار أو تجارا، من ذوي الآراء الوجدوي العربي الإسلامي، في دعم الحزب، ومن أنشطهم أيضا الشيخان بعلي صالح بن بعلي، وأطفيش إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، وهما من مراقبي التلامذة الجزائريين بمدرسة «السلام»، ونذكر أيضا الشيخ صالح بن الحاج عمر المدعو «سيوسيو» الذي يعتبر أيضا من ألد أعداء الهيمنة الاستعمارية على أقطار المغرب العربي⁽¹⁾.

ومن بين الطلبة الزيتونيين أصيلي الجزائر برزت ثلة بادرت إلى بعث جمعية العلماء المسلمين بالجزائر سنة 1931 أمثال الشيخ عبد الحميد ابن باديس والشيخ مبارك الميلي والشيخ محمد السعيد الزاهري والشيخ محمد خير الدين، وإبراهيم بن الحاج عيسى، وفرحات بن الدراجي، وأحمد سحنون. وقد تميّز الشيخ ابن باديس بتأسيس معهد لتدريس الثقافة الإسلامية والدعة العربية، وهذا المعهد كان الجامع الأخضر.

ولرائد الحركة الإصلاحية الجزائرية ابن باديس، شعبية كبيرة في تونس لمساعيه في دعم التواصل والتعاون بين الشعبين، فكلّما حلّ بالبلاد التونسية إلا واستقطب جمعا غفيرا من رجالات الحركة الوطنية والعلماء، وأفاضت

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي 1919-1934، مصدر مذكور، ص 71-72.

الصّحف في تغطية انشطته وتحركاته، ولعلّ إحياء التّونسيّين لسبع مناسبات احتفاليّة بابن باديس بين سنوات 1946-1955 خير دليل على ذلك. كما تدافع الشّعراء في الثّناء على شخصه وإبراز شمائله من ذلك قصائد تنسب إلى مصطفى خريّف ومحمّد زيد ومحمّد الشاذلي خزندار⁽¹⁾.

وفي سنة 1947 أذنت مشيخة الزيتونة بفتح فرعين لها بقسنطينة، أتاح تكوين إطارات استفادت منها الدّولة الجزائرية الوليدة بعد خروج الاستعمار. وقد أسهم الفرعان في نشر الثقافة الإسلاميّة والدّود عن حمى الهوية العربيّة - الإسلاميّة للجزائر إزاء مشاريع «التّفرنس» والإدماج التّام في الجالية الفرنسيّة، تلك السّياسة التي كانت محلّ اجماع كافّة القوى السياسيّة الفرنسيّة يمينها ويسارها، وتدعم تلك القوى بالتّالي الأوساط الاستعماريّة. فالجزائر في نظر الجميع قطعة من فرنسا (إداريّاً، ما الجزائر إلّا مجموعة من المقاطعات الفرنسيّة) وأمّا الحكّام العاقون بمن فيهم من كان ينتمي للحزب الاشتراكي من أمثال فيوليت (Violette) وشاتينيّو (Chateignaux) وروبير لاكوست (Robert Lacoste) الذين تعاقبوا على حكم الجزائر فقد اعتنقوا العقيدة الاستعماريّة ولم يؤمنوا بوجود ذاتيّة خاصّة بالشّعب الجزائري.

إنّ تلمذ ذلك الجمع الغفير من الجزائريّين من الذين حملوا الواء الاصلاحيّ الفكري والديني وكانوا أعلام النّخبة الجزائريّة، من خريجي الكليّة الزيتونيّة وفروعها، لهو خير دليل على الإشعاع الخارجيّ للتّعليم الزيتوني وإسهامه في تخريج الكوادر والنّخب في ربوع الجوار المغاربي.



(1) جمال يحيوي، القضية التّونسيّة في الخمسينات في جريدة البصائر الجزائريّة، مقال ورد في أعمال الندوة الدّوليّة الثالثة عشرة حول: استقلال تونس ومسيرة التّحرّر من الاستعمار، المنعقدة بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006، جامعة منوبة، تونس 2010، ص 212.

الفصل الثالث

الزيتونة ساحة التقاء التيارات السياسية والفكرية وتدافع بينها

تجدر الإشارة إلى أن الزيتونة كانت تعجّ بثّتي التيارات والمتناقضة أحياناً، تصطرع فيما بينها وتدافع، بسبب رؤاها المختلفة حول التعليم ومناهج وطرائق التدريس ومكانته في المجتمع، وحول دور الإسلام وكيفية التعاطي مع موروته، وقضايا التحرر الوطني، والهوية، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، والمرأة والأسرة... الخ.

وقد انحصر الصّراع داخل الوسط الزيتوني بمرور الوقت بين نزعتين: نزعة اجتهادية تحديّية تدعو إلى التمسك بالأصالة ولكن مع الانفتاح على مكتسبات العصر والنّهل من مناهله، ونزعة تقليدية متمسكة بإهداب قراءة ستاتيكية محافظة للتراث. وإن كان وخلال عصر النهضة العربيّة الحديثة في القرن التاسع عشر، وبدايات التّفّتح على تيارات الحداثة الغربيّة الوافدة لم يؤثر عن النّخبة الزيتونية تصديّها للاقتباس من الغرب، بل سعى أعلامها إلى تبريره وإضفاء مشروعية عليه، ومن ذات المنطلقات التحديثية رأوا ضرورة إصلاح التعليم الزيتوني... ويعتبر الشّيخ سالم بوحاجب بحقّ رائد حركة التجديد وحامل لوائها خلال الثّلاث الأخير من القرن التاسع عشر. فانبرى

في حاجة خصومه بضرورة الأخذ بالعلوم الدنيوية وتجديد مناهج التعليم الزيتوني وأساليبه، جاء ذلك في الدرس الذي ألقاه في افتتاح الخلدونية يوم 15 ماي 1897، فقد أسهب في ذكر الحجج العقلية والنقلية التي تميظ اللثام عن تهافت حجج المحافظين وفي تأكيد الحاجة الماسة للعلوم الدنيوية-العصرية.

وقبل أن يصبح دعاة التجديد هم الفصيل الطاغي وصوتهم هو الأعلى، كان المحافظون لهم الكلمة الرئيسية، وقد أبانوا عن جمود فكر وإباء للتجديد، فتمسكوا بتقاليد بالية تراكت عبر عصور الانحطاط كالاعتقاد في الأولياء الصالحين والطرق الصوفية، وتشبثوا بمقولات تشرعن للاستبداد، ولا تعضي للمرأة سوى مكانة دونية، وتصرّ على التقيّد بموروث الأقدمين والإبقاء على باب الاجتهاد مغلقاً... وأولى بوادر الصراع بين الجناحين داخل الجامعة الزيتونية تبدى في الخلاف حول برنامج اصلاح التعليم الزيتوني: فقد استمات تيار المحافظين في انكار ادخال العلوم العصرية إلى برنامج التدريس بالجامع الأعظم منذ جلسات لجنة اصلاح التعليم بالجامع سنة 1896 وإلى حدّ نهاية جلسات لجنة اصلاح التعليم بالجامع سنة 1898، إلى أن تقدّم البشير صفر بحلّ وسط وهو إنشاء مؤسسة تعنى بتدريس العلوم العصرية، يرتادها طلبة الزيتونة، فكان ظهور الخلدونية.

كانت نتيجة سطوة المحافظين وتنفّذهم، تواتر محن الزيتونيين الدّاعين إلى التجديد، وشملت التصييفات إزاحة البعض من المدرّسين ذوي النفس الاصلاحى، ففصل الشيخ الشيخ محمّد شاكر من وظيفته كمدرّس بفرع الزيتونة بصفاقس وجرد من شهادة التطويع سنة 1902، بتهمة نقده للطرق الصوفية والزوايا، ولم يسترد الرّجل حقوقه إلّا بعد أربع سنوات من المعاناة بعد أن أعلن «توبته» بالانضمام إلى الطريقة التيجانية. وعام 1904 وجّه علماء النظارة إلى الوزير الأكبر محمّد عزيز بوعتور مذكرة يلتمسون منه حظر توزيع مجلة «المنار» بتونس وكلّ المنشورات التي تتجرّأ على مناقشة المسائل

الدّينية دون إذن النظارة⁽¹⁾. ولم يستغ جانب من علماء الزيتونة بروز جمعية الخلدونية كمؤسسة تعنى بتدريس العلوم الزّمانية وسعوا حثيثا إلى مقاومتها، وتأنيب الطّلبة الذي يتردّدون على مقرّها. ولم يخل تاريخ الزيتونة من متعاونين مع السّلط الاستعماريّة، حيث أفلحت الأخيرة في تجنيد عملاء لها داخل الزّيتونيين أنفسهم من الذين أوكلت لهم مهام رصد تحركات العناصر «المشاغبة» من زملائهم الطّلبة ومدّرسيهم، وموافاة مصالح الأمن بتقارير في ذلك. وكباقي الفئات الأهلية تواجد لفيف من الزّيتونيين المتملّقين والمتزلفين لكبار المسؤولين الفرنسيّين بالحاضرة وبجهات المملكة التّونسيّة. وقد بذل الاستعمار محاولات جادّة للاستفادة من السّلطة الأدبيّة التي يتمتّع بها علماء الزيتونة لدى الخاصّة والعامة، لإضفاء نوع من الغطاء الشرعي لسياساته، بالضغط عليهم لاصدار الفتاوي المناسبة أو مباركة توجهاته. مثال ذلك القانون العقاري الصادر سنة 1885، الذي ما كان ليرى النور لولا معاضدة أحد مشاهير علماء الإسلام شيخ الإسلام أحمد بن الخوجة، لمجهودات المقيم العام بول كامبون، في إيجاد صيغة للمواءمة بين القانون والشرعية الإسلاميّة. وكان لذات الشّيخ فتوى طريفة تبرئ ما كانت تصنّعه شركة منياي Menier الفرنسيّة من الشّكلاطة من شبهة مزجها بشحوم الخنزير، وتحيز بالتالي تناولها من قبل التّونسيين. وفي سنة 1917 أصدر الشّيخ أحمد بيرم فتواه للمجتدين التّونسيين، الذي جندوا للالتحاق بجبهات القتال إلى جانب فرنسا في الحرب العالميّة الأولى، تبيح لهم عدم صيام شهر رمضان والقضاء بعد الثّورة بقياس أمرهم مع المسافرين، بطلب من فرنسا التي كانت في أمس الحاجة إلى خدمات آلاف العساكر والعمّال التّونسيين⁽²⁾.

لقد أمعن الجناح التقليدي المحافظ في إعاقه كلّ فكر مستنير يصدر عن الزّيتونيين، لذا لا غرابة أن قوبلت المواقف الاجتهاديّة لأحد أعلام الفكر الحرّ

(1) الزّيدي، علي: الزّيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسية، مصدر مذكور، ص 600.

(2) المصدر السابق، ص 607-608.

الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1876-1944)، برود فعل سلبية وذلك بتحريض من التقليديين. فلقد أضحى الشيخ الثعالبي مع مطلع القرن العشرين يجسد زعامة التيار الاصلاحى الذي يمزج بين الاصلاح الدينى والطموح السياسى المتشيع لفكرة الجامعة الإسلامية، والعامل على النهوض بالأمة من كبوتها بعد عصور الانحطاط والاحتلال الأجنبى، وكان مثالا للمفكر الحر المنتصر للجمهوريّة والمدنيّة وتحرير العقل والمتبني للحريّات الفكرية والتفتّح على حضارة الدّول المتقدّمة، والدّاعي إلى نشر التّعليم بين الجنسين وإدماج تدريس العلوم العصريّة. وكان الشيخ قد اجتمع بتلاميذ محمّد عبده ورشيد رضا، وبتلاميذ مدحت باشا من الأتراك وبزعماء النّهضة العربيّة، أثناء رحلته الأولى الطّويلة إلى الشّرق ومكوته هناك بين سنتي 1897 و1902. في صيف 1902 عاد الثّعالبي إلى تونس «غريب الشّكل والمنطق والقلم، يتكلّم بأفكار جمال الدّين الأفغانى ومحمّد عبده ويعجب بالكواكبي... ويدعو إلى التّطوّر والحرية وفهم أسرار الدّين»⁽¹⁾. ومنذ عودته تلك، شدّ الانتباه بنعومة خطابه وقدرته على الاقناع وتحمّسه لأفكار الاصلاح، فكان له أنصار كثير، بعد أن اختلط بالجمهور فحوّل مقهى التّوتة بالحلفاوين أهمّ منطقة في الأحياء العربيّة، إلى ملتقى طلبة الجامع وشبّان المدارس والخلدونيّة، وجمع من حوله المثقّفين. فكان له المحافظون بالمرصاد، فأثاروا حوله الرّأي العام وكالوا له التّهم جزافا، وفبركت له قضايا عدليّة. فاستدعي مشائخ من الشّقّ المحافظ للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الشرعيّة، وتضمّنت التّهم الموجهة للشيخ الثّعالبي قوله: «خلوّ بعض آيات القرآن الكريم من الفصاحة، وعدم ملائمته للزّمن الحاضر، وعدم وجود فرق بين في حكم الحليّة بين الموقوذة وما قتلته الجوارح، ونعت الخليفة الثالث عثمان بالاستبداد والأطناب في مدح قاتليه... وإدعاء سعة الفهم في القرآن على النّبي الأمي، والقول بأنّ العلوم التي تدرس بجامع الزيتونة تطوح

(1) ابن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس، نقلا عن يوسف مناصريّة: الحزب الحرّ الدّستوري التونسي 1919-1934، مصدر مذكور، ص 89.

بصاحبها إلى الضلالة، وإنكار ولاية عبد القادر ونسبته إلى الكهانة ولعنة دينه، والقول بأن حرف الواو في آية ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: الآية 7) هي للاستئناف لا للعطف، ورمي عموم التونسيين بالجهل⁽¹⁾.

أما الصنف الثاني من التّهم الموجهة إلى الشيخ فتتقرن بتطاوله على مقامات الأولياء وباستنفاصه من قيمة الطرق الصوفية وتفضيل المقاهي الإفرنجية عليها، ثم سبّ الولي ابن جابر المجذوب ونعته بالكلب، ونفى الثعالبي عنه نسب الشرف. بل ووصل الأمر بشيوخ الطرق أن ألبوا الناس على الشيخ الثعالبي، وسيروا مظاهرتين هادرتين ضمت أحدهما زهاء 2000 شخص من عامة الناس البسطاء، وكان المتظاهرون ينادون بموت الثعالبي وبإعدام الزنديق الكافر!!!... وكادت الجماهير الغاضبة أن تفتك به لولا تدخل الشرطة. كل ذلك بتحريض من شيخ الطريقة العيساوية المدعو نوار، الذي نسب إليه أنه كان يطوف بالأسواق ويوغر صدور الدهماء على الثعالبي المارق من الدين، وأكبر الظن أن هذا الشيخ الطرقي كان عميلاً من عملاء الحماية أغرته لتنفيذ خطتها⁽²⁾.

وبعد أن مثل الثعالبي أمام القضاء، أصدرت محكمة الدّربة الأهلية (المحكمة الابتدائية بمدينة تونس) في جلستها الثانية يوم 23 جويلية 1904 حكمها بسجن الشيخ شهرين. وخلال إقامته بالسجن نشأت فكرة مشروع كتاب «روح التحرر في القرآن» الذي نشر سنة 1905 بباريس، وفيه خصّص الثعالبي جزءاً هاماً لنقد غلق باب الاجتهاد واحتكار ثلّة من العلماء التحدث باسم الدين وانغلاقهم والاقتصار على فهم حرفي لمقولات المذاهب الفقهيّة، ووجه سهام النقد الجارح لشيوخ الطرق الصوفية والأولياء الذين كرسّوا أفكارهم الشّعوزة والإيمان بالخرافات والرّقصات البهلوانيّة... ودعا إلى

(1) بن ميلاد، أحمد وادريس، محمّد مسعود «الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية» الجزء الأول، بيت الحكمة، قرطاج 1991، ص 77.

(2) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التونسي 1919-1934، مصدر مذكور، ص 91.

حرية الاختيار القائمة على التمهيد الذاتي بين الحقّ والباطل وإعمال العقل،
ونادى بنبذ التعصب ودعا إلى التسامح بين الأديان والأجناس⁽¹⁾.

ولأنّ الشيخ الثعالبي كان «داعيا دينيًا ومصلحًا اجتماعيًا قبل أن يكون
زعيمًا سياسيًا»⁽²⁾ فقد أولى عناية إلى مسائل نهوض الأمة وطرائق تجديد عناصر
قوتها للأخذ بأسباب التقدّم واللاحاق بركب الأمم الراقية، ترجم ذلك لا فقط
عن طريق نشاطه الوطني والقومي العربي والإسلامي، بل وتبدّى في اهتماماته
الفكرية التي ضمّنها إنتاجه العلمي والفكري الغزير. وإن لم ير كثير من أعماله
النور، فإنّ إنتاجه المنشور توزّع بين الكتب والمقالات والدراسات المطوّلة التي
تناولت موضوعات شتى. أمّا تأليفه المعروفة فهي:

- تونس الشّهيدة، الذي صدر في باريس وترجمه إلى الفرنسية المحامي
أحمد السّقاء.

- روح التحرّر في القرآن، الذي اشترك في ترجمته ابن عطار الاسرائيلي
والهادي السّبعي.

- القرض التونسي، الذي عارض فيه منح تونس قرضًا ماليًا من فرنسا.
- تاريخ شمال إفريقيا، وهو تاريخ مطوّل وصل فيه إلى العهد الحفصي.
- الكلمة الحاسمة، طبع في تونس سنة 1937.
- معجز محمّد رسل الله ﷺ، الذي تناول فيه حياة النّبي الكريم من فجر
بعثته إلى أن لقي ربّه⁽³⁾.

- محاضرات في تاريخ المذاهب والأديان.

- محاضرات في التفكير الإسلامي والفلسفة.

(1) الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة والحركات الوطنية في المغرب العربي، المنعقدة بتونس
يومي 5 و6 ماي 2002 / جامعة منوبة، تونس 2003، ص 282-284.

(2) بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر مذكور، ص 162.

(3) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي 1919-1934، مصدر مذكور، ص 98-100.

- مقالات في التاريخ القديم.

- خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس.

- الرحلة اليمنية⁽¹⁾.

وما يسترعي الانتباه حقاً، أنّ الشيخ الثعالبي لم يتجاوز في دراسته بالجامع الأعظم المرحلة المتوسطة، فانقطع عن الدراسة قبل إحرازه على شهادة التطويع، ولكن كان له من الزاد المعرفي ما مكنه من تحرير المؤلفات المشار إليها آنفاً، ومن الخطابة باللسان العربي الفصيح ما أهله لتبوء زعامة الحركة الوطنية بلا منازع ردحا من الزمن، وهذا في حدّ ذاته يقيم الدليل على جودة التعليم الزيتوني وصلابته⁽²⁾.

استمرّ الصراع بين التيار الاصلاحى وشقّ المحافظين المدعوم بمشائخ الطرق الصوفية والزوايا والكتّاب العام للحكومة الفرنسية برنار روا، الذي شغل خطته مدّة عشرين سنة (بين 1889 و1910)، وكان معروفاً بكنيته «مرابط الكاف» (Le marabout du Kef) كما اشتهر بمواقفه المساندة لشقّ المحافظين، وكان بحقّ «داهية الاستعمار» كما نعتة الثعالبي نظراً لما كانت تربطه بشيخ الطريقة القادرية بالمدينة المذكورة قدّور الميزوني، من علائق حميمة فلم تزد محاكمة المحافظين للشيخ الثعالبي إلاّ تجاسراً على تضيق الخناق على الاصلاحيين، فبايعاز منهم منعت مجلة «السعادة العظمى» التي أسسها الشيخ محمد الخضر حسين، وأشرف على نشرها مدرّس مساعد بالزيتونة محمد الهادي بن حسين، وقد شكّلت المجلة صوت التيار الاصلاحى الذي ينادي رواده بالاصلاح الدينى ونشر الثقافة الإسلامية وتعليم جيل جديد يمكن أن ينهض بالبلاد، وكان المحافظون يقارنون «السعادة العظمى» بـ «المنار» للشيخ رشيد رضا والتي كان لها رواج كبير في تونس، فلم يتوقفوا عن التنديد

(1) روافد، العدد الخامس 1999-2000، مصدر مذكور، ص252.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص28.

بها مطالبين سلط الحماية بمنع توزيعها في تونس واذنبها أنّها «فتحت مجالا لبعض الأفكار التي تحيد على اتجاه المحافظين»⁽¹⁾ وكان قرار الايقاف بدعم من الكاتب العام للحكومة روا.

لقد كان للطرق الصوفية -قارب عددها 19 طريقة معروفة بالإيالة كالقادرية والشاذلية والرحمانية...- علاوة على ما تمتلكه من عقارات متأتية من التّحبيس ومنقولات، وهو ما يجعلها على درجة عالية أحيانا من الثراء، كان لها أتباع كثيرون مختلف فئات المجتمع وتمارس نفوذا على 306.937 من الأتباع سنة 1925، وهو ما يمثل تقريبا سدس سكان البلاد الذين بلغ عددهم 1.890.000 حسب تعداد 1921، وقد حظيت تلك الطرق بدعم السلط الاستعمارية ما عدا بعض الطرق التي اعتبرت خطيرة فخضعت لمراقبة شديدة وتضييقات حدثت من انتشارها وهو ما يصدق على الطريقة المدنية والطريقة السنوسية. فلم تتوان السلط الاستعمارية في تسمية مشائخ مختلف الطرق بعد قبول ترشيحاتهم من قبل المراقبين المدنيين، وفي مراقبة تنقلاتهم، كما خصّتهم بعدد الامتيازات كالتخفيض من بعض الأداءات والتكتم على مخالقاتهم وتوظيفهم في مهام محدّدة كالحث على الالتحاق بالجنديّة لمؤازرة فرنسا في مجهودها الحربي إبان الحرب العالمية الأولى، علما وأنّ البعض منهم وقفوا إلى جانب القوّات الفرنسيّة الغازية أثناء اقتحامها العسكري لتراب الإيالة منذ 1881⁽²⁾، وكان لمشايخ الطرق الصوفية نصيب مما يهدى للزوايا من هدايا، وينالون جانباً من دخول أحباس الزوايا، لذا أقبل كثير من العلماء طمعا في تلك الدخول ولهذا وراء الماديات، متنكرين لسمعتهم العلميّة ومكانتهم الأدبيّة.

وقد طال أتباع الطرق الصوفية ولآة الأمور والأعيان والعديد من شيوخ جامع الزيتونة والطلبة الزيتونيين على حدّ السواء، «إذ كان للأولياء

(1) الغابري، عبد الباسط: صوت الطالب الزيتوني، مصدر مذكور، ص 53.

(2) العجيلي، التّليبي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كليّة الآداب منوبة، 1992، ص 64.

ومقاماتهم وأحزابهم وحضراتهم وخرجاتهم و«عاداتهم» وزياراتهم، ومشايخ الطرق ووكلاء الزوايا وشيوخ الحضرة والشواش والنقباء والعشّاق وعكاشة الذي يتخمر وتوضع له السلاسل لأنه كالأسد حتى يفيق، وتهدي له الحكومة قشبيّة خضراء، ولمشايخ الطرق الصوفيّة مقام واحترام وتقدير»⁽¹⁾.

ومن الأمثلة البيّنة على انتشار الفكر الطرقي في الوسط الزيتوني، أن الشيخ أحمد جمال الدين مثلاً كان من أتباع الطريقة القادرية، بل مقدّماً على زاويتين قادريتين أحدهما في تونس والثانية في بني خيار، وكان هذا الرجل متشبّعاً بالخرافات وعمل على نشرها في كتابه «بلوغ الأرب في مناقب الشيخ ذهب...» كما كان الشيخ محمد بن يوسف من أتباع الطريقة الخلواتية، والشيخ حمودة تاج - وهو من مدرّسي الزيتونة - من أتباع الطريقة التيجانية، والشيخ أبو الحسن النجار - المدرّس والمفتي المالكي - من أتباع الطريقة الشاذليّة⁽²⁾.

وقد اعتاد حكام الدرية والوزارة (محكمة الاستئناف بمدينة تونس) ورجال الشرع على الحضور يوم الجمعة لوظيفة سيدي أحمد التيجاني بزاوية باب منارة، وفي مقام سيدي ابراهيم الرياحي، ودأب أصحاب المناصب العليا في الحكومة وأهل العلم، على زيارة السيدة المنوبة ومقام أبي الحسن الشاذلي. وفي معرض وصفه لمشاركته في امتحان التطويع سنة 1319هـ / 1911م، يشير الأديب عبد العزيز بن الباجي المسعودي كيف أنّه قبل إجراء الامتحانات توجه إلى ضريح سيدي علي بن زياد طلباً للبركة وللعون. وفي خضمّ حادثة تنازل محمّد الناصر باي عن العرش عام 1922، أدلى رواد الأضرحة والزوايا بدلوهم في الأزمة، فشارك حوالي 500 طالب زيتوني -أي ما يعادل نصف عدد الطلبة المرشّمين بالجامع الأعظم سنتند - في أدعية

(1) الشيخ عبد العزيز الثعالبي من خلال وثيقة للبشير الفورتي، روافد العدد الخامس 1999-2000، مصدر مذكور، ص 256.

(2) الزيّدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 601-602.

بالسيدة المنوبية يوم 10 أفريل، في تعبير عن مساندتهم للباي ازاء غطرسة الإقامة العامة⁽¹⁾.

غير خاف على كلّ دارس لتاريخ تونس المعاصرة، الزّوبعة التي أثارتها الأوساط المحافظة ضدّ كتاب الزيتوني الطاهر الحدّاد «امراتنا في الشريعة والمجتمع» الصادر سنة 1930، وعرف عن الحدّاد تأثره بالأفكار التّقدميّة للشيخ الثعالبي وكان من بين مؤسسي جمعية «مقاومة البدع والإسراف» التي ترأسها حسين الجزيري صاحب جريدة النّديم وكان هدفها مقاومة الزّوايا والطرق. وكان الطاهر الحدّاد وعلى منوال النّخبة المستنيرة بتونس، قد تأثر بالمواقف الاجتهاديّة لرائد الحركة الاصلاحية في الشّرق الامام محمّد عبده، وبالأراء الاصلاحية للحقوقي المصري قاسم أمين (1863-1908)، الذي أثار ضجة كبيرة وسجلات فكرية مطوّلة داخل حدود القطر المصري وخارجه بعد صدور كتابيه ذائعي الصّيت، الأوّل «تحرير المرأة» المنشور سنة 1899، والثاني «المرأة الجديدة» المنشور سنة 1900. ويذهب محمّد عمارة في كتابه «الأعمال الكاملة لمحمّد عبده» أنّ شيخ الأزهر الإمام محمّد عبده، قد سرّب شخصيّا وبصياغة حرفيّة إلى تلميذه قاسم أمين وخاصّة في كتابه الأوّل، اجتهاداته حول قضايا حسّاسة كان من الممكن أن تثير سخط الجناح المحافظ من العلماء لأنّ الرأى العام لم يكن مهياً لتقبّلها بالفهم، على غرار الحجاب الشرعي والطلاق وتعدّد الزوجات...

وخير دليل على تأثر الطاهر الحدّاد بآراء المصلحين، التّطابق في الطّرح بين صاحب «امراتنا في الشريعة والمجتمع» والإمام المجدّد محمّد عبده: فبخصوص تعدّد الزوجات يرى الأخير أنّ حكم إباحة التّعدّد مناط بتحقيق العدل بين الزوجات، ولما كان شرط العدل المطلق المطلوب متعذّراً تحقّقه، أجاز الشّيوخ للحاكم أو العالم أن يمنع التّعدّد ويدفع للاقتصار على واحدة. وقد أكّد جواز إبطال هذه العادة، في إحدى فتاويه الشهيرة، لسببين

(1) الزّيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسية، مصدر مذكور، ص 301.

إضافيين: أولهما أنّ سوء معاملة الرجال لزوجاتهم وهضم حقوقهنّ من النّفقة والراحة من الأشياء التي عمّت بها البلوى عند التعدّد، فالمنع من هذا المنظور يندرج في إطار دفع مفسدة. أمّا السّبب الثاني لمنع التعدّد فيمكن في أن منشأ العداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاتهم، فلصيانة البيوت من الفساد وجب المنع. وقد جاءت أطروحات الحدّاد «متأثرة إلى حدّ كبير بآراء قاسم أمين بخصوص القسم الاجتماعي وبآراء الامام محمّد عبده بخصوص القسم التشريعي»⁽¹⁾ لذا نزع الحدّاد في تأويله للآية القرآنية المتعلقة بتعدّد الزوجات ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ «النساء: الآية 3» إلى تبني وجهة نظر محمّد عبده خاصّة فيما يتعلّق بشرط العدل واستحالة تحقّقه في الواقع. ليس هذا فحسب، بل ساير الحدّاد الإمام المجتهد محمّد عبده في قضيّة الطلاق، حيث دعا إلى تخويل الطلاق إلى سلطة القضاء، بدل اطلاق يد الرّجل بالطلاق، وإحالة حقّ الطلاق بصفة وجوبية إلى المحاكم المختصة⁽²⁾.

تلقى كتاب الحدّاد هجوما صاعقا، من قبل جانب من شيوخ الزيتونة، فشكّلت النظارة العلميّة للجامع الأعظم لجنة علميّة مكلفة بتدقيق النّظر في الكتاب بصفة مفصّلة. وفي بادرة استباقية قبل إصدار تقريرها النهائي، أرسلت اللّجنة إلى الوزير الأكبر خليل بوحاجب بتاريخ 11 أكتوبر 1930 مكتوبا رسميا تطالبه بالإسراع بتوقيف الكتاب ومنعه من التّداول عملا بالفصل 63 من قانون جامع الزيتونة الصّادر بتاريخ 1292 هـ / 1875 م. ثمّ عادت اللّجنة وبعد أن أتمّت أعمالها، إلى رفع تقريرها الختامي إلى الوزارة الكبرى، وفيه أجمع أعضاؤها على أنّ: «الكتاب المذكور يحوي في عدّة نواحي منه أوجها كثيرة

(1) الأجهري، محمّد رضا: الجذور التاريخيّة لمجلّة الأحوال الشخصيّة، الطّبعة الأولى، تونس، أبريل 1999، ص 87.

(2) المصدر السابق، ص 76-114.

من الضلال والتّضليل وبهذه الصّفة يعتبر مروقا عن الدّين وتمردا على إجماع الأئمة من علماء الإسلام، محاربة لحضرة الرّسول الأعظم ﷺ...»⁽¹⁾.

وأجازت النظارة كتابي الشّيخ الحنفي محمّد صالح بن مراد «الحداد على امرأة الحداد» و«سيف الحقّ على من لا يرى الحقّ» لكاتب النظارة الشّيخ عمر بن إبراهيم البري المدني. ولئن أبدى الشّيخ ابن مراد رفضا لما ورد في الكتاب من اجتهادات حول تعدّد منع الزّوجات وحول مسألة الطّلاق، فإنّ الشّيخ المدني لم يتردّد في اتّهام الحدّاد بإساءة الأدب مع الذات الإلهيّة، والمروق من الدّين والكفر والاحاد والزّنقة. وفي آخر المطاف كان مآل صاحب الكتاب -الحدّاد- الرّفت من شغله بكتابة الجمعيّة الخيريّة الإسلاميّة وسحبت منه شهادة التطويّع ومنع من إلقاء الدّروس والجلوس للاشهاد. ولم يجد الكاتب التأييد إلا من القليل من الصّحف كمجلة العالم الأدبي وجريدة الزّمان. ولكنّ حملة التّجيش تلك لم تفض إلى اعتقال الحدّاد ولم يستدرج للمثول أمام المحاكم على غرار ما حصل للثعالبي، ويعزى ذلك إلى تدخّل الإقامة العامّة وهذا ما ذكره الحدّاد نفسه في رسالته للمقيم العام بتاريخ 15 نوفمبر 1930، والسّبب الثاني يكمن في انحسار نفوذ تيّار المحافظين، ورجحان كفة الاصلاحيين⁽²⁾.

ومن المفيد التّذكير في هذا المقام أنّ الظرفيّة التي تنزّل فيها صدور الكتاب، تميّزت بالحساسيّة المفرطة التي أبدّاها التونسيون إزاء ما اعتبروه مسّا من الدّين والهويّة، بسبب:

- اللائكيّة المنتهجة في تركيا الكماليّة.

- ما تناقلته الصّحف العربيّة الواردة إلى تونس من تعاليق حول صدى الضّجة التي أحدثها كتابي الأزهري علي عبد الرّازق «الإسلام وأصول

(1) الأجهوري، محمّد رضا: الجذور التاريخيّة لمجلة الأحوال الشخصيّة، مصدر مذكور، 163.

(2) الصّغير: عميرة عليّة: الزيتونة واليسار الفرنسي وحرية الفكر من خلال قضيتي الثعالبي (1904)

والحدّاد (1930)، ورد في أعمال الندوة الدوليّة الحادية عشر حول الزيتونة ص 274.

الحكم» والأديب طه حسين «في الشعر الجاهلي»، والمحاكمة التي انعقدت بالقاهرة سنة 1925 لعلّي عبد الرّازق بدعوة من مشيخة الأزهر.

- أحداث فلسطين، وخصوصاً ثورة البراق سنة 1929.
- الاحتفاء بذكرى مائوتية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1930.
- صدور الظهير البربري في المغرب الأقصى سنة 1930.
- انعقاد المؤتمر الأفخرستي بتونس في ماي 1930.
- إحياء ذكرى وفاة العلامة ابن خلدون، وما رّدده عدد من المستشرقين من موت اللغة العربية وفنائها إلى الأبد.

والشيء الذي له دلالة وبما يلقي الضوء على دوافع الحملة التي شنت على الطاهر الحداد من طرف طيف من شيوخ الزيتونة وبعد أشهر من التثام المؤتمر الأفخرستي، أنّ شيخ الإسلام كان اسمه بين أسماء أعضاء اللجنة الشرفية للمؤتمر، وتذهب جريدة «النهضة» أنّ شيخ الإسلام طلب بنفسه بواسطة موظف سام من إدارة الداخلية إلى أسقف قرطاجنة أن يرسم اسمه ضمن أعضاء اللجنة⁽¹⁾. أفلا تكون الحملة الشعواء لجانب من علماء تونس على «افتراءات» الحداد، واتهامه بالتشويش، وإرباك أفهام الجمهور للدين، ردّاً منهم على انزلاق أعيان الإسلام الرسمي على القبول بعضوية اللجنة الشرفية للمؤتمر، بل وإيثارهم السكينة والسكوت على ما صاحب المؤتمر من توزيع منشورات محررة بالعربية تحضّ المسلمين على الارتداد عن دينهم واعتناق المسيحية؟ أفلا يكون الحداد وكتابه كبش فداء قدّمه أولئك العلماء بعد أن تضعف مركزهم عقب استراب الجمهور من موقفهم المهلهل من تلك التظاهرة المسيحية الكبرى في أرض الإسلام؟

عموماً هذه نماذج سقناها تقيم الدليل على الصراع الدائر رحاه داخل الوسط الزيتوني وبالبلاد عامّة، بين حملة لواء التجديد وشقّ المحافظين،

(1) الأجهوري، محمّد رضا: الجذور التاريخية لمجلة الأحوال الشخصية، مصدر مذكور، ص 191-

أنصار الشّوق الأخير الذين فشلوا في إيقاف مدّ الفكر التّحرّري في تونس
وخصوصا بين الأهالي، حيث تبنتها السّاحة الاجتماعيّة الواسعة ولم تعد
دعوات الإصلاح بدعة غريبة.



كما كانت مسرحا لصراع مرير بين المحافظين والمجدّدين، كانت
المؤسّسة الزيتونية أيضا تعدّ فضاء تلتقي عنده كافّة القوى الوطنيّة بمختلف
توجّعاتها المتنافرة أحيانا، سواء للتّعريف ببرامجها أو لحشد التأييد وكسب
الأنصار، سواء من الحزب الدّستوري القديم أو الجديد أو حتّى من الشّبيبة
الشيوعيّة... فعلي جراد (1911-1976) الذي آلت إليه الكتابة العامّة للحزب
الشيوعي التونسي بين سنتي 1936 و1948، والعضو في هيئة تحرير «لا فير دي
لاتينزي» (L'Avenir de la Tunisie) النّاطقة باسم الحزب، كان بدوره زيتونيا،
وتعدّ سنة 1925 السّنة التي سجن فيها بسبب مشاركته في التّظاهرات احتجاجا
على تدشين تمثال الكاردينال لافيغري بتونس العاصمة... تعدّ نقطة تحوّل في
مساره الفكري والسياسي، إذ تلقّى الماركسيّة على يد روبرت باك Beck Robert
المعروف براوول (1897-1943) السّجين الآخر الذي كان له الفضل في تحويله
إلى مناضل شيوعي، فعند خروجه من السّجن ابتعد عن الدّستوريين، وانضمّ
إلى الشّعبة الفيدراليّة الشيوعيّة بتونس S.F.I.C، وتمّ اختياره في أواخر 1928
ليقضي دورة إعداد ماركسي في جامعة شعوب الشّرق بالاتحاد السّوفياتي
ومدرسة الأميّة الشيوعيّة بموسكو، فعاد منبها بمجزات البلشفيّة وقد ألقي
عليه القبض بسبب نشاطاته الشيوعيّة بمقتضى أمر مقيمي في 16 أوت 1935
في عهد مارسيل بيروطون، واقتيد إلى التّراب العسكري بالجنوب التونسي
لتقضية مدّة عقوبته⁽¹⁾. وأمكن للدّعاية الشيوعيّة أن تستجلب لها عددا من
الأنصار في أوساط الطّلبة الزيتونيين، بفضل أطروحاتها الرّاديكاليّة التي كانت

(1) الزّيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 629.

أكثر استهواء للطلبة من الخطاب المعتدل للدستوريين، تلك الأطروحات التي أمكن الاطلاع عليها من خلال مضامين الصحف الشيوعية الناطقة بالعربية التي صدرت في أواخر عام 1921 مثل «التصير» و«البصير» و«الاستبداد» و«المهضوم» و«المظلوم»، ثم «المستقبل الاجتماعي» و«الطلبة». وقد انتهزت «الشبيبة الشيوعية» اضطرابات الطلبة الزيتونيين مطلع الثلاثينات، لتصدر منشورات تحريضية موجهة إلى الطلبة والرأي العام، تحض على مقاومة الاستعمار الفرنسي الذي «يبذل كل جهوده للقضاء على القومية التونسية».

وإن كان حضور التيار اللاديني الحادي - لا محالة محدود - بين الزيتونيين ووسط بيئة لها رمزياتها الدينية، يسترعي الانتباه فهذا يقيم الدليل على أن الوسط الزيتوني لم يكن مغلقا في يوم ما أمام أي من العائلات الفكرية والايديولوجية الكبرى المتنافرة.

ورغم مبادرته إلى تغيير تسمية الحزب لتصبح «الحزب الشيوعي بالقطر التونسي» على إثر مؤتمره الذي انعقد في الفترة الفاصلة ما بين 21 و22 ماي 1939، إلا أنه لم يستطع التمايز والانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وتبني مواقف مغايرة له ومختلفة عنه، فظل متشبثا بمقولة العلاقات الأخوية والتشارك بين الشعبين التونسي والفرنسي في نطاق الحماية، ومسوغ هذا الموقف - التلازم العضوي بين مصير الشعبين - يكمن حسب شيوعي تونس في الآتي: إن انتصار البروليتاريا في الميتروبول سيجرّ حتما إلى تحرر المستعمرات، وإن هذه المستعمرات في حال انفصالها عن فرنسا، لن تكون قادرة على حماية استقلالها الاقتصادي والسياسي الهش، وستسقط بالتالي في براثن قوة امبريالية أخرى متوثبة ليست سوى الامبريالية الأمريكية.

وسجلت فترة الحرب العالمية الثانية ميلا محسوسا للطلبة الزيتونيين نحو الحزب الشيوعي، يستدل على ذلك حسب شهادات الطلبة وتقارير الإقامة العامة بالإنهيار التام للأخلاق داخل الوسط الزيتوني إبان الفترة المعنية، ويعزون ذلك إلى انتشار الشيوعية في البلاد.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، هو أنّ الحزب الشيوعي التونسي وفي نظره للمنظمات القومية، كان مجانباً للحقيقة وفي قطعة تامة مع وجهات نظر القوى الوطنية الرئيسية. فلم ير في الاتحاد العام التونسي للشغل هيكلاً مطلبياً وطنياً مستقلاً، لذا عمد الحزب إلى تشكيل منظمة نقابية خاصة به، هي «اتحاد نقابات القطر التونسي»، قبل أن يعمد إلى حلّها بداية من سنة 1955، ويدعو منخرطيها إلى الالتحاق بصفوف الاتحاد العام⁽¹⁾. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية انفرد علي جرّاد بموقف شقّ به اجماع القوى الوطنية، إذ اتّهم المنصف باي بالفاشية، بخلاف ما كان يراه الشعب من كونه ملكاً تحرّرياً يطالب بإرجاعه إلى العرش الحسيني. وكانت جريدة «لا فير دي لاتنيزي» قد دأبت خلال ذات الفترة في مقالاتها على المناداة بإحداث «وحدة صمّاء بين الشعبين التونسي والفرنسي»، وأنّ المطالبة بأيّ شكل من أشكال الحكم الذاتي أو الاستقلال لن يفضي إلا إلى انفصال بين الشعبين التونسي والفرنسي، وأنّه لا مستقبل لتونس إلا في إطار وحدة اندماجية بين الشعبين الفرنسي والتونسي⁽²⁾.

وفي نظرهم للقضايا العربية والإسلامية، انفرد الشيوعيون التونسيون برفضهم لجامعة الدول العربية وما انبثق عنها من هياكل ومؤسسات - على غرار مكتب تحرير المغرب العربي برئاسة عبد الكريم الخطابي - معتبرين إيّاها إحدى ثمار الاستعمار الإنكليزي. وفي حين أفضى احتلال فلسطين سنة 1948 إلى تعاطف شعبي غير مسبوق ترجم واقعياً إلى جمع التبرعات لفائدة القضية الفلسطينية وتنظيم التحاق المتطوّعين التونسيين بجبهات القتال، بقي الحزب الشيوعي التونسي أسير المواقف السوفياتية الداعمة لقرار التقسيم الأممي الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1947، والمؤيدة لحقّ الصّهاينة في إنشاء وطن قومي خاصّ باليهود في فلسطين. أمّا الثورة الجزائرية التي انطلقت سنة 1954،

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، مصدر مذكور، ص 93.

(2) الزّغل، حامد: جيل الثورة ذكريات مناضل، مصدر مذكور، ص 86-96.

وجندت فرنسا لكسر عظمها إمكانيات عسكرية ومادية ولوجستية هائلة، فلم ير فيها الحزب الشيوعي التونسي سوى عملاً إرهابياً، رافضاً خيارها المسلح.

طبعاً هذه الآراء الغريبة كانت محل استهجان الزيتونيين والنخب الوطنية عامة، ولا يعلم أنها وجدت لها أذناً صاغية بين المدرسين ولا بين الطلبة، إلا عندما غير الحزب الشيوعي منذ سنة 1949 من تبنيه لمشروع «الاتحاد الفرنسي»، وأصبح من دعاة مجلس منتخب من قبل الشعب وحكومة مسؤولة أمامه، وهذا هو نفس هدف الدستوريين وقتئذ. ولكن وبالرغم من انجذاب طيف من الشباب ومن الشباب الزيتوني لمقولات الحزب، فإنه ظل يفتقد إلى قاعدة شعبية عريضة و«أشبه شيء بناد يؤمه بعض المثقفين»⁽¹⁾.

الحزب الدستوري الجديد بدوره وإيماناً منه بحجم وبمكانة جامع الزيتونة وبأنه مركز التعبئة الأول، عملت كوادره على تكثيف حضوره بين الطلبة فكانوا من بين المشاركين في مؤتمره التأسيسي في قصر هلال من أمثال يوسف الرويسي ومحمد الحبيب بوقطفة، ومن بين الذين كانت لهم إسهامات بيّنة في بعث شعب دستورية له في مناطقهم التي ينتمون لها. ويبدو أن عامل الانتماء المناطقي - نظراً لانتساب عدد كبير من طلبة الجامع إلى التجمعات الحضرية بالساحل - كان له دور في وقوف الطلبة إلى جانب جماعة L'Action Tuni-sienne المنشقين عن الحزب الدستوري عام 1934. وظل الطلبة الزيتونيون العنصر الفاعل والقوة الضاربة داخل قواعد الحزب الدستوري الجديد، كما كان الجامع الأعظم منطلق الكثير من التحركات التي شارك فيها الطلبة الزيتونيون بفاعلية كما في معظم التحركات الشعبية التي أطرها الحزب الجديد وسيبرز ذلك جلياً في التحركات السياسية لعام 1934 التي أدت إلى اعتقالات شهر سبتمبر وتعرض العديد من الزيتونيين إلى الاضطهاد والقمع خلال الفترة 34-1938، وفي الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد في أبريل

(1) الزغل، حامد: جيل الثورة ذكريات مناضل، مصدر مذكور، ص 335.

1938. وخلال الفترة التي أعقبت حوادث 9 أبريل اضطلع الزيتونيون بدور بارز في احتضان تحركات الدّواوين السياسية المتعاقبة، فكانت مدارس الطّلبة ماوى الاجتماعات السريّة التي تتمّ فيها صياغة البيانات، وتحرير العرائض والتّخطيط للمظاهرات، وقد برز في هذا المجال عديد الزيتونيين من أمثال محمود شرشور، ومحمّد بسباس ويوسف بن عاشور... وقد كان هؤلاء من جملة الطّلبة الذين طالتهم الاعتقالات وعمليات الرّفت من الجامع الأعظم والإبعاد إلى المنطقة العسكريّة بالجنوب التونسي⁽¹⁾.

ولم يتوان الحزب الجديد في احتضان الحركة الطلّابيّة المطليبيّة وتقديم العون الكافي لها، قصد ترجمة مطالبها في وجوب اصلاح التّعليم الزيتوني على أرض الواقع. فعلى سبيل الذّكر أبدى بورقيبة شخصيّة مساندته لمطالب الطلبة الزيتونيين في تنحية الشّيخ محمد الطاهر بن عاشور عن إدارة الجامع سنة 1933، وبالفعل كان لهم ما أرادوا حيث تمّت إزاحته في السّنة الدّراسيّة الموالية، وفي سبتمبر 1937 استغلّ بورقيبة نفوذه لديهم لاقتناعهم بفكّ الاضراب الذي دام سبعة أشهر⁽²⁾. كما وقف الحزب إلى جانب الطلبة في عقد المؤتمر الزيتوني الأوّل -الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الحركة الطلّابية الزيتونيّة⁽³⁾- يوم 5 أكتوبر 1937، والذي انعقد في نادي الحزب بنهج التريبونال بتونس.

ولا غرابة أن يستقطب الحزب زيتونيين ضمن قواعده باعتباره أشبه بجسم كبير لا متجانس يضمّ منتسبين إلى مختلف شرائح المجتمع -فالحزب لم يستسغ البتّة مقولة الصّراع الطبقي- والتحق به أناس ينتمون إلى مشارب فكريّة متنوّعة.

(1) الزّبيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 645-646.

(2) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين وجوه وأدوار وعلاقات، مصدر مذكور، ص 12-13.

(3) العياشي، مختار: الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر، مركز النّشر الجامعي، 2003،

وحينما تأسست لجنة صوت الطالب الزيتوني لم يتردد بورقيبة في دعمها فعبّر بمجرد تأسيسها عن «عزم الأمة على شدّ أزر أبنائها الزيتونيين في قضية سينجر عن نجاحها خير محقّ للوطن»⁽¹⁾ وذهب صالح بن يوسف في خطاب له يوم 21 أفريل 1950 نقلت جريدة الزهرة في عددها الصادر في 23 أفريل 1950 بعضا من فقراته، صرح بالقول وفي حقّ اللجنة: «إنها جزء من حركة الأمة وموطن من مواطن كفاحها». أما المنجي سليم وباسم الديوان السياسي، فقد أقرّ بأن العناصر الزيتونية كانت من المكونات الأساسية للحزب، واعتبر جامع الزيتونة ثكنة الحزب⁽²⁾. وقد طبعت حالة من التوافق العلاقات بين الجانبين خلال ثورة التحرّر الوطني (52-1954) من ذلك تسيير الزيتونيين لمظاهرة 15 مارس 1954، والتحاق الزيتونيين بالكفاح المسلّح واعتبار لجنة الطالب الزيتوني أنها خلية من خلال الكفاح ومنظمة وطنية تعمل بتناغم مع الدّستور الجديد.



(1) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين وجوه وأدوار وعلاقات، مصدر مذكور، ص 14.

(2) الزيدي، علي: تاريخ النّظام التّربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 139.

الفصل الرابع

النخبة الزيتونية خارج الحدود، أمثلة حية عن حضور فاعل والتصاق بهموم الأمة

الزيتونيون أينما حلّوا وفي كلّ موطن حطّوا الرّحال فيه، كان لهم نشاط دؤوب وإشعاع يليق بسمعة الجامعة التي انتسبوا إليها، وكرعوا من مناهل علومها. وتجدر الإشارة إلى أنّ موسم الهجرة إلى الشرق وإلى الآستانة بالتحديد، كان قد دشّنه كلّ من خير الدّين التونسي والشيخ محمّد بيرم الخامس، ومع انتصاب نظام الحماية استمرّ الدّفق الهجري هذا، فكان من أوائل المغادرين لتونس فيما بين 1881 و1912 المشايخ محمد السنوسي والمكي بن عزّوز ومحمّد السمّاتي واسماعيل الصّفايحي وصالح الشّريف... وقد خضع البعض منهم -مثل الشيخ مكّي بن عزّوز- إلى مضايقات السّلط الاستعماريّة بسبب أنشطته ودروسه الوطنيّة ذات الحس المعادي للاستعمار، فاضطرّ إلى المغادرة بعد أن استصدرت سلط الحماية في حقّه مذكرة إيقاف. وبعد برهة من الزّمن استقرّ فيها في استنبول حيث وجد كرم الضّيافة من قبل الشيخ ظافر الزّعيم الروحي للسّلطان السّابق عبد الحميد، الذي عيّنه مدرّسا بدار «الفنون»، ثمّ بـ «مدرسة الواعظين»... انتقل الشيخ المكّي إلى المدينة المنورة عام 1912 للتدريس

بجامعتها الإسلامية، وبعث بالحجاز «جمعية الشرفاء» التي عرفت بمناهضتها للاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس⁽¹⁾.

أما الشيخ صالح الشريف المدرّس بالمدرسة التأديبية فقد عرف بمواقفه المناهضة لمشروع مدير العلوم والمعارف لويس ماشوال سنة 1898، الرّامي لاختضاع التعليم الزيتوني لإشراف السّلط الاستعمارية، وقد عاد عليه موقفه هذا بالوبال. ففارق الشيخ القطر التونسي وهمّ بالهجرة إلى استنبول⁽²⁾. وقد اصطحبه وزير الحريّة أنور باشا إلى طرابلس، وقد بذل ما في وسعه لشحذ همم المجاهدين الطرابلسيين والجند التّرك الذي كانوا يقاتلون في طرابلس، معتبرا قتالهم جهادا مقدّسا في سبيل الله. وقد توطّدت العلاقة بين الشيخ صالح الشريف وأنور باشا، وفتحت له أفق الانفتاح على القادة والمسؤولين من حزب الاتحاد والتّرقّي في الدّولة العثمانية. فكلف بأمر من أنور باشا في مارس 1915 بالتوسّط بين أميري نجد المتصارعين ابن سعود وابن رشيد لإنهاء الخلاف بينهما، ومحاولة اقناع ابن سعود بالانضمام إلى الحلف الثلاثي (الامبراطوريات الوسطى) الذي كانت الدّولة العلية عضوا فيه منذ نوفمبر 1914، واختير الشيخ صالح الشريف أيضا عضوا في الجمعية الوطنية باستنبول.

ومع نشوب الحرب الكبرى كلّفت الحكومة العثمانية الشيخ صالح صحبة الشيخين اسماعيل الصّفايحي ومحمّد الخضر حسين، بمهمّة الاتّصال بأسرى الحرب المغاربة وبالجنود المسلمين من الجيش الفرنسي وخاصة أبناء تونس ليحثّهم على الانتقال إلى الجانب الألماني، والاستجابة لإعلان الخليفة العثماني الجهاد على انكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية. وفي ألمانيا عمل الشيخ صالح ومرافقاه على تحريض الجنود الأسرى المسلمين على القتال ضدّ الفرنسيين، وبذلوا جهودا كبيرة في إصدار مجلّة للأسرى عام 1915 باسم «الجهاد». وفي برلين أسهم الشيخ صالح عام 1917 في إنشاء جمعية للمهاجرين المغاربة

(1) الزّيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 215.

(2) المصدر السابق، ص 21-213.

سمّيت بـ «اللجنة الجزائرية التونسية لتحرير المغرب الإسلامي» واستطاعت هذه اللجنة الحصول من إمبرطوريّتي الوسط على تأكيدات بالاستقلال مستقبلا، واستطاعت أن تصدر عديد النشريات التي تفضح سياسة فرنسا في مستعمراتها، وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وجهت اللجنة برقية بتاريخ 2 جانفي 1919 إلى الرئيس الأمريكي ويلسن، تطالبه بتطبيق حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، على شعوب المغرب الإسلامي. وخلال العام الثاني من الحرب أصدر الشيخ بيرلين كتيباً يحمل عنوان «حقيقة الحرب المقدسة»، قام بنقله إلى الألمانية مترجم البلاط الامبراطوري، فلقى صدى طيباً لدى الرأي العام الألماني، وأرسلت نسخة منه إلى الامبراطور غليوم الثاني. وقد بذل الشيخ صالح الشريف جهوداً محموداً لإزالة كثير من الأوهام والشبهات التي تحوم حول العالم الإسلامي.

وكان للشيخ نشاط دؤوب من استقبالات وزيارات للجهات ومؤتمرات صحفية، ولقاءات متصلة مع النخبة الحاكمة في ألمانيا، إلى حدّ أن إحدى المجلات الألمانية نشرت صورته على غلافها، تحت عنوان «الشيخ صالح الشريف، المجاهد الأول لتحرير تونس والجزائر من السيادة الفرنسية»⁽¹⁾.

ومن أشهر المغادرين لتونس باكرا، أحد رواد الفكر المستنير العلامة الشيخ محمد الخضر حسين (1876 - 1958)، خريج الجامع الأعظم، وصاحب مجلة «السعادة العظمى» التي صدر منها 21 عدداً، وقد كان الشيخ يكتب أغلب مقالاتها، وقد شغلت المجلة السلطات الاستعمارية فعجلت بمصادرتها. فلم يثن هذا الصنيع من عزيمة الشيخ الذي ألهب حماسة الطلاب وجمهور الناس بخطبه واتصالاته، وأوغر صدورهم ضدّ السياسة الاستعمارية. ويبدو أنّ سببين رئيسيين دفعا بالشيخ إلى تفضيل مغادرة البلاد، الأوّل ناجم عن ناله من اضطهاد العلماء المتزمتين الذين أبدوا تأفّفهم بما كانت تنشره السعادة

(1) الزبيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 229.

العظمى من تشجيع على التحلي بروح النقد ودعوة إلى احترام حرية التفكير وفتح باب الاجتهاد. وثاني السببين يكمن في تخوفات سلط الحماية من الحملة الدعائية التي شنها الشيخ محمد الخضر حسين للتشهير بغزو ايطاليا لطرابلس، ودعوته أهالي تونس للالتحاق بصنفوف المجاهدين الليبيين.

ولعلّ تقلص هامش الحريات في الأيالة التونسية بعد إعلان الأحكام العرفية وتعطيل الصحف الوطنية على إثر أحداث الجلاّز ومقاطعة التّرام، جعلت الشيخ لا يطيق العيش في تونس، ففرّ لائذا بالشّام بمعية إخوته الأربعة، ومنذ وصوله إلى دمشق عام 1913 عين وأخاه زين العابدين مدرّسين بالمدرسة السلطانية حديثة النشأة آنذاك، حتى سنة 1917. ولما اندلعت حملة القمع التي قام بها جمال باشا (السفاح) ضدّ أحرار سوريا ولبنان، نال الشيخ الخضر نصيب من عسف السلط التركية، فزجّ به في السّجن بتهمة علمه بالحركة السرية المعادية للأتراك، قبل أن تتأكد براءته ويتم إطلاق سراحه.

ومن الشّام توجه الشيخ محمد الخضر حسين إلى مصر، حيث حظّ الرّحال بالقاهرة سنة 1922 وتجنّس بالجنسية المصرية، ونال شهادة العالمية من جامع الأزهر. فاستأنف نشاطه من أرض الكنانة فكوّن «رابطة تعاون جاليات شمال إفريقيا»، وسنّ لها قانونا طبعه صديقه السيد محي الدين الخطيب. كما أسّس «جمعية الدفاع عن شمال إفريقيا» للتنسيق بين الحركات التحررية في المغرب العربي لانتزاع الاستقلال.

وفي مصر كان دائب الحركة يدرس ويدرس ويحاضر ويؤلف، وينشر في الصحف والمجلّات ويشترك في النوادي والجمعيات. فكان الشيخ بمعية صديقه أحمد تيمور باشا من الأعضاء المؤسسين لـ «جمعية الشبان المسلمين» سنة 1927، وقد أوحى نجاح الجمعية إلى الشيخ محمد الخضر حسين بإنشاء «جمعية الهداية الإسلامية» التي سرعان ما امتدّت فروعها بأقاليم القطر المصري، وبعث مجلّة تحمل اسمها. وفي سنة 1930 أصدر الأزهر مجلّة شهرية باسم «نور الإسلام» وهي «مجلّة الأزهر» الآن، فكلف الشيخ برئاسة تحريرها

على امتداد ثلاث سنوات منذ صدر عددها الأول في ماي سنة 1930 . وحينما أنشئ المجمع العلمي بالقاهرة كان الشيخ الخضر في طليعة من وقع الاختيار لعضويته، كما اختير عضوا في المجمع العلمي بدمشق وشارك في كثير من لجانته، وكانت له اسهامات قيمة نشرتها مجلة المجمع في مسائل لغوية متعدّدة .

وليس أدلّ على غزارة علمه وتألقه⁽¹⁾ من حصوله على عضوية هيئة كبار العلماء برسالته «القياس في اللغة العربية» سنة 1950، ثم اختير لتبوء عن جداره مشيخة الأزهر الشريف في سبتمبر 1952، وظلّ في منصبه إلى أن استقال سنة 1954، احتجاجاً علي إلغاء القضاء الشرعي ودمجه في القضاء المدني من قبل قيادة ثورة 23 يوليو / جولية 1952... ولم يؤثر عنه التذلل أمام حاكم، ولا المجاملة في دينه وعقيدته.

ترك الشيخ محمّد الخضر حسين مؤلفات كثيرة تناولت قضايا عصره،

وهي:

- رسائل الإصلاح، وهي في ثلاثة أجزاء.
- ديوان شعر «خواطر الحياة».
- بلاغة القرآن.
- أديان العرب قبل الإسلام.
- تونس وجامع الزيتونة.
- تونس، 67 عاما تحت الاحتلال الفرنسي 1881-1948.
- حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية.
- دراسات في العربية وتاريخها.
- الرحلات.
- الحرية في الإسلام.

(1) زمزمي: محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، مصدر مذكور، ص 398-399.

- الخيال في الشعر العربي.
- آداب الحرب في الإسلام.
- تعليقات على كتاب الموافقات للشاطبي.
- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم.
- نقض كتاب في الشعر الجاهلي.

إلى جانب بحوث ومقالات نشرت في مجلة الأزهر (نور الإسلام) ولواء الإسلام والهداية الإسلامية.

كان الشيخ الخضر يرى أن نهوض الأمة الإسلامية من غفوتها منوط بالأخذ بأسباب التّقدّم العلمي والإنتاج الصّناعي، وفي هذا يقول:

أبناء هذا العصر، هل من نهضة	تشفي غليل حرّ يتصدّد
هذي الصّنائع ذلّت أدواتها	وسبيلها للعالمين ممّهد
إنّ المعارف والصّنائع عدّة	باب التّرقّي في سواها موصد ⁽¹⁾

شارك الشيخ محمد الخضر حسين بقوة في سجلات مثقفي عصره ومطارحاتهم، واشتهر بردوده على ما حواه كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لمؤلفه علي عبد الرّازق الصّادر سنة 1925 والذي أثار ضجة كبيرة في العالم الإسلامي، لأنّه خالف ما أجمع عليه علماء الأمة من كون للإسلام نظريّة في الحكم، فتفرّغ الشيخ الخضر حسين لنقضه فقرة فقرة في كتابه «نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم».

وفي السّنة الموالية أصدر طه حسين كتابه «في الشعر الجاهلي» وحوى من الادّعاءات الشّئى الكثير، ما أحدث دويّا هائلا في مصر وخارجها، فبادر الشيخ بنقده ونقضه في مؤلّفه «نقد كتاب في الشعر الجاهلي».

إذن يبدو من الجليّ أنّ التصاق الزّيتونيين بهموم الأمة ورفع التّحدّيات

(1) موقع دار الافتاء المصرية، dar-alifta.org

التي تجابهها، وجد أحسن تعبير له في النشاط الحثيث الذي زاولوه داخل حدود الوطن وخارجه. فواقع التّخلف الذي ترزح تحت نيره الشّعوب الإسلامية قاطبة جرّاء الوقوع في براثن الهيمنة الاستعمارية، والجمود الفكري الطّاغي... قوّت من عزيمة النّخبة الزيتونية التي وجد أعيانها لسبب أو لآخر في المنافي. فلم يجدوا صعوبات تذكر في التكيف مع بيئتهم الجديدة والتأثير فيها، وأمكن لهؤلاء على منوال الشّيخ محمّد الخضر حسين والشّيخ عبد العزيز الثعالبي أن يتحوّلوا إلى رواد للنّهضة العربيّة والإسلاميّة وأبرز منظريها.

فالشّيخ الثعالبي الزيتوني التّكوين، وإثر قراره بمغادرة الأيالة التّونسيّة وما إن وطئت قدماه أرض طرابلس في طريقه إلى المشرق في رحلته الثّانية (1897-1902) حتّى ساهم بعدد من المقالات التي نشرت بجريدة «التّرقّي الطّرابلسيّة»، والتي أثارت حفيظة والي طرابلس نامق باشا فأرغمه على مغادرة الأيالة. وعندما حلّ بالأسنانة وبدعم من صديقه نقيب الأشراف في حلب وأمام السّلطان عبد الحميد الثّاني، أبي الهدى الصّيادي، أمكن له الاحتكاك بأعلام النّخبة ومشاهير الرّجال وقادة الجالية التّونسيّة بتركيا. وفي مصر التي كانت تعجّ بالمفكرين والسّياسيين القادمين من الولايات العربيّة المتشيعين لأفكار الوحدة الإسلاميّة والقوميّة العربيّة، كان للشّيخ الثعالبي إسهامات في بعض الصّحف المصريّة، وفي إلقاء الخطب في بعض المدن.

وكما تأثر بمفكري الشّرق أثناء تردّده على مصر وسوريا والعراق من أمثال المؤرّخ محمّد كرد علي ورشيد رضا وعبد الحميد الزّهراوي، فقد أثر الثعالبي فيمن جمعته صداقة به مثال عبد الرّحمان الكواكبي صاحب كتابي «أمّ القرى» و«طبائع الاستبداد»، ووطّد علاقاته بنخبة من المفكرين وأبقى على مراسلات معهم بعد عودته إلى تونس... بل وشكّل الشّيخ الثعالبي همزة الوصل بين أولئك المفكرين والوسط الثقافي والسياسي التّونسي⁽¹⁾.

(1) أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود ادريس: الشّيخ عبد العزيز الثعالبي، مصدر مذكور، ص 23-39.

وكما كانت عرى الصداقة وثيقة مع أعلام النخبة في المشرق، فإن الأمر لم يخل من بعض التجاذبات والمناكفات مع القلة القليلة منهم، وعلى رأس هؤلاء الزعيم المصري مصطفى كامل، الذي ألّف مقطعا نشر في جريدة تنيس (Tenes) الفرنسية هاجم فيها الشيخ الثعالبي، وادّعى فيه أنه كان عالمة على بعضهم في مصر وغيرها شأنه شأن الشيخ محمد عبده، وعلي يوسف، ورشيد رضا. وربما كانت النزعة التحررية في فكر الثعالبي ونشاطه المحموم في مصر هما الدافعان الذان ألّبا عليه البعض، فالشيخ ولقدراته العلمية وثقافته الموسوعية ولمعرفته الجيدة بأحوال المغرب العربي، دعي لمشاركة بعض مفكري مصر في تأسيس هيئة علمية تعنى بكتابة تاريخ الإسلام العام، وورد في قانونها الأساسي إنشاء مراكز لها في جميع البلدان الإسلامية ونشر مراسلين له هناك، والعمل على إجراء بحوث تاريخية في أي بلد إسلامي تكون بمثابة قاعدة بيانات حول واقع تلك الأقطار⁽¹⁾.

مجدّدا وفي أعقاب نفيه خارج حدود الأيالة التونسية على إثر حوادث الترام سنة 1912، لم تنقطع جهود الشيخ الثعالبي لنشر أفكار الوحدة والتضامن والتّصال المشترك بين شعوب العالم الإسلامي، وكسب الأنصار لها سواء في سويسرا أو في تركيا أو فرنسا، وللاتّصال بالطبقة السياسية لحشد التأييد والتفهم للقضايا الوطنية.

وانطلاقا من مصر التي حلّ بها سنة 1913 قادما من الآستانة، كان للشيخ الثعالبي زيارات إلى اليمن وسريلانكا والهند، ومنها إلى بلاد الملايو وسنغفورة وجاوا، وفي كلّ الأماكن التي زارها كان له لقاءات مع عناصر النخبة في تلك الأقطار والأعيان المحليين، وعاین فيها أحوال المسلمين وبحث فرص العمل الإسلامي المتّحد. وخلال رحلاته تلك التي دامت عشرة أشهر، وفي المدن التي زارها ألقي الخطب والمحاضرات، وكان داعيا إلى الوحدة الإسلامية

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 88-89.

ومناديا إلى ضمّ الجهود لمناصرة الدّولة العثمانية والالتفاف حولها⁽¹⁾. وبعد أن رفع عنه القرار المتعلّق بالنّفي سنة 1913، عاد الثّعالبي إلى تونس سنة 1914، في بداية اندلاع الحرب العالميّة الأولى، كي ينزوي للمطالعة والكتابة العلميّة مدّة الحرب.

وأمام خيبة أمل الوطنيين من اصلاحات جويلية 1922⁽²⁾، وتنكّر الحبيب باي لمؤازرته عند اعتلاء الأخير العرش الحسيني بعد وفاة والده الناصر باي، وبالنّظر إلى مضايقة المقيم العام لتحركاته... اتّخذ الشّيخ الثّعالبي قراره بمغادرة أرض تونس في جويلية 1923. فأخذ على عاتقه التعريف بالقضيّة التونسيّة في المهجر أينما حلّ، من أوّل وهلة، مذ أن وصل بحرا إلى إيطاليا في مستهلّ رحلته. وبعد إقامة لم تدم طويلا في تركيا، يّمن شطر وجهه إلى القاهرة، فجّدّد الصّلة بمفكرّي القطر المصري من أمثال علي عبد الرّازق ومصطفى عبد الرّازق ولطفي جمعة والشّيخ المدرّس بجامع الأزهر علي سرور الزنكلوني وعميد الأدب العربي طه حسين. ومن القاهرة توجّه إلى اليمن في مهمّة لتوحيده وجمع مكوّناته القبليّة في مؤتمر يرعاه السّلطان يحيى. ومن اليمن رحل الشّيخ إلى الهند بدعوى من جمعيّة العلماء التي التأم مؤتمرها في مراد باي في جانفي 1925، وأثناء تجواله في مدن الهند بومباي وبيناريس آلى على نفسه نشر الدّين الإسلامي.

وفي طريقه إلى العراق زار مشيخات الخليج العربي، وفي بغداد التي وصلها يوم 14 جويلية 1925، تولّى خطّة تدريس الفلسفة الإسلاميّة في جامعة آل البيت، وسرعان ما تحوّل منزله إلى قبلة الأدباء والشّعراء والمفكرين ورجالات الدّولة، ومحطّ لقاء أسبوعي جمع نخبة نيّرة من رجال العراق

(1) الزّبيدي، علي: الزّيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسية، مصدر مذكور، ص 217.

(2) اصلاحات شكلية أعلن عنها المقيم العام لم تحقّق الرّغائب الوطنيّة، تتمثّل في بعث مجالس للقيادات والجهات وتعويض «الدّعوة الاستشاريّة» بـ«المجلس الكبير» الذي يتألّف من قسمين: قسم فرنسي (44 عضوا) وقسم تونسي (18 عضوا) لابتداء الرّأي في ميزانيّة الدّولة.

أهمّهم معروف الرّصافي وياسين الهاشمي وجعفر العسكري... وقد شدّ الشيخ الثعالبي انتباه النّخبة العراقيّة بشخصيّة الكاريزميّة وحسّه القومي وغزارة علمه وقدراته الخطائيّة الواسعة، وقد شهد له شاعر الرّافدين الأكبر معروف الرّصافي بأنّه أعظم خطيب عربي عرفه هذا القرن⁽¹⁾.

وكلف الشيخ الثعالبي من قبل الملك فيصل لكي يمثّل العراق في مؤتمر الخلافة بالقاهرة الذي انعقد في ماي 1926، وقد طلبت منه اللّجنة التنفيذيّة العليا للمؤتمر الإسلامي كي يقدّم شروحا وافية عن أحوال المسلمين من خلال المشاهدات والانطباعات التي تكوّنت لديه أثناء سياحته لأغلب البلدان الإسلاميّة، فاغتتم الشيخ الفرصة للدعاية للمسألة التّونسيّة⁽²⁾.

ولشاعر الرّافدين قصيدة يزجي فيها الشّناء على الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ويبين في مطلعها، دور لغة الضّاد في توحيد الأمة، فتونس وبغداد تربطهم جامعة اللغة، والأخوة، والعقيدة، والتاريخ المشترك، فالعرب أمة واحدة رغم دسائس الاستعمار وأذنا به فيقول من البحر الوافر:

أتونس أن في بغداد قوماً	تَرَفَ قلوبهم لكِ بالوداد
ويجمعهم وأياك انتساب	إلى مَنْ خَصَّ منطقهم بضاد
ودين أوضحت للناس قبلاً	نواصع آية سبل الرشاد
فنحن على الحقيقة أهل قُربى	وأن قضت السياسة بالبعاد

إلى أن يقول:

(1) يبدو أنّ التعليم الزّيتوني قد أفرز شخصيّات عرفت بحذقها لفنّ الخطابة وبقدرتها على شدّ انتباه المستمعين، من بين ألع الزيتونيين الخطباء الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور والشيخ محمّد البدوي، والأخير شتبه بعض أصدقائه ولقبوه بقس بن ساعدة الأيادي وهو من حكماء العرب قبل الإسلام (توفي حوالي عام 600 م / 23 قبل الهجرة) الذي يضرب به المثل في الخطابة حتّى قيل «أبلغ من قس»، ولا شك أنّ البيئة الزّيتونية وما امتازت به من أجواء آمنة من حرية التعبير وتعدّد الآراء، كان لها الفضل في تكوين هؤلاء وصقل مواهبهم الخطائيّة. (ضيف الله، محمّد: أواخر الزّيتونيين ص 110).

(2) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي، مصدر مذكور، ص 215-216.

أتونس أن مجدك ذو انتماء إلى عُليا نزار أو إباد
لنا بـثعالبيك خير مُلقٍ على أشتاتنا جبل اتحاد
وأكبر حامل بيد اعتزام لحُب بلاده عَلم التفادي
وأسمى من سما أدباً وعلماً وأفصح من تكلم عن سداد⁽¹⁾

وفي القاهرة وبطلب من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، ارتضى الشيخ الثعالبي مصاحبة الوفد إلى الهند للتعريف بالقضية الفلسطينية. وبعد العودة إلى بغداد انتقل إلى القاهرة بتكليف من الملك فيصل للإشراف على البعثة الطلابية لإدارة الأوقاف إلى مصر. وهناك وفي مقر جمعية الشبان المسلمين ألقى بداية من شهر جانفي 1931 سلسلة من المحاضرات⁽²⁾. ولقد كان للشيخ الثعالبي دور فعال في عقد المؤتمر الإسلامي الأول في القدس من 7 إلى 17 ديسمبر سنة 1931، لتدارس الهجمة الصهيونية على فلسطين والتصدي لخطط تهويدها، ووضع السبل الكفيلة لإنقاذ الأماكن المقدسة في فلسطين والدفاع عن معتقدات الأمة وصون تراثها الحضاري المهدد بالخطر. ولتفنيد المزاعم والإدعاءات حول المؤتمر من قبل معارضيهِ من الفلسطينيين والمسلمين بتحريض من سلطات الانتداب البريطاني والصهيونية العالمية، انتقل الشيخ الثعالبي من القدس إلى مصر فاجتمع بشيخ الأزهر الأحمدي الطواهري ورئيس الوزراء المصري اسماعيل صدقي. وانعقد المؤتمر في موعده في 27 رجب 1350 هـ / 7 ديسمبر 1931، بحضور 145 عضواً يمثلون 22 دولة من الأقطار العربية والإسلامية من العلماء والسياسيين أشهرهم بالإضافة إلى الشيخين الثعالبي وأمين الحسيني مفتي القدس الداعين للمؤتمر، شخصيات ذات ثقل على غرار رشيد رضا ورياض الصلح وعبد الرحمان عزّام... وفي افتتاح المؤتمر ألقى الثعالبي كلمة في جامع عمر أكد فيها على ضرورة تجاوز حالة الوهن التي عليها المسلمون، وناشد المجتمعين التخلي عن طلب الرحمة والاستجداء والتظلم...

(1) موقع مجالس الاقلاع. poem.afdhl.com

(2) أحمد بن ميلاد ومحمد مسعود ادريس، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، مصدر مذكور، ص 265-272.

وأُسندت إلى الشيخ الثعالبي عضوية المكتب الدائم للمؤتمر وتولّى كذلك مسؤولية لجنة الدعاية والنشر من جملة الثماني لجان التي تشكّلت خلال المؤتمر... وبعد سبع عشر يوما عقد خلالها سبعة عشرة جلسة خلص المؤتمر إلى استنكار السياسة الاستعمارية في فلسطين ودعا إلى إنشاء جامعة إسلامية باسم جامعة المسجد الأقصى وبعث شركة لإنقاذ الأراضي لكي لا تمتدّ إليها أيادي المستوطنين...⁽¹⁾ وكان الشيخ الثعالبي على صلة متينة بالمجاهد السوري عزّ الدين القسام الذي التحق بفلسطين ليدعم وينظّم المقاومة المسلّحة ضدّ قوات الانتداب البريطاني وعصابات المستوطنين الصّهاينة، وقد اشتركا معا لوضع خطة للمقاومة وفي إرساء البنية التنظيمية لحركة الكفاح المسلّح ومدّها بالرجال والعتاد والمال.

ومن القاهرة وفي خريف 1933 اتّجه صوب عدن وهناك أسّس «نادي الأدب العربي»، ومنها ركب البحر في رحلة طويلة قادته إلى الهند وبورما وسيام وماليزيا وسنغفورة والصّين، ثم رجع قافلا إلى مصر. وعاد مجدّدا إلى الهند في أفريل 1936 بتكليف من مفتي القدس ورئيس المؤتمر الإسلامي الشيخ محمّد أمين الحسيني، للوقوف على موضوع المنبوذين، واستغلّ الشيخ إقامته بالهند لاجراء اتّصالات بالقيادات الإسلامية هناك.



يعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889-1940) الجزائريّ المولد والنّشأة والزيتوني التكويني مثالا آخر للعالم المجدّد المجاهد المنافع عن الشّخصية القومية للشّعب الجزائري ضدّ مشاريع الفرنسة والتّغريب، والمتعلّق بأهداب العروبة والإسلام.

(1) راجع بنبلغيث، الشّيباني: بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، الأطلسية للنشر، تونس 2003.

فبعد أن أتمّ دراسته الأولى في مدينة قسنطينة - عاصمة الشرق الجزائري - التحق ابن باديس في سنة 1908 بجامع الزيتونة، فأخذ عن جماعة من كبار علمائها الأجلاء، وفي طليعتهم زعيم النهضة الفكرية والإصلاحية في الحاضرة التونسية العلامة محمّد النخلي والشيخ محمد الطاهر بن عاشور، فضلاً عن مربين آخرين من المشايخ الذين كان لهم تأثير في نمو استعداداته، وتعهّده بالتوجيه والتكوين، كالبشير صفر، وسعد العياض السطايفي، ومحمّد بن القاضي وغيرهم، وقد سمحت له هذه الفترة بالاطلاع على العلوم الحديثة.

وبعد تخرّجه وتأهيله بشهادة التطويغ (سنة 1912) عاد من تونس متّاقباً للتفرّغ للتدريس الممثل في بدايته بعقد حلقات دراسية بالجامع الأخضر بمدينة قسنطينة، غير أنّ صعوبات واجهته في بداية نشاطه العلمي حالت دون تحقيق طموحه وآماله، وبعد طول تأمل رأى من المفيد تزامناً مع موسم الحج أن يؤدّي الفريضة (سنة 1913) مغتنماً الفرصة في رحلته المشرقية للاتصال بجماعة العلماء والمفكرين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، الأمر الذي يسمح له بالاحتكاك المباشر وتبادل الرأي معهم، والتعرّف على مواقع الفكر الإصلاحية. وهناك في المدينة المنورة التقى لأول مرة بالشيخ البشير الإبراهيمي العالم والأديب الجزائري الذي سبقه إلى المدينة عام 1911.

وفي أثناء تواجده بالحجاز حضر لدروس العلماء من مختلف البلدان الوافدين إلى هذه البقاع المقدّسة كالشيخ حسين أحمد الهندي (المدني) (المتوفّي سنة 1957) الذي نصّحه بالعودة إلى بلاده لاحتياجها إلى علمه وفكره، وقد استفاد الشيخ عبد الحميد بن باديس من التيارات الفكرية ومدارس الإصلاح الديني بالشرق التي ظهرت في العالم الإسلامي على يد محمّد بن عبد الوهاب، والإمام محمّد بن علي الشوكاني ومحمّد رشيد رضا وغيرهم... وبعد مغادرته أرض الحجاز زار الشيخ عبد الحميد بن باديس بلاد الشام ومصر، وهناك زار جامع الأزهر واتصل برجال العلم والدعوة واجتمع ببعضهم، فتناول معهم قضايا الفكر والإصلاح في البلاد العربية والإسلامية.

وبعد جولته في المشرق عاد ابن باديس إلى الجزائر عام 1914 واستقر في مدينة قسنطينة، وشرع في العمل التربوي الذي صمم عليه، وكان المسجد هو المركز الرئيسي لنشاطه. ثم اتجه إلى الصحافة، وأصدر جريدة المنتقد عام 1925 وكان شعارها «الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء» ثم أوقفت بعد العدد الثامن عشر؛ فأصدر جريدة الشهاب الأسبوعية، التي بث فيها آراءه في الإصلاح، واستمرت كجريدة حتى عام 1929، ثم جرائد البصائر والسنة والشرعية والصراط، وكان شعارها مقولة الإمام مالك إمام دار الهجرة: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها».

في سنة 1927 أسس ثلثة من المثقفين الجزائريين، نادي الترقى، فكان النادي ملتقى النخبة المفكرة، فكانت تلقى فيه المحاضرات والمسامرات، فكان الشيخ عبد الحميد كلما جاء إلى الجزائر يحاضر فيه أو يجتمع فيه بالشباب الناهض المتوثب من طلبة العلم والمفكرين.

وفي صلب النادي تكونت لجنة تحضيرية انبثقت عنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، وإنه لحدث له دلالة أن يتزامن انبعاث جمعية العلماء مع احتفاء السلطات الفرنسية بمرور مائة عام على احتلالها للجزائر وما دار في هذه الاحتفالات من استفزازات لمشاعر الأمة والوطن، وبعد أن ظنت فرنسا أنها ألحقت الجزائر بها سياسيًا وثقافيًا إلى غير رجعة، فكتب الكاردينال (لافيجري) في احتفالات سنة 1930 م: «إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر»⁽¹⁾. فكان تأسيس الجمعية ردًا عملياً على المحتفلين الذين كانت أصواتهم تردد الجزائر فرنسية وكان شعار العلماء المصلحين «الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا»، وفي 5 ماي من هذه السنة اجتمع علماء القطر الجزائري بنادي الترقى فأسسوا جمعية العلماء وأسندوا رئاستها إلى عبد الحميد بن باديس ياجماع. وقد وضعت الجمعية في طليعة اهتماماتها الحفاظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية، والتصدي للبدع المستشرية ولعدد من

(1) موقع: islamstory.com/ar

الآفات المتفشية كتناول المسكرات، والاعتقاد في الأولياء، والزواج المختلط الذي عدّه البعض مقدمة للاندماج، فقد ورد على لسان الشيخ العربي التبسي (1895-1957) أحد أعمدة الإصلاح في الجزائر، وأمين عام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين القول: «من تزوّج فرنسية فقد جلب الاستعمار إلى بيته»⁽¹⁾ وفي منتصف عقد الثلاثينات تعالت أصوات طيف من رجال السياسة على الاندماج في فرنسا، ومن أشدّ دعاة الاندماج كان الدكتور بن جلّول وفرحات عباس. فنشر الشيخ عبد الحميد أراء له في السياسة الجزائرية في جريدة (لادفانس) «الدفاع» التي كانت تصدر باللسان الفرنسي، وذلك في عدد 2 جانفي 1936، وكان من تلك الآراء عقد مؤتمر إسلامي جزائري، فبقيت الفكرة تتردد في النوادي حتى فازت الجبهة الشعبية بفرنسا في تلك الانتخابات فتأسس المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 7 جوان سنة 1936، وقد مثل المؤتمر أول مبادرة لتوحيد تطلعات التيارات الوطنية حيث شاركت فيه إلى جانب تيار المنتخبين (أو الشباب الجزائري الذي رفع لواءه المثقفون دعاة الاندماج) والحزب الشيوعي الجزائري، جمعية علماء المسلمين، وقد هيمن دعاة الاندماج وأنصار مشروع بلوم - فيوليت (الذي اقترحته حكومة ليون بلوم، وبموجبه يمنح حق المواطنة لـ 21 000 من الجزائريين «المتطوّرين») على سير المؤتمر. وكان العلماء قد اتخذوا قرارهم بالمشاركة، فحضر مداوولات المؤتمر الشيوخ عبد الحميد بن باديس، الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي، محمد خير الدين وغيرهم من العلماء باسمهم الخاص، وقد كان لمشاركة العلماء أثر فعال في تعطيل الاندماج وإبراز الذاتية الإسلامية العربية الجزائرية، حيث جاء في مطالب المؤتمر ما يلي:

- المحافظة على الشخصية الإسلامية للجزائر، مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي.

(1) انظر:

ABDEL MOULA; Mammoud: L'université Zaytounienne, tunis, 1971, p 108.

- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية تتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً.

- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.

أسفر المؤتمر عن تشكيل وفد إلى فرنسا لتقديم المطالب إلى الحكومة الفرنسية، وكان عبد الحميد والإبراهيمي والطيب العقبي من جمعية العلماء، من أعضاء الوفد. ذهب الوفد يوم 18 جويلية 1936 وشرح القضية في النوادي السياسية واتصل بالوزراء ورؤساء الأحزاب. ورغم اعتدال المطالب الهادفة إلى تحسين الوضع المزري للشعب الجزائري، فإن المعمرين والإدارة الاستعمارية قد أجهضوا، بكل ازدراء، مهمة الوفد.

علاوة على الصحافة والجمعيات والعمل السياسي المطلبي، كان من بين الوسائل التي استعملها ابن باديس ورفاقه، إنشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ومبادئ قراءة تجديدية للإسلام.

وإذا كانت جريدة «الشهاب» تعلن عن إنشاء 70 مدرسة، إلى غاية سنتي 1934 - 1935، مكونة من قسم أو قسمين وموزعة على مختلف جهات الوطن، يدرس فيها 3000 تلميذ، فإن جمعية العلماء قد نشرت سنة 1950، قائمة من 124 مدرسة، بها سلك تربوي يضم 274 معلماً. وأعلنت نفس الجمعية، سنة 1954، عن عدد 40000 تلميذ يرتادون مؤسساتها المدرسية، أي ثلث عدد التلاميذ المسجلين في ذلك الوقت في المدارس الفرنسية. وكانت قد أنشأت، سنة 1947 بقسنطينة، معهد ابن باديس الثانوي الذي كان يتولى تكوين المعلمين والطلبة المدعوين إلى مواصلة تعليمهم في فاس وتونس والشرق الأوسط.

كان نهج إصلاح العلماء المجتمعين حول ابن باديس، يقوم أساساً على ثلاثة محاور أساسية:

- أولاً: إصلاح عقيدة الجزائريين بالدرجة الأولى، ببيان التوحيد الذي

يمثل عمود الدعوة السلفية، وما يضافه من الشرك، ذلك لأن التوحيد هو غاية إيجاد الخلق، وإرسال الرسل، ودعوة المجتدين في كل العصور والأزمان، لذلك كانت دعوته قائمة على أخذ العقيدة من الوحيين وعلى فهم الأولين، والتحذير من الشرك ومظاهره، ومن بدعة التقليد الأعمى، والزعم بأن باب الاجتهاد قد أغلق في نهاية القرن الرابع للهجرة إلى قيام الساعة.

فسبيل النجاة والنهوض في نظر الشيخ ابن باديس يكمن في الرجوع إلى فقه الكتاب والسنة وعلى فهم السلف الصالح المطهر من البدع المذمومة.

ولم يفت ابن باديس توجيه النقد اللاذع إلى مناهج التعليم التي كانت سائدة حين تلقيه العلم والتي كانت تهتم بالفروع والألفاظ فيقول: «واقصرنا على قراءة الفروع الفقهية، مجردة بلا نظر، جافة بلا حكمة، وراء أسوار من الألفاظ المختصرة، تفني الأعمار قبل الوصول إليها».

- أما المحور الثاني في نهج الإصلاح والتغيير حسب الشيخ ابن باديس، فيتمثل في إصلاح عقلية الجزائريين، وذلك بإصلاح العقول بالتربية والتعليم، بتكوين أجيال قائدة في الجزائر، تعمل على بعث نهضة شاملة تخرج بها من حالة الجمود والركود إلى الحيوية والنشاط، وقد كان يرى أن تحقيق هذه النهضة المنشودة يتوقف بالدرجة الأولى على إصلاح الفرد الجزائري وتكوينه من الناحية الفكرية والنفسية⁽¹⁾.

- المحور الثالث يظهر في إصلاح أخلاق الجزائريين، وهذا ميدان الذي تدهور كثيراً نتيجة لفساد العقول وفساد العقيدة الدينية، وقد كانت عنايته به بالغة من داخل الفرد بتطهير الباطن الذي هو أساس الظاهر، وتهذيب النفوس وتزكيتها وإنارة العقول وتقويم الأعمال، وإصلاح العقيدة حتى يعمل الفرد على تغيير ما بنفسه لكي يغير الله ما به من سوء وانحطاط، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

(1) موقع الأستاذ مالك بن نبي <http://www.binnabi.net>

كان الهدف الأسمى لقائد الإصلاح الديني هو المحافظة على شخصية الجزائر، موحدة ومتجانسة وجزء لا يتجزأ، في كنف خصوصياتها العرقية، الدينية والثقافية. وفي هذا نظم الشيخ ابن باديس قصيدته المشهورة والتي يقول فيها:

شَعْبُ الجزائر مُسْلِمٌ وَإِلَى العُروبة يَنْتَسِبُ
مَنْ قَالَ حَدَّ عَنْ أَصْلِهِ أَوْ قَالَ مَاتَ فَقَدْ كَذَبُ
أَوْ رَامَ إِدْمَاجَالَهُ رَامَ الْمُحَالِ مِنَ الطَّلَبِ⁽¹⁾

الانتاج العلمي للشيخ ابن باديس يتمثل في ما جمع من مقالاته في «الشهاب» وغيرها ومن دروسه في التفسير والحديث، وقد جُمع ما نشر في (الشهاب) من افتتاحيات تحت عنوان «مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير». وقد جمع الدكتور عمار الطالبی ما أملاه الشيخ في الأصول نقلا عن تلامذته، وقدمه تحت عنوان: «مبادئ الأصول»، ثم إن الشيخ محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي قد نظمه متنا ليسهل حفظه والاستفادة منه وسماه: «جواهر الدرر في نظم مبادئ أصول ابن باديس الأبر»، ومما حفظ أيضا من آثاره كتاب «العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية» برواية وتعليق الشيخ محمد صالح رمضان وتقديم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.

كانت الحملات (في الصحافة الإصلاحية وبالأخص على صفحات جرائد جمعية العلماء) متوالية بلا هوادة على الخرافات والأباطيل، ومظنر الانحراف الديني، وعلى المبتدعة والمضللين، واشترك في الكتابة فحول العلماء والمفكرين والشعراء في الجزائر من خريجي الزيتونة من أمثال محمد العيد، والسعيد الزاهري، ومحمد اللقاني السائح، ورمضان حمّود، حمزة بوكوشة وغيرهم... من الذين جمعتهم دعوة أتباع الطّريقين إلى نبذ الخرافات

(1) راجع:

والانحرافات واتباع عقيدة السلف الصالح، وحائث الشعب الجزائري على التمسك بالعقيدة الإسلامية، متّخذين مختلف أنماط التعبير نثرا وشعرا، حوارا وارشادا وتوجيها، وسائط لا يصال أفكارهم إلى الجمهور⁽¹⁾.

كانت الشهاب من أشدّ الوسائل عنفا على الطريقة العلوية وشيخها المتهم بالحلول ووحدة الوجود. كما كان الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس قد ألف رسالة علمية يرد فيها على الشيخ ابن عليوة لسوء أدبه مع النبي ﷺ وعلى بعض شطحاته الحلولية المنافية للعقيدة الإسلامية. وهكذا تحرك غيض العلويين، فقرروا الفتك بالشيخ عبد الحميد بن باديس واتفقوا أن يغتالوه، وأرسلوا من ينفذ هذه الخطة، وفي مدينة قسنطينة، وفي مساء يوم 9 جمادى الثانية 1341 هـ الموافق ليوم 14 / 12 / 1926 م أقدم الجاني على تنفيذ محاولته، ولكن شاءت الأقدار أن تخفق محاولة الاغتيال.

ولاشكّ أنّ مدرسة العلامة ابن باديس وجهوده التربويّة، آتت أكلها في آخر المطاف، ومكنت من تخرّج جيل من المتعلمين، الذين ساهموا في الإعداد للثورة الجزائرية، وشحذ همم الجزائريين لمقاومة المحتلّ، دفاعا عن الإسلام وعروبة الجزائر، كما أمّدت الدولة الوطنيّة الجزائرية الناشئة بعد الاستقلال بالإطارات القياديّة العليا، وأسهمت في تجذّر الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري، والعمل بالتدريج على كنس الحضور الثقافي الفرنسي الموروث عن عهود طويلة من الهيمنة الاستعماريّة الفرنسيّة.



(1) الجابري، محمد صالح: الأدب الجزائري في تونس، مصدر مذكور، ص 80-84.

القسم الثاني

السياسة الاستعمارية إزاء الزيتونة

الفصل الأول

مركزية مطلب اصلاح التعليم الزيتوني واستماتة سلط الحماية في إعاقة تطبيقه

1 - التعليم الزيتوني: اصلاحات متعاقبة ونقائص عديدة

∞ الدور الحفصي (603-981هـ/ 1206-1573م)

جامع الزيتونة - وإن لم يكن هو المكان الوحيد الذي خصص للتعليم في تونس - يعد أعرق جامعة على الاطلاق في العالم الإسلامي متقدما في الزمن على جامعة القرويين بفاس وجامعة الأزهر بالقاهرة... وإن كان يرجع اكتمال الوظيفة التعليمية للجامع إلى العهد الحفصي حيث اتخذت تونس كقاعدة للملك. وبعد أن لعب دورا ثانويا مقارنة بجامع عقبة بن نافع بالقيروان المؤسسة الدينية والعلمية الاولى بإفريقية ولأكثر من ستة قرون كاملة، ارتقى جامع الزيتونة إلى مرتبة الريادة بداية من الفترة الموحدية.

فلقد تميز العهد الحفصي بمبادرات السلاطين لإحياء دور الزيتونة في نشر علوم الحضارة الإسلامية من علوم الشرع وعلوم عقلية، وجميعها كان يدرس بالجامع الأعظم. فكان مما قام به السلطان الحفصي أبو زكرياء الأول (1228-1249) جلب الأساتذة أمثال عبد الحميد بن أبي الدنيا من طرابلس،

وابن الأنبار المؤرخ وحازم القرطاجني الأديب وابن القصّار والبطريركي
الفقيهين من الأندلس⁽¹⁾. وكان من بين من انتدب للتعليم بالمدارس الحفصية
الحافظ أحمد الاشبيلي الذي درّس بالمدرسة التوفيقية، وأبو العباس الغرناطي
الذي كان أول من درّس بالمدرسة المعرضية، ومن رجال الأندلس الذين وفدوا
على تونس ابن سيّد الناس الاشبيلي وابن عصفور النحوي وغيرهما...⁽²⁾.

ومن مآثر الحفصيين أيضا إدخال المدارس كمدرسة الشماعية (أولى
المدارس التي تأسست، وكان ذلك سنة 633 هـ / 1235 م علي يدي مؤسس
الدولة أبي زكرياء الحفصي) ومدرسة التوفيقية (التي تأسست علي يدي
الأميرة عطف سنة 659 هـ / 1261 م) والمدرسة المغربية (حوالي 689 هـ / 1290 م)
والمدرسة المرجانية (نهاية القرن 7 هـ / 13 م) والمدرسة العصفورية (القرن
8 هـ / 14 م) والمدرسة العنقية (مؤسستها الأميرة فاطمة أخت السلطان أبي
بكر الحفصي سنة 742 هـ / 1342 م) والمدرسة المعرضية (سنة 681 هـ / 1283 م)
والمدرسة المنتصرية (سنة 838 هـ / 1443 م)... وغيرها كثير⁽³⁾. وقد شكّلت
تلك المدارس حزاما أحاط بالجامع الأعظم، ولم تقتصر مهامها على احتضان
مجالس العلوم والدروس من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء، بل شكّلت
مقرّا لسكنى الطلبة الوافدين من دواخل البلاد. وعلى عكس المدارس ذات
البرامج المحددة كانت مناهج التعليم بجامع الزيتونة تقوم على اختيار مشنك
لمواد التدريس بين الطلبة والإطار المدرّس، والشيوخ كانوا صنفان: هناك من
هم من الأعيان الذين يشتغلون احتسابا، وهناك المعينون من قبل البلاط،
وهؤلاء يتقاضون رواتب منتظمة⁽⁴⁾.

(1) الزيّدي، علي: التعليم الزيتوني ثقل الموروث ومغامرة التطوير، مقال ورد في مجلة أكاديميا عدد
6-7، السنة الأولى، جويلية - أوت - سبتمبر 2012، ص 27.

(2) العياشي، المختار: من تاريخ المدرسة التونسية، مصدر مذكور، ص 150-151.

(3) المصدر السابق، ص 151-155.

(4) المصدر السابق، ص 194-195.

علاوة على ذلك تنافس السلاطين الحفصيون في إنشاء القاعات للمحافظة على الكتب والاطلاع عليها، ومن أهم المكتبات الحفصية مكتبة قصبة تونس أو «خزانة الكتب» التي كانت تعدّ زمن أبي زكرياء الحفصي ما يزيد عن ثلاثين ألف كتاب، ومكتبة أبي فارس عبد العزيز التي بنيت سنة 822 هـ / 1419 م ومكتبة أبي عمرو عثمان وتمت تهيئتها سنة 854 هـ / 1450 م وأشهرها المكتبة العبدلية والتي أنجزت سنة 899 هـ / 1493 م.

ومنذ العهد الصنهاجي ومع بروز المتصوفة ظهرت «الزاوية - المدرسة» وتكاثرت في القرون التالية، وانتشرت في طول البلاد وعرضها فلم تخل منها حاضرة أو قرية أو قبيلة، فخلال القرنين 8 و 9 هـ / 14-15 م بلغ عددها الجملي 18 فقط في تونس العاصمة... وتشمل وظائفها بالإضافة إلى تعاطي الأنشطة الاجتماعية (إيواء الحجاج وعابري السبيل ورعاية المسنين وإطعام المعوزين وإسكان الطلبة...) تعليم القرآن وتدريس العلوم، وقد اشتهرت من بينها الزاوية المرجانية، والزاوية المغربية بالعاصمة، زاوية العواني بالقيروان، وبصفاقس زاوية القرقوري وزاوية الجديدي، والأخيرة ضمت حوالي 150 تلميذا سنة 782 هـ / 1380 م، وأشهر من درس فيها المفتي أبي عمر المسراتي تلميذ الإمام ابن عرفة⁽¹⁾.

وقد كانت المناهج التعليمية التي تدرس في العهد الحفصي متفوقة بكثير على مناهج التعليم الأهلي التي راجت في زمن الاستعمار الفرنسي لتونس. فقد كان الأبلي (أبو يعلى المتوفى سنة 757 هـ) على سبيل المثال يدرس العلوم العقلية بالجامع الأعظم، من رياضيات وفلك وعلوم طبيعية وغيرها، إلى جانب القلصادي (أبو الحسن علي بن محمد بن علي القرشي البسطي المتوفى سنة 891 هـ / 1486 م) صاحب دروس الرياضيات، أو الصقلي (ت 820 هـ / 1418 م) صاحب المعارف في الطب والأدوية المفردة.

(1) العياشي، المختار: من تاريخ المدرسة التونسية، مصدر مذكور، ص 156-161.

ووسط هذه الأجواء التي تمارس فيها تدريس العلوم الصحيحة بالعلوم الشرعية، برز فطاحلة العلم ومجدّوه، في فترة هي الأخصب على صعيد الانتاج الفكري والمعرفي خلال تاريخ تونس الإسلامي... من قبيل العلامة عبد الرحمان بن خلدون (المتوفى سنة 808 هـ / 1406 م) وابن عرفة الورغمي (المتوفى سنة 804 هـ / 1401 م) ومحمد بن عمر الأبي (المتوفى سنة 827 هـ) شارح المدونة وصحيح مسلم، وأبو القاسم البرزلي (المتوفى سنة 841 هـ / 1440 م) صاحب الفتاوي... وغيرهم كثير من خريجي الجامعة الزيتونية.

وفي عهد عثمان داي (1598-1610) جرت محاولات لإحياء ما اندرس من إشعاع للجامع الأعظم في ظل السيطرة الإسبانية، وكانت العلوم العقلية (من رياضيات وفلك وعلوم الطبيعة وغيرها) كمثال قد انتفت وتراجع تدريسها بعد دخول الإسبان إلى تونس (1534-1574)، وما مارسوه من نهب وحرق طال الجامع الأعظم الذي تحوّل في عهدهم إلى اصطبل للخيل، والمكتبات وما حوته من أسفار ومن بينها مكتبة العبدلية، ولم ينج من الكتب إلا القليل، ولقد حمل الكثير من المؤلفات القيمة كي تزيّن مكتبات الفاتيكان، كلّ ذلك بدافع التعصّب الصليبي الذي كان من آثاره المباشرة الفتك بثلاث سكان مدينة تونس⁽¹⁾. لذا وقصد استعادة ألق المدينة وإشعاعها المعهود سعى الداي عثمان إلى الاستفادة من مهاجرة الأندلس بعد تقاطرهم على تونس إثر إتخاذ السلط الإسبانية قرار تهجيرهم القسري سنة 1609.

∞ الدور التركي (981-1177 هـ / 1573-1705 م)

إبان السنوات الأولى لانتصاب العثمانيين لحكم تونس كان إشعاع الزيتونة والمؤسسات التعليمية ضعيفا، ففتر الاقبال على العلم وخدمت جذوته، وقلت التآليف العلمية، وانحسر تداولها، لو لا مجيء المولى أحمد أفندي وهو من كبار علماء اسطنبول، فلما حظّ الرّحال بالحاضرة أخذ عنه

(1) انظر:

كثير من أبنائها، وانتعشت نسبياً سوق العلوم الدينيّة بالتوازي مع عودة المذهب الحنفي إلى الظهور بتونس، بعد أن انقطع العمل به في هذه البلاد منذ أيام المعز بن باديس.

وخلال العهد المرادي (1637-1705) تحديدا انصبّ اهتمام الدّايّات وفي مجال التّعليم على ترميم المدارس القديمة وإنشاء أخرى جديدة، ومن بين المدارس التي أنشئت المدرسة اليوسفيّة، والمدرسة المراديّة، والمدرسة العاشوريّة... ولما تولّى نظارة الجامع الأعظم الولي أبو غيث القشّاش اعتنى بضمان مزيد من التّمويل لهذه المؤسّسة عن طريق الزّيادة في أوقافها، كما أقرّ رواتب قارّة للعاملين بالجامع من أئمة ومؤذنين⁽¹⁾. ورغم الرّكود النسبي للعلوم الدينيّة فقد لمع نجم كلّ من الشّيخ المدرّس سعيد الشّريف (ت 1113هـ / 1701م) وخاصّة ابن أبي دينار (ت 1110هـ / 1698م)، اللذان بزّا أقرانهما.

∞ الدّور الحسيني (1705-1957)

في عهد الدّولة الحسينيّة صرف البايّات عنايتهم إلى:

1 - الاهتمام بأحوال المدرّسين الماديّة، فرتب مؤسّس الأسرة حسين بن علي تركي (1705-1740) لهم أجورا قارّة وأجزل لهم العطاء من غنائم البحر، وهو ما دفع الكثير منهم إلى التّوقف عن الارتزاق من مهن أخرى. أمّا عني باشا الثّاني (1759-1777) فقد زاد في مرتباتهم وحبس الأوقاف عليهم، وتعزّز اهتمام المخزن بالعلماء في عهد حمّودة باشا الحسيني (1777-1814).

2 - إنشاء المدارس التي تتولّى التّعليم إلى جانب الدّروس التي تلقى بالجامع الأعظم، ومدارس إقامة الطّلبة الحنفيّة والمالكيّة وأوقفوا عليها أوقافا لفائدة المشايخ المدرّسين بها والطّلبة، كمدرسة النّخلة والمدرسة الحسينيّة الصّغرى ومدرسة الجامع الجديد والمدرسة الباشيّة، والمدرسة السّليمانيّة

(1) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التونسية، مصدر مذكور، ص 197.

ومدرسة بئر الحجار والمدرسة الدّغريّة والمدرسة الحمزيّة، والمدرسة الحسينيّة الكبرى...⁽¹⁾.

3 - اصلاح التعليم الزيتوني، فكان أهمّ الاجراءات التي عنيت بإصلاح التعليم بالجامع الأعظم في الفترة المعاصرة:

- الأمر الذي أصدره أحمد باشا باي (1837-1855) في 27 رمضان 1258 هـ / 1 ديسمبر 1842: التّرتيب المعروف بمعلّقة باب الشّفاء، حيث تلي المرسوم في يوم مشهود ووضع في إطار وعلّق داخل باب الشّفاء المعروف بجامع الزيتونة... واقتصر على ترتيب المدرّسين والمشائخ النّظار بدون تدخّل في التّعليم وأساليبه، كما عيّنت هيئة علميّة لمتابعة سير الدّروس ومراقبة المدرّسين واختيار المرشّحين لمناصب التّدريس الشّاغرة⁽²⁾... سمّيت بـ«النّظارة العلميّة»، تتركّب من شيخ الإسلام الحنفي ومن الباش مفتي المالكي ومن قاض حنفي وآخر مالكي إلى جانب مجلس رسمي يتألّف من ثلاثين مدرّسا.

- لما وقع اختيار المشير محمّد الصّادق باي (1855-1882) على خير الدّين لتولّي الوزارة الكبرى، انتخب الأخير لجنة من علماء الزيتونة ورجال الدّولة ضمّنت توصياتها في أمر الباي الذي صدر في عام 1292 هـ / 1875 م، وقد امتاز بتحديد كفيّة انخراط الطّالب بالجامع الأعظم وضبط العلوم الاجباريّة والاختياريّة والكتب التي تدرّس بالجامع الأعظم، كما نظر القانون في مسألة انتقال المنتسب من مرتبة إلى أخرى وطريقة أخذه للعلوم عن أحد الشّيوخ، بعد أن كان الدّارس حرّا في اختيار شيوخه وفي حضور الدّروس.

وبمقتضى هذا الاصلاح تمّ أيضا تقسيم التّعليم إلى درجات ثلاث: الدّنيا أو الإعداديّة وتدوم 3 سنوات، والثّانويّة وتدوم الدّراسة فيه 4 سنوات،

(1) بن عاشور، محمّد العزيز: جامع الزيتونة المعلم ورجاله، مصدر مذكور، ص 39-40.

(2) الثّعالبي، عبد العزيز: تونس الشّهيدة، تعريب سامي الجندي، دار القدس، الطّبعة الأولى،

بيروت 1975، ص 57.

وتخصّص الأخيرة منها لتحضير امتحان التطويع . ويتمتع طالب العلم بالجامع الأعظم مدّة دراسته من الإعفاء من دفع الضريبة الشّخصيّة ومن أداء الخدمة العسكريّة.

وبموجب المرسومين آنفي الذّكر بات المدرّسون بالجامع الأعظم يصنّفون الى:

✓ مدرّسين من الطّبقّة الأولى وعددهم ثلاثون، وعلاوة على اضطلاعهم بمهام التدريس كان أبناء هذه الطّبقّة يشغلون وظائف أخرى منها مشيخة المدارس والوكالة على أوقاف بعض الجوامع ... ويمكن لأحد مدرّسي هذه الطّبقّة تقلّد خطّة الفتوى.

✓ مدرّسين من الطّبقّة الثّانية وعددهم اثنا عشر مدرّسا، وعلى منوال زملائهم من المشائخ المدرّسين من الطّبقّة الأولى، ربّبت لهم جراية قارّة⁽¹⁾.

● الأوامر العليّة الصّادرة في عهد علي باشا باي وأهمّها الأمر العليّ المؤرّخ في 18 ذي القعدة 1309 هـ / جوان 1892 الصّادر في نظام مناظرات التدريس وامتحانات الطّلبة، والأمر العليّ المؤرّخ في 21 شوال 1313 هـ / 27 مارس 1896، القاضي بتعديل نظام الامتحان السنوي للطّلبة.

وفي نفس التّاريخ كان قد وقع تأسيس الجمعيّة الخلدونيّة كفرع عصري لمؤسسة الزيتونة، والتي ماثلت في فضاءاتها إلى حدّ ما فضاءات معاهد التعليم العصري الأخرى من حيث احتوائها على قاعات للتدريس والمحاضرات ومخبر ومكتبة ... وقد أتاحَت للطّلبة الزيتونيين - الذين أقبلوا على التّعلم فيها بشغف انطلاقا من وعيهم بنقائص تكوينهم التقليدي - فرصا للتّكوين في

(1) ومع تزايد أعداد طلبة الجامع الأعظم وفروعه تمّ أحداث صنف جديد خلال ثلاثينات القرن العشرين: مدرّسين من الطّبقّة الثّالثة، وهم مساعدون يتكوّنون من بعض الطّلبة المتحصّلين على شهادة التطويع ، والجامعين بين تلقّي الدّروس في المرتبة العليا والاشتغال بالتدريس للمرتبة الأولى من التعليم الزيتوني ... راجع: العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التونسيّة، ص 213-214.

العلوم العقلية والتطبيقية التي لم تكن ممكنة داخل أروقة المساجد، في مواد التاريخ والجغرافيا والاقتصاد السياسي والصحة والفيزياء والكيمياء وفي اللغة الفرنسية...⁽¹⁾ ومكنت مكتبة الخلدونية لكل 5 000 قارئ كل سنة من الاطلاع على مؤلفات الجيل الجديد من الأدباء والشعراء والمفكرين من قبيل طه حسين ومصطفى صادق الرافعي وعباس محمود العقاد وزكي مبارك وحسين هيكل وعبد القادر المازني وميخائيل نعيمة واليا أبو ماضي... الخ⁽²⁾.

● الأوامر الصادرة في عهد محمد الناصر باشا باي وبالأخص الأمر العليّ المؤرخ في 28 ربيع الأول 1326 هـ / 29 أبريل 1908 الصادر في نظام مناظرة التدريس من المرتبة الثانية، والأمران العليّان المؤرخان في 14 جمادى الأول 1330 هـ / 13 ماي 1912 / وفي شوال 1330 هـ / 16 سبتمبر 1912 المتعلقان بترتيب الدّروس، وأحوال مشائخ المدرّسين بجامع الزيتونة، وتعديل سير النظارة العلمية، وأحداث ستة فروع زيتونية جديدة بجهات الوسط والجنوب بكلّ من سوسة والقيروان وضفاقس وقابس وقفصة ونفطة. وقد قسّم قانون 1912 مواد الدّراسة بجامع الزيتونة إلى اجباريّة واختيارية وادخل بعض المواد العصرية ضمن المواد الاجباريّة، فالاجباريّة من المواد الدّراسيّة باتت تتألّف من الحديث، والسير، والتّوحيد، والقراءات والتّجويد، وأصول الفقه، والفقه، والفرائض، وآداب الشّريعة، والنحو والصّرف، والمعاني والبيان، واللغة والأدب ومنه الانشاء، والتاريخ والجغرافيا والرّسم والخطّ والعروض والمنطق، وآداب البحث، والحساب ومنه الجبر، والهندسة والمساحة والهيئة⁽³⁾.

(1) بن عاشور، محمد العزيز: جامع الزيتونة المعلم ورجاله، مصدر مذكور، ص 39-40.

(2) انظر:

ABDEL MOULA: L'université Zaytounienne, op.cit, p 105.

(3) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمد المختار بن محمود والحركة الزيتونية، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث والمركز الوطني للاتصال الثقافي الطبعة الأولى نوفمبر 2009، ص 20-21.

وإن كان ومن الناحية العملية، لم تدرّس العلوم العصرية، خصوصاً بعد أن نصّت لجنة إصلاح التعليم بالجامع الأعظم لسنة 1924-1925 في جلستها الرابعة والخامسة، على تأجيل تدريس «العلوم الزمانيّة» - كما أسمتها - إلى أن يتوفّر محلّ ملائم خارج الجامع الأعظم، الذي يتوجّب أن يحافظ على صبغته الدينيّة⁽¹⁾.

● الأوامر الصّادرة في عهد محمّد الحبيب باشا باي في شأن تحسين أحوال الدّروس والمشايخ المدرّسين بجامع الزيتونة، والتي منها الأمر العليّ المؤرّخ في شوال 1345 هـ / أبريل 1928 المتعلّق بجعل الجامع اليوسفي فرعاً لجامع الزيتونة تدرّس به علوم المرتبة الابتدائيّة من التعليم الزيتوني بسنواتها الأربعة.

● الأوامر الصّادرة في عهد أحمد باشا باي الثاني وأهمّها الأمر العليّ المؤرّخ في 12 جمادى الأوّل سنة 1351 هـ / سبتمبر 1932 والأمر العليّ المؤرّخ في 4 ذي الحجة 1351 هـ / 30 مارس مارس 1933 وهو الذي بقي يسير عليه نظام التعليم الزيتوني إلى آخر مرحلة من مراحل⁽²⁾.

وقد تحوّل جامع الزيتونة منذ إصلاحات أحمد باي، إلى قبلة العلم بتونس يأتيه الطّلبة من مختلف جهات المملكة ومن خارج القطر التونسي، ويستقطب نخبة علماء تونس، وأضحى أيضاً يمثّل التعليم الرّسمي.

ولكن بمرور الزمن راكم التعليم الزيتوني نقائص عديدة أعاقَتْ تطوّره، فاستنهضت همم الزيتونيين إدارة ومشائخ وطلّبة، من أجل البحث عن الطّرق الآيلة إلى إصلاحه. فلقد كان التعليم الزيتوني ومنذ انتصاب نظام الحماية الحماية يشكو من:

(1) الزّبيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصرية الزّتونية، منشورات مركز البحوث وعلم المكتبات والمعلومات، تونس 1986، ص 46.

(2) السّمعلي، عبد القادر (1933-2008): مذكّرات مقاوم، دار نهى للطباعة والنّشر، صفاقس 2010، ص 108-111.

● غياب التّعليم الابتدائي بالجامع وفروعه، وما انجرّ عن ذلك من تفاوت بين سنّ المنتسبين للتّعليم الزيتوني، وللمتمتّعين بسكن في مدارس سكنى الطّلبة.

● اقتصار مناهج التّدريس ونظام الامتحانات علّ الحفظ والتّلقين والقراءة وتنشيط الذاكرة و«استشراء ظاهرة تقديس الكتب وقد انتقى لها الخطاب الطّالبي مصطلحا جامعا شاملا وهو «الكتاب المطروق» وهو مصطلح بليغ يلخّص اعتباطيّة البرامج الزيتونيّة ورتابتها، إذ يتواصل تدريس الكتاب أكثر من عشرين سنة»⁽¹⁾ فيكون قد رافق الشّيخ المدرّس ردحا طويلا من الزّمن طالبا ثمّ مدرّسا...

وقد اعتاد المدرّسون إلزام تلامذتهم بحفظ المتون - المعروفة بالحمراء لأنّها تكتب بالحبر الأحمر تمييزا لها عن الشّروح - لأنّها الطّريقة الوحيدة لفهم العلم ورسوخه في الذّهن، والحفظ يشمل المختصرات التي حرّرت في شكل نظم لتسهيل مهمّة استظهارها... ولا شكّ أنّ هذه الطّرق البالية تعطل ملكات التّفكير العلمي عند الناشئة وتحول دون تملك مهارات التّحليل والفكر التقدي. ولأنّ النّحو كان يلازم الطّالب الزيتوني طوال دراسته، سمّيت الدّراسة في سنوات المرتبتين الابتدائيّة والثّانويّة باسم كتب ذلك العلم التي تدرس حسب سنوات كلّ مرتبة. فالسّنة الأولى كان يطلق عليها سيدي خالد، وهو كتاب مؤلّف في علم النّحو لشرح متن الأجروميّة، والسّنة الثّانية: القطر وهو كتاب مؤلّف في علم النّحو لشرح متن القطر (قطر النّدى وبلّ الصّدى، لابن هشام). والسّنة الثّالثة: ابن عقيل الأوّل، والسّنة الرّابعة: ابن عقيل الثّاني، وهو كتاب في علم النّحو لشرح ألفيّة ابن مالك، والسّنة الأولى ثانوي الأشموني الأوّل والثّانية الأشموني الثّاني والثّالثة الأشموني الثّالث. وإن كانت دراسة النّحو طوال العشر سنوات التي تستغرقها الدّراسة بالجامع

(1) الغابري، عبد الباسط: صوت الطّالب الزيتوني، مصدر مذكور، ص 74.

الأعظم وتختتم بالحصول على شهادة العالمية، لم تحل دون بعض الزيتونيين واللحن، ولذلك أصبح هناك مثل يقول «النحو صناعتنا.. واللحن عادتنا»⁽¹⁾.

إن التماذي في اعتماد الكتب القديمة الصّفراء في بعض المواد وخاصة اللّغويّة والشرعيّة، والتي ألّفت في أزمنة غابرة لناشئة مضت منذ أمد بعيد، وبالتالي لا تتلاءم وروح العصر واحتياجاته... عامل نفر التلاميذ من هذه المواد. وبالرّغم من أن الزيتونة انجبت علماء أفذاذا عرفوا بموسوعيّة ثقافتهم، وإطلاعهم الواسع على شتى صنوف الفنون والعلوم، فكان الواحد منهم أشبه بـ «دائرة معارف متنقلة»⁽²⁾ لكنّهم لم يكلفوا أنفسهم عناء التّأليف مع قدرتهم على ذلك، ولو فعلوا وألّفوا الكتب التي تدرّس في الزيتونة لأراحوا تلاميذهم من مشقّة فهم عبارات المصنّفين القدامى والتواء تعابير وغموض تعاليق الماتنين والشارحين وأصحاب الحواشي.

● طابع التّمذهب الذي غلب على برامج التّعليم الزيتوني، فالطالب على حداثة سنّه مفروض عليه منذ أن تطأ قدماه حرم الجامع أن يقتصر على الفقه المالكي أو الفقه الحنفي - عادة ما يختار مذهب أبيه - ويبقى جاهلاً لوجهات نظر بقيّة المدارس الفقهيّة والأئمّة الآخرين في ما يتعلق بالفقه.

● أجواء الإتياع والتقليد لدى المشائخ المدرّسين للمدارس الكلاسيكيّة الفقهيّة والكلاميّة الموروثة منذ قرون، إلى الحدّ الذي جعلهم يحجمون عن الإفصاح عن آرائهم بحريّة خشية أن تتعارض مع ما هو مألوف من أقوال العلماء السابقين، بما يعرض صاحب تلك الآراء إلى الإنكار ورميه بالضلال والخروج عن الاجماع... هذه الوضعيّة خنقت حريّة الإبداع وكبّلت روح البذل والتّجديد، والغريب أن الفصل 15 من تراتيب العام 1876 المعاد بنصّه في الفصل 19 من تراتيب سنة 1912، ينصّ صراحة على أنّه «ليس لأحد أن

(1) نويّرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، دار سراس للنشر، تونس، 1992، ص 89.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 134.

يبحث في الأصول التي تلقاها العلماء جيلا بعد جيل بالقبول ولا أن يكثّر من تغليط المصنّفين فإن كثرة التغليط أمارّة الاشتباه والتّخليط، بل عليه أن يبذل الوسع في فهم مرادات الفضلاء ولا يلقي البحث إلّا بعد التّحرّي والاحاطة بأطراف الكلام والتّدبّر في فهم المراد». وإن كان هذا الفصل قد لاقى انتقادا أحيانا لا ذما من قبل زعماء الاصلاح على غرار الشّيخ الطّاهر بن عاشور، فإنّه في الآن ذاته شكّل مدخلا للطّعن في زيتونيين وفي مؤلّفاتهم على غرار الطّاهر الحدّاد⁽¹⁾.

● كلاسيكيّة طرق التّدريس وتخلّفها عن الأخذ بالأساليب البيداغوجية الحديثة، فالدّروس كانت تعتمد على طريقة الالتقاء دون الاستعانة بأيّة وسيلة من وسائل الايضاح كاستعمال السبورة أو الخرائط أو معدّات البحث المخبري... حيث يجلس المدرّس مستندا إلى إسطوانة من إسطوانات الجامع، ويتخلّق حوله التلاميذ في شكل فوج يتركّب من ثلاثين إلى أربعين تلميذا (يسمى الفوج في اصطلاح الإدارة «الطريقة») ويتولّى المدرّس إلقاء درسه باللسان العربي الفصيح، وبصوت عال لكي يطرّق بقوة مسامع كافّة التلاميذ، فالصّوت الجمهوري القويّ مطلوب وضمانة لنجاح أيّ مدرّس في الجامع الأعظم، لأنّه لا يلقي وحده الدّرس بل يشاركه فيه غيره من المدرّسين في شكل حلقات لا تبعد عن بعضها البعض كثيرا. ولمن يلج أوّل مرّة الجامع أثناء إلقاء الدّروس يذهل من سماع أصوات مختلطة وضوضاء، وتعتريه الدهشة، فكيف بإمكان الطلبة الإنصات إلى شيخهم الملتفين حوله في طريقته؟ فهذا يصيح بملء حنجرتّه ليبلغ صوته إلى تلاميذه في المنطق، وهذا يدرّس الفقه، وثالث النّحو، ورابع البلاغة وخامس علم الفرائض، وسادس الأدب... إلى غير ذلك من المواضيع المختلفة، ولكنّ هذه الأجواء اعتاد عليها التلاميذ بمرور الوقت⁽²⁾. ولا يشارك التّلميذ

(1) الزّيدي، علي: التّعليم الزّيتوني بين ثقل الموروث ومغامرة التطوير، أكاديميكا عدد 97 جويلية-أوت- سبتمبر، 2012، ص 30.

(2) رويس، الشّيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 26.

أستاذه في إلقاء الدّرس أو في صياغة مكوّناته، فما على التّلميذ إلا الإصغاء... ولا شكّ أنّ هذه الطّريقة التّلقينية الصّرفة لا تنمي لدى التّلميذ روح النّقد وحرية إبداء الرّأي.

وهذا ما جعل الطّلبة الزيتونيين يجتروّن مرارة التّمييز والظلم إزاء تلامذة المدارس التي تعود بالنّظر إلى إدارة التّعليم العمومي، الذين ينعمون بالمناضد وقاعات الدّراسة الحديثة المجهّزة التي تتوافر فيها الشّروط الصحيّة، وتتفوّق طرق التّدريس فيها عن مثيلاتها بالجامع الأعظم وفروعه من حيث أخذ الأولي بمفرزات البيداغوجيا العصريّة آنذاك.

● الاضطراب في أوقات الدّراسة، فثمة من الدّروس ما ينتظم إثر صلاة الصّبح أو قبل طلوع الشّمس، ومنها ما يكون إثر صلاتي المغرب والعشاء، ضف إلى ذلك انخراط التّوازن بين ساعات الدّراسة بالنّهار إذ تتكاثر الدّروس ما بين السّاعة السّابعة صباحا والسّاعة العاشرة، وتقلّ في غيرها⁽¹⁾.

وما يعاب على الأساتذة انعدام المواظبة وغياب مراقبة حقيقيّة وناجعة لحضورهم لجمعهم بين أكثر من مهمّة ووظيفة، إذ كان الأستاذ خصوصا من أبناء الأسر الكبيرة عادة ما يزاوج بالإضافة إلى التّدريس بين مسؤوليات أخرى في الدّيوان أو في الشّرع، يوليها اهتماما أكبر وتحول بالتّالي دون السّهر على تكوين منظوريه⁽²⁾.

● رفض التّقليديين وفي مقدّمهم العائلات الزيتونيّة المحافظة ولزمن طويل، لدعوات اصلاح التّعليم الزيتوني كادماج تدريس العلوم الصّحيحة واللغات الأجنبية، متشبّثين بالنّظم القديمة لتعليم الجامع الأعظم. وقد عبّر هؤلاء المناهضين لكلّ مظاهر المعاصرة عن استيائهم من الدّور الذي باتت

(1) عبد المولى، محمود: المناضل الشّيخ محمّد المختار بن محمود والحركة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 22.

(2) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 307.

تضطلع به الخلدونية في تكوين الزيتونيين، ودفعهم إلى التشبّع بالأفكار
الاصلاحية ومناهج التعليم الحديثة، التي لم تجد لها بيئة مواتية للانتشار داخل
حرم الجامعة الزيتونية... وبناء على ذلك لم يتأخر المحافظون في التهجّم
على البشير صفر والشيخ سالم بوحاجب وأصدقائهما رامين إياهم بالإلحاد...
تمسكوا بالقديم وأنفوا عن الأخذ بالجديد، وكأنّ لسان حالهم يقول:
فكلّ خير في أتباع من سلف وكلّ شرّ في ابتداع من خلف

ومن الشيوخ المتزمتين من كان يحثّ تلامذته على عدم الذهاب إلى «باب
البحر» وهو بداية المدينة الأوروپية التي يقطنها الأجانب وبها مظاهر الحياة الغربية
من مقاهي وقاعات السينما والمحلات الحديثة، ويقول لهم أنّه «باب الشر»⁽¹⁾.
ومن المفارقات أنّ البعض من هؤلاء التقليديين لم يجد حرجا في تسجيل
أبنائه في مدارس التعليم العمومي الفرنكو-عربيّة، وفي المعهد الصادقي،
وبقيّة المدارس الفرنسيّة الأخرى.

● سوء الأحوال الماديّة للطلبة وخصوصا الأفاقيين المنحدرين من الجهات
الداخلية والساحلية والمنتمية أسرهم إلى الفئات الفقيرة والكادحة. وكانت
نسبة لا يستهان بها منهم تعوّل على معونات التّكايا التي كانت تقدّم ما أمكن
من أطعمة وخبز أو جرايات ومنح زهيدة أو تتكفل بإيواء عدد منهم.

● تردّي ظروف سكنائهم، فعدد مدارس سكنى الطلبة لم يكن يتجاوز 37
مدرسة إلى حدّ سنة 1949، وهو عدد ضئيل مقارنة بالعدد المهول للطلبة سواء
في تونس العاصمة (وصل عددهم إلى عشرة آلاف خلال السّنة الدراسيّة
1948-1949) أو في بقيّة الفروع وهو ما تسبّب في تفشّي الاكتظاظ وسط
أجواء غير صحيّة. وهو ما حدا بالكثير من الطلبة الأفاقيين مكرها إلى اتّخاذ
الخانات العامّة (الوكايل) أو الدّكاكين أو الاسطبلات أو المقاهي أو الحمامات،
مقرّات للسكنى، وظلّ مشكل السكن قائم الذات يشغل بال الطلبة، حتّى بعد

(1) نويّرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 90.

إحداث الأحياء الزيتونية العصرية في خمسينات القرن المنصرم، على غرار حيّ ابن شرف بالعاصمة والحيّ القرقي بصفاقس... لإيواء الطلبة، وذلك بالنظر إلى محدودية طاقات استيعابها.

● الحيف المسلّط على جانب من الطلبة المعدمين القادمين من داخل البلاد (الآفاقيين) نتيجة الممارسات غير اللائقة في حقهم كالتمييز الذي تفرضه بعض العائلات الأرستقراطية من العاصمة (عائلات بيرم، وابن عاشور، وابن مراد، والنيفر، وجعيط، وبلخوجة...) التي احتكرت التدريس بالجامع الأعظم والوظائف السامية ببعض الإدارات. وقد دأبت هذه العائلات المتنفذة على اقضاء الآفاقيين من الارتقاء بسلم الشّهاد أو الوظائف وحتى في المناظرات، التي يمنع تسريب امتحاناتها إلاّ لأبناء الوجهاء، أو تلغى أصلاً إن لم يكن من مترشحيها أحد أبناء البيوتات العريقة... لأنه جرت العادة إيكال انتداب الزيتونيين في التدريس أو التوظيف لتلك العائلات التي هيمن أبناؤها على التدريس ولجان مناظرات التدريس، فينتدبون ابن تونس العاصمة ويحرمون الآفاقي من تولي خطة التدريس ولو كان مستواه العلمي أفضل منه⁽¹⁾.

رغم أنّ الآفاقيين كانوا يشكّلون دوماً الغالبية العظمى بين طلبة الجامع الأعظم ووفره بتونس، فلم تقل حصّتهم عن ثلاث أرباع عدد الطلبة. «وكان أبناء الحاضرة بالمقارنة مع الآفاقيين يدخلون في صفّ العلماء في سنّ أبكر، ويقضون ما بين التّرقّيات فترات أقصر. مثلاً: كقاعدة عامة يصبح أبناء العلماء مدرّسين من الطّبعة الثانية في زهاء الخامسة والعشرين أو حتّى قبل ذلك، بينما كان الشّيوخ الآفاقيون كثيراً ما يصرفون حياتهم في رتبة نائب مدرّس...»⁽²⁾.

● اصرار سلط الحماية على إبقاء الجامعة الزيتونية خارج المؤسسات الدّولية ورفض تحمّل مرتّبات المدرّسين المفروضة على جمعيّة الأوقاف التي

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 28.

(2) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمّد المختار بن محمود والحركة الزيتونية، مصدر مذكور،

أصبحت تترجح تحت نير أزمة مالية وعاجزة بالتالي عن الالتزام بتعهداتها، لذا بقيت مرتبات المدرسين زهيدة. وكانت الإقامة العامة تأبى تقديم مساعدات مالية - إلا في حالات نادرة - للمؤسسة الزيتونية باعتبارها معقل حقيقي من معقل مقاومة النفوذ الاستعماري.

● عدم اعتراف الجامعات خارج البلاد التونسية - ما عدا الأزهر - بالشهادات المتحصّل عليها من الزيتونة، فالجامعة المصرية وعلى سبيل المثال، لم تعترف بمعادلة شهادة التحصيل في قبل حاملها وبقسم اللغة العربية فحسب من كلية الآداب إلا في فترة متأخرة وكان ذلك سنة 1949-1950⁽¹⁾.

● انسداد آفاق التشغيل بالنسبة لحاملي الشّهادت الزيتونية، فبحكم تكوينه العلمي انحصرت مجالات التوظيف لدى خريج التعليم الزيتوني في الخطط التقليدية كالإشهاد، والإمامة، ونيابة الأوقاف، والوكالات الشرعية، ومشیخة مدارس سكنى الطلبة.

وكان خريجو المعهد الصادقي لا سيما الذين أتموا دراستهم بفرنسا، ولثقافتهم المزروجة وحثقهم للسان الفرنسي مع اللسان العربي، كانوا مفضلين لدى سلط الحماية كموظفين وذلك منذ أن انتصبت الإدارة الفرنسية، وقد حلّوا بالتدريج مع انتصاب نظام الحماية وهياكله الإدارية، محل طائفة من اللبنانيين من آل الخوري، والشدياق، وغانم، وكميد... الذين استعانت بهم الإدارات في مرحلة أولى⁽²⁾.

● تفشي ظاهرة البطالة بين خريجي الجامع الأعظم بالنظر إلى الأولوية الممنوحة لخريجي المعاهد العمومية العصرية في التشغيل في الوظيفة العمومية وفي خطط التعليم لمعرفتهم باللغة الفرنسية، على حساب الزيتوني أحادي اللغة. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة بطالة حاملي الشّهادت الزيتونية

(1) الزّيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشّعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 48.

(2) بن عاشور، محمّد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مصدر مذكور، ص 73.

في الثلاثينات بلغت 80 ٪. بطاقة حاملي الشّهادت الزيتونيّة ظاهرة استفحلت مع تزايد إعداد الخريجين وبنسق تصاعدي، فبين بداية الثلاثينات إلى نهاية الخمسينات تشير التقديرات أنّ ما بين 200 إلى 700 زيتوني حاز على شهادة الأهليّة كلّ سنة، وبين 150 و100 على شهادة التطويع، وبين 15 و100 على شهادة العالمية⁽¹⁾.

هنات التعليم الزيتوني ومواطن ضعفه شحذت همم الزيتونيين -والزيتونيين في المقام الأوّل- طلبة ومدرّسين، فتعالت أصواتهم منادية بإدخال الاصلاحات الواجبة للدّفع به نحو التعصير والأخذ بأسباب طرق التدريس الحديثة، وتسوية أوضاع منظوريه، وقد تحقّق جانب من هذه المطالب بالتدرّج وإن كان بنسق بطيء لا محالة.



2 - السّلط الاستعماريّة بمؤازرة القوى التّقليديّة تستमित في عرقلة جهود اصلاح التعليم الزيتوني

المؤكّد أنّ انتصاب نظام الحماية بتونس ومن قبله الاحتكاك بالغرب المزهوّ بتفوّقه التكنولوجي والعسكري تسبّب في «صدمة» لدى النّخبة التّونسيّة، وأحدثا وعيا حادّا لدى المتنوّرين بوجوب اصلاح التعليم الزيتوني لكي تيسّر مواجهة الخطط الاستعماريّة الرّامية إلى المسّ من الهوية، وإفشال الإلحاق الثقافي المرغوب فيه فرنسيّا. خطط ترتّني في مجال التعليم نشر الأنموذج التعليمي الفرنسي لكي «يكون أيضا كأداة لاضعاف الشّعور المناوئ لفرنسا والاستعمار»⁽²⁾ ولكي يتيّسر نقل القيم والثّقافة واللغة الفرنسيّة للعنصر الأهلي، تبدّى ذلك بصفة مبكّرة منذ إحداث الأوساط الاستعماريّة إدارة المعارف في سنة 1883 التي أنيط بعهدتها الإشراف على حظوظ التعليم

(1) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التّونسيّة، مصدر مذكور، ص 311.

(2) العياشي، مختار: الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 30.

بالبلاذ التونسية فأخذت على عاتقها بثّ التّعليم الفرنسي ضمن حدود الإيالة بإنشاء مدارس عمومية فرنكو-عربية.

ويجدر بنا القول في هذا الإطار أن ممثلي حكومة الجمهورية الفرنسية الأولى (المقيمين العامّين) كانوا متشبّعين بأفكار الجمهورية والعلمانية ومسكونين بهاجس حمل «الرّسالة التمدينية الفرنسية»، وعلى ضوءها كان تعاطيهم مع الملفّ الزيتوني، وذلك من إحداه إدارة التّعليم العمومي في تونس سنة 1883 الذي وضع قطاع التّدريس تحت الإشراف المباشر لسلط الحماية. وقد عرف عن المدير الأوّل لإدارة العلوم والمعارف لوي ماشوال Louis Machuel -المستشرق الفرنسي الوافد من الجزائر حيث كان يدرّس اللّغة العربيّة بمعهد وهران- ميولاته الإنسانويّة أو السّنسيماونيّة، وقد شغل منصب مدير إدارة التّعليم العمومي طيلة ربع القرن. وقد حاول وفي سنة 1897، إدخال إصلاحات جذريّة على التّعليم الزيتوني بتحديث مناهج التّعليم داخل المؤسسة الزيتونية. وبالنّظر إلى الصّلاحيات الكبيرة التي أعطاه إياه مرسوم الباي المؤرّخ في 6 مارس 1883، ذهب مدير التّعليم العمومي هذا والمدعوم من طرف المقيم العام روني ميري (R. Millet) المعروف بفكره الليبرالي وباتجاهه اللّاديني، إلى حدّ التّفكير في تسمية بعض الأساتذة بنفسه في جامع الزيتونة، كما جعل محلاً منفصلاً عن الجامع لتخريج معلّمي القرآن ومبادئ العربيّة قصر فيه اللّسان العربي على تعليم اللّغة العربيّة والدين، وجعل تعليم التاريخ والجغرافيا والعلوم الطّبيعيّة باللّغة الفرنسيّة⁽¹⁾. . . وقد اندفع ماشوال في مشروعه بكلّ حماسة رغم دعوات له بتوخي الحيطة والحذر.

وقد تمّ تداول مقترحات لوي ماشوال ضمن لجنة الدّراسات العربيّة التي عقدت اجتماعها الأوّل في 19 ذي الحجة سنة 1315هـ / ماي 1898م وترأسها الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور وضمت في عضويتها علماء من الزيتونة ومدرسيها على رأسهم الشّيخ سالم بوحاجب، وعددا من الأعيان المحليّين

(1) ابن عاشور، محمّد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس، مصدر مذكور، ص 54.

وبمشاركة لوي ماشوال نفسه والكاتب العام للحكومة مسيو روا، هذه اللجنة التي تشكلت لإبداء الرأي في إعادة تنظيم التعليم الزيتوني وفق الرؤية الفرنسية، انفضت جلساتها دون فائدة تذكر. لذا فقد آلت محاولة ماشوال إلى التسلّل إلى جامع الزيتونة إلى الفشل، بل كانت قرارات اللجنة معاكسة لما يشتهيها، فقررت اللجنة فصل الجامع عن نظره، وأضافت اللجنة مواد الحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا إلى جملة المواد الإلزامية، وعهدت بأمر تهيئة الطلبة الزيتونيين للامتحان في المواد الجديدة إلى جمعية الخلدونية... ومع أنّ هذه الإجراءات لم تلامس التطلعات الجامعة للتيار الاصلاحي، فإنها أثارت حفيظة الجناح التقليدي داخل المؤسسة الزيتونية⁽¹⁾.

وأمام ردود الفعل المناوئة لشيوخ الزيتونة - وصلت حدّ مكتبة وزارة الخارجية الفرنسية - قرّرت سلط الحماية تحويل الإشراف على الشؤون الزيتونية إلى الوزارة الكبرى عوضا عن إدارة التعليم العمومي وذلك انطلاقا من سنة 1900. ولكن وباستثناء لوبي المتفوقين الذي كان يرأسه فكتور دوكارنيار (1845-1917) والنّاطق باسمه، والذي كان معترضا على نشر التعليم العمومي الفرنسي بالبلاد لكونه وسيلة ستؤدّي إلى ترقية العنصر الوطني، فقد كان صنّاع القرار في وزارة الخارجية الفرنسية «كي دورساي» وفي الإقامة العامة عازمين على نشر التعليم الفرنسي في أنحاء البلاد لكي يكون بديلا للتعليم الأهلي التقليدي، وفي نفس الوقت للحيلولة دون تعصير التعليم في مؤسسة ذات طابع ديني، فالحماية حسب ما صرّح به سنة 1930 المقيم العام فرانسوا مونصرون (Manceron)، الذي بقي على رأس الإقامة العامة من 1929 إلى 1933) ليست لها مصلحة في اعطاء حافز لحياة جديدة لمؤسسة تعتبر معقلا معارضا للاستعمار الفرنسي في تونس، بل من الأجدى والأصلح لفرنسا - وهذا ما استقرّت عليه سياستها التعليمية بتونس في آخر المطاف - أن تبقى الزيتونة كليّة دينيّة لا يصحّ

(1) الزّيدي، علي: دراسات في تاريخ التعليم بالبلاد التونسية في الفترة المعاصرة، منشورات منتدى

الفارابي للدراسات والبدائل، صفاقس 2014، ص 26.

أن يدرّس فيها سوى الدّين، وما الدّين في نظر الاستعماريين وفلولهم إلّا معرفة فرائض الوضوء وشروط الصّلاة لا غير.

بعثت سلط الحماية تعليماً مدرسياً تحت إشراف الإدارة العامّة للمعارف دون سواها، فانتشرت -على نطاق ضيق لا محالة- في جهات الممنّة التّونسيّة بعد انتصاب نظام الحماية المدارس الابتدائيّة أو المدارس الفرنكو-عربيّة. ولعلّ ما يفسّر اقبال التونسيين على تسجيل أبنائهم فيها، إعفاء المحرز على الشّهادة الابتدائيّة من الخدمة العسكريّة، علماً وأنّ المجهود الحربي لفرنسا خلال الحرب العالميّة الأولى تطلّب تجنيد زهاء 80 000 شابّ تونسي، وقد بلغ عدد القتلى والجرحى الآلاف.

وعند تسلّم ماشوال مهمّة إدارة التّعليم العمومي بعد سنوات قليلة من إحداثها، كان يوجد بالإيالة 67 مدرسة ابتدائيّة، 23 مدرسة منها تدرّس باللّغة الفرنسيّة بالأساس، 20 منها مسيحيّة (13 خاصّة بالفتيات و7 خاصّة بالفتيان) تضمّ 2 442 تلميذاً و3 مدارس تابعة للرّابطة اليهوديّة. وكان الهدف الأساسي للإدارة المحدثّة تمكين أبناء المعمرين وأبناء الجالية الفرنسيّة والأوروبيّة من تعلّم لائكي عصري، ولأنّ ماشوال كان متحمّساً للتّعليم التونسيين باعتباره أداة لنشر الثقافة واللّغة الفرنسيّتين، وأمام تنامي الميزانيّة المخصّصة لهذه الإدارة، قفز عدد المدارس المحدثّة إلى 67 مدرسة مدرسة عموميّة و7 مدارس خاصّة بكامل أرجاء الإيالة سنة 1890. ومع حلول سنة 1919 يكون عدد المدارس الابتدائيّة قد ارتفع إلى 291 مدرسة، منها ستون فقط لأبناء التونسيين من التّلاميذ لم تستوعب سوى 9 000 تلميذ أي ما نسبته 4،0 % من السّكان، بينما يوجد 100 000 طفل لا يتمتّعون بحقّهم في الدّراسة، وسنة 1917 ومن بين الشّبان التونسيين الذي شملتهم عمليّة التجنيد وعددهم 15 000، لم يعثر إلّا على 52 منهم فقط ممّن يحسن قراءة إحدى اللّغتين العربيّة أو الفرنسيّة⁽¹⁾.

(1) الثّعالبي، عبد العزيز: تونس الشّهيدة، مصدر مذكور، ص 64.

ولم يكن نصيب الفتاة التونسية من التعليم التقليدي أو العصري إلا القليل، وقد أتت المبادرة لفتح آفاق التعليم أمام الفتيات المسلمات من الإدارة الاستعمارية. ففي غرة ماي 1900 وببادرة من عقيلة المقيم العام الفرنسي ريني ميني وفي السنة الأخيرة من إدارة زوجها للبلاد، تم افتتاح أول مدرسة للبنات المسلمات بـ 05 تلميذات فقط ولكن سرعان انتقل العدد إلى 100 تلميذة سنة 1905، وقد أسندت إدارة المدرسة الكائن مقرها بأحد أحياء تونس العتيقة إلى أرملة موظف سام في الإقامة العامة السيدة شارلوت ايجينشناك (Charlotte Eigenschnek) «وكانت الغاية من بعثها للمدرسة، سياسية أكثر منها تثقيفية أو بيداغوجية، ألا وهي تعويد بنات البوجوازية الحضرية على الحضارة الغربية وصبغهن بنمط الحياة اليومية الغربية وكسبهن إلى صف فرنسا، حتى تسهل في نهاية المطاف السيطرة على المجتمع التونسي عبر الزوجة ثم الأم»⁽¹⁾ وبعد نجاح التجربة تكاثر عدد المدارس التي تؤمها الفتيات المسلمات، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الفتيات المسجلات بالمدارس الابتدائية العمومية، ففي غضون العشرية الواقعة بين سنتي 1944 و1954 ارتقى العدد من 7 130 إلى 30 697 تلميذة.

وفي المدارس الابتدائية الفرنكو-عربية كل شيء صيغ سواء على مستوى البرامج أو العطل أو الإطار المدرّس، كي يخدم مرامي السّلط الاستعمارية في تخريج أجيال من التونسيين تحمل الثقافة الفرنسية. ففيها كان ثلثا الوقت أي بمعدل عشرين ساعة -من جملة ثلاثين ساعة التي يتكوّن منها الأسبوع الدراسي- يخصص لتعلّم اللغة الفرنسية من قراءة ومحفوظات وأناشيد (وفي مقدّماتها لامارسيان) وخطّ ومحادثة وقواعد اللّغة والصّرف وإملاء وإنشاء، علاوة على العلوم العصرية: الحساب والهندسة وخصائص الأشياء والتاريخ والجغرافيا. وفي المادتين الأخيرتين يسخر الجانب الأكبر من الدّروس لتقديم معلومات مفصّلة عن تاريخ فرنسا، وخريطتها، ويحفظ التلميذ عن

(1) بن يوسف، عادل: قصّة تعليم البنت المسلمة في تونس التحفّظات ومسارات التاريخ، أكاديميا عدد 7-9 جويلية-أوت-سبتمبر 2012، ص73.

ظهر قلب أسماء ملوك فرنسا وأبطالها، وكلّ شيء عن جغرافيتها الطّبيعية والسياسيّة والاقتصادية: جبالها وأنهارها ومدنها، ومظاهر قوّتها الاقتصادية ودعائمها، ولا تسند لتاريخ تونس وجغرافيتها إلّا دروس قليلة...⁽¹⁾ أمّا ثلث الوقت المتبقّي من الأسبوع فقط أي عشر ساعات فيذهب لتعلّم اللّغة العربيّة، وتحتوي على القراءة والخطّ والنّسخ والإملاء والنحو والصّرف والإنشاء وما تيسّر من القرآن وقليل من الحديث والسيرة النبويّة.

وتدريس بعض من هذه المواد ومدّرّسوها، جميعهم يخضع لرفابة شديدة لكي لا تتسرّب المعاني التي تتحدّث عن الوطن، ففي مستهلّ كلّ سنة دراسيّة يرسل كلّ معلّم للعربيّة إلى متفكّد المادّة بقائمة محفوظات التلميذ الشّعريّة للتثبت من خلوّها من ذكر الاستعمار بسوء أو تمجّد الوطن. وهكذا «فالتلميذ في المدرسة الابتدائيّة مقتنع بأنّ فرنسا ستبقى لحكم البلاد إلى الأبد، وأنّ التونسيين هم رعايا لفرنسا تحكمهم كما تشاء»⁽²⁾. وطلب من مديري المدارس الفرنكو-عربيّة الرّيفيّة وفق مذكرة رسميّة مؤرّخة سنة 1936، حول تنظيم التّعليم العمومي في تونس، أن يكونوا مستشارين لكلّ الناس حتّى بالنسبة للّتمريض والبيطرة... وأن يكونوا الأكثر تأهيلا للتعريف بالوجه الحقيقي لفرنسا المتمثّل في الطّيبة والسّخاء والرّحمة، كما على المدير أن يكون أحسن عملاء الإرشاد والإعلام للحكومة أو للمراقب المدني حول الرّأي العام الحقيقي في الأرياف⁽³⁾.

وخلال السّنة الدراسية يتمتّع التلاميذ بعطلتين هامّتين تتوافقان مع الأعياد المسيحيّة الرّئيسيّة، الأولى عطلة الشّتاء وتتوافق مع أعياد الميلاد المسيحية في آخر شهر ديسمبر، والثّانية عطلة الرّبيع وتتوافق مع عيد الفصح في آخر شهر مارس، كما تتعطل الدّروس كذلك في الأعياد الدينيّة الأخرى الخاصّة بالمسيحيين.

(1) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 40.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 52-59.

(3) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 229.

وبعد أن يكون التلميذ التونسي قد قضى في مزاولة تعلّمه بالمدرسة الابتدائية سنوات عدّة قد تصل إلى تسع، تختتم المرحلة الابتدائية بنيل شهادة ختم الدّروس الابتدائية التي تفتح أمامها أبواب المعاهد الثانوية ومن بينها:

- المعهد الصّادقي، ويؤهل التلميذ إمّا للحصول على شهادة الباكلوريا الفرنسية التي تمكّنه من مواصلة دراسته بالمعاهد العليا بفرنسا، أو على شهادة «الدّبلوم» في الفرنسية والعربية التي تخوّله الحصول على الوظائف في الإدارات.

- معهد ابن خلدون، وينقسم التّعليم فيه إلى ثلاثة مراحل: تعليم ابتدائي، تعليم ثانوي، تعليم عال.

- مدارس ابتدائية عليا للبنين والبنات، كالمدرسة العلوية أو التّرشيفية بتونس (تأسست في 28 ماي سنة 1884) ومعاهد أخرى مماثلة بسوسة وصفاقس.

- المعاهد الثانوية بالعاصمة وهي معهد «الليسي كارنو» الذي أنشئ في سنة 1889 - معهد القديس شارل (Saint Charles) سابقا، وكان يشرف عليه الآباء البيض - وهو معهد ثانوي فرنسي يهيء للحصول على شهادة الباكلوريا... فضلا عن معهدي جول فيري الصّغير (1914) ومعهد أرمون فاليار (1915) للفتيات.

- دار المعلّمين التي أسّست في سنة 1884، وهي تضمّ فرعا من النّوع الفرنسي تدوم به الدّراسة 4 سنوات، وشعبة خاصّة بالنّسبة للمعلّمين المبتدئين القادمين من فرنسا، تهيّئهم للتّدريس بالمدارس الفرنكو-عربية، وشعبة مخصّصة للمعلّمين المسلمين الذين سيّدسون باللغة العربية⁽¹⁾.

- دار للمعلّمات أسّست في سنة 1911، خاصّ بالفتيات يخوّل لهنّ الإحراز على شهادة الباكلوريا، أو شهادة إنهاء التّعليم التي تمكّن المحرّرات عليها مزاولة التّدريس بالمدارس الابتدائية.

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، الشركة التونسية للكتاب، ط 1، 1986 ص 309.

- معاهد التعليم الفني، على غرار المدرسة الفلاحية بسمنجة والمدرسة التجارية⁽¹⁾ والمدرسة المهنية ايميل لوبي (1898، معهد 9 أفريل 1938 لاحقا) ومدرسة بول كمبون المخصصة للفتيات بتونس العاصمة.

كما استحدثت السلط الاستعمارية منذ انتصاب نظام الحماية مؤسسات تعنى بالتعليم العالي من أقدمها المدرسة العليا للغات والآداب العربية التي أنشئت سنة 1911، ومن هذه المؤسسات مركز الدراسات القانونية الذي بعث سنة 1922، ومدرسة الفلاحة الاستعمارية التي ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1898، ودروس التشريع والقانون الخاص التونسي التي أطلقت سنة 1922، ومدرسة الفنون الجميلة بتونس، والمدرسة العليا للتجارة. وبلا ريب يظل معهد الدراسات العليا (L'institut des hautes etudes de Tunis) أهم مؤسسة تعليم عال أنشئت قبل الاستقلال، وقد أحدثت بمقتضى أمر فرنسي وأمر عليّ سنة 1945. ومنذ إنشائه وإلى غاية سنة 1961 كان المعهد ملحقا بجامعة الصّربون، مديره المباشر يعين من الجامعة المذكورة، كما أنّ برامج التدريس فيه وامتحاناته من مشمولاتها، ويتمّ اصلاح اختباراته بالعاصمة الفرنسية وجلّ مدرّسيه من الفرنسيين. وعند انطلاق الدراسة بها ضمت المؤسسة أربعة شعب هي اللغة والآداب العربية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات، وقد شكّل الطلبة التونسيون فيها أقلية قليلة فلم يتجاوز عددهم 213 طالبا في سنة 51-1952 من جملة 1015 طالبا مسجلا⁽²⁾.

وهكذا نتبين أنّ فرنسا لم تنشر التعليم العصري إلّا عند حدود ضيقة وبما يكفل تخريج نخبة متشعبة بالثقافة الغربية تدعم بالتالي ازدواج الثقافة واللغة، كما أخرجت بعث جامعة فرنسية أو ما يماثلها (معهد الدراسات العليا) في تونس إلى سنة 1945 مقارنة بتأسيس الجامعة الجزائرية التي أنشئت منذ

(1) السّمعلي، عبد القادر: مذكرات مقاوم (1933-2008)، مصدر مذكور، ص 118-122.

(2) المهيري، عبد القادر: بدايات الجامعة قبل الاستقلال، أكاديميا عدد 7-9 جويلية-أوت-سبتمبر 2012، مصدر مذكور، ص 61-62.

1909، ومقارنة بمعهد الدراسات العليا بالمغرب الأقصى والذي أنشئ سنة 1920 ... وذلك انسجاماً مع سياستها الثقافية في تجهيل الشعب التونسي.

وكان من نتائج الازدواجية اللغوية التي كرّسها التعليم المدرسي الفرنسي، أنه خرّج شبّاناً تونسيين غير قادرين على حذق استعمال اللغتين بشكل صحيح نطقاً وكتابة، منبئين عن واقعهم، في قطيعة مع الثقافة العربية - الإسلامية ومحيطهم التاريخي والاجتماعي... أي أنه أفرز شخصيات ممسوخة «مريضة - والقول لبورقيبة - تطعن في مقوماتها الذاتية وتعتزّ بالفرنسيين وترتمي في أحضانهم»⁽¹⁾.



3 - مسيرة اصلاح التعليم الزيتوني منذ مطلع القرن العشرين

لقد رأت السّلط الاستعمارية من الأنسب التّقرّب من الأوساط المحافظة من أجل احباط صعود الحركة الاصلاحية داخل المؤسسة الزيتونية التي ما فتئت تدعم مواقعها خلال العشريّة الأولى من القرن العشرين، مثال ذلك اعتراض الإقامة العامة على ارتقاء الشيخ محمّد النّخلي المشهور بأفكاره الاصلاحية إلى خطّة نظارة الجامع الأعظم سنة 1910. وكانت القوى المحافظة المعارضة لحركة الاصلاح متخفية وراء شعار «لزوم المحافظة على صبغة الجامعة الدينيّة».

ويبدو أنّ ما قوّى في عزيمة دعاة اصلاح التعليم الزيتوني، تبلور حركة طلابيّة نشطة تدعو إلى تجاوز نقائص التعليم الزيتوني وما طاله من تخشّب، وتحسين ظروف سكن وعيش الطّلبة وضمان آفاقهم المستقبلية، ورفع الظلم المفروض عليهم في التّشغيل من قبل الإدارة ومعظم المؤسسات التي تعطي الأفضليّة لأصحاب الشّهادات المدرسية.

(1) الزّبيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصرية الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 380 - 381.

ويعود الفضل في تقوّي الحركة المطالبة بإصلاح التّعليم الزيتوني إلى الزّيارتين التّاريخيّتين لعضو مجلس إدارة الأزهر ثمّ شيخه لاحقاً، الشّيخ محمّد عبده إلى تونس سنتي 1884 و1903، وفي زيارته الأخيرة أتيحت فرصة اتّصاله برؤّاد الحركة الاصلاحية من أمثال الشّيخ سالم بوحاجب والشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور ورجالات الخلدونية، وشكّلت محاضراته في قاعة الخلدونية بعنوان «العلم وطرق التّعليم» مصدر إلهام لحركة الاصلاح الزيتوني. كما أنّ تقاطر الأنباء عن إدماج تدريس العلوم العصرية في برامج التّعليم الأزهري بدفع قويّ من الشّيخ محمّد عبده الذي نال عضوية مجلس إدارة الأزهر منذ سنة 1895... لأجل هذا تعالت الأصوات المنادية بالاعتداء بالإصلاح الذي شمل التّعليم بالجامعة الأزهرية.

وبعدّ اضراب طلبة جامع الزيتونة سنة 1910 - انطلق يوم 16 أفريل ولم يُفكّ إلاّ يوم 28 من الشّهر نفسه، وهو أوّل اضراب طلابي تشهده تونس في تاريخها المعاصر - باكورة العمل المطلبي في مستهلّ القرن العشرين الدّاعي إلى التعجيل بالاصلاح، بإعادة النّظر في مناهج التدريس ومضامينه بإدخال تدريس العلوم العصرية في برامج التّعليم وتحسين ظروف الإقامة بمدارس سكّنى الطّلبة، وإعفاء الطّلبة من دفع ضريبة المجبى ومن الخدمة العسكرية مثل حاملي شهادة نهاية التّعليم الابتدائي. وأمام قوّة حركة الهيجان واتّساع نطاقها، وجّهت سلط الحماية عقوبات صارمة ضدّ المضربين سلّطت على 17 طالباً، وشمل الرّفّ من الجامع الأعظم ومدارس سكّنى الطّلبة خمسة منهم. وعلى إثر الاضراب تشكّلت لجنة للنّظر في اصلاح التّعليم، ختمت أعمالها بظهور التّرتيب الصّادر في 16 سبتمبر 1912...

وبعد شيء من الرّكود اعتراها، بالنّظر إلى حالة الحصار التي اعقبت حوادث الزّلاّج (1911) والتّرامواي (1912)، وبعد أن وضعت الحرب العالميّة الأولى أوزارها، وابتداء من سنة 1923 نشطت من جديد الحركة المطلبية، وتحت تأثير اضراب الطّلبة تشكّلت لجنة لاصلاح التّعليم الزيتوني برئاسة أمير الأمراء

مصطفى دنقزلي، لكنّ مشروع الاصلاح لم ير النور ومقترحات اللّجنة لم تبرز من القوّة إلى الفعل بسبب وفاة رئيسها.

فتتالت التّحرّكات الاحتجاجيّة (سنوات 1928 و1929 و1930 و1931 و1932 ولم تنقطع حتّى سنة 1939) من اضرابات واعتصامات وعرائض وعقد المؤتمرات، بحيث لم تمرّ سنة واحدة دون حصول اضراب عن الدّروس ولاقت بمرور الوقت وتحت تأثير دعاية الزّيتونيين، التّفهم والتّعاطف من شرائح واسعة من الأهالي.

التيار الاصلاحى الذي بدأ يتبلور مع مطلع القرن العشرين، وعيا منه بالتحديات التي تواجه التعليم الأهلي كان وراء تواتر التّأم لجان سنوات 1910 و1924 و1930 والتي عكفت على مناقشة النهوض بواقع التعليم الزيتوني من حيث مراحل، ومواد التدريس ووضع المدرّسين وأصنافهم والمناظرات لانتداب أعضاء هيئة التدريس وطرق التدريس والامتحانات.. الخ. وقد استحالّت جلسات اللّجنة الرّابعة التي تشكّلت في سنة 1930، إلى سجل محترم بين شقّين داخل الأوساط الزيتونيّة :

- الجناح المحافظ، وترزّعه آنذاك الوزير الأكبر خليل بوحاجب وشيخ الإسلام أحمد بيرم الذي عرف عنه تطّرفه في معاداة كلّ نفس اصلاحى داخل جدران المؤسسة الزيتونية، هذا الجناح كان يرى ضرورة الإبقاء على التعليم الزيتوني على حاله الماضية.

- الاصلاحيين وعلى رأسهم باش مفتي المالكيّة الشيخ محمّد الطّاهر بن عاشور الذي يرى أنّ الدّفاع عن الهوية العربيّة الإسلاميّة منوط بإدخال اصلاحات على التعليم الزيتوني، وكان الشّيخ بن عاشور قد تحمّس لذلك وأعدّ مشروعاً لذلك منذ أن صدر كتابه «أليس الصّبح بقريب» سنة 1907.

وقد انتقل السّجل بين الشّقين إلى الطّلبة، الذين تواترت اضراباتهم ومظاهراتهم، المؤطّرة من قبل «لجنة الطّلبة» الهيئة التي انبثقت لقيادة الحركة،

ولاقت تأييدا واسعا من طرف الرأى العام والنخبة الوطنية. وقد تحولت النزعات المتباينة بين التجديدين والتقليديين إلى قضية رأي عام، بفضل تعاليق الصحف الوطنية، فجريدة النهضة انحازت إلى الشيخ الطاهر بن عاشور وبرنامجه التجديدي، بينما ساندت جريدة الزهرة وجهات نظر المشائخ المحافظين.

وانجلت المعركة عن استقالة الوزير الأكبر خليل بوحاجب وشيخ الإسلام أحمد بيرم في مارس 1932، وعين الشيخ محمد الطاهر بن عاشور شيخا للجامع الأعظم وفروعه في سبتمبر من نفس السنة⁽¹⁾.

والملفت للانتباه أن تركيبة اللجان المتعاقبة المناط بعهدتها النظر في اصلاح التعليم -بلغ عددها خمسة حتى موفى سنة 1938- طغى عليها تواجد قضاة ومفتين ومندوبين للحكومة ومستشاريها ومديرين للأحباس وكبار موظفي المخزن، وكان تمثيل الجناح الاصلاحى فيها ضعيفا. وغياب التجانس بين عناصر اللجان كان يربك عملها ويمكن سلط الحماية من تبرئة ساحتها أمام الرأى العام المحلى وإظهارها في صورة طرف عاقد العزم على الاصلاح.

رغبة منها في تحجيم دوره التربوي والحضاري، ذهبت سلط الحماية إلى التفكير منذ بداية الثلاثينات في اتجاه افراغ الجامع الأعظم من طلبته عبر تحديد القبول في مدارس السكنى وكذلك إحداث معهد منافس يعمل تحت إدارة مصالح الإقامة العامة، وفي الجهات بعث تعليم فلاحي وصناعي ريفي مزاحم للفروع الزيتونية. ويبدو أنها استعاضت عن تلك السياسة بسياسة مغايرة تتمثل في الابقاء دوما على هنات ومواطن ضعف التعليم الزيتوني قائمة والإبقاء بالتالي على تفوق نظام التعليم العمومي الذي تشرف عليه. لذا رأت سلط الحماية من الأصلح التحالف مع العناصر المحافظة لاحباط مشروع الاصلاح. وما شدّ في عضد جناح المعارضين، رفض العناصر التونسية

(1) الزيدى، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 65.

الرسمية من موظفي الإدارة الأهلية ومستشاري الإقامة العامة وبشدة لآية مبادرة اصلاحيّة منبثقة عن الطلبة، علما وأنّ الأخيرين أخذوا على عاتقهم هذه المرّة (كان ذلك سنة 1928) انتخاب لجنة خاصّة برئاسة الطالب أبي القاسم الشّاذلي حرّرت لائحة لاصلاح التعليم بجامع الزيتونة. واعتبارا من ذلك التاريخ أضحت المبادرة بإعداد البرامج الاصلاحية تأتي دوما من الطلبة عن طريق لجانهم ومؤتمراتهم.

رغم العراقيل، فقد قيّض للجنّاح الاصلاحى فرصة انفاذ مشروعه مع تقلّد الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور خطّة شيخ مدير الجامع الأعظم وفروعه بأمر من أحمد باي الثاني سنة 1932، بعد أن ألغيت النظارة العلميّة التي أحدثت سنة 1256هـ / 1842م بمقتضى ترتيب أحمد باشا باي. ومنذ تعيينه على رأس إدارة الجامع الأعظم وبعيّة ثلّة من الأنصار، انكبّ الشّيخ محمّد الطّاهر ابن عاشور على تنفيذ خطط الاصلاح التي تخرج التعليم الزيتوني من كبوته... وكان الشّيخ الطاهر قد حرّر مؤلفه ذائع الصيت «أليس الصبح بقريب؟» الذي بدأ كتابته سنة 1321 هـ / 1903م واشتغل عليه لمدة ثلاثة أصياف كما صرح بذلك، ولكن لم يطلع عليه جمهور الدارسين إلا بعد ذلك بمدة طويلة.

ولقد حاول الشّيخ ابن عاشور في هذا المؤلّف أن يشخص أدواء التعليم الديني التقليدي، وأن يصف له وصفة مركبة من العلاج التحديثي التمديني، شملت السياسات التربوية والبرامج التعليمية والمواد المدرسية وتكوين المعلمين وأنماط التقييم وأساليب المناظرات⁽¹⁾ فباتت الفرصة مواتية لإنزال خطّة الاصلاح موضع التنفيذ، فصدر الأمر العليّ في 4 ذي الحجة 1315 هـ / 31 مارس 1933 الخاصّ بتنظيم الإدارة بالجامع والتدريس فيه، وقد استوعبت نصوص هذا

(1) د. الجليدي، مصدق: في الرد على ردّ عبد المجيد الشرفي لد «الإسلام الزيتوني»: من أجل بديل عن الجهل المقدّس والعلم المدنّس، موقع المرصد التونسي للاعلام، نشر المقال بتاريخ:

الأمر أهمّ النّظم والتراتب المندرجة في الأوامر العلية السابقة، ثمّ زادت عليه ما تطلّبت مقتضيات الاصلاح ف:

● أقرّ الأمر إحداث مجلس سميّ بـ «مجلس الاصلاح» أوكلت إليه مهمّة البحث عن الوسائل الممكنة لتحسين حال التعليم الزيتوني.

● أسند القانون سالف الذكر إدارة التعليم الزيتوني إلى شيخ مدير يلقب بـ «شيخ الجامع الأعظم وفروعه»، بعد أن كانت مهمّة الإشراف موكلة إلى هيئة «النظارة العلمية».

● أعاد تنظيم سلك المدرّسين بالجامع الأعظم وفروعه بالعاصمة، بعد أن تقرّر إحداث فروع جديدة، بغية التخفيف من الاكتظاظ الفادح بالجامع الأعظم وهي: وهي فروع الجامع الحفصي، والجامع المرادي، والجامع الحسيني، إضافة إلى فرع الجامع اليوسفي الذي أحدث من قبل. وأمام تنامي أعداد الطلبة تقرّر الزيادة في أعداد المدرّسين المنتدبين، ليبلغ عددهم الإجمالي 115 مدرّس سنة 1937 فقط في تونس العاصمة أي بالجامع الأعظم وفروعه⁽¹⁾.

● أضاف إلى برامج المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من التعليم الزيتوني، جملة من العلوم العصرية وهي الحساب، والجبر، والهندسة والمساحة، ومبادئ الكيمياء والطبيعة، وفنّ التعليم ومبادئ حفظ الصّحة، والتّاريخ والجغرافيا، وخصائص الأشياء.

● تقرّر اعتبار العلوم العصرية في مرتبة المواد الإلجباريّة وتعيين مدرّسين من حاملي شهادات التعليم بمدارس الحكومة، لاقرأء العلوم الرّياضيّة. وخلال الأربعينات وفي عهد مشيخة محمّد الطّاهر بن عاشور الثّانية، أصبحت هذه العلوم تدرّس فعلياً بمعهد الخلدونيّة، بحيث لا ينال الطّالب شهادة التّحصيل إلّا إذا توفّق في اجتياز هذه العلوم العصرية.

(1) انظر:

ABDEL MOULA; Mammoud: L'université Zaytounienne, op.cit, p 131.

● أعيد النظر في سلم الشهادات الزيتونية الذي أصبح وكما سيتبلور في قوانين لاحقة، قائما على التدرج التالي:

1- شهادة الأهلية التي تختتم بها الدراسة الابتدائية (المرحلة الأولى).

وهذه المرحلة ومدتها أربعة أعوام، تكون الدراسة فيها بالفروع التابعة لجامع الزيتونة بمختلف أنحاء المملكة، وبالحاضرة أي بالفروع الموجودة داخل العاصمة في بعض الجوامع الموجودة في أحياء تونس. ويزاول فيها الطالب المواد التالية: القراءات- التوحيد- الحديث- الفقه- الأخلاق- الفرائض- النحو- الصرف- القراءة المفسرة- الانشاء- الاملاء- الرسم- الحساب- الجغرافيا- حفظ الصحة- الخط- خصائص الأشياء- البلاغة- المنطق- التاريخ- الهندسة.

ويمتحن الطالب قصد الإحراز على شهادة الأهلية في اختبارات كتابية وأخرى شفاهية، والمحرز على الأهلية يمر مباشرة إلى الدراسة في الجامع الأعظم دون سواه⁽¹⁾.

2 - شهادة التحصيل التي أحدثت عوضا عن التطويع، وتختتم بها الدراسات الثانوية (المرحلة الثانية، أو المتوسطة) وتسمح لحاملها بالمشاركة في مختلف المناظرات. وتدوم الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات تختتم بإمتحان في أحد الفرعين التاليين:

● فرع القراءات: وتستغرق الدراسة ثلاث سنوات، يتلقى فيها الطالب المواد التالية: التفسير- علم القراءات رواية ودراية- الرسم التوقيفي- السيرة النبوية- التوثيق. ويختبر الطالب في آخر السنة الدراسية كتابيا وشفاهيا في مواد الفرع، للإحراز على شهادة التحصيل في القراءات.

● فرع العلوم: وتدوم مدة الدراسة ثلاثة أعوام، ويتضمن برنامجها على المواد التأسيسية التالية: التوحيد- التفسير- الحديث ومصطلحه-

(1) السمعلي، عبد القادر: مذكرات مقاوم (1933-2008)، مصدر مذكور، ص 115-116.

الفقه وأصوله - الأخلاق - السيرة النبوية - التوثيق - الفرائض - النحو - الصرف - البلاغة - العروض - الأدب وتاريخه - الإنشاء - المنطق وآداب البحث - الحساب - الطبيعة - الكيمياء - الهيئة - فنّ التعليم . وتختتم الدراسة بالإحراز على شهادة التحصيل في العلوم .

3- شهادة العالمية التي تختتم بها المرحلة العليا، وتتم الدراسة في هذه المرحلة النهائية بجامع الزيتونة دون سواه، وتخول الشهادة لحاملها المشاركة في مناظرة انتداب مدرّسي الطبقة الثانية⁽¹⁾ والتدريس بالتالي في جامع الزيتونة أو فروعه، وتولّي خطة القضاء الشرعي أو الافتاء .

تدوم الدراسة ثلاث سنوات في شعبتين اثنتين وهما :

● الآداب، ويزاول فيها الطالب المواد التالية: التفسير - النحو - البلاغة - تاريخ الأدب - الإنشاء - الخطابة - نقد الشعر - تاريخ العرب قبل الإسلام - فنّ التعليم .

● الشريعة، تتضمن الدراسة: التفسير - التوحيد - الحديث وعلومه - الكلام - الفقه - مقاصد الشريعة - أصول الفقه - الاجراءات الشرعية - تاريخ التشريع - فنّ التعليم .

ويحصل المتفوق في الامتحانات الشفاهية والكتابية على شهادة العالمية كلّ في مجال تخصصه⁽²⁾ .

لكنّ تضافر تبرّم أعيان الزيتونة المحافظين من برنامجهِ الاصلاحي ودسائس زعماء الجناح المتغرب صلب الحركة الوطنية، أجبر الشيخ ابن عاشور على الاستقالة من منصبه بجامع الزيتونة ومن مهامه بالمجلس الشرعي، ولم تمض على تعيينه على رأس الجامعة سوى سنة واحدة... بعد أن استغلّ الطرفان

(1) العياشي، المختار: الزيتونة والزيتونيون، مصدر مذكور، ص 107.

(2) السمعلي، عبد القادر: مذكرات مقاوم (1933-2008)، مصدر مذكور، ص 115-118.

ما قيل أنه فتوى شرعية يبيح فيها التّجنيس في مطلع الثلاثينات لإثارة القلاقل والتّشويش. والثّابت أيضا أنّ سلط الحماية كانت مجدّدا بالمرصاد لأية رباح تغيير تهبّ على الجامعة الزيتونيّة، يستشفّ ذاك من خلال اعتراف المقيم العامّ بذلك في التقرير الذي بعثه إلى وزارة الشّؤون الخارجيّة بباريس، جاء في بالخصوص ما يلي «رغم منح بعض التّرضيات للرّأي العامّ الإسلاميّ فإنّنا لا نسمح طبعاً بتحقيق اصلاح يمكن أن يشكّل خطراً بالنّسبة إلى السّياسة التي تنتهجها فرنسا بتونس... فلا يقتضي الأمر أبداً أن نجعل من جامع الزيتونة معهداً تعليمياً مجهّزاً ومنظّماً حسب الطّرق الحديثة».

وتناغماً مع هذا التّصريح عيّن على رأس الجامعة الزيتونيّة الشّيخ صالح المالقي -الذي عرف بميوله المحافظة وعلاقته الوطيّدة بالسلّطة- في أكتوبر 1933، فوق التّراجع عن اصلاح التّعليم الذي أقرّه قانون 1933، وعاد الوضع إلى ما هو عليه. ولكنّ هذا لم يفت في عضد الطّلبة الذين ترسّخت بمروءة الزّمن رغباتهم في اصلاح التّعليم الزيتوني، ف:

- حرّروا عريضة رفعت إلى الحكومة سنة 1935، تطالب بإقالة الشّيخ صالح المالقي وإنجاز الاصلاحات.

- قدّموا الكتاب المفتوح إلى المقيم العامّ أرمان قيون سنة 1937 الذي تضمّن اثني عشر بنداً، تطالب بتنظيم الشّهادات الزيتونيّة بغيرها من الشّهادات المدرسيّة في مستويات الامتيازات والتّشغيل، واصلاح مدارس سكنى الطّلبة، وبناء مدارس جديدة، وفتح أبواب الوظائف الدّولية في وجه الزيتونيين، وإعفاء المحرّزين على شهادة الأهليّة من الخدمة العسكريّة قياساً على الشّهادة الابتدائيّة الفرنسيّة⁽¹⁾.

- شنّوا اضرابي فيفري - أفريل 1936، ومارس - جويلية 1937.

(1) عبد المولى، محمود: الشّيخ المناضل محمد المختار بن محمود، مصدر مذكور، ص 71 - 73.

- عقدوا المؤتمر الزيتوني الأول (سبتمبر-أكتوبر 1937) الذي صدرت عنه لوائح تتضمن نفس المطالب الإصلاحية تقريبا⁽¹⁾. علاوة على المطالبة باصلاح التعليم العالي الزيتوني على منوال التعليم المنظم في المؤسسات الجامعية في الأقطار العربية والبلدان الأوروبية، على أن يخصص الجامع الأعظم بالعاصمة، للتعليم العالي لا غير.

- ضغطوا على جهاز الحماية والحكومة، التي أرغمت على دعوة لجنة الاصلاح الخامسة للاجتماع في 4 أبريل 1938 بالقاعة الكبرى المعدة للاجتماعات الرسمية بدار الباي بحضور الوزير الأكبر الهادي الأخوة. والمقيم العام أرمان قيون، والتي نظرت في مطلب هيئة التدريس والطلاب، ووضعيتهم فروع الجامع الأعظم، وتدرّيس العلوم العصرية، وامتيازات الشهادات الزيتونية⁽²⁾.

ولم تمرّ نضالات الطلبة دون دفع الثمن الباهظ من رقت وإبعاد وسجون، ولكن استماتتهم في الدفاع عن عدالة مطالبهم بالاصلاح الشامل للموضوع الزيتوني من تعليم وسكن وتشغيل وإدارة ومدرّسين... تعكس حدّة وعيهم بخصوصيّة الظرفية السياسيّة التي كانت تمرّ بها البلاد. أمّا الجناح المحافظ فقد رأى أنّ تواتر التحركات المطالبة للطلبة الزيتونيين كان بدافع «اغترار بعض طلبة بالنزول لمعمعان السياسة والركون لبعض العاملين عليها» على حدّ تعبير أحد الشيوخ المحافظين⁽³⁾.



(1) الزيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 66.

(2) العياشي، مختار: الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 111-

123.

(3) الزيدي، علي: دراسات في تاريخ الزيتونة بالبلاد التونسية، مصدر مذكور، ص 35.

4 - تحرّكات المدرّسين الزيتونيين المطلوبة

لما كان الموظفون الإداريون للجامع الأعظم لا يخضعون لأي نظام أو ترتيب بخلاف المدرّسين المترسّمين الذين صدر في حقّهم نظام أساسي منذ سنة 1933، يضبط تراتيب الانتداب والتعيين والترقية وينظّم دور كلّ صنف من أصناف المدرّسين في مختلف مراحل التعليم الزيتوني، وبالنظر إلى زهادة مرتّبات رجال التعليم وحرمانهم من المزايا المخصصة لسائر الموظفين ومن جميع أنواع المنح التي تتمتع بها الأصناف الأخرى من الموظفين، تمّ دفع بعض المدرّسين إلى البحث عن مصادر دخل إضافية... لمجمل هذه الأسباب تمّت وتدعّمت حركة مطلّبة اصلاحية داخل الإطار المدرّس الزيتوني. ومنذ سنة 1936 تمحور المطلب الجوهري لمدرّسي الجامع الأعظم حول تنظيرهم ببقية الموظفين التّابعين لمختلف معاهد التعليم العمومي. ولئن لقيت الزيادة في المرتّبات آذاناً صاغية لدى الحكومة، حيث أقرّت سنة 1937 رفع مرتّبات 50 مدرّساً مترسّماً من مجموع 130 عن طريق جمعية الأوقاف، فإنّ مطلب التنظير لم يجد إلاّ الصّد والتمنّع من قبل جهاز الحماية وبالذات من الإقامة العامة.

وبحلول أواخر الثلاثينات تحدّدت النقاط الأساسية لتحرّكات المدرّسين -التي تزعمها بشكل خاصّ محمّد المختار بن محمود- ودارت حول جملة من المطالب المهنية في مقدّماتها: ترسيم جميع المدرّسين وتنظيرهم بمدرّسي التعليم الرّسمي، والتمنّع بالمنح العائلية ومنحة غلاء المعيشة، وإلحاق محاسبة الجامع الأعظم بالخزينة العامة، وتحمل الحكومة أعباء مرتّبات المتطوّعين المكلفين بالتدريس في الفروع الزيتونية عوض جمعية الأوقاف⁽¹⁾.

لم تفتّر عزيمة الزيتونيين ومناداتهم بتحسين أوضاعهم المهنية والمدية واصلاح منظومة التعليم الزيتوني. فأتى الحرب العالمية الثانية وبالنظر إلى هزيمة فرنسا وتقلّص نفوذها الاستعماري واعتلاء المنصف باي العرش الحسيني

(1) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمد المختار بن محمود، مصدر مذكور، ص 75-9.

وهو الذي أقسم على القرآن الكريم، خلال زيارته لضاحية منوبة بعد ثلاثة أشهر من تنصيبه، بأن يسخر حياته لخدمة شعبه... لأجل هذا انتعش العمل الوطني، وأثر هذا بالإيجاب على المؤسسة الزيتونية حيث أصبحت مجموعة المدرسين الاصلاحيين تمثل الغالبية في الجامعة الزيتونية. ولا غرو أن التوسع المجالي للتعليم الزيتوني بافتتاح فروع له بالجهات، أفضى إلى الازدياد العددي للمدرّسين، ففي سنة 1944 ارتفع عددهم إلى 227 مدرّسا، منهم 116 في العاصمة و111 في المدن الكبرى، بالإضافة إلى 90 معاونا بين فرعي تونس وصفاقس والمدرّسين الذين يتقاضون مرتباتهم من الأوقاف الخاصّة والمدرّسين المتطوّعين للتدريس بالمجان⁽¹⁾.

وإدراكا منهم لأهمية وزنهم العددي وسوء الأحوال الماديّة لمعظمهم، نما وعي المدرّسين بضرورة التّنظيم في هيكل مطلبّي يتبنّى قضاياهم وينافح عن مطالبهم. وبالرغم من تمتّعهم بمنحة إضافية في سنة 1942، والرفع في مرتّباتهم الأساسيّة بنسبة 28 % في سنة 1943 - تحقّقت هذه الزيادة بفضل تدخّل النّصف باي لدى المقيم البعّام الجنرال استيفا-⁽²⁾... إلا أن ما يتقاضونه من مرتّبات كان زهيدا، بل وتآكلت مقدّرتهم الشّرائية أمام استّشراء غلاء الأسعار، والأزمة الماليّة النّاجمة عن الحرب. ولأنّهم شكّلوا الاستثناء الوحيد بين الموظّفين المحرومين من المزايا والمنح المخصّصة لسائر أصناف الموظّفين، لذلك عاد مطلبهم حول تنظيرهم ببقية أصناف التّعليم الرّسمي، لي طرح من جديد، فتتالت تحركاتهم، وشملت إرسال الوفود وتحرير العرائض إلى الإقامة العامّة والباي والوزير الأكبر والقسم التّونسي من المجلس الكبير...

وبعد أن أصبح المدرّسون منضوين تحت لواء جمعيّة خاصّة بهم ويصدرون مجلة ناطقة باسمهم «المجلة الزيتونية» شنّ هؤلاء يوم 13 ديسمبر

(1) العياشي، مختار: الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 282.

(2) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمد المختار بن محمود، مصدر مذكور، ص 92.

1943 إضرابهم الأول وحظي بمساندة شعبية واسعة النطاق ، للمطالبة بقرارات لجنة الاصلاح لسنة 1938.

وعندما تأكدت جدوى التحركات المطالبة التي عادت بالنفع عليهم وثبتت المركز الإداري لجامعتهم، وجه المدرسون اهتمامهم إلى توحيد صفوفهم. فتداعى المدرسون بالجامع الأعظم وممثلون عن الفروع لعقد المؤتمر الأول لإعادة تنظيم التعليم الزيتوني والنهوض به، بقاعة الخلدونية عشية يوم 2 أكتوبر 1944، وانتخب المؤتمر للغرض عشرة لجان، واختير مكتب دائم للجنة التنفيذية متركب من الشيخ الشاذلي بالقاضي والشيخ محمد الصالح النيفر والشيخ محمد الفاضل بن عاشور.. وأنهى المؤتمر مؤتمريهم بوضع برنامج شامل لاصلاح التعليم الزيتوني، أيده مجلس الاصلاح الذي عقدته الحكومة سنة 1945 للبت فيه. وبناء على ما عبر عنه بعض المدرسين خلال مؤتمريهم من مناهضة لشيخ الجامع الأعظم والمطالبة بعودة شيخ الإسلام المالكي الطاهر بن عاشور إلى مشيخة الجامع الأعظم، قرّرت سلط الحماية إعادة تعيين الشيخ الطاهر ابن عاشور على رأس المشيخة في شهر فيفري 1945 وسط ارتياح شعبي، فاستعاد مشروع الاصلاح أنفاسه:

- فزاد الشيخ وفي ظرف سبع سنوات في عدد الفروع الزيتونية، فارتقى العدد من 8 إلى 25 فرع، وتطور عدد التلاميذ بنسق تصاعدي وشارف الـ 25 ألف سنة 1956، وتخطت شبكة الفروع الزيتونية حدود القطر التونسي لتمدّد إلى الجزائر باستحداث فرعين بمدينة قسنطينة.

- إحداث فرعين للتعليم الثانوي خاصّ بالبنات بتونس العاصمة و صفاقس، تدوم مدة الدراسة بهما ثلاث سنوات مخصّصة لدراسة العلوم الدينية والقانونية وجانب من العلوم الصحيحة.

وأحدثت أقسام خاصّة أخرى لتعليم الفتيات بفرع سوسة وفرع باجة وقفصة، وكان قد افتتحت منذ مطلع الخمسينات شعبة عصرية خاصّة بالبنات

بالتعليم الزيتوني في تونس العاصمة، وفي سنة 1956 كان هذا الصّنف من التعليم يضمّ 408 تلميذة في سنة 1956 مقابل 100 تلميذة فقط سنة 1952⁽¹⁾.

- نظم التعليم على مقتضى برامج زيتونية موحّدة، كما جعل امتحان شهادة الأهلية بهذه الفروع بعد أن كان محصورا في الحاضرة.

- قرّر إدخال العلوم الزمّانية أو العصرية في صلب برامج التعليم الزيتوني فأصبحت لزامية بعد أن كانت تكميلية.

- تعلّقت همّة الشيخ ابن عاشور بتحسين ظروف إقامة الطلبة الوافدين، فكان من أهمّ الداعمين لـ «جمعية الحيّ الزيتوني» التي بعثت سنة 1946 وترأسها شيخ الإسلام المالكي عبد العزيز جعيط وعضوية عدد من رجال الزيتونة وأعيان البلاد، مهمتها جمع التبرّعات لبناء الحيّ الزيتوني لسكنى الطلبة، وقد قامت وفود على رأس كل منها عالم بزيارة جهات البلاد لجمع التبرعات، وتوفّقت في جمع 25 مليون فرنك، أضيفت إلى المنحة التي خصّصتها الحكومة وقدرها 140 مليون فرنك، وما أن حلّت سنة 1951 حتّى أنجز المشروع وافتتح⁽²⁾.

وفي إطار دعمها لمشاريع الإصلاح عمدت الجمعية الخلدونية - وكانت وقتئذ تحت رئاسة الشيخ محمّد الفاضل ابن عاشور وكان الاصلاحى الشيخ محمد المختار بن محمود أمين مكتبها - إلى بعث معهد البحوث الإسلامية وكان ذلك سنة 1946 كردّ فعل على أحداث معهد الدّراسات العليا التابع لإدارة التعليم العمومي، الذي من المفترض أن يتخصّص في الدّراسات العليا ويعمل على إنجاز غايته التي حدّدها قانون الأساسي «بعث روح الثقافة الإسلامية»⁽³⁾. وقد تكثّف نشاط المعهد وتساعد عدد محاضراته في

(1) بن يوسف، عادل: قصّة تعليم البنت المسلمة في تونس التّحفّظات ومسارات التاريخ، أكاديميا، ص 77.

(2) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 98-99.

(3) بن عاشور، محمد الفاضل: تاريخ الحركة الأدبية والفكرية بتونس، مصدر مذكور، ص 264.

بحر الخمس السنين التي تلت تاريخ تأسيسه فبلغ 50 محاضرة في كل دورة دراسية، وشهد المعهد اقبالا متناميا من قبل الطلبة الزيتونيين، وتقرر في السنة الموالية استحداث شهادة الباكلوريا العربية وهي تؤهل الطلبة للالتحاق بجامعات المشرق العربي، كما قررت الزيتونة إيفاد بعثات على نفقتها لتلك الجامعات قصد التكوّن في مواد الرياضيات والطبيعيّات والتاريخ والجغرافيا والفلسفة. وتكلّل نضال الزيتونيين الرامي إلى عصنة التعليم بالنجاح على إثر بعث الشعبة العصرية في سنة 1951 المفتوحة لحملة شهادة الأهلية، وتختّم الدراسة بالحصول على شهادة التحصيل العصري المشابهة للباكلوريا، وقد انفتحت آفاق مواصلة التعليم العالي بجامعات القاهرة ودمشق وبغداد للمتفوّقين الحاصلين على تلك الباكلوريا بأن خولوا منح مالية للغرض. لقد أصبحت الزيتونة جامعة فعلا لها نظام تعليمي يوازي - شكليا على الأقل - التعليم الذي تسهر على حظوظه إدارة المعارف والعلوم⁽¹⁾.

∞∞∞∞

5 - لجنة صوت الطالب الزيتوني⁽²⁾

بعد الحرب العالمية الثانية تصاعد تكوين الجمعيات على غرار جامعة الجمعيات الزيتونية التي ظهرت سنة 1945 وكان الباعث الرئيسي لنشأتها إعطاء دفع لأصحاب المشروع الاصلاحى من مشائخ مدرّسين، وفي الجانب الطلابي أسّس الطلبة العديد من الجمعيات على المستوى الوطني والجهوي وحتى المحلي، منها على سبيل الذكر لا الحصر جمعية مكتبة التلميذ الزيتوني سنة 1944، وكذلك جمعية «التّوادر الزيتوني» سنة 1945، التي انقلب اسمها إلى «الأخوان الزيتونيين» فيما بعد.

(1) الزّيدى، علي: المجلة التاريخية المغاربية، عدد 75 - 76، 1994، مصدر مذكور.

(2) تجب الإشارة إلى أنّ لفظة طالب جمع طلبة في عرف الزيتونيين كانت تطلق على كلّ المتعلّمين بغضّ النظر عن المرحلة من مراحل التعليم الزيتوني التي هم فيها، ويبدو أنّ التسمية شيئا فشيئا حلّت محلّها تسمية التلاميذ التي كانت متداولة في الثلاثينات من القرن المنصرم.

وبلغ النشاط الطلابي ذروة تنظمه مع انتخاب اللجنة الأولى لصوت الطالب الزيتوني يوم 16 فيفري سنة 1950، إثر اجتماع نخبة من الطلبة الزيتونيين من المرحلة الثانوية والعالية بالمدرسة الباشية، كانوا قد عقدوا العزم على إنشاء هيئة طالبية تدافع عن مصالحهم. وضمت اللجنة المركزية ستة عشر عضوا من بينهم محمد البدوي، وعبد العزيز العكرمي والحبيب نويرة وعبد الرحمان الهيلة وعبد الكريم قمحة... وضمت اثنين من الطلبة الجزائريين الزيتونيين الذين بلغ عددهم في وقت ما من الخمسينات حوالي 1200 طالبا. وحتى تكون هيكلا ممثلا لمختلف طلبة الزيتونة في العاصمة كما في الدواخل، أنشأت اللجنة جهازا أطلقت عليه «البرلمان الزيتوني» التأم أول اجتماع له يوم 10 أفريل 1950، ناهز فيه الحضور 58 نائبا، وأوكلت للبرلمان مهمة وضع التوجهات العريضة للحركة الطلابية، كما كان من مهامه إفراز أعضاء اللجنة المركزية التي تتفرع بدورها إلى أربعة لجان كل منها موكلة إليها مهمة محدّدة وهي على التوالي: لجنة المقابلات، اللجنة الإدارية، اللجنة المالية، اللجنة الصحافية أو لجنة الدعاية⁽¹⁾. ومن الملاحظ أننا لا نجد للجنة صوت الطالب رئيسا ولا كتابا عاما ولا أمين مال، وغيرها من المهام القيادية، بما يعني أن كل الأعضاء متساوون في المسؤولية، وهذا شكل تنظيمي فريد قل نظيره بين الجمعيات العاملة في الساحة الوطنية⁽²⁾.

وقد صاغت اللجنة ستة عشر مطالبات تعرف بالدستور الزيتوني، وتمثل في ما يلي:

1- تنفيذ تنظيم شهادات الجامعة الزيتونية بشهادات الجامعات الأخرى المماثلة لها في الرتبة والدرجة تنظيرا رسميا وعمليا من طرف الحكومة ووفقا لما جاء في الأمر العلي الصادر في 6 جوان 1947.

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، مصدر مذكور، ص 179.

(2) ضيف الله، محمد: الطلبة الزيتونيون ومخاضات الوطن في منتصف القرن العشرين، مصدر

مذكور، ص 32.

- 2- جعل مواد الإمتحان في المناظرات الإدارية باللغة العربية.
- 3- إلغاء التكليف الذي أصبح كخطة رابعة من خطط التعليم بالجامع ، وذلك بعد تعويضه بفتح مناظرات التدريس ، ولا يكون إلا لسد شغور طارئ مسبب عن تغيب أساتذة رسميين.
- 4- التوسع في العلوم الرياضية بالجامع الذي ينتهي بشهادة التحصيل حتى يصل إلى مستوى التعليم الثانوي الذي ينتهي بالجزء الثاني من البكالوريا، وبذلك يصبح التعليم الثانوي بالجامع تعليما عصريا يؤهل حامل التحصيل لمتابعة التعليم العالي بأية جامعة في الخارج سواء في الشرق أو الغرب وفي أية ناحية من نواحي التعليم العالي.
- 5- المطالبة بالتخصص الجزئي في العلوم والرياضيات بعد شهادة الأهلية وذلك بإيجاد شعبتين أحدهما للعلوم الرياضية وثانيهما للعلوم العامة، وأن يقع التخصص الكلي في شهادة التحصيل، ولذلك بإيجاد كليات لعلوم مختلفة مثل كلية أصول الدين وكلية الفلسفة وكلية الآداب وكلية التاريخ والجغرافيا وكلية الرياضيات.
- 6- فتح أبواب الشرق والغرب أمام طلبة الجامعة المحرزين على شهادة التحصيل لمتابعة التعليم.
- 7- جلب مختصين من الخارج للقيام بالتدريس في الكليات المحدثه ريثما تتم البعثات التي أرسلت إلى الخارج لاتمام تعليمهم.
- 8- تنظيم بعثات من حملة التحصيل لمتابعة التعليم بالخارج على نفقة الحكومة والمطالبة بتخصيص اعتمادات مالية تكون قروضا شرفية لطلبة التعليم العالي.
- 9- المطالبة بإعطاء الحق لكل متحصل على شهادة العالمية أن يباشر التـأهـيل بالمدارس الثانوية الدولية دون مناظرة.
- 10- العمل على إقامة معاهد كبرى ينتقل إليها التعليم ويخصص الجامع الأعظم للعلوم الدينية.

11- إيجاد مخبر عصريّ لدرس الكيمياء وتجهيزه بجميع الأدوات اللازمة.
12- رصد اعتماد مالي للمطاعم الزيتونية حتّى يستطيع عموم الطّلبة أن يطعموا بأثمان مناسبة.

13- المطالبة بادخال اللّغات الأجنبية في برامج التعليم .

14- الزّيادة في عدد المدرّسين كلّ عام بحسب ازدياد الطّلبة .

15- تحديد طلبة كلّ قسم تحديدا لا يتجاوز الثلاثين طالبا حتّى يتسنى الفهم والإفهام .

16- المطالبة بفتح صندوق التقاعد بالجامع وأن يكون ذلك بصفة إجباريّة⁽¹⁾.

ويبدو من الواضح أنّ الدّستور الزيتوني تضمّن جملة من المطالب التي عانقت طموحات الطّالب الزيتوني منذ أمد بعيد لانبثاق تعليم وطني، يستلهم من الخلفيّة الثقافية والحضاريّة للشّعب التونسي، ويصون هويّته من الدّوبان في وجه الثقافة الغربيّة الغازية، ويكرّس الاعتماد على اللّغة العربيّة، مع توخّي الانفتاح على اللّغات الأجنبية. علاوة عن ذلك نقاط الدّستور تلامس رغبة الزيتونيين في التأسيس لتعليم عصري، يبتغي تحويل المرحلة المتوسطة من التّعليم الزيتوني إلى تعليم حديث يزواج بين العلوم النّقليّة والعلوم الدّنياويّة العصريّة، ويفضي إلى تعليم عالي يناط بعهدته تخريج كوادر تونسيّة، تتحمّل أعباء سدّ الحاجة إلى الإطار المدرّس⁽²⁾.

وقد وضعت اللّجنة في طليعة اهتماماتها الدّفاع عن مصالح وطموحات الطّلبة. ولئن انطلق عملها بالمجاهرة بالدّعوة إلى اصلاح التّعليم وتعصيره واقامة مباني عصريّة للتّدرّيس والسّكنى والاعتراف بشهائد الجامعة الزيتونية وتنظيمها وفتح باب البعثات إلى الجامعات العربيّة بالمشرق... فإنّ لجنة صوت الطّالب الزيتوني تطوّرت وبمرور الزّمن لكي تصبح أشبه بفصيل سياسي يعبر

(1) المتاعي، حسن: الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 61-63.

(2) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي، مصدر مذكور، ص 78-82.

عن مواقف منظوريه من القضايا السياسية بالداخل والخارج، وقد استطاعت اللجنة أن تفرض وجودها على الساحة خاصة بعد الاضرابات والمظاهرات التي قادتها. ومنذ ظهورها ما فتئت لجنة صوت الطالب الزيتوني تنظر لنفسها باعتبارها حركة تجديد وإحياء إسلامي حاملة لواء العروبة والإسلام متجذرة في انتمائها إلى الوطن وتعكف على قراءة التراث مازجة بين الأصالة والمعاصرة⁽¹⁾.

ومنذ الوهلة الأولى لاح أنّ لجنة صوت الطالب الزيتوني عينها على الإشراف على عموم العمل الطلابي الزيتوني، لذا فالاضراب عن الدراسة الذي أعلنته يوم 9 مارس 1950، لم تقتصر المشاركة فيه على الجامع الأعظم، وإنما شمل كثيرا من الفروع داخل حدود إيالة تونس المستعمرة في قابس وجمال وبنزرت وصفاقس وسوسة والقيروان ومساكن وقفصة والكاف.

وسرعان ما تجلّت نقاط الالتقاء بين الطلبة الزيتونيين والشقّ الاصلاحى في صفوف المدرّسين وعلى رأسهم شيخ الجامع الطاهر ابن عاشور وغيره من المشايخ المصلحين، وكان من أبرزهم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، والشيخ أحمد الرّحموني، والشيخ الشاذلي بالقاضي، والمشايخ الشبان عامة. بل وقد اعتبرت لجنة صوت الطالب الزيتوني إمام الجامع الأعظم وفرعه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور على رأس حركتهم الطلابية وربّان سفينتهم، وحافظت اللجنة على علاقات وطيدة بمشيخة الجامع وفروعه، وذلك حتى قرار عزل الشيخ الطاهر عن المشيخة سنة 1951.

ولأنّ مطلب اصلاح التعليم يفضي حتما إلى تجذير تونس في محيطها العربي - الإسلامي ويضرب في الصّميم المشروع الثقافي الاستعماري، وأمام بوادر التّنظيم واعادة الهيكلة التي اعترت التعليم الزيتوني، كانت سلط الحماية بالمرصاد فسعت جاهدة لعرقلة مشروع الاصلاح بشتّى الطرق كالتشدد في صرف المخصّصات المالية وإعاقة بعث الفروع والامتناع عن إسناد تأشيرات

(1) الغابري، عبد الباسط: صوت الطالب الزيتوني، مصدر مذكور، ص 265.

دخول للأساتذة المنتدبين من مصر⁽¹⁾... كما وجدت نصيرا لها بين زعماء الحزب الدستوري الجديد الذي كان يمسك بالوزارة سنة 1950، وزارة حكومة محمد شنيق التفاوضية. وتقوى الخلاف بين الشيخ ابن عاشور والحزب الذي أصرّ على عدم رفت بعض الطلبة المنضوين تحت صوت الطالب الزيتوني المناهضة له، وقد عجل الخلاف بإقالة الشيخ عن خطته في إدارة مشيخة الجامع. وأتت الإقالة بعد حملة شعواء شارك فيها بعض الصحف، حيث نعتت اقلامها الشيخ وبسبب علاقاته بلجنة صوت الطالب الزيتوني، بشتى الاتهامات كتحدّي الإرادة الملكية، والعمل على إسقاط الوزارة، والعصيان، والعقوق، والجموح، والغرور، والغباء، والإرتقاء في أحضان الاستعمار...⁽²⁾.

ولكي ترى مطالبها النور دخلت المركزية الطلابية الزيتونية في الخمسينات في نضالات مستميتة، ولعلّ أبرز تحركاتها التي زاوجت بين المطلبية والنضال السياسي:

● «الإضراب اللانهائي» عن الدّروس بالجامع الأعظم وفروعه والذي أعلن عنه في 11 أفريل سنة 1950، قصد دفع حكومة مصطفى الكعّاك على تحقيق النقاط الستة عشرة التي حواها الدستور الزيتوني. وقد لقي الإضراب تفهما وتأييدا من لدن مختلف فصائل الحركة الوطنية بما فيها الديوان السياسي، وكان سببا في سقوط حكومة الكعّاك بسبب عجزها عن حلّ القضية الزيتونية. وانتهى الإضراب عن الدّروس الذي دام سبعة أشهر، بصدور «الأوامر العلية» المؤرخة في 11 نوفمبر 1950 عن طريق وزارة محمد شنيق استجابة للمطالب الاصلاحية: نقل التعليم الزيتوني ما عدا المرحلة العليا، من المساجد إلى كليات وقتية ريثما يتمّ بناء كليات أصلية، ورصد الاعتمادات

(1) أخذت الحكومة المصرية على عاتقها سنة 1954 تحمّل مصاريف أربعة أساتذة اختصاصيين وعقدت العزم على إيفادهم إلى التدريس بالجامع الأعظم، لكنّ فرنسا منعت منحهم تأشيرات دخول إلى المملكة التونسية.

(2) الزيدى، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 101.

المالية الكفيلة بآتمام عملية النقل (مائتي مليون فرنك)، التوسع في تدريس العلوم العصرية وإدخال اللغات الأجنبية، إرسال البعثات الطلابية إلى كليات المشرق وإسناد القروض الشرفية للطلبة الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم بالخارج... والتزمت الحكومة بتطبيق بقية المطالب الزيتونية الستة عشرة⁽¹⁾.

ولكنّ ملاحظة وزارة شنيق تحت ضغط سلط الحماية في تنفيذ رغائب الزيتونيين، جعل الكثير من النقاط المتفق على إنجازها لم تر النور بعد، كما حدا بالشباب الزيتوني إلى معاودة الكرة، فانخرطوا في سلسلة من التحركات الاحتجاجية بين تظاهرات واضرابات وعرائض...

● تحركات 1954، التي تجاوزت البعد المطلبي، فاكسبت هذه المرة صبغة سياسية خالصة. وانطلقت بالدخول في اضراب انذاري لمدة ثلاثة أيام انطلق يوم 9 فيفري واستمرّ الي يوم 11 من الشهر نفسه، بسبب تلكؤ الحكومة في الاستجابة للمطالب الزيتونية المتمثلة في الشروع في بناء الكلية الزيتونية، والزيادة في عدد الوظائف التدريسية، وصرف الاعتماد للقروض، وجلب الأساتذة المختصين من الشرق. وتوجت الحركة النضالية التي نحت منحى تصاعدياً بمظاهرة 15 مارس 1954 الصاخبة التي نظمها طلبة جامع الزيتونة والذين خرجوا بالآلاف في خمس مسيرات محكمة التنظيم في اتجاه مقرّ الوزارة بساحة القصبة... وقد تحول هذا الاستعراض الاحتجاجي إلى استنكار ورفض لاصلاحات المقيم العام بيار فوازار التي طرحها في 4 مارس ووافقت، عليها حكومة محمد الصالح مزالي والمكرسة لمبدأ السيادة المزدوجة... وقدمت فيها الحركة الطلابية ضحاياها باستشهاد خمسة من بينهم الدهماني حمزة ومحمد المرزوقي، وجرح ما يزيد عن السبعين، واعتقل أكثر من خمسمائة من بينهم قادة من لجنة صوت الطالب الزيتوني كمحمد البدوي⁽²⁾.

(1) الزّيدّي، علي: تاريخ النظام التربوي للشّعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 116-118.

(2) المصدر السابق، ص 136.

تنزّلت نضالات 1954 في ظرفيّة عصيبة مرّت بها الحركة الوطنيّة حيث شدّد الاستعمار الخناق على الوطنيين واتّسمت بتراجع ألق المقاومة المسلّحة وخفوت صوته، واقتناع قادة الحزب الجديد الذين كانوا في حالة سراح بجدوى الاصلاحات المنقوصة فدعوا في أنحاء البلاد إلى الهدوء والسّكينة⁽¹⁾ وكاد الاستعمار أن يجهض معركة التحرير الوطني التي انطلقت سنة 1952، فاستعادت عمليّات المقاومة المسلّحة وهجها في القرى والأرياف بعد تحرّكات 1954، واستطاعت مظاهرة طلبة جامع الزيتونة الإطاحة بحكومة مزالي التي قدّمت استقالتها يوم 16 جوان، وأسقطت اصلاحات المقيم العام الفرنسي بيار فوازار لأنها لم تتخلّ عن السّيادة المزدوجة (مارس 1954).

وتجدر الإشارة إلى أنّ لجنة صوت الطّالب الزيتوني استبدلت باسم «صوت الطّالب المسلم بتونس»، وذلك في أعقاب قرارها الصّادر عن المؤتمر الزيتوني الذي عقده هذه المنظّمة بتونس أيّام 11-12-13 نوفمبر 1955، وينبع القرار من رغبة المنظّمة في توسيع مجال عملها وتعميم تمثيلها لمجموع الطّلبة المسلمين المزاولين تعليمهم بالمعاهد التّونسيّة أو الطّلاب التونسيين المزاولين تعليمهم بالخارج، وبعد أن عاين الطّلبة وقادة اللّجنة صنوف المضايّقات وخبروا مدى المعاناة التي قاسوها من معاداة الحزب الدّستوري الجديد، والذي أفلح في تأليب الرّأي العام عليهم، بسبب مواقف اللّجنة الصّريحة والواضحة من اتفاقيّات الحكم الدّاتي الموقّعة سنة 1955. فقد حارب الحزب لجنة صوت الطّالب الزيتوني بكلّ الطرق وأوعز إلى صحفه والصحف المقربة إليه أن تشنّ الحملات الدّعائيّة المغرضة ضدها، وأن توصلد الأبواب أمام ردودها... وهذا هيّا الأجواء للدّخول في صراع مرير بين الجانبين كانت عواقبه وخيمة بالنّسبة للجنة وقادتها.

∞∞∞∞

(1) الزّيدي، علي: دراسات في تاريخ التّعليم، مصدر مذكور، ص 50-51.

6 - إحداء الشّعبة العصرية من أهم ثمار النّضال الزيتوني في المجال التربوي

تحت ضغط نضالات الطلاب الزيتونيين ممثلين في لجنة صوت الطالب الزيتوني... أحدث الاصلاح الحاسم في تاريخ التعليم الزيتوني بيعث الشّعبة العصرية الزيتونية في أكتوبر سنة 1951⁽¹⁾ التي طال انتظارها. ويؤكد النص القانوني المحدث للشّعبة العصرية أنّ تدريس العلوم الشرعية والعلوم اللغوية العربية واللغات الأجنبية والعلوم العصرية والفنون التكميلية (رياضة بدنية، رسم فني) سوف يتم في إطار معاهد سوف تبعث للغرض. وبعد أن عكفت على إعدادها لجنة مختصة من خيرة الكفاءات التونسية⁽²⁾ شكّلت ما عرف بـ «لجنة التعليم العصري» التي بعثت بمقتضى الأمر العليّ المؤرخ في 11 نوفمبر 1950، وضعت البرامج الجديدة موضع التطبيق في مستوى المرحلة الثانية منذ مطلع السنة الدّراسية 51-1952 وفي مستوى المرحلة الأولى بداية من مستهلّ السنة الدّراسية 52-1953، على أن يشمل تطبيق البرنامج الحديث في المراحل الأخرى، وفي مختلف الفروع الزيتونية.

وقد شكّل تضمين التعليم الزيتوني تدريس العلوم الزمانيّة أو العصرية الصحيحة والإنسانية كالتاريخ والجغرافيا والفلسفة، بالإضافة إلى اللغات الأجنبية الفرنسية والإنكليزية -علاوة عن العلوم العربية والشرعية- وتعريب التعليم الأهلي واصلاحه عامة... شكّل تجسيدا لتطلّعات دعاة الحركة

(1) الزّيدي، علي: بين الصّادقية والزيتونية، المجلّة التاريخية المغربية، السنة الثامنة الثامنة عشرة، العدد 61-62، جويلية 1991، ص 123.

(2) كان محمود المسعدي من بين أبرز أعضاء لجنة اصلاح برنامج التعليم بالجامع الأعظم التي أنهت أعمالها بإحداث الشّعبة العصرية الزيتونية، وكان أحد المساهمين في وضع برامجها والتحاق الطلبة بها وسوف يكون المسعدي ذاته العقل المدبر لاصلاح التعليم الشهير لسنة 1958 أوّل من حرّض على التعليم الزيتوني والاجهاز عليه في ظلّ دولة الاستقلال.
راجع: ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين، ص 84.

الاصلاحية والمنظمات الوطنية⁽¹⁾، وظلّ على رأس المطالب الملحة للتيار الزيتوني، باعتبارها وسيلة الإلتحاق بمصاف الأمم الراقية. فمسألة تعريب التعليم كانت الشغل الشاغل للشعب التونسي عامة وشبابه المثقف خاصة، ناضلوا من أجلها طويلا، فاستحدثت من أجلها الجمعية الخلدونية في سنة 1945 تعليما ثانويا طويلا معربا يختم بنيل شهادة الباكلوريا العربية. كما صيغت العرائض والبرامج، كالبرنامج المطول الذي قدّمته الجامعة القومية للتعليم التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل إلى مدير المعارف والعلوم في مارس 1949، من أجل اصلاح التعليم وتعريبه تدريجيا. وتكوّنت الجمعيات مثل «هيئة الدفاع عن التعليم العمومي التونسي» التي شكّلت في أكتوبر 1951 من ممثلي الأحزاب الوطنية والجمعيات والشخصيات الوطنية⁽²⁾.

وفي آخر المطاف نال الطلبة مبتغاهم في سنة 1951 مع بعث الشعبة الزيتونية العصرية، والتي شكّلت أنموذجا فريدا لا مثيل له في تاريخ التعليم العربي في تونس، وتجربة مشجعة في ميدان تعريب العلوم⁽³⁾. فما طاب له خاطر الجميع أكثر هو أنّ تدريس العلوم الصحيحة كالرياضيات والعلوم الفيزيائية وباللغة العربية كما أثبتت التجربة، قد ارتقى إلى مستوى مثيله في المعاهد الثانوية الحكومية أي التابعة لإدارة التعليم العمومي، بحيث لم يشعر التلميذ الزيتوني المرسم في الشعبة العصرية الزيتونية المندفع والمتحمّس والذي يتصوّر أنّه بتلقيه جرعات من التعليم المعرب يسدي خدمة للأمة بنفض الغبار عن تراثها العلمي القومي... لم يكن يشعر بأيّ مركّب نقص تجاه زملائه المدرسيين من أبناء المعاهد الثانوية غير الزيتونية. ولم يحل عدم إتقانهم للغة الفرنسية من اعتماد الزيتونيين تلامذة الشعبة العصرية، في مذاكراتهم ومراجعاتهم كتب الرياضيات المؤلفة بالفرنسية المعتمدة في المعاهد الثانوية

(1) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين، مصدر مذكور، ص 82-86.

(2) الزيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 457.

(3) انظر:

آنذاك، وقد تسنى لبعض المنتسبين للشعبة العصرية من النجاح في امتحان شهادة الباكلوريا، رغم سطحية معرفته بالفرنسية، لأن الأعداد الجيدة المتحصل عليها في الرياضيات والفيزياء تغطي النقص الحاصل في الفرنسية⁽¹⁾. وأما في مجال العلوم الإنسانية فقد عكس محتوى برامج مآدتي التاريخ والجغرافيا مثلاً الرغبة الملحة في تأصيل انتماء الناشئة في محيطها العربي الإسلامي، دون إهمال جملة التحولات الجغرافية السياسية التي هزت العالم المعاصر. فبرنامج السنة الثانية من الشعبة العصرية شكّل فيه التاريخ العربي الإسلامي ثلثي المادة المعرفية المقدّمة للمتعلّم سواء ما تعلّق بتونس منذ الفتح العثماني إلى حين الحرب العالمية الثانية في الجزء الأول من البرنامج، أو ما خصّ الدولة العثمانية من التفهقر إلى غاية «قتل الخلافة». وفي برنامج الجغرافيا الجزء الأول مخصّص للجامعة الإسلامية بوحداتها الأربعة: العربية، والإيرانية، والطورانية، والهندية. أما الجزء الثاني فمخصّص للمغرب العربي، في حين سخر الجزء الثالث لدراسة تونس دراسة عامّة وإقليمية⁽²⁾. ... الشيء الذي يقيم الدليل على اصطباع تجربة الشعبة العصرية بالروح الإسلامية، وهذا لم يكن متاحاً في النظم التربوية المتعدّدة التي كانت تعاصرها والتي كانت في معظمها متأثرة بالطابع الفرنسي لغة وعقلية، تعوزها الروح الوطنية، وتعمّق حالة اغتراب التلميذ عن وسطه القريب وواقعه المحلي.

طبعاً ظلّ للعلوم الشرعية حظّها في البرامج الدراسية للشعبة العصرية، بما سيُمكّن من الحفاظ على خصوصيّة التعليم الزيتوني الذي يبقى في جوهره دينياً بالأساس، فبقيت مكانتها محفوظة: في السيرة وعلم الكلام وأصول الفقه والفقه والتوحيد والفرائض والأخلاق والتفسير والحديث وتاريخ التشريع... وإن تقلّصت ساعات العلوم الشرعية وساعات العلوم العربية مقابل ازدياد ساعات العلوم العصرية، حيث أصبحت الأخيرة تمثّل نسبة 44 ساعة ونصف

(1) الزّبيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة المصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 195.

(2) المصدر السابق، ص 228-236.

إلى 48 ساعة ونصف من جملة 88 ساعة ونصف أسبوعية هي مجموع ساعات أقسام المرحلة الثانية في الشعبة العصرية الزيتونية (أي أكثر من النصف)، في حين لم تكن ساعات هذه العلوم تمثل سوى 17 ساعة من جملة 95 ساعة أسبوعية في أقسام نفس المرحلة من التعليم الزيتوني لما قبل اصلاح 1951.

إنّ فلسفة الشعبة على مستوى التّصوّرات والبرامج ولغة التّدريس، تكمن في تكوين شخصيّة تونسيّة عربيّة مسلمة عصريّة متفتّحة متوازنة، لا تضمر عقدة نقص إزاء المحتلّ الأجنبي وثقافته.

وكان قد واجه تدريس المواد الجديدة العلميّة والاجتماعيّة واللّغات الأجنبيّة، مشكل نقص الإطار المدرّس لا فقط في العاصمة بل وفي فروع الجامع الأعظم أيضاً، تلك المنبئة في طول البلاد وعرضها، وأمكن بصّة تدريجيّة التخفيف من حدّة هذا النقص بواسطة خريجي الزيتونة عموماً والشعبة العصرية بالذات العائدين من جامعات المشرق العربي. وكانت تلك الجامعات قد فتحت أبوابها لتلقّي دفعات من خريجي الزيتونة قبل سنة 1951 تاريخ إيفاد أول إرسالية زيتونيّة. ويعود الفضل في ذلك إلى مساعي الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور منذ 1948، الذي تدخل لدى السّلط المصريّة ووزير المعارف آنذاك الأديب طه حسين، لدفعها على معادلة الشّهادات التونسيّة للشّهادات المصريّة، بما يسمح للتلاميذ الزيتونيين ولوج أبواب الجامعات المصريّة. لذا تطوّر وبنسق تصاعديّ عدد الطّلبة التونسيين المزاولين للتعليم العالي بكلّيات المشرق، فمن أن حلت سنة 1955 حتّى قفز أفراد الإرساليّات الزيتونية وحدهم إلى 22 طالباً أوفدوا على خمس دفعات منذ جانفي 1951، هذا عدا عن الذين توجّهوا للدراسة على نفقتهم الخاصّة. وكانت الحكومة التونسيّة خلال السّنة الدّراسيّة 55-1956 قد وافقت على إسناد 37 منحة دراسيّة لزيتونيين رغبوا في مواصلة دراستهم العليا في مصر وسوريا والعراق⁽¹⁾. وقد أمكن لأولئك الطّلبة من خريجي الشعبة العصرية الزيتونيّة

(1) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 362-369.

من حملة التّحصيل الفلسفي أو الرياضي، في أغلبيّتهم السّاحقة من النّجاح وإحراز تقديرات جامعيّة عالية... ويبدو أنّ الطّلبة الموفدين الأوائل إلى الجامعات المصريّة كان وضعهم المادّي مريحاً بفضل المنح التي يتقاضونها، ففي مستهلّ السّنة الجامعيّة 51-1952 كان طلبة البعثات يتقاضى كلّ منهم 25 جنيهاً شهريّاً، وهو مبلغ خيالي بمقاييس مستويات عيش المصريّين، فمدرّس حامل ليسانس لم يكن يتقاضى أكثر من 18 جنيهاً وعون أمن لا يصل راتبه إلى 8 جنيهاً. وقد سمح هذا الدّخل للطلبة الموفدين بسكنى الأحياء الرّاقية في القاهرة كحيّ الزّمالك وحيّ غاردن سيتي⁽¹⁾. لكنّ المعطيات سوف تتبدّل في السّنوات المقبلة أمام كثرة المصاعب التي لاقاها الطّلبة، وفي مقدّمها مماطلة الحكومة في إصدار النّصوص القانونيّة الخاصّة بالقروض الشّرفيّة⁽²⁾.

وقد تمّ استيعاب الغالبية العظمى من الخريجين بعد عودتهم من المشرق العربي في ميدان التّدريس بالتّعليم الثّانوي وخاصّة ضمن شعبة «أ» القارّة. فالحاجة إليهم كانت ماسّة خصوصاً مع الزّيادة العدديّة المطردة لأقسام الشّعبة الزيتونيّة العصريّة، ولتلامذتها بالطّبع. فبعد أن انطلقت الشّعبة في مستهلّ السّنة الدّراسيّة 51-1952 بقسم واحد في مستوى السّنة الأولى من المرتبة المتوسّطة بدار ابن عبد الله (التي اطلق عليها اسم معهد السّنة الأولى من المرتبة المتوسّطة ثمّ اسم معهد ابن رشد) وضمّ هذا القسم 41 تلميذاً فقط، قفز العدد في السّنة الدّراسيّة 59-1960 إلى اثني عشر قسماً وذلك بعد بعث قسم السّنة الثّانية من المرتبة المتوسّطة في معهد ابن رشد، ثمّ وفي مرحلة تالية بعد إحداث التّوجيه العصري في عدد من الفروع الزيتونيّة الأخرى بالحاضرة ومدن الدّاخل. وهكذا أصبح للشّعبة الزيتونيّة العصريّة شكل نظام تعليم ثانوي كامل المراحل على شاكلة أنظمة التّعليم الثّانوي السّائدة في المدارس والمعاهد الدوليّة آنذاك. أمّا عدد تلامذة الشّعبة والتّوجيه العصري فقد شهد بدوره

(1) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 115.

(2) الزّبيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 370-371.

توسّعا مرحليًا ليلبغ أوجه في السّنة الدّراسيّة 58-1959، مع 2906 تلميذا وهو ما مثل ثلث مجموع التلامذة المسلمين في التّعليم الثّانوي⁽¹⁾.

وقد بلغت امتحانات الشّعبة العصريّة منذ إجراء أوّل دورة لامتحان الجزء الأوّل من شهادة التّحصيل العصري في منتهى السّنة الدّراسيّة 52-1953، درجة مرضيّة من المصدّاقة والجديّة جعلتها محلّ تنويه واشادة غير الزّيتونيين، فهذا الرّاهب لويس يقول معلقًا سنة 1956: «إنّ اختبارات هذا الإمتحان الزّيتوني، العربيّة اللّسان، كانت قد تشابه كثيرا اختبارات بكالوريا السّلسلة العصريّة»⁽²⁾.

كانت سلط الحماية بالمرصاد، فتفنّنت في عرقلة مسيرة الاصلاح الزّيتوني. فقد رصدت اعتمادات بعنوان ميزانيّة 1951 لبناء مقرّ يحتضن كليّة زيتونيّة، ولكن تقدّم الأشغال فيها كان بطيئًا، فلم يوضع حجر الأساس إلّا يوم 8 أكتوبر 1954، أي بعد حوالي أربع سنوات من صدور الأوامر الضّابطة لذلك. كما طال تسويق ومماطلة الحكومة، تأثيث الحيّ الزّيتوني حتى بعد أن استكمل تشييد المقرّ في جوان 1951، وتبرّعات الأهالي. ولأنّ الشّعبة العصريّة الزّيتونيّة ستؤسّس لتعليم عربي إسلامي يزاوج بين الأصالة وضرورات الانفتاح على تيّارات الحداثة الوافدة، اتّبعت الإقامة العامّة أساليب المكر والخديعة والتّآمر للملئ التّعليم الزّيتوني، من ذلك تمسّك مدير التّعليم العمومي لوسيان باي (-LU cien Paye) بدار الأمومة حتّى لا تؤوّل ملكيّتها وحقّ الانتفاع بها إلى مشيخة الجامع الأعظم في سنة 1950، لتجعلها فرعًا ينتقل فيه التّعليم من على الحصر إلى المناضد. ومحاولة منع المعلّمين والأساتذة الذين كانوا يقدّمون دروسًا لتلامذة الشّعبة العصريّة، علاوة على منع جلب أساتذة مصريّين كانت قد تطوّعت بإرسالهم وزارة المعارف المصريّة والتّكفل بصرف أجورهم. وكذا،

(1) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصريّة الزّيتونيّة، مصدر مذكور، ص 392-400.

(2) المصدر السابق، ص 325.

تعلّق الجنرال «مول» بالبقاء وجيشه في الأرض التي تقرّر اعطاؤها إلى المشيخة من أجل إقامة الجامعة الزيتونية في سنة 1951. فضلا عن الاعتقالات العشوائية والمحاكمات الصّوريّة التي خضع لها الطّلبة... ولكنّ المضايقات والإعاقات على مختلف أصنافها لم تنل من عزيمة الزيتونيين، وكان مآل جهود السّلط الاستعماريّة الفشل في بلوغ مبتغاها.

لقد مكّنت الشّعبة الزيتونيّة العصريّة الطّلبة الزيتونيين من زاد معرفي وعلمي أكسبهم قدرة على الانفتاح على التّعليم العالي الحديث في الشّرق والغرب، فبين 1953 و1956 كان يمكن عدّ 1 600 طالب زيتوني ودون دعم حكومي يذكر، ملتحقين بجامعات لبنان وسوريا ومصر والعراق وفرنسا وانقلترا والألمانيّتين ويوغسلافيا وبلغاريا ورومانيا والولايات المتّحدة... في اختصاصات متنوّعة: اللّغة والآداب العربيّة، والعلوم القانونيّة، والعلوم الطّبيعيّة، والفيزياء، واللّغات الأجنبيّة، والحقوق والإدارة، والتّجارة، والزّراعة، والعلوم السّياسيّة والاقتصاديّة، والطّب، والدّراسات البتروليّة، والتّقنيّة... الخ. وقد حاز أربعون منهم شهادت في الهندسة أو الدّكتوراه في تخصّصات عدّة. وعلى سبيل المقارنة لم يتعدّ عدد المدرسيّين خريجي التّعليم العمومي من الدّين أمكن لهم مزاولة تعليمهم العالي - وبشكل خاصّ بفرنسا - رقم 941 خلال ذات الفترة⁽¹⁾.

∞∞∞

(1) انظر:

الفصل الثاني

تضييق السّلط الاستعماريّة على مصادر تمويل التّعليم الزيتوني بالاستحواذ على الأوقاف

«الإفرنج لا يكرهون في الدنيا شيئاً ككرهم للأوقاف الإسلامية، ولا يخافون في مستعمراتهم من شيء كمخافتهم منها، لأنهم يعتقدون أن المسلمين إذا أحسنوا إدارتها وضبط حاصلاتها كان لهم منها منبع إعداد عظيم في أمورهم السياسية، فلذلك تراهم يسعون بقدر طاقتهم في محو رسومها»⁽¹⁾.

سياسة الاستعمار الزراعي لاسيما في طورها الثاني «الرّسمي» الذي بدئ العمل فيه العام 1892 عوضا عن الاستعمار الزراعي الحرّذي التّأثير المحدودة ... ارتكزت على استحواذ الإدارة الاستعماريّة على أراضي التونسيين من أراض دوليّة وغابات وأراض العروش، وسيلتها في ذلك التّشريعات العقاريّة المتعاقبة. وشكّلت أراضي الأوقاف مطمع الفرنسيين رغم العوائق الشرعيّة المانعة لاغتصابها، فكان أن استصدر جهاز الحماية التّشريعات المتعلّقة بالاستحواذ على أراضي الأحباس، وكان جانب منها مستخرا لفائدة

(1) شكيب أرسلان: الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف، وقف على تصحيحها وعلق على بعض حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى 1350 هـ، مطبعة المنار ص 90. موقع ملتقى أهل التفسير <http://vb.tafsir.net>.

وشكيب أرسلان (1869 - 1946)، كتب ومفكر عربي، اشتهر بلقب أمير البيان بالنظر إلى غزارة كتاباته، وبسبب كونه أديبا وشاعرا بالإضافة إلى كونه سياسيا، كان يجيد اللغة العربية والتركية والفرنسية والألمانية، من أشهر كتبه «الحلل السندسية»، «لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟»، و«الارتسامات اللطاف»، و«تاريخ غزوات العرب»، و«عروة الاتحاد»، و«حاضر العالم الإسلامي» وغيرها.

المؤسسات التعليمية الأهلية. لذا وقصد إضعاف مداخل تلك المؤسسات ومن بينها الجامع الأعظم المتأثية من مورد الأحباس، وجهت السلط الاستعمارية أنظارها إلى الأملاك المحبسة والمحظورة على الأوروبيين، باعتبار الوقف من الناحية الشرعية متى صحّ وصار لازماً لبيع ولا يشتري ولا يوهب ولا يرهن ولا يحجز.

«ولئن كان الهدف الأساسي من الأوقاف الخاصة -أو الأهلية- هو صيانة الملكية من المصادرة أو تفويت الورثة فيها بالبيع، فإن الأوقاف العامة -أو الخيرية- تنزل في إطار أعمال البر، وحرص المسلم على نيل ثواب «الصداقة الجارية» المتأتي من تحبيسه لأملاكه أو لجزء منها على مصالح دينية أو خيرية أو إسعافية تعود بالنفع -من خلال الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها- على سائر أفراد المجتمع»⁽¹⁾ وهي عادة أملاك حبست من طرف أصحابها على مؤسسات وزوايا صارت هي المالك الحقيقي لها، بحيث ينصّ عقد التحبيس على الأوجه التي تنفق فيها عائدات تلك الأملاك... الأوقاف العامة موجهة إلى أعمال البر (ختان الأطفال، المارستان، الفقراء، تزويج الأيتام ومنح أجور الأطار المدرّس والمشرّف بجامعة الزيتونة وفروعه ومدّ الطلبة المعوزين بالإعانات المالية بالإضافة إلى التّكفل بمدارس سكنى الطلبة...) وتأمين استمرارية أداء الشعائر في الجوامع والمساجد، أو الحرص على المحافظة على مناعة المدن والثغور بتعهد الحصون والأسوار والأبراج والرباطات، وكذلك توفير السفن وتجهيزها... ولأنّ نفعها يرجع للعموم، سمّيت أحباساً عامة.

ولم تقتصر أعمال التحبيس على المؤسسات الدينية والاجتماعية وغيرها الموجودة داخل البلاد التونسية فقط، وإنما تعدّتها لتشمل كذلك الحرمين الشريفين، الذين خصّصا بالعديد من أنواع الأوقاف التي توزعت على مختلف جهات وأنحاء البلاد... ففي مدينة تونس -مثلاً- مر عدد الدور الموقوفة

(1) التليلي، العجيلي: الأوقاف العامة بالبلاد التونسية: من انتزاع الاستعمار إلى إلغاء دولة الاستقلال،

مصدر مذكور، ص3.

بها على الحرمين من 181 سنة 1924 إلى 206 سنة 1938، في حين فاق المعدل السنوي لعدد الحوائيت 150 مقابل 40 بالنسبة إلى المخازن وذلك بالنسبة إلى نفس الفترة المذكورة، هذا إلى جانب تحبّيس العديد من المقاهي، المخابز، الحمامات و«الفنادق» (أبرزها فندق الحرير الكائن بالرمّادين بمقربة من سوق الربع والمخصص لصناعة الحرير، والمشمّل على 120 حانوتا بعضها علوي والآخر سفلي). كما شملت أوقاف الحرمين -بمختلف غابات مدينة تونس أصولا تجاوز معدل عددها الجملي- في بداية القرن العشرين -16000 أصل زيتون، مقابل 20000 أصلا - في نفس الفترة - بالنسبة إلى كامل جهة الوطن القبلي، وحوالي 10000 فقط بالنسبة إلى المعدل العددي لكامل جهة الساحل هذا فضلا عن العديد من الأجنّة المشجّرة بمختلف أنواع العود الرقيق (كالتفاح، اللوز، الأجاص، التين، التفاح، المشمش... الخ) والتي كانت منتشرة في أحواز الحاضرة ومناطق الوطن القبلي وبنزرت⁽¹⁾.

وتوكل عملية استغلال أراضي الأوقاف عادة إلى نزلاء، وهم في الواقع عملة وقتيون مضى على استقرارهم على تلك الأرض زمنا طويلا يمارسون خدمة الأرض وإن كانت لا تربطهم بالأرض رابطة قانونية مضمونة، ويسمّون انفسهم «الجدارية» أي المتجذّرين في الأرض⁽²⁾.

وفي عهد الوزير المصلح خير الدين باشا، كانت سنة 1874 قد شهدت ميلاد جمعية الأوقاف الإسلامية لكي تكون بمثابة سلطة الإشراف على الأحباس، وتطوّر بمرور الزمن جهازها التنفيذي من نواب في الجهات ووكلاء وعدول ونظار عدول وكتاب ومرجمين وأمناء وخلاصة... وقد نما عدد النيابة بنسق تصاعدي إلى أن بلغ 20 نيابة في موفى سنة 1923 موزعة على مختلف ربوع البلاد. ثمّ انبعث بمقتضى أمر تشريعي في 19 مارس 1924 مجلس إدارة للجمعية، الذي نصّ على تعيين مدير للأوقاف. وكانت

(1) التليلي، العجيلي: الأوقاف العامة بالبلاد التونسية...، مصدر مذكور، ص 5.

(2) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 82.

الجمعية تشرف على آلاف العقارات المحبسة وبالأخص الأراضي الزراعية ف «بالنسبة إلى الأراضي الزراعية، فلئن انحصرت القطع المحدودة المساحة منها حول بعض مدن البلاد، فإن تلك الشاسعة منها والمعبر عنها «بالهناشر» (جمع هنشير) تركزت أساسا في مناطق الزراعات الكبرى بالشمال والشمال الغربي في كل من: ماطر، وبالخصوص في باجة أين بلغت -مثلا- مساحة هنشير قصر مزوال (الكائن على بعد 20 كلم من بلد باجة من ناحيتها الشرقية) 782 هكتارا، في حين فاقت المساحة الجمالية لهنشير على بن عمر القيطوني - الواقع جنوب شرق مدينة باجة - 1863 هكتارا، 22 آرو 35 صانتيارا، هذا إلى جانب عديد الهناشر في كل من طبرية، بنزرت، الكاف، تبرسق، مجاز الباب، زغوان، الفحص، القيروان»⁽¹⁾.

وقد شكّل تنوّع وتعدّد أعيان الموقوفات عنصر إغراء بالنسبة للسلط الاستعمارية، فتوالت محاولاتها لاختراق جمعية الأوقاف تمهيدا للسيطرة الكلية على إدارتها وتسخيرها لخدمة سياسة الاستعمار الزراعي والهيمنة على مقدّرات البلاد، وذلك منذ أن انتزعت أمرا من الباي بتعيين لويس ماشويل رئيس إدارة العلوم والمعارف ناظرا على جمعية الأوقاف، مروراً باستحداث خطط جديدة تحت مسمّيات مختلفة من مندوب، إلى مهندس ثم معتمد فمدير⁽²⁾.

وقد اجازت سلط الحماية للمعمرين بسط السيطرة على أملاك الأوقاف، فأصدرت أمر 18 أوت 1885 الذي حوّرت فيه الاجراءات المتعلقة بالإنزال... وحقّ الإنزال هو نوع من الإجارة الأبدية تمكّن صاحبها من التمتع بالملكية والقيام بكلّ ما يريد فوق الوقف⁽³⁾، ويدفع المعلوم إلى جمعية الأوقاف

(1) التليبي، العجيلي: الأوقاف العامة بالبلاد التونسية...، مصدر مذكور، ص 5.

(2) بنبليث، الشيباني: جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914-1943، مكتبة علاء الدين، صفاقس، الطبعة الأولى فيفري 2005، ص 15-59.

(3) الزبيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 604.

الإسلاميّة بالنسبة للأحباس العامّة. وقد وجدت الإدارة الاستعماريّة اللاهثة لايجاد ما يبرّر انتزاعها لأراضي الأوقاف، ضالّتها في فتوى قديمة وسابقة لانتصاب الحماية للشيخ ابراهيم الرياحي، وفي فتوى الشيخ محمّد الشاذلي بن صالح كبير أهل الشورى المالكيّة والمعروف بعلاقاته الوثيقة مع سلط الاحتلال... والتّين تصرّحان بجواز الإنزال. وقد نصّ الفصل الأوّل من قانون الإنزال القاضي بأنّ لكلّ أحد أن يستنزل ما يشاء من الأحباس بمجرد تقديم مطلب في ذلك إلى جمعيّة الأوقاف... ورأى بذلك المعّمرون أنّهم قادرون على انزال جميع الأوقاف بالبلاد التونسيّة مقابل أجر سنوي زهيد⁽¹⁾. على أنّ الخطير في الأمر يكمن في أنّ تسجيل الأراضي الخاضعة لنظام الإنزال كان بمثابة هبة من السّماء للمعّمّرين الفرنسيين، إذ خوّل للمشترع الفرنسي من تحويل نظام الإنزال من مجرد ريع دائم بنسبة قارّة، إلى طريقة للتملّك ونقل ملكيّة أراضي الأوقاف لفائدة المعّمّرين.

«ولئن كان الإنزال قبل 1885 يقع عن طريق القاضي الذي يصدر الأمر بالمزاد العلني، وأحياناً يعمد في الترفيع في الرّيع الذي يحدّده الخبراء، بحيث لا يتمّ الإنزال بصفة نهائيّة إلا بعد موافقة الباي... فإنّ حكومة الاستعمار التي تقدّر أهميّة الفوائد التي يمكنها الحصول عليها بتلك الوسيلة، استصدرت قانون 18 أوت المذكور، واستكملته بقانوني 21 و22 أكتوبر 1885 وقد نهت على:

- أنّ الانزال للأحباس الخاصّة والعامّة لا يمكن إجراؤه إلاّ عن طريق المزاد العلني بعد إشهار خمسة أسابيع.

- بمجرد قبول الجمعيّة أو المتفعين للمطلب، فإنّ على الرّاغب دفع مبلغ لقباضة الأحباس.

(1) الفصّاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 60.

وهكذا «وعندما ضبط (القانون) شروط الاستفادة من الإنزال بواسطة المزارع العلني أمكن للمعمّرين الاسترشاد بأنفسهم عن العقار الذي يطمعون في استغلاله وأصبح بمقدورهم وفق حقّ الإنزال اقتناء أملاك يدفعون إيراد سنوي بخس وتكون تحت تصرّفهم بصفة دائمة»⁽¹⁾ كما «عملت أوساط المعمّرين على توظيف رؤوس أموالها في شراء الإنزال للاستحواذ على أراضي الأحباس، خاصّة، وأنهم قد تمكّنوا من الحدّ من ارتفاع أسعار الإنزال كلّما وقع مزاد علني، علما وأنهم أصبحوا ينسّقون مع إدارة الفلاحة عوضا عن جمعية الأوقاف، وإدارة الفلاحة هذه أنشئت لدعم الاستعمار الفلاحي، فصار لها الحقّ في مراقبة إدارة الجمعية بحيث لا يكون أيّ إنزال دون موافقتها، وأنّ أيّ إنزال يهّم 20 هكتار لا يمكن أن يتمّ دون موافقتها...»

وبتلك الوسائل المختلفة أمكن للمعمّرين السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الخصبة خاصّة، حيث توضّح الإحصائيات الرّسمية أنّ المعمّرين الفرنسيين هم الذين استفادوا من عمليّات الإنزال... غير أنّ الخطوة المصيرية لاستيلاء المعمّرين على الأحباس العامّة كان قد أقرّها قانون 13 نوفمبر 1898⁽²⁾ المتعلّق بالاستحواذ على أراضي الأوقاف عن طريق المعاوضة.

والمعاوضة كمصطلح فقهي درج على استعماله علماء تونس، يعني تعويض الأملاك المحبّسة بغيرها، وفق شروط معيّنة: كأن يكون العقار الموقّف خربا أو غير ذا مردود مفيد للحبس، أو انعدمت منفعته تماما، أو أن لا يوجد من يتطوّع لاصلاحه... ففي إحدى هذه الحالات يجوز لجمعية الأوقاف أن تعوّضه بعقار آخر أكثر نفعا للحبس أو يعوّض بمال يودع في خزانة الجمعية إلى حين شراء عقار آخر مماثل له في القيمة ليصبح حبسا، أمّا إذا إنتفت تلك الشّروط فلا تجوز البتّة المعاوضة حتّى وأن عرضت مبالغ طائلة. وبمقتضى أمر 13 نوفمبر 1898

(1) العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، مصدر مذكور، ص 102

(2) المحجوبي، علي: انتصاب الحماية الفرنسيّة بتونس، دار سراس للنشر، تونس 1986، ص 132

باتت جمعية الأوقاف الإسلامية مطالبة بتسليم إدارة الفلاحة بعض الأراضي من الأحماس لا تقل عن 2000 هكتار يتم تعيينها كل عام بالاتفاق بين إدارة الفلاحة والجمعية بدعوى «تسهيل التعمير وعمران الإيالة...»⁽¹⁾، وباستطاعة إدارة الفلاحة أو إدارة أملاك الدولة أن تفوت فيها لكل شخص تركه. وكان من المفترض بالجمعية أن تودع الإيرادات المتأتية من المعاضات في صندوق خاص، لكي يتسنى لها متى ما توافرت الظروف السانحة، شراء عقارات أخرى، أفضل من العقارات المعوضة، ولكن بتدهور أوضاع الجمعية مدت الأيدي إلى أموال التعويض المحتفظ بها في الخزينة، ولكن في غير شراء عقار جديد، فبدت العملية وكأنها بيع للعقار الموقوف، وهذا ما لا يقره الشرع إلا في حالة الضرورة القصوى ويأذن من القاضي⁽²⁾ وكان فقهاء المجلس الشرعي من شيوخ المالكية وفي رسالتهم الموجهة إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بتاريخ 26 مارس 1900 قد ذكروا بأقوال المتقدمين والمتأخرين من علماء المذهب المالكي الذين قالوا بعدم جواز المعوضة في الحبس إلا بالشروط المذكورة آنفا... ولكن رغم ذلك الاعتراض، واصلت سلطات الاحتلال الفرنسي اعتماد المعوضة مكررة من عقودها تمكينها للمعمرين من أراضي الأوقاف.

وواظبت السلطة الاستعمارية على إصدار التشريعات الضامنة لاغتصابها لأراضي الأوقاف، من ذلك:

- الأمر المؤرخ في 2 جانفي 1905 القاضي بشراء أراضي الانزال بعد دفع 20 قسطا سنويا.

وبما أن مبلغ كل قسط سنوي ثابت لا يتغير وأن قيمة العملة في هبوط دائم منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، فإن اقتناء المعمرين لأراضي الجمعية صار عملية شكلية لتملك تلك الأراضي بأبخس الأثمان.

(1) بنبلغيث، الشيباني: الأوقاف في تونس من تأسيس الوزارة إلى الاستقلال، مكتبة علاء الدين صفاقس الطبعة الأولى، 2008، ص 104.

(2) بنبلغيث، الشيباني: جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس، مصدر مذكور، ص 80-85.

- إصدار أوامر 17 جويلية 1926 المعروفة باسم «قانون النزول والنازلين»، بهدف فضّ المشاكل العالقة بين المستحقين وهم أصحاب الأرض الأصليين وهم عادة من العجز والأرامل والأيتام، وبين النزلاء المكترين للأرض، وقد جاء القانون وتطبيقاته محاييا للنزلاء الذين هم غالبا من المعمرين.

- صدور مجلة قانون النزول للعام 1932، والتي فصلت في حقوق انتفاع النزلاء بأرض الأحباس، وسمحت لهم بالبقاء بالأرض بصفة دائمة شريطة دفع معلوم لأرباب الأراضي المستحقين لها.

ومبكرا أمكن لإدارة الفلاحة أن تنتزع صلاحية مراقبة تصرف جمعية الأوقاف قصد الإبقاء على الأراضي التي بحوزة تلك الجمعية والحيلولة دون تسربها إلى التونسيين. فلا يمكن إبرام أي عقد انزال ولا تسويق أي أرض وقف تمسح أكثر من 20 هكتارا إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الفلاحة التي ستعمل على منع التفويت في أي أرض تراها صالحة للاستعمار الزراعي⁽¹⁾.

وقد قدّمت مختلف هذه التشريعات المحايية للمعمرين خدمات جليلة للاستعمار الزراعي بأن مكنته -منذ سنة 1885- من أكثر من 50000 هك استنزلها المعمرون وتتكوّن من أراضي أحباس عامة وخاصة⁽²⁾ ولا يهتم منبت وفصل هؤلاء المعمرين ولا سيرهم الذاتية قبل مجيئهم إلى تونس ومدى توافقها مع الضوابط الأخلاقية، فهذا فكتوردي كارنيار كان من أصحاب السوابق العدلية، حكمت عليه إحدى محاكم مارسيليا بالسجن مدّة ثلاثة أشهر، وقد حلّ بتونس سنة 1884 فتمكّن من ضيعة بجهة سليمان من الوطن القبلي، وأصبح رئيسا للغرفة الفلاحية في شهر جانفي من سنة 1846، وعضوا بالمجلس الاستشاري منذ تأسيسه في ذاك العام، كما ترأّس اتحاد العمال الفلاحيين.

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 80-81.

(2) المصدر السابق، ص 80.

وقد أثارت هذه القوانين الجائرة حفيظة الأهالي، واعتبروها تكريسا
لهضم حقوقهم، وقد وصف الشاعر مصطفى آغا (1877-1936) هذه النّازلة
التي حلّت بديار التونسيّين في قصيدة قال فيها:

ملكوا أرضنا بدون رضانا واستبدّوا لأنهم نزلاء
دخلوا أرضنا وعاثوا فسادا هكذا يفعل اليوم النّزلاء
ورثونا فيما ورثنا وليسوا أقرباء لكنّهم نزلاء⁽¹⁾

وهكذا وعن طريق الانزال والمعاوضة وتحت ضغط الإدارة الاستعماريّة،
تسرّبت أملاك كثيرة وأراضي شاسعة من تحت تصرّف الجمعية، وأصبحت
من ضمن أملاك المعمرين، والأنكى والأمرّ هو أنّ الكثير من العقارات التي
جرى عليها حكم التعويض، لم تستوف شروط المعاوضة الفقهيّة، بمعنى لم
تكن خربة، وكان لها ريع مقبول.

وطبعا لم تسلم العقارات المحبّسة لفائدة الزيتونة من عمليّات الاغتصاب
العقاري لسلط الحماية حيث شكّلت أملاك الأوقاف مصدر التمويل الأساسي
لتعليمها المجاني.



(1) بنبليث: جمعيّة الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس، مصدر مذكور، ص 113.

القسم الثالث

الزيتونة والزيتونيون
في خطّ المواجهة ضدّ الاستعمار

الفصل الأول

تحصين المجتمع من التّغريب والاندماج ركيزة النّضال الزيتوني (حتى أواخر الثلاثينات)

كسائر البلدان الإسلاميّة كانت المسألة الدينيّة عنصر التّعبئة الأبرز لدى الجماهير بتونس، وقد اضطلعت بدور رئيسي في احتداد الوعي بالمخاطر والتّحديات التي يمثّلها النّظام الاستعماري على البلاد، باعتباره حامل لقيم وتصورات وسياسات جديدة محدّقة بالهويّة.

من المنطقي لفرنسا المزهوة بتفوّقها الاقتصادي والتّكنولوجي ألاّ تعبأ بالموروث الحضاري لشعوب المستعمرات، فلم تر فيه سوى «حشود بدائيّة» على حدّ قول ألبير سّرّو، وزير المستعمرات الفرنسي سنة 1923. ولقد شكّلت مقولات المستشرقين التي تقطر عنصريّة وتعصبا، الخلفيّة الايديولوجية المشرعنة لاستعمار الشعوب غير الأوروبيّة. فهذا أندري سرفيي لم يتوان في كتابه «الإسلام وعلم النّفس الإسلامي» في الإفصاح عن أنّ المسلم هو «ذاك المتعصب الذي لا أمل في شفائه والمقعد الذي لا يملك إلاّ أن يزحف». أمّا أوغست بومال فيقول أنّ «الإسلام هو الظلاميّة المحمّديّة. وأنّ الأندجان (الأهالي)، والعرب أكثر من البربر هم أطفال، أطفال كبار أتوا من سلالة هجينة، وهم إلى ذلك متوحّشون صغار، أذهانهم مغلقة دون كلّ

تقدّم وحضارة: فكان أن جعلوا سهول التّل عقيمة بما جبلوا عليه من إهمال وفساد...». وكذلك لارشي جيرو ومارشال اللّذان أكّدا أنّه: «من الواجب أوربة هؤلاء المتوحّشين عن طريق العقيدة واللّغة مع الحرص على تركهم يعيشون على حدة... وخاصة الإعراض عن السّعي إلى إدماجهم. وإذا لم نتسلّح بالحذر فإنّه من الممكن أن يدفعنا إلى التّوحّش». أمّا ج. سان بول فقد نصّح في ذكريّاته عن تونس والجزائر بأنّه «إذا هزم شعب فلا بدّ من محقه أو تمسيحه أو ادماجه، وإلاّ فإنّ الشّعب المهزوم، بالرّغم من ظهوره بمظهر الخانع المستكين، شعب متمرّد لا تلبث وطنيته أن تظهر للعيان بصورة دورية». وليس أفصح من شارل دي فوكو (1858-1916) الذي دعا جهارا إلى فرنسة شعوب المغرب العربيّ: «إذا لم يتنصّر المسلمون في ممتلكاتنا الاستعماريّة بالتدريج واللّينة فإنّي أرى أنّه ستنشأ حركة قوميّة مماثلة لتلك التي ظهرت في تركيا، وإذا لم نحسن فرنسة تلك الشّعوب (تونس، الجزائر، المغرب) فإنّها ستخرجنا حتما من بلادها. فالوسيلة الوحيدة التي نفرسهم بها هي أن يصبحوا مسيحيّين!...»⁽¹⁾.

وبين الجميع يظّل رجال الكنيسة الكاثوليكيّة الأشدّ تطرّفا في عداوتهم للإسلام والأكثر انتصارا لازاحة تأثير الشّريعة عن المجتمع والشّأن العام، وقد ركّزوا في هجوماتهم على العنصر الأضعف المتمثّل في المرأة المسلمة، فلا سبيل حسب زعمهم من تطوّر المسلم والمسلمة دون وضع الشّريعة جانبا، فيتساءل الأب لوبون كارا دي فو (Le Bon carra du Vaux) «... كيف سيكون مستقبل هؤلاء اللّواتي يعشن وراء الخمار؟... هل سيرين أبواب سجونهنّ تفتح؟ هل سيتنشّقن الحرّيّة؟ وكلّ هذا بدون أن يوضع القرآن جانبا وبدون القضاء على العقيدة الإسلاميّة؟ هل إنّ تغيير العادات... ومواكبة القوانين حسب توجّهات أكثر ليبراليّة وأكثر حداثة ممكنان بدون أن ينجرّ عنهما سقوط

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، دار الشّروق، القاهرة، الطّبعة الأولى 2007، ص 430-

هذا الدين؟ إنه صعب ودقيق جدًا أن نحكم على هذه المسألة فنحن نرى أمام هذا التغيير عدّة عراقيل نظريّة...» ولأنّ سلخ التونسي عن دينه الضمانة الرئيسيّة لانجاح الفرنسة والتّغريب، لم يدخّر رجال الدين المسيحي جهدا في التّهجم على الإسلام وشريعته واعتبارها كما صرّح بذلك الأب ج. دلمير «أكثر التشريعات التي عرفتھا الإنسانيّة عنف وصلابة»⁽¹⁾.

ولاضفاء مسحة من الشّرعيّة التّاريخيّة على وجودها الاستعماري بالبلاد التّونسيّة وإيهام الأهالي بأنّ المعمرين الأوروبيين الوافدين ليسوا غزاة منبتين عن الواقع التونسي، عزمت الإدارة الاستعماريّة بواسطة «إدارة الخرابات القديمة والفنون المستظرفة والأبنية التّاريخيّة» (La direction des antiquités, des beaux arts et monuments historiques) التي بعثت بمقتضى الأمر العليّ المؤرّخ في 8 مارس 1885، على تنفيذ عمليّات حفر وتنقيب عن الآثار القديمة للبرهنة عن الجذور الرّومانيّة المسيحيّة للأراضي التّونسيّة الضّاربة في أعماق التّاريخ، وما الاحتلال العربي إلّا مرحلة عابرة، وعليه فالحضور الفرنسي يبتغي استرداد تلك الرّسالة الحضاريّة التّمدينيّة، وعلى عاتق المعمرين الجدد الوافدين يقع عبء مواصلة مهمّة الأسلاف: «أسلافنا الرّومان» أو «أسلافنا الغاليون» (Nos ancetres les Romains; Nos ancetres les Gaulois) وفي خطّ مواز عملت سلط الحماية على محو الذاكرة الوطنيّة وتعويضها بأخرى استعماريّة، باطلاق التّواريخ والذّكريات وأسماء اعلام الثقافة والسياسة الفرنسيّة على الشّوارع والسّاحات العامّة والتّجمعات السكانيّة المحدثّة والثكنات والنّصب والمواقع ومعالم الموتى...⁽²⁾.

لقد أدركت سلط الحماية أنّ الإسلام بمثابة القاعدة المتينة التي تشدّ كافّة مكوّنات المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه بدوا وحضرا، وترسيخ الشّخصيّة

(1) روافد، العدد الخامس 1999-2000، ص 51-52.

(2) طبّاي، حفّظ: البناء الوطني وتحديات الاستقلال، الدّار التّونسيّة للكتاب تونس، الطّبعة الأولى، 2011، ص 123-124.

التونسيّة، وإزالة أسباب الفرقة، لما عليه هذا المجتمع من تجانس ديني وطائفي ومذهبي. فلقد كتب المقيم العام الفرنسي بتونس أرمون قبيون بتاريخ 29 جانفي 1938 إلى وزير خارجيّته قائلا: «إنّ التّضامن القائم في تونس على الإسلام أقوى في تونس، ويظلّ أهمّ دعامة سياسيّة في البلاد»⁽¹⁾ لذا لم يكن مستغربا أن تستهدف السّلط الاستعماريّة المؤسّسات الإسلاميّة التّعليميّة والوقفيّة... الخ.

وبالنّظر إلى شراسة الحملات الاستعماريّة وخطرها المحدق بالهويّة كان من الطّبيعي أن تلعب الزيتونة دور القلعة بالنّسبة للمقاومة الثقافيّة والسياسيّة، بحكم انتماء تلاميذ الزيتونة إلى الأوساط الشّعبية وتعليمهم العربي الإسلامي، وحسّهم المعادي للاستعمار.

ففروع التّعليم الزيتوني المنبثّة في بقاع عديدة من المملكة، أفرزت متعلّمين على أقدار معيّنة من الثقافة الإسلاميّة، وقد توزّعوا في المراكز الحضريّة وفي البوادي، وأخذوا على عاتقهم بشكل خاصّ تحفيظ القرآن الكريم، ونقله حفظا وترتيلا إلى الناشئة. ففي العروش والعشائر وإلى حدّ السنوات الأولى من الاستقلال، شكّل القرآن الكريم المادّة التي تكاد تكون الوحيدة - إذا استثنينا مبادئ الكتابة - في التّعليم عند أهل البادية، والقاعدة الأساسيّة الوحيدة للعبادات وأيضا للمعاملات، طبقا لما يفهمه حفظة القرآن من ظاهر نصوص الآيات، ويتولّون شرحه وفق ما استوعبوه لكلّ من يسألهم من العامّة في مجالات الدّين والدّنيا⁽²⁾. والمؤدّب وخاصّة في المدن كان ذا ثقافة قرآنيّة خالصة، حافظا لكتاب الله كلّه، وقد يكون عارفا بعلم التّجويد، وملما بقواعد علم القراءات، وكان يعرف مبادئ فقه العبادات وفي مقدّماتها أحكام الطّهارة والصّلاة والزّكاة والصيام والحجّ، لذلك يحفظ تلاميذه

(1) التّيمومي، الهادي: تونس 1956-1987، دار محمّد علي للنشر، تونس، الطّبعة الأولى، 2006 ص 117.

(2) السّمعلي، عبد القادر: (1933-2008) مذكرات مقاوم، مصدر مذكور، ص 108.

متن ابن عاشر في فقه العبادات، أما عدا ذلك من العلوم والآداب العصرية فالمؤدّب لا يحسنه. وبعد ما يتلقاه من تعليم قاعدي تستمرّ رحلة التلميذ مع الكتاب إلى أن يبلغ المراهقة فيتلقّى مقداراً معيّناً من الثقافة الإسلامية الشائعة في عصره، قبل أن يلتحق بالحياة العامة كحرفي أو عامل في خدمة الأرض، إذا لم يسعفه الحظّ في مواصلة تعليمه⁽¹⁾.

وكان حافظ القرآن الكريم محلّ اجلال وتعظيم من قبل العائلة وأهل الحيّ، وينقل الرّحالة الفرنسي بليسيي (Pellissier) الذي زار الإيالة التونسية في أواسط القرن التاسع عشر أنّ أيّ شخص ينتهي من ختم القرآن يطاف به في موكب كبير على ظهر جواد وتقوم العائلة بمراسم الحفل ظناً منها أنّها تحتضن شعلة علم ساطعة⁽²⁾ وظلّت نظرة التعظيم سائدة بين الأهالي، ولم تبخس قيمة الحامل لكتاب الله إلّا بعد الاستقلال في غمرة التّهجم على الهوية حيث أصبح عنواناً للذّروشة.

لقد شكّلت إجادة حفظ القرآن الكريم الشرط الأساسي للالتحاق بالتّرايم بالجامع الأعظم وفروعه. فعلى كلّ من يؤدّ الانخراط فيه أن يكون حافظاً للرّبع الأخير من القرآن، ويمكن من باب التيسير قبول الحافظ لستّة أحزاب، بشرط إتمام حفظ الباقي على ثلاثة أقسام في ظرف ثلاث سنوات، أي قبل اجتياز امتحان شهادة الأهلية⁽³⁾. وفي الجامع الأعظم وبفروعه كانت المواظبة على التّدرب على تلاوة القرآن تلاوة صحيحة تطبّق فيها قواعد التّجويد، جزءاً أساسيّاً من برامج التّدريس في جانبها الشّفوي، بأن يتلو التلميذ على مدرّس القراءات آيات بيّنات ممّا يحفظه، ويتولّى المدرّس بيان وجه الخطأ والصّواب فيما تلاه التلميذ، ويعلمه قواعد التّجويد أثناء تلاوته⁽⁴⁾. وفي امتحانات

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 21.

(2) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التونسية، ص 183-184.

(3) السّمعلي، عبد القادر: (1933-2008) مذكرات مقاوم، مصدر مذكور، ص 115.

(4) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 35.

الفروع الزيتونية وفي اختبارات شهادة الأهلية، ينفل التلميذ بخمسة عشرة نقطة تضاف إلى مجموع اعداده في المواد الأخرى، تجرئة له على حفظ القرآن الكريم⁽¹⁾.

ولا يتأتى حفظ أي مقدار من القرآن الكريم إلا عبر الانخراط في المؤسسات التعليمية القاعدية الآتي ذكرها:

● الكتائب الموزعة هنا وهناك في كامل أصقاع المملكة، ويكاد قد اقتصر دورها - وخاصة في البوادي - على الإشراف على تحفيظ القرآن دون سواه وللأولاد الذكور فقط. أما في المدن الرئيسية وخاصة العاصمة، فقد كانت الكتائب مبنوثة في كل حي وموجودة في كل شارع وأحيانا بمعدل اثنين لكل شارع. وكان عدد المؤدبين مرتفعاً للغاية، دخلهم متأث من إحسان أولياء التلاميذ أو من عائدات بعض الأوقاف المحبسة عليهم مثل وقف الوزير خير الدين ووقف الحاج قاسم بن يوسف⁽²⁾. ولأهمية دورها في مقاومة الأمية خاصة بين الأطفال المحرومين من الدراسة بالتعليم الرسمي، ورغم تدهور وضعها وافتقادها إلى أماكن صحية ملائمة، والاحتفاظ الفادح وفقر مدرسيها، فإن عدد هذه المؤسسات التعليمية التقليدية بلغ سنة 1948، 1794 كتاب، منبثة في شتى أنحاء المملكة التونسية، مؤمنة التعليم القاعدي لـ 270 36 تلميذ أي ما يزيد عن ثلث مجموع المتدربين آنذاك، وهو عدد محترم إذا علمنا أن التعليم الابتدائي لم يطل سوى طفل واحد من بين ستة أطفال تونسيين في سن الدراسة⁽³⁾.

وأمكن ولو جزئياً تجويد التكوين البيداغوجي والعلمي للمؤدبين؛ فبمقتضى الاتفاق الحاصل بين إدارة التعليم العمومي والمؤدبين والذي أصبح

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 103.

(2) العياشي، مختار: الزيتون والزيتون في تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 280.

(3) انظر:

ساري المفعول منذ مطلع السّنة الدّراسيّة 51-1952، أضحى المؤدّب مطالبا بتقديم تعليم عصريّ يتضمّن إلى جانب تلقين القرآن، دروسا في الصّحة والأخلاق والنّحو والرّسم وغيره⁽¹⁾.

● الزّوايا سواء تلك المتواجدة في البادية أو في القرى، التّعليم فيها -قرآن وشيء من التاريخ والحساب - ممّول من ربوع الأوقاف. وأشهر تلك الزّوايا التي اضطلعت بدور تعليمي في ربوع الوسط الغربي: زاوية سيدي أحمد التّليلي وزاوية سيدي يونس بن عبد الرّحيم بفريانة، والزّاوية العزوزيّة بالقصرين، وزاوية ابن عزّوز بتالة...

● المدارس القرآنيّة العصريّة، وكانت ظهرت إلى حيّز الوجود منذ سنة 1908 -أولاها كانت المدرسة العرفانيّة بالعاصمة- كردّ فعل من قبل النّخبة التّونسيّة على تهميش التّدريس بالكتاتيب من قبل إدارة التّعليم العمومي، ورغبة منها في إدخال إصلاحات على هذا المرفق الحيوي من التّعليم الأهلي.. وقد أراد باعثوها من الخيّرين والموسرين من أهل تونس، محاكاة المدارس الابتدائيّة أو الفرنكو-عربيّة الواقعة تحت اشراف الإدارة العامّة للمعارف، في برامجها. فعلاوة عن تدريس القرآن الكريم حفظا وفهما، شملت المناهج اللّغة والفقه والتّوحيد والتّاريخ والجغرافيا والحساب واللّغة الفرنسيّة. وبعد أن كانت ممّولة حصريّا بواسطة الهبات غدت تلك المدارس خاضعة لإدارة التّعليم العمومي بمقتضى الأمر العليّ الصّادر في 19 أوت سنة 1944 بعد أن انتشرت في كامل أرجاء الولاية فقد قفز عددها إلى 48 حتّى أوائل الخمسينات. وأمام إيثار العائلات التّونسيّة المحافظة عدم ارسال بناتها إلى المدارس العموميّة نظرا لغياب تدريس اللّغة العربيّة والقرآن بها، بعثت مدارس قرآنيّة خاصّة بالفتيات، وكانت التّجربة قد انطلقت منذ بداية العشرينات من خلال بادرة منوّبة الورتاني التي لم تجد الدّعم الكافي من قبل إدارة التّعليم العمومي. ولكنّ ظرفيّة الحرب العالميّة الثّانية شكّلت فرصة سانحة لإعادة طرح المشروع،

(1) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التّونسيّة، مصدر مذكور، ص 261-263.

فأسّس عثمان القيطوني «دار العفاف» التي آوت 80 فتاة. وبعد الحرب العالمية الثانية تتالت المحاولات، ففي شهر أكتوبر وحده من سنة 1950 وعلى سبيل المثال منحت خمس رخص جديدة لمؤسسات ضمت في مجملها 13 قسما. وقد لقيت المدارس القرآنية العصرية للفتيات إقبالا منقطع النظير من قبل العائلات التونسية التي تشجعت لترسيم بناتها، وقد تطوّر عدد البنات المسلمات المرسمات من 294 تلميذة سنة 1946 إلى 4 109 تلميذة سنة 1954 أي ما يعادل 37،35 % من مجموع المتدرّسات آنذاك.

وما يسترعي الانتباه في تجربة المدارس القرآنية العصرية هو تفوّقها على صعيد النتائج المدرسية قياسا بالمدارس الفرنكو-عربية أو حتى الفرنسية، ننسب النجاح المسجلة فيها في امتحانات شهادة ختم المرحلة الابتدائية (Certi-ficat d'études Primaires C.E.P) أعلى وبكثير أحيانا عن مثيلاتها من المؤسسات التربوية الأخرى المذكورة.

إن مؤسسات التعليم الأهلي هذه، والتي أمنت التعليم ضمن الحدود الدنيا لأجيال متتالية من أبناء الأهالي وبامكانيات جد متواضعة، وقاومت ولو جزئيا الأمية المتفشية، وإن لم تكن تحت الإشراف المباشر للجامع الأعظم، فإن تلك المؤسسات شكّلت المزود الرئيسي للتعليم الزيتوني بالمنتسبين. وبتعهدها بتعليم القرآن والعمل على نشره وتيسير سبل قرائته وحفظ آياته عن ظهر قلب، وبتوفيرها الحد الأدنى من التحصيل التعليمي... تكون هذه المؤسسات جميعها قد أدت خدمات نافعة في الذود عن هوية الشعب التونسي، كما استقرّت منذ قرون، بركنيها المكينين: اللغة العربية والإسلام. ونفس الدور بلا شك اضطلع به الجامع الأعظم وفروعه، فلغة التدريس بهما كانت اللغة العربية الفصحى، فالمدّرس كان يلقي درسه من أوّله إلى آخره وجوبا بلسان فصيح ولا مجال لاستخدام العامية الدارجة. لذا فإنّ هذه الطريقة نمت لدى التلميذ المقدرة على التكلّم بالعربية الفصحى، والتحرير بها، وارتجال الخطب. ويشهد على التمكن من حذق العربية الفصحى ذلك الطيف الواسع من الكتاب والعلماء

والشعراء والأدباء، خريجي الجامعة الزيتونية، الذين أبانوا في إنتاجهم المتنوع عن قدرة فائقة على تطويع اللغة العربية. كما أمدّ التعليم الزيتوني الحركة الوطنية باطارات عليا وزعماء سياسيين عرفوا بالخطابة والفصاحة وشدّ مسامع الجمهور والقدرة على الاقناع من قبيل الشيخ عبد العزيز الثعالبي والشيخ الفاضل بن عاشور وتلميذه محمد الحبيب بلخوجة. وبفضل الزيتونة كانت لغة التخاطب بين الناس قبل الاستقلال -أي الدارجة- تعجّ بالمفردات العربية، وكانت سليمة من الألفاظ الفرنسية في أغلب الأحيان⁽¹⁾.



(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 134.

الفصل الثاني

الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية

1 - الزيتونيون يسهمون في إرساء دعائم الحركة الوطنية

عدا عن كون الالتحاق بالجامع الأعظم شرفا كبيرا تتسابق العائلات التونسية لنيله بادراج أبنائها في قائمة تلامذته، كان الزيتونيون على وعي بأن تثقيف الشعب وتوعيته وتجهيز كيانه الحضاري من أوكد مهام المؤسسة الزيتونية لدرء مفسد التغريب والفرنسة والتنصير، وبأن الذود عن حمى اللغة العربية كفيل بالحيلولة دون التميع في الغير.

فوعيا بدورهم الوطني، انخرط الزيتونيون مبكرا في التصدي للمشروع الاستعماري، وتجلّى ذلك في القضية التي تعرف بالنازلة التونسية حينما عبّر المدرّسون وأعيان الشرع وأئمة وموظفون، عن وقوفهم إلى جانب أهالي الحاضرة ضدّ التراتيب البلدية الجديدة التي أقرّت في سنة 1885 بخصوص دفن الموتى والترفيه في تعريفه الماء الصالح للشرب والأداء البلدي واحتكار شركة المياه لماء زغوان... وكان محمد بن عثمان السنوسي (1850-1900) الزيتوني التكوين، والذي سبق له العمل في مواقع عدّة تحت إمرة خير الدين،

هو من تزعم الحركة الاحتجاجية، وذلك بعد مدة قصيرة من زيارة الشيخ محمد عبده، ومن جملة الأعيان المحتجين الشيخ حسونة بن القاضي رئيس جمعية الأوقاف، والشيخ عثمان كشك وكيل جامع الزيتونة وغيرهم من رجال العلم والفكر والتجارة والدين. واتخذ الاحتجاج شكل التجمع بزاوية سيدي محرز أولاً، ثم أرسل المحتجون عريضة إلى الباي والوزير الأكبر تحمل توقيع ثلاثة آلاف تونسي، عرضت الأضرار التي سوف تلحق التونسيين جرّاء عزل الموظفين التونسيين وتعويضهم بالأجانب، وطالبت باحترام الشرع في قضية دفن الموتى، وعبر فيها محرروها عن غيظهم من تعيين حكم للبغيات يحده المجلس البلدي واستحداث مواخير رسمية في أرض تونس الإسلامية⁽¹⁾. ثم وفي خطوة تالية خرجت مظاهرة ضخمة من العاصمة باتجاه المرسى لمقابلة الباي⁽²⁾. وقد انتهزت سلط الحماية الفرصة لعزل زعماء الاحتجاج عن وظائفهم، وللانقضاء على جمعية العروة الوثقى ووضع حدّ لنشاطها بتونس، وإخماد بالتالي النفس الاصلاحى لدى الزيتونيين.

إنّ حركة الاحتجاج هذه شكّلت بادرة تحوّل في ردود فعل النخبة التونسية إزاء التسلّط الاستعماري، إذ أنّ تحرّك 1885 خرج عن نطاق ردّ الفعل السلبي واكتسب طابع الالتحام بالجماهير الشعبية، فقبل هذا التاريخ كان احتجاج العلماء الزيتونيين على إمضاء الباي معاهدة قصر السعيد (12 ماي 1881) واتفاقية المرسى (8 جوان 1883) قد آل إلى هجرة عدد كبير منهم وفي مقدّمتهم صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصّفايحي والشيخ الخضر حسين، إلى خارج البلاد لكسب التأييد وتعبئة الرّأي العام الإسلامي في الآستانة ودمشق والقاهرة وجاكرتا... في انتظار تبلور الظروف المواتية للعودة إلى أرض الوطن ومواصلة النضال.

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 18-19.

(2) أكاديميا، العدد 43-44-45 جويلية-أوت-سبتمبر 2015، ص 61.

بلا ريب حركة الشّباب التّونسي تعدّ أوّل حركة سياسية منظمة مناهضة للاستعمار، تحلّق حولها منذ نشأتها في سنة 1907 عديد الوجوه والرموز الوطنيّة من المدرسيّين على غرار البشير صفر والأخوين محمّد وعلي باش حامبة والصّادق الزّمرلي وعبد الجليل الزّاوش وخير الله بن مصطفى ومحمّد الأصرم والشاذلي خير الله وحسونة العياشي... ولأنّها لم تقتد بالمثال التنظيمي للأحزاب السياسية فلم تكن لها قيادة هرميّة ولا مقرّ مركزي ولا خلايا دواخل البلاد، فقد غلب عليها الطّابع النخبوي فانحصر مجال عملها ضمن النّخب الحضريّة بالعاصمة. ولم يكتب لقاعدتها الجماهيريّة شيء من الاتّساع ولا لنشاطها الانفتاح على الجمهور الواسع إلّا بعد انفتاحها على الزّيتونيين، فعندما بعث الشّبان التّونسيّون نسخة عربيّة لجريدة «التّونسي» (Le tunisien) أسند الإشراف عليها إلى الشّيخ عبد العزيز بداية من نوفمبر سنة 1909. وقد أسهم في تحرير «التّونسي» العديد من الصّحافيين الزّيتونيين من أصحاب الجرائد في تلك الفترة كمحمّد الجعايبي والبشير الفورتي والشاذلي درغوث، وعمل الشّق المساند للشّيخ الثّعالبي على نشر هذه الجريدة، وجلب الأموال إليها بالاشتراكات والتّبرّعات العديدة، فقفز عدد قرائها إلى 3 000 بعد أن أمكن لها اجتذاب قراء جدد من الزّيتونيين أحاديّي اللغة⁽¹⁾.

وبعد أن افلحت في تعزيز اللّحمة بين المدرسيّين والزّيتونيين على صعيد العمل الاصلاحى الوطني، وبعد أن أمكن لها أن توسّع من قاعدتها الشّعبية، تيسّر لحركة الشّباب التّونسي أن تخوض سلسلة من النّضالات دفاعا عن الهويّة ونصرة لقضايا العرب والمسلمين، وكان عقدها لأوّل مؤتمر شعبي بقاعة البالماريوم سنة 1910 تنديدا بمحاولات اليهود الانسلاخ عن القضاء التّونسي والالتحاق بنظيره الفرنسي، كما أيّدت اضراب طلبة جامع الزّيتونة سنة 1910، ودعمت المساندة الشّعبية لجهاد الليبيين ضدّ الغزو الايطالي لإيالة طرابلس الغرب وسهّلت عبور المتطوّعين وأصدرت بالمناسبة جريدة

(1) الزّيدي، علي: الزّيتونيّون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسية، مصدر مذكور، ص 180.

«الاتحاد الإسلامي»، وتبنت حوادث مقبرة الجلاّز ومقاطعة التّرامواي... إلخ. لما انخرطت الحركة في معارك الهوية كتب لها الالتصاق أكثر فأكثر بالفئات الشعبيّة الأوسع عدداً، وبدا بارزا للعيان أنّ الهوية الفاصلة بين حملة الثقافة الغربيّة والزيتونيين جسّرت لبعض الوقت، بل دلّ تعاقب الأحداث اعتلاء الزيتونيين لقيادة الحركة الوطنيّة بعد الحرب العالميّة الأولى.

بدا من الطّبيعي بعد الحرب الكبرى أن ينبثق الحزب الحرّ الدّستوري التونسي، عن الزيتونيين. فمنذ تاريخ تأسيسه في 14 مارس 1920 بعد انعقاد مؤتمره الأوّل بمنزل الزيتوني الشيخ المختار كاهية، كانت قيادة الحزب في غالبيّتها العظمى من الزيتونيين أمثال الشّيوخ عبد العزيز الثّعالبي -الذي برز بعد الحرب الكبرى كقائد للنّخبة التونسيّة بلا منازع⁽¹⁾، والشّيوخ حمودة المنستيري، والشّيوخ صادق النيفر، والشّيوخ راجح ابراهيم، ومحيي الدّين القليبي، وأحمد توفيق المدني، والطّاهر الحدّاد وغيرهم كثير. وقد استطاع الحزب مدّ نشاطه إلى الوسط الطّلابي الزيتوني فاستمال نسبة لا بأس بها من التّلامذة والطلّبة، عوّل عليهم قادة الحزب في نشر إيديولوجيّته وبعث خلاياه في قراهم في دواخل البلاد أثناء وجودهم بها خلال العطل المدرسيّة، وجمع الاشتراكات.

لقد كان الحزب اسلاميّاً خالصاً، رأت قياداته بحكم تكوينها الثّقافي الزيتوني في العمل السّياسي ضرباً من ضروب العمل الدّعوي الجهادي بعيداً عن التكتيكات المكيافليّة للسّياسيين. الحزب الحرّ الدّستوري التونسي وان شابّهت بنيته التّنظيميّة الأحزاب السّياسيّة الغربيّة، إلّا أنّ مرجعيّته كانت اسلاميّة. فكان يشترط على منخرطيه من المسلمين القسم على القرآن، أمّا

(1) بلغت حظوة الشّيوخ لدى العامة شأناً كبيراً حيث عاملوه بكثير من التّبجيل والاحترام الفائقين، فحسب مذكرة استخبارات بتوقيع أحد محافظي الشّركة الفرنسيين بتاريخ 25 / 5 / 1921، كان المارّة من النّاس الذين يلاقونه في الشّارع يدنون منه ويقبلون يده... انظر:

الزّيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 273.

إذا كان المنخرط ينتمي إلى الديانة اليهودية فيستوجب القسم على كتابه المقدس، وتفتح جلساته بتلاوة الآيات القرآنية، وتؤث قاعة الصلاة في نواديه، واحتكمت نخبته إلى الانتماء العربي - الإسلامي في رؤيتها لمختلف قضايا عصرها: تجلّى ذلك في تعاطفها مع الشعب التركي في دفاعه عن وحدة أراضيه ضدّ المشاريع الاستعمارية التي تكشفّت إثر صدور اتفاقية سيفر في أوت 1920، ولما شاعت الأنباء عن دخول الجيش البريطاني استنبول واقتحامه الباب العالي سیر الزيتونيون مظاهرة يوم 10 مارس 1920 للذّبير عن شجبهم إنتهاك حرمة عاصمة الخلافة الإسلامية. وفي سنة 1922 تأسست لجنة الخلافة الإسلامية برئاسة أحمد توفيق المدني كاتب القلم العربي لدى لجنة الحزب الدّستوري التّنفيذية⁽¹⁾. وأعلنت بيعتها للخليفة السّلطان عبد المجيد ولم تنقطع المراسلات بين الآستانة ولجنة الخلافة. ولما أعلن قرار إلغاء الخلافة في سنة 1924، وبدا للعيان التوجّه اللائكي للجمهورية التركية حديثة النّشأة، صعق المسلمون بتونس لذلك، فأنكروا قرار الإلغاء وتمسّكوا ببيعة الخليفة وظلّ الأئمة على منابر الجمعة يخطبون باسمه وهو مبعد في سويسرا، وعكفوا بمكاتبته بالتأييد. كما أبدت النّخبة الدّستورية استنكارها لتحالف شريف مكّة حسين مع الانكليز إبان ما عرف بالثورة العربية الكبرى لتفتيت دولة الخلافة، وتبرّمها من مساعيه لإعلان نفسه زعيما وملكا للعرب، بل أنّه جدّ في الدّعوة لنفسه بالخلافة، فبدأ يطلب ويستجلب البيعة لهذه الخلافة. وجاء ذلك الموقف متناغما مع موقف أبرز علماء المسلمين، الاصلاحى الشيخ محمّد رشيد رضا من المسألة والذي ضمّنه مجلة المنار، المجلد 25 الصّادر في جمادى الآخرة 1342هـ\جانفي، 1924م وملخص فتوى رشيد رضا بطلان بيعة شريف مكّة حسين بالخلافة لعدم استجماعه للشّروط الشرعيّة كالعلم والعدالة والشّوكة، ولحرصه على السلطة وتهالكه على لقب خليفة وملك؛

(1) مناصرية، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي، مصدر مذكور، ص 213.

«حتى أنه اعتمد فيه على موالاة دولة غير مسلمة»⁽¹⁾ وأبانت جريدة الاتحاد في مقالاتها عن موقف الدستوريين الشّاجب للاحتلال الايطالي لليبيا واستيلاء جيشه على مدينة مسراطة في فيفري 1923. ولم تلق ثورة الرّيف المغربي سنة 1920 بقيادة عبد الكريم الخطابي وإعلانه الجمهوريّة الرّيفيّة في سبتمبر 1920 كدولة مستقلة، إلّا التعاطف والتأييد أيضا من قبل الحزب الدّستوري.

وكان الشيخ الثّعالبي أثناء إقامته بالمشرق العربي بين 1923 و 1937 قد واطب على الاتّصال بقيادة الحركات العربيّة والاسلاميّة في الأمصار التي زارها: الأستانة والعراق وفلسطين ومصر والحجاز واليمن وإيران والهند وأفغانستان... حاملا لواء توحيد الأمة الإسلاميّة وإحياء مؤسّسة الخلافة، التي تهاوت على وقع اجراءات مصطفى كمال أتاتورك التّحديثيّة بتركيا، فشارك الثّعالبي صحبة الشيخ محمّد الصّالح من كبار المحامين بتونس، في مؤتمر الخلافة بالقاهرة سنة 1926⁽²⁾. وسنحت له الظروف بالالتقاء بالشيخ المجاهد عزّ الدين القسّام، وقد اشتركا معا لوضع خطة للمقاومة وفي إرساء البنية التّنظيميّة لحركة الكفاح المسلّح ومدّها بالرجال والسّلاح والمال. ولقد كان الشيخ الثّعالبي بمعيّة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني العقل المدبّر لانعقاد المؤتمر الإسلامي الأوّل في القدس في 27 رجب 1350 هـ / 7 ديسمبر 1931 بحضور 145 عضو يمثّلون 22 بلدا من بينهم شخصيّات إسلاميّة من الوزن الثّقل على غرار رشيد رضا ورياض الصّالح وعبد الرّحمان عزّام... لتدارس الهجمة الصّهيونيّة على فلسطين وسبل التّوقي منها إسلاميا وعربيا وفلسطينيا⁽³⁾.

(1) الرّيسوني، أحمد: فتوى تاريخية للعلامة الشيخ محمد رشيد رضا: الخلافة والخليفة ومدى أهلية شريف مكة، موقع الأستاذ أحمد الرّيسوني raissouni.ma

(2) بن عيسى، الحسين: البورقيّة والهويّة، مكتبة تونس، تونس، الطّبعة الأولى، 2015، ص 143.

(3) بنبليغث، الشّيباني: بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، مصدر مذكور، ص 117-154.

وللزيتونيين الاسهام الأكبر في أنشطة الحزب الحرّ الدستوري ككتبة لعرائضه وكأعضاء في وفوده . فعملا بسياسة الوفود التي تبناها الحزب لكي ترى مطالبه الاصلاحية النور، سَير الحزب وفده الأول إلى قصر الباي محمّد الناصر المعروف بوفد الأربعين ثاني أيام عيد الفطر يوم 18 جوان 1920، تقدّمه الشيخ محمّد الصادق النيفر المدرّس بجامع الزيتونة، فقام بمهمته على أكمل وجه . فعرض على عاهل المملكة التونسية الإعلان عن تأسيس الحزب، وطلب تأييده في سنّ دستور وتحقيق رغائب الشعب الوطنية. فلقى الوفد الأذان الصّاغية من الباي تحت تأثير ابنه الأمير المنصف الذي عرف بميوله التحرّرية، وهو ما حفّز موقف قاداته على إيفاد وفد للملاقة الحكومة الفرنسيّة في باريس بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي . ولكنّ الوفد وجد الأبواب موصدة بسبب الدّعاية المغرضة لحزب المعمرين، وللأثر السيّء الذي تركه كتاب «تونس الشّهيدة» لدى الرّأي العام والطّبقة السّياسيّة الفرنسيّة. وخلال أزمة أفريل 1922 إثر الاعلان عن تنازل الناصر باي عن العرش، كان للزيتونيين العاملين صلب الحزب أو خارجه الدور الأعظم في تنظيم الاضراب الاحتجاجي بالعاصمة الذي انتظم يوم 5 أفريل. ولما احتشدت الجماهير في ذلك اليوم أمام قصر الباي، تداول على الكلمة بحضور الباي عديد الزيتونيين من أمثال الشيوخ محمّد الشّواشي، وعلي كاهية، والشاذلي المورالي... وبسبب مشاركتهم في تلك التّظاهرة ومساندتهم للباي، تمّ إيقاف بإيعاز من المقيم العام لوسيان سان عدد من شيوخ الزيتونة عن العمل مدّة أشهر. ويعود الفضل للزيتونيين وللحزب في إخراج الحركة الوطنية من طابعها النخبوي واكسبها طابعا جماهيريّا بأن مدّ الحزب الحرّ الدستوري جذوره إلى جهات نائية من المملكة كانت إلى وقت قريب بمنأى عن الحراك الوطني، حيث بات للحزب خلايا ضمّت 120 شعبة خلال سنتي 1922-1923، وتجاوز في إشعاعه النّخب الحضريّة، فأصبح له حضور مشهود داخل كلّ الفئات الاجتماعيّة، على عكس ما رَوّج له الدّيوان السياسي فيما بعد وما تناوله بعض الباحثين من أنّ التركيبة الاجتماعيّة لأعضاء الحزب الدستوري القديم كانت من الطّبقة

البورجوازية أو الميسورة «والحقيقة غير ذلك تماماً فإن دفتر ضبط أسماء المنخرطين... يثبت أن الأغلبية الساحقة هي من الطبقة الشعبية الكادحة أو المتوسطة من ضمنهم العامل اليومي (خدّام حزام) والبلغاجي والحدّاد والتّجار والقهواجي وحلايبي وبرّاني وفطائري وحجّام وخبّاز وحلواني... الخ»⁽¹⁾. أمّا قيادة الحزب فكان أعضاؤها من المتعلّمين ذوي المستوى العالي، إلّا أنّهم لم يكونوا كلّهم من الطبقة البورجوازية أو الغنيّة بل أغلبهم ينحدر من طبقات شعبية ومتواضعة وكذلك من التّجار. وما كان يوحد الجميع ذات «الايديولوجيا»: الاعتقاد في الجامعة الإسلامية وإلغاء نظام الحماية والظفر بالاستقلال كهدف استراتيجي، والنّقاط التسعة التي تألّف على تبنيها الحزب منذ جوان 1920 كهدف مرحلي منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي من قبيل مجلس تفاوضي مشترك، حكومة مسؤولة أمامه، الحريّات العامّة، إجباريّة التّعليم العام...

ولم يهدأ نشاط الحزب الحرّ الدّستوري ويخفت بريقه إلّا بعد اصدار السّلط في جانفي 1926 عددا من المراسيم عرفت بالأوامر الجائرة (Décrets scélérats) تقضي بإلغاء حقّ التّجمّع والاجتماع وتحويل قانون الصّحافة ومحاصرة النّشاط السياسي⁽²⁾.

2 - الزّيتونيون بالمرصاد لحملات التّنصير والفرنسة

أثارت السياسة الاستعماريّة في مطلع الثلاثينات مشاعر التونسيين الذي باتوا ينظرون أكثر من ذي قبل بحساسيّة مفرطة إزاء القضايا المتعلّقة بالهويّة والدين، كيف لا وتمثال الكاردينال لا فيجري أكبر دعاة تنصير شعوب المغرب العربي بات منتصباً منذ 1925 وسط العاصمة ليس ببعيد عن جامع

(1) بن ميلاد، أحمد ومحمد مسعود ادريس: «الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية»، مصدر مذكور، ص 235.

(2) أكاديميا، العدد 43-44 جويلية-أوت-سبتمبر 2015.

الزيتونة، شاهرا صليبه رافعا إياه فوق رؤوس المارة بيده اليمنى والانجيل بيده اليسرى. لذا من المنطقي أن انطلق الزيتونيون في مظاهرات صاخبة منادين بإزالة التمثال، ولقد دفعوا ثمن الاحتجاج باهظا بعد أن تم رفث مجموعة من الطلبة وأبعاد بعض الأساتذة.

ولقد أثارت أوامر التجنيس المتعددة وبخاصة أمر 20 ديسمبر 1923، سخط علماء الزيتونة واعتبروها مساسا بالعقيدة وإجهازا على الشخصية التونسية. والقانون المذكور يفتح أكثر من أمر 3 أكتوبر 1910 باب الحصول على الجنسية الفرنسية للتونسيين، بإسقاط بعض الشروط التي كانت مطلوبة، كمعرفة اللغة الفرنسية والشهادت الجامعية، فيكفي طالب الجنسية الفرنسية، بموجب القانون الجديد، أن يكون محرزا على شهادة إنتهاء التعليم بإحدى المعاهد الثانوية كالباكلوريا، أو دبلوم نهاية التعليم بمدرسة ترشيح المعلمين، أو دبلوم المدرسة المهنية ايميل لوبيي. كما لم تعد الجنسية الفرنسية متاحة للتونسيين المتزوجين من نساء فرنسيات فحسب، بل للمتزوجين من أجنبيات تابعت لقضاء المحاكم الفرنسية عموما، وذلك في نطاق المنافسات الفرنسية الإيطالية⁽¹⁾.

ولم تتأخر ردود فعل الزيتونيين، فانبرى البعض من شيوخهم في تبيان خطورة التجنس بالجنسية الفرنسية وتبعاته الدينية عامدين إلى تأصيل شرعي للمسألة، فنشر الشيخ أحمد عياد في جريدة الأمة في عددها الخمسين بتاريخ 13 نوفمبر 1923 فتواه التي تفيد بكفر المتجنس استنادا إلى ما ورد في القرآن الكريم وخاصة الآيات ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ المائدة: الآية 51، و﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ النساء، الآية 60 وما بعدها، إلى قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

(1) الزيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 312.

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿النساء: الآية 65﴾، اعتبارا لكون من تجنّس بجنسيّة أجنبيّة قد آثر المحاكمة إلى أهل ذلك الجنس على المحاكمة إلى الشرع المقدّس، وكلّ من صدر منه ذلك فهو كافر. وذلك استنادا إلى ما ورد في الآيتين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُم مَّؤْمِنِينَ﴾ المائدة: الآية 57، وقوله عزّ وعلا ﴿تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ المائدة: الآية 80، اعتبارا إلى كون من اتخذ غير المؤمنين أولياء وانصارا لهم فهو كافر، والمتجنّس قد اتخذهم أنصارا فهو كافر.

وبطلب من الحزب الذي وجّه إلى العلماء المسلمين سنوات 1923-1924 طلبا عبر الصحافة العربيّة في شأن استصدار فتوى تحرّم على المسلمين التّجنّس بالجنسيّة الفرنسيّة، لبي علماء الهند وفارس النداء وأنكروا على المسلمين التونسيّين التّجنّس، وكانت أشهر الفتاوي تلك، واحدة وردت بجريدة «الخلافة» الصّادرة بمدينة بومباي الهنديّة، وأخرى صدرت عن رشيد رضا نشرت في مجلّته «المنار» في عدد جانفي 1925، أفتى فيها بأنّ التّجنّس يعتبر ردّة ضدّ الشرع وخروج من الملة الإسلاميّة⁽¹⁾. وخلال شهر مارس 1924 وبايعاز من الشّيخ عبد العزيز الثعالبي الذي توفّق في استثمار علاقاته بالأوساط الفكرية والسياسيّة المصريّة في إثارة قضية التّجنّس لدى الرّأي العام الإسلامي، صدرت فتوى الشّيخ علي سرور الزنكلوني، أحد علماء جامع الأزهر بمصر، فحواها تكفير المتجنّس⁽²⁾.

وجاء موقف الزيتونيّين من قضية التّجنّس في الثلاثينات باعتبار المتجنّس

(1) مناصريّة، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 214.

(2) الزّيدي، علي: الزيتونيّون دورهم في الحركة الوطنيّة التونسيّة، مصدر مذكور، ص 321-323.

كافرا خارجا عن الملة المحمدية لا تقبل توبته، منسجما مع المواقف السابقة المتزامنة مع صدور قانون 1923. فقد أفتى الشيخ محمد عزيز جعيط، ومفتي بنزرت الشيخ ادريس الشريف، أن «المتجنس مرتد، والمرتد لا يصلح عليه ولا يدفن في المقابر الإسلامية». كما أعلن كافة الزيتونيين سواء في مستوى الطلبة أو في مستوى رجال التعليم، عن تبرؤهم من فتوى التجنيس الصادرة عن شيخ الإسلام المالكي وأنها لا تشرف سمعة الجامعة الزيتونية المجيدة. وأمام اتساع رقعة الاحتجاجات، لم يعد الإقدام على التجنيس يثير اهتمام إلا من باع دينه ووطنه، مما حدا بسلط الحماية إلى إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين.

حملات المناهضة لتجنيس التونسيين آتت أكلها في آخر المطاف، فخلال الفترة الواقعة بين سنتي 1921 و1930 زهاء 1016 تونسي مسلم تجنس بالفرنسية الفرنسية، أي أقل من 0,05 % من مجموع ما يزيد عن مليوني نسمة هم سكان المملكة. وفي السنوات التالية وتحت تأثير دعوات التحريض ضد التجنيس والمتجنسين تقلص غدد المتجنسين شيئا فشيئا، فبعد أن بلغ العدد ذروته سنة 1927 بـ 248 متجنسا نزل العدد إلى 22 متجنس سنة 1932 وحالتين فقط سنة 1933، بينما وخلال عقد العشرينات حاز 10 234 ايطالي على الجنسية الفرنسية، و5 549 يهودي أي قرابة 10 % من أبناء الجالية المتألفة من 56 000 يهودي مقيم بتونس⁽¹⁾.

وضمن ظرفية اتسمت باصرار السياسة الاستعمارية بتونس على استفزاز مشاعر التونسيين الدينية، جاء عقد الكنيسة المسيحية للمؤتمر الأفخارستي خلال أيام 7 و11 ماي 1930 بقرطاج، وقد وقع الاختيار على قرطاج لأنها تحوي أقدم الكنائس في إفريقيا، هذا علاوة على احتوائها جثمان لويس التاسع قائد الحملة الصليبية على تونس في القرن الثالث عشر ميلادية. ولذلك انعقد

(1) انظر:

Michel Camau et Vincent Gaisser: Habib Bourguiba, la trace et l'héritage; Editions Kartala 2004, p 116.

المؤتمر تحت إشراف المقيم العام منصرون والكاردينال لومتر (Le Maitre)،
وتحت إشراف الباي ورجال دولته، وذكرت الصحافة الاستعمارية أن شيخ
الإسلام حميدة بيرم، ونيس الافتاء الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، قد قبل
العضوية الشرفية في المؤتمر، ولكن الشيخان أصدرتا تكذيباً لهذا الخبر⁽¹⁾.

وقد شكّل المؤتمر مناسبة للتهجّم على الإسلام والتشهير به وأبرز عيوبه
وأظهر حجم معاناة المسيحيين في تونس، ولم يتردّد لحظة أسقف قرطاج عن
القول بملء فيه: «إنّ الفكرة العظمى التي كانت تدور بين جنبي سان لويس
والتي ورثها عنه الكاردينال لافيغري هي التي دفعتنا اليوم إلى عقد هذا
المؤتمر، إنّ مؤتمر قرطاج سيكون حملة صليبية جديدة ملؤها الكرم المسيحي
والعقيدة النيرة»⁽²⁾. ورافقت المؤتمر استعراضات جابت شوارع العاصمة
لشبان مسيحيين متزيين بزّي الصليب رافعين تمثال الملك الفرنسي لويس
التاسع. وكانت ردود فعل الطلبة الزيتونيين الاضرابات والمظاهرات التي
دامت عشرة أيّام نتج عنها اعتقالات في صفوف الزيتونيين.

وانساقّت السّلط الاستعمارية في إثارة مشاعر الكراهية والسخط على
سياستها مع التّأهب في مطلع الثلاثينات للاحتفاء بخمسينيّة الحماية، خاصّة
بعد ما شاع من تخصيص ثلاثمائة مليون فرنك من ميزانية الدّولة لهاته المناسبة،
والحال أنّ قسم كبير من الأهالي يشنون تحت وطأة المجاعة والخصاصة تحت تأثير
التداعيات السلبية لأزمة الثلاثينات الاقتصادية التي اجتاحت البلاد التونسية
منذ 1932. وكان للزيتونيين مساهمة فعّالة في الحملة التي شنها الوطنيون
لتحذير السكان من المشاركة في الاحتفالات المقرّرة.

وزاد الاحتقان حدّة مع اعتراض الأهالي على دفن المتجنّسين في المقابر
الإسلامية، وكانت المواجهات قد اندلعت في بنزرت بعد وفاة رئيس المتجنّسين

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 136.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 115.

بتلك المدينة ورفض المفتي الشيخ ادريس بن محفوظ الشريف السماح بعملية دفنه بعد إصداره فتوى تفيد صراحة أنّ المتجنّس مرتدّ ولا يجوز دفنه في المقابر الإسلامية. وتكرّر نفس المشهد في تونس العاصمة غرة ماي 1933 عندما تجمع أهالي وأصروا على منع دفن زوجة كبير دعاة التجنيس ورئيس «رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية» عبد القادر القبائلي بمقبرة الزّلاج، واضطرت الشرطة إلى حراسة المقبرة ليلا نهارا بعد نبش جثة الميتة من قبرها ليلا. وامتدّت التظاهرات إلى القيروان وحمّام الأنف وفيرفيل... وفي الأثناء اشتدّ حراك طلبة الجامع الأعظم وازداد حنقهم على الفتاوى الشرعية التي صدرت عن أعلام «الإسلام الرسمي» المتساهلة مع المتجنّسين، ودخلوا في اعتصاب مفتوح بداية من يوم السبت 15 أفريل بتحريض من عدد من أساتذتهم الذين نالهم عقوبات الحكومة بالتوقيف عن التدريس وفي مقدّمتهم الشيخ الشاذلي بالقاضي ومحمد صالح النيفر.

وفي المنستير ثارت نائرة الأهالي عقب قرار المراقب المدني الفرنسي بدفن طفل أحد المتجنّسين بين قبور المسلمين، فجرت مصادمات بين الأهالي والقوّات الفرنسية يوم 8 أوت 1933، انجلت عن قتل وسقوط جرحى. وعلى إثرها قدم وفد من المنستير إلى العاصمة يطلب من الحبيب بورقيبة المحامي أصيل المدينة إلى الباي للاحتجاج على الاضطهاد، فاستجاب بورقيبة للطلب⁽¹⁾ فأخذت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري بورقيبة مملي ذهابه إلى الباي دون استشارتها وعلمها، وعدّت ذلك تحدياً لها، فكانت هذه الحادثة من بين أخرى، سببا في استقالة بورقيبة وصحبة من جماعة «العمل التونسي» من اللجنة التنفيذية في 9 سبتمبر 1933، ودعوته إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب في قصر هلال في 2 مارس 1934 بعد ستة أشهر، تخضّص عنه تكوين الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد⁽²⁾.

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2، ص 161.

(2) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 65.

3 - نماذج عن نشاط الزيتونيين في المجالين الثقافي والجمعياتي

تعود أولى بوادر نشاط الزيتونيين إلى جمعية «العروة الوثقى» التي بعثها الشيخ محمد السنوسي بعد أن عاد من منفاه بالقاهرة إلى تونس سنة 1883 متأثراً بالحركة الإصلاحية التي تزعمها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وقد لاقت مبادئ العروة الوثقى صدى إيجابياً لدى الأوساط الزيتونية وفي مقدّماتهم الشيخ سالم بوحاجب وتلاميذه من طلبة الجامع الأعظم، بل وتعزز انتشارها على إثر زيارة الشيخ محمد عبده لتونس سنة 1884، وعانين من خلالها الشيخ ما تشكو منه تونس من مسخ لشخصيتها الوطنية في ظل الهيمنة الاستعمارية.

كان للزيارة تأثير مباشر على الحركة الإصلاحية، ففي أوت 1893 صدرت جريدة «الحاضرة» التي تولّى إدارتها علي بوشوشة خريج المدرسة الصادقية، وتتالى صدور الصحف، ففي سنة 1889 برزت جريدة «الزهرة» التي أصدرها عبد الرحمان الصنادلي. وأدلى الزيتونيون بدلهم في مجال نشر الصحف فأصدر الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1901 جريدة «سبيل الرشاد» وذلك قبل سفره وتطوافه في أقطار المشرق. واشتدّ عود التيار الإصلاحي في أعقاب تأسيس معهد الخلدونية سنة 1896. وفكر الشيخ محمد عبده في أداء زيارة ثانية إلى تونس، فكان له ذلك في أكتوبر سنة 1903، وقد استقبل استقبالاً عظيماً من قبل رموز الإصلاح بتونس وخاصة جماعة «الحاضرة»، ودعي لإلقاء محاضرة بالخلدونية بعنوان «العلم وطرق التعليم» أيد فيها بشدة الاتجاهات الإصلاحية التي ينادي بها رواد الحركة الإصلاحية بتونس.

وتواتر إلقاء المحاضرات التي حظيت بالترحيب من قبل النخبة فكان لها وقعا طيباً لدى أعلامها «ومن بين المحاضرات الشهيرة التي أقيمت في أوائل القرن العشرين... على سبيل المثال:

- أصول التّقدم في الحضارة الإسلامية التي ألقاها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، في ماي 1906 على منبر جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية.

- مشكلة اللغة العربية (1909) للشيخ محمد الخضر حسين على مبر
جمعية الخلدونية⁽¹⁾.

وقد وجد أعلام النخبة ضالتهم في عديد المنابر الصحفية التي أصدرت
مقالات ذات نفس تجديدي إصلاحي. وكان العمل الصحفي بالإيالة التونسية
قد عرف طفرة حقيقية بعد قرار إلغاء الضمان المالي الثاني الذي جاء به أمر 2
جانفي 1904، على عهد المقيم العام ستيفان بيشون (Stephan Pichon 1901-
1906)، إذ بلغ عدد الدوريات العربية بين مجلة وصحيفة ما بين 1888 و1909
خمسا وأربعين نشرة، وبين 1888 و1904 رأت النور 13 جريدة جديدة. «وقد
ظلّ الزيتونيون يمثلون أغلبية المتعلمين بالبلاد التونسية دائما، وقامت الحركة
الصحفية التونسية في هذه المرحلة على كواهلهم بالأساس، فكانوا أغلبية من
يكتبون في هذه الصحف ويديرونها، وأغلبية من يحتضنونونها ويقرؤونها»⁽²⁾.

ويبدو أنّ النهضة الصحفية التي اعترت الإيالة التونسية قد شذت
بزخمها وتنوع ميولاتها ومضامينها، انتباه الشعراء والأدباء الجزائريين الذين
أتيحت لهم فرصة متابعة دراستهم بالزيتونة وفروعها، فعزوا تخلف الشعب
الجزائري بعدم إقدام الشعب على إصدار صحف مماثلة للصحف التي تصدر
في تونس تعرّف بالكيان الجزائري، والتي كان من المفترض أن تضطلع بدور
ثقيفي وتوعوي حيوي. فما دامت الجزائر لم تلج عصر الصحافة فهي كيان
جامد بلا هوية مقتول الاحساس، وفي ذلك يقول الشاعر أبو يقظان:

يا تونس الخضراء زهرة عصرنا	فلقد بدت من فجرنا نسمات
هذا قليل من كثير من حظو	ذلك إذا عملت وكان منك ثبات
أما البلاد الرّاقدات فحظها الـ	حرمان والخسران والويلات
مثل الجزائر مقتل الاحساس مجـ	زرة الحياة حظها الحسرات

(1) مزالي، محمد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 429-430.

(2) الزّيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 27-28.

من عصر توزيع الحياة على بني الإنسان نابت أهلها ضربات⁽¹⁾

وفي مجال المسرح وإيماناً منهم بأنّ الفنّ التمثيليّ جنس من فنون الأدب وباب من أبواب التربية الشعبيّة، وبعد البدايات المتعثّرة لأوّل جمعيّة تمثيليّة تونسيّة باسم جمعيّة «النّجمة التمثيليّة» التي تأسّست سنة 1908... تحرّك اهتمام الزيتونيين بهذا الفنّ، فبعاية من الشّيخ عبد العزيز الثعالبي تأسّست فرقة مسرحيّة في سنة 1910 تحت اسم «جمعيّة الآداب»، ثمّ أسّست جمعيّة أخرى وهي «جمعيّة الشّهامة العربيّة» في سنة 1911، مثّلت في أوّل أعمالها رواية الشّيخ محمّد مناشو (1882-1933) خريج جامع الزيتونة وعنوانها «الانتقام»⁽²⁾.

إذن شيء من الحركيّة اعترى الثقافة والإعلام مع بدايات إرساء الاستعمار بتونس الذي حرّك سواكن عديدة، ويبدو هذا نتيجة منطقيّة لاستياء النّخبة الزيتونية من سياسات فرنسا العاملة على نشر الثقافة الفرنسيّة وصهر المجتمع التونسي في بوتقة الحضارة الغربيّة بواسطة التّعليم والمدارس التّابعة للإدارة أو المؤسّسات التبشيريّة التي أصبحت رافداً أساسيّاً لتعليم مواز بتونس ينافس التّعليم بالكتاتيب القرآنيّة وجامع الزيتونة وبالخلدونيّة... لقد ترجمت المطالب الأساسيّة المقدّمة من قبل الطّلبة الزيتونيين، الرّغبة الصّادقة في الحفاظ على اللغة العربيّة - مركز الهوية - من التّهميش ومنحها المكانة المرموقة التي تستحقّ ورفض لغة المستعمر، وفي هذا الإطار يتنزّل رفضهم للقرار الذي طرحه المقيم العام مارسيل بيروطون في 7 فيفري 1936 والقاضي بتدريس اللغة الفرنسيّة بالجامع الأعظم للاعتراف بمعادلة الشّهادات الزيتونية للشّهادات الدّولية أو للانخراط في الوظيفة العموميّة، ودخلوا جرّاء الرّفص في إضراب غير نهائيّ عن الدّروس بدأ يوم 22 فيفري، وتجدّد الدّخول في إضراب غير نهائيّ في مارس 1937، لما أيقن الطّلبة بأنّ جهاز الحماية قد أخلّ بتعهداته التي قطعها المقيم العام أرمان قبيون بإعفاء القضاة التونسيين وموظفي الإدارات التّقليديّة من

(1) المنبر، عدد 22 جويلية 1920 نقلا عن الجابري، محمد صالح، ص 54.

(2) بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس، مصدر مذكور، ص 146-147.

معرفة اللغة الفرنسية... علما أن حذق اللغة الفرنسية يعني الطلبة من الخدمة العسكرية، في الوقت الذي لا يخول معرفة لغة البلاد الحصول على ذلك الامتياز⁽¹⁾.

ولأنّ النضال من أجل اللغة القومية وأداة التعليم لا ينفصل عن المسألة الدينية فقد رفض الطلبة الزيتونيون نظام العطل الذي أقرته سلط الحماية، واتبعوا نظاما يتوافق مع المواسم والأعياد الإسلامية واستعملوا في الجامع الأعظم التقويم الهجري، وفرضوا ابتداء من يوم 30 فيفري 1939 الموافق لرأس السنة الهجرية اعتبار ذلك اليوم عطلة.

ولقد أبقت فرنسا على سيطرتها وخنقتها للتطلعات الثقافية للطلبة الزيتونيين المنافحين عن الهوية، فالقانون الأساسي المعمول به في مدارس سكنى الطلبة وفي فصله 177 يحجر على الطلبة مطالعة الصحف والاشتغال بأمور أخرى غير الدراسة والفصل 174 يمنع الطلبة من إعطاء بعض الأخبار للصحف والكتابة فيها. كما عومل الطلبة بحيف غير مبرر من قبل السلط الاستعمارية فلم يكن يسمح لهم حتى منتصف الثلاثينات (1936) بإنشاء جمعيات ثقافية خاصة بهم، مثل تلامذة المعاهد المدرسية الرسمية. لذا منذ ذلك التاريخ انطلق تأسيس الطلبة وقدماء الزيتونيين للجمعيات الثقافية الطلابية، سواء الجمعيات ذات الطابع الثقافي العام، أو جمعيات إعانة الطلبة والدفاع عن مصالحهم والنوادي السياسية والثقافية وجمعيات الكشف والجمعيات القرآنية.

وتعدّ جمعية الشبان المسلمين ذات طابع متميز من حيث ارتباطاتها الخارجية ومبادئها، فهي فرع من فروع جمعية الشبان المسلمين بمصر حسب إفادة صاحب جريدة الوزير الطيب بن عيسى في عددها الصادر في أكتوبر 1928. ففي تلك السنة بدئ العمل بتونس على تأسيس هذه الجمعية، وتكوّنت لها هيئة وقتية، كان من أبرز أعضائها الطيب بن عيسى ومحبي الدين القليبي.

(1) الزّبيدي، علي: الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 431.

ومن بين الأسباب التي دعت إلى إحداثها كما ورد في مجلة الفتح القاهرية في عددها الصادر يوم 30 ماي 1929: «نشاط أعمال المبشرين المسيحيين من جهة واضطراب فكرة التجديد، وانطوائها أحيانا على روح عدائية للإسلام من جهة أخرى. كل ذلك مما يوجب على طالبي النهوض الحقيقي من شبان الإسلام أن يبادروا إلى تأسيس جمعية للشبان المسلمين، تنظم جهود التقدم النافع وتسير على برنامج واضح للاصلاح القائم على أساس الوفاء للإسلام»⁽¹⁾.

وإن كان عملياً الجمعية لم تتأسس وتتهيكّل أركانها إلا خلال شهر جوان 1934، فإن الجمعية أضحت وفي ظرف وجيز أنشط الجمعيات على الإطلاق والأكثر امتدادا دواخل البلاد، فقد بلغ عدد فروع جمعية الشبان المسلمين 46 فرعاً سنة 1945، وقد آلت على نفسها بمقتضى قانونها الأساسي، تربية الشبان تربية إسلامية فقامت بنشاط ثقافي واجتماعي متواصل عبر فتح دروس ليلية لتعليم قواعد القراءة والكتابة والحساب وعرض الأفلام الوثائقية، وعقد المحاضرات والمسامرات ومجالس الذكر في المساجد بالعاصمة ومدن المملكة وقراها وإنشاء فروع للمحافظة على القرآن الكريم، وتنظيم المهرجانات التي تقام بمناسبة بعض الأحداث الوطنية بإشراف ثلّة من المثقفين الزيتونيين أمثال محمّد الصالح النيفر والصادق بسيس، فكانت بحق «أداة الوصل بين الثقافة الزيتونية وبين الجمهور غير المثقف»⁽²⁾. ولئن هيمن قدماء الزيتونيين على هيئتها المديرية ابتداء من سنة 1937، فإن رواد الجمعية كانوا ينتمون إلى مختلف المعاهد المدرسية والنزعات السياسية، ومن بين أهمّ التظاهرات التي رعتها الجمعية، واكتست صبغة قومية:

- المظاهرة التي انتظمت في شهر ديسمبر 1937 للاحتجاج على عرش الشريط الصهيوني «الأرض الموعودة» وإلغائهم للعرض بقاعة الكوليزي، وتوجيههم عرائض إدانة للإقامة العامة ووزارة الخارجية.

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 182-183.

(2) بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية بتونس، مصدر مذكور، ص 247.

- مظاهرة يوم 28 فيفري 1937 لإعداد المطالب التي تتناغم ورغائب التونسيين المزمع تقديمها إلى وكيل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي المكلف بالشؤون التونسية بيار فيانو أثناء زيارته إلى تونس.

وقد استماتت جمعية الشبان المسلمين في الدفاع عن اللغة القومية والذود عنها وبلغ الحماس بأعضائها أن اقترحوا توظيف غرامة رمزية لفائدة مالية الجمعية على كل عضو يتخاطب بالعامية دون اللغة العربية الفصحى. ومن جملة الأنشطة التي اعتادت على تنظيمها بشكل مستمر مجالس الذكر في المساجد بالعاصمة ومختلف الجهات وقراها، كما أسست فروعاً للمحافظة على القرآن الكريم، ونظمت إملاءات الحفظ، وفتحت الجمعية دروساً ليلية لتعليم مبادئ القراءة والحساب، وعرضت أفلاماً تثقيفية، وأقامت المحاضرات ومهارج الذكريات الدينية في العاصمة والمدن الكبرى... فكانت جمعية الشبان المسلمين وفق شهادة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، همزة الوصل بين الثقافة الزيتونية والجمهور غير المثقف «فكان نشاطها في هذه الفترة من أقوى العوامل في بروز عظمة الجامعة الزيتونية في نظر الرأي العام وتمهيد الطريق لمن ليس من خريجي تلك الجامعات الدينية العظمى لأن يتصل بروحها الثقافية»⁽¹⁾.

ومنذ اعتلاء الشيخ محمد صالح النيفر (1902-1993) لرئاستها سنة 1940 اتسع نطاق عمل جمعية الشبان المسلمين ليشمل مختلف أرجاء البلاد، وفي سنة 1945 أنشأت الجمعية فرعاً نسائياً دعي «السيدات المسلمات» بهدف بث الوعي الوطني بين العنصر النسائي أشرفت عليه السيدة سعاد خنتاش عقيلة الشيخ محمد صالح النيفر... ومن إنجازات «السيدات المسلمات» إحداث صندوق للمعوزات من البنات لمواصلة دراستهن. وكانت العائلات التونسية تعارض بشدة تعليم الفتايات المسلمات وفق المناهج المتبعة في أوروبا خشية فرنستهن والتطّيع بعوائد الغرب، فكانت البنت بين الخامسة والثانية عشرة من

(1) بن عاشور، محمد الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس نقلاً عن العمودوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس ص 35-36.

العمر تشرع في التدرّب على دورها المستقبلي كربة بيت، لذلك ظهرت دور مختصة في تعليم البنات، المهن والحرف للفتيات في منازل ومحلات خاصة تنتصب في بيوت محترفات تشرف عليها معلّّات تعرف باسم «دار عريفة» أو «دار معلّمة»⁽¹⁾ وأمام العوائق الموضوعية أمام تعلّم البنت المسلمة نظّم الشيخ محمّد صالح النيفر اجتماعا بنهج الباشا وجه فيه الدّعوة إلى نشطاء المجتمع الأهلي وعرض عليهم فكرة إنشاء مدرسة تعنى بتدريس البنت المسلمة واقناع الآباء بهذه الفكرة صونا لبناتهنّ من الضّياح والجهل والتّقصير. ولقي نداء الشيخ استجابة من المؤسرين الذين أغدقوا من مالهم الخاصّ لبناء «مدرسة البنت المسلمة» الابتدائية التي ظهرت للوجود سنة 1947 وانتصبت بنهج السّراجين، وسرعان ما أحدثت لها فروع بالحاضرة وخارجها. ولاستكمال تعليمها الثّانوي سعى الشيخ محمّد صالح مع إدارة الجامع الأعظم الذي يديره قريبه الشيخ علي النيفر، لإنشاء فرع للتعليم الزيتوني للبنات، وكلف الشيخ محمّد صالح بإدارته، وتدوم الدّراسة فيه سبع سنوات تفضي إلى الحصول على شهادة التّحصيل⁽²⁾. وبهذا يكون الشيخ محمّد صالح النيفر بحقّ وعن جدارة رائد تعليم الفتاة المسلمة بتونس.

عزيمة الشيخ محمّد صالح النيفر لم تفتّر في إيقاظ الشّعور الوطني والعمل على مختلف الواجهات، فأسّس جمعيات رياضية -على غرار جمعية «النّشء الرّياضي» سنة 1931 التي تحوّلت إلى «الملعب التّونسي»- وبعث مع آخرين «شركة اليقظة الاقتصادية» برأس مال قدره عشرة ملايين فرنك للمساهمة في التّصدّي للفقر وتمويل العمال الخيرية.

لم تنظر القيادة المتغرّبة للحزب الدّستوري الجديد بعين الرّضا إلى

(1) بن يوسف، عادل: قصّة تعليم البنت المسلمة في تونس، أكاديميا عدد 7-9 جويلية-أوت-سبتمبر 2012، ص 74.

(2) العمودوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس أطوار من النّشأة والمحاكمات السّياسية الكبرى 1965-1980، د.ت، ص 35.

الحراك الذي دبّ جسم الجمعيات الإسلامية عامّة وجمعية الشبان المسلمين بالخصوص، لاعتناقها الايديولوجيا الإسلامية التي لو سادت لعرقلت المشروع المجتمعي الدستوري، ولكنّ تصفية الحسابات لم يحن وقته إلا بعيد الاستقلال مباشرة كما سيمرّ معنا لاحقا.

أمكن للطلبة الزيتونيين أن يكون لهم صحيفة تصدع بآرائهم ألا وهي «الهلal» التي ظهر عددها الأول يوم 13 مارس 1938 وأشرف على تحريرها الطلبة أنفسهم، وبعد سنوات من الاحتجاب عاودت الصدور من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، بمعية غيرها من النشريات السرية، وقد غلب على خطها العام حدة اللهجة ودعوة الشعب إلى الثورة.

وفي مطلع الثلاثينات وأمام تدغم موقع النزعة الاصلاحية لدى أوساط رجال التعليم بالجامع الأعظم، دبّت حركية ثقافية تجسّمت بإصدار مجلات إسلامية وأدبية، نخصّ بالذكر منها مجلة «شمس الإسلام» ونشريات الجمعية الخلدونية التي كان يساهم في إعدادها عدد كبير من الزيتونيين، وخصوصا «المجلة الزيتونية» لسان حال علماء الزيتونة التي ظهر عددها الأول في غرة سبتمبر 1936 ويديرها الشيخ محمد الشاذلي بالقاضي ويرأس تحريرها الشيخ محمد بن المختار بن محمود، وقد تواصل صدورها بانتظام حتى شهر جانفي من سنة 1946 قبل أن يحتجب نهائيا سنة 1955، وشكّلت منبرا للنخبة الزيتونية لنشر بحوثها في شتى المواضيع الدينية والأدبية والتاريخية⁽¹⁾. كما ظهر عدد من الجمعيات الزيتونية المتألّفة من المدرّسين والطلبة على حدّ السواء، كالجمعية التي إنشأها الشيخ عبد العزيز الباوندي في سنة 1934 لتحفيظ القرآن بواسطة الاملاء بفروعها المنتشرة في كامل البلاد. وأسهم خريجو الجامعة ومدرّسوها مساهمة فعالة في بعث المدارس القرآنية العصرية، والجمعيات المسرحية، وأخرى متعدّدة مثل جمعية الكتاب التونسيين وجمعية

(1) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمد المختار بن محمود والحركة الزيتونية، ص35.

أخوان الصفا والنّادي الأدبي... والنّوادي الخاصة السّياسية والثّقافية في العاصمة وبعض المدن الدّاخلية.

ومع تأسيس جامعة الدّول العربيّة بالقاهرة وتطوّرات أحداث القضيّة الفلسطينيّة، برز نشاط ثقافي قومي ذو صبغة عربيّة إسلاميّة تمثّل في سلسلة المحاضرات التي كان يلقيها عدد من المدرسين الزيتونيين، في طليعتهم الشّيخ الفاضل بن عاشور والشّيخ محمّد الصّالح النّيفر، وتبادل الزّيارات بين المحاضرين والعلماء مع أقطار المشرق والمغرب العربي، من ذلك الزّيارة التي أدّاها إلى تونس سنة 1936 الشّيخ عبد الحميد بن باديس خريج الجامعة الزيتونية ورئيس جمعيّة العلماء المسلمين بالجزائر ومدير مجلّة الشّهاب. وقد انتهز الزيتونيون كلّ مناسبة لبثّ الحسّ القومي وتقوية الشّعور بالانتماء وروح المجد والنّخوة والاعتزاز بالهويّة والتّقليص من عوامل التّفرقة بين عناصر الأُمّة، عبر إحياء ذكرى أعلام النّخبة التونسيّة والعربيّة من القدامى والمحدثين من أمثال امرئ القيس وأبي العلاء المعريّ والعلامة ابن خلدون وحافظ إبراهيم وأحمد شوقي ومحمّد المويلحي وأبي القاسم الشّابي... الخ. وتسليط الأضواء على عظمة الماضي والصّفحات المشرقة من تاريخي تونس والعرب الوسيط، والتّعريف برواد الفكر الاصلاحى في العصر الحديث، بتنظيم الندوات والمحاضرات الأدبيّة والفكرية والعلميّة المفردة أو المتسلسلة، سواء المنظّمة من طرف المجمع الأدبي الذي افتتح بالخلدونيّة أو من طرف النّادي الأدبي لقدماء الصّادقيّة وسط اقبال جماهيري ملفت للانتباه سيما بين الأجيال الصّاعدة من المتعلّمين، نشطها لفيف من المثقّفين اللّامعين كالشّيخ الفاضل بن عاشور والشّيخ محمّد العربي الكبادي ومن المدرسيّين الطّاهر صفر ومحمود المسعدي وعلي البلهوان... وتتالى إقامة المهرجانات التّذكاريّة بمناسبة عيد الأضحى وعودة الحجيج ورأس السّنة الهجريّة وعيد الولد النّبوي الشّريف، والزّيارات المتكرّرة لعلماء المغرب والمشرق لتونس وساستهما⁽¹⁾.

(1) بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية بتونس، مصدر مذكور، ص 250.

وفي الجهات وفي كل مدينة أو قرية من القطر التونسي، كان الطلبة الذين أحرزوا على شهادات التطوع أو التحصيل، وطلبة المرتبتين العليا والمتوسطة من أبناء الجهات الداخلية البعيدة عن المؤسسة المركزية -الجامع الأعظم بالحاضرة- هم القادة الحقيقيون لكل نشاط فكري وثقافي وفي مقدمة النضالات السياسية، في إطار الجمعيات التي أنشئوها، أو في إطار المنظمات الوطنية التي لها نشاط دؤوب في تلك الجهات.

وكلما أحدث فرع جديد للجامع الأعظم، إلّا واستحال إلى بؤرة لحركة نضالية مشهودة، ومركز إشعاع ثقافي. فتداعى للالتحاق به ثلة من حملة شهادات التطوع أو العالمية للتدريس بالفرع الجديد «حاملين معهم زادهم العلمي وما اعتنقوه من مبادئ حديثة، وما تشبّعوا به من أفكار نضالية ذات أبعاد اصلاحيّة وسياسيّة كانوا مارسوا نشاطهم في الدّعوة إليها ونشرها بين طلبتهم»⁽¹⁾ وينقل السّمعلي مشاهداته وانطباعاته عمّا طرأ من ديناميكية محسوسة على عمل تالة، منذ إحداث الفرع الزيتوني بها خلال السّنة الدّراسيّة 1948-1949 علي يد حاملي الشّهادات العليا والمتوسطة من أبناء الجهة، بعد أن وقع انتدابهم للتدريس بفرعها الجديد: من أمثال أحمد بن محمود الرّحموني القماطي مدير الفرع والشّيخ محمّد البدوي المساهلي... وقد شكّل الإطار البشري بالفرع الجديد كما يذكر الكاتب «فضاء حيويًا للتّواصل والاتّصال ونشر الأفكار الثّوريّة والدّعوات الاصلاحية التي منها الدّعوة إلى الثورة على النّظام الاستعماري... والدّعوة إلى التمسك بالتعاليم والقيم الإسلاميّة، وبالقوميّة العربيّة وغيرها...»⁽²⁾ وفي مدينة المنستير مثلاً معقل الحزب الدّستوري الجديد كانت «جمعية الشّباب الأدبي المنستيري» التي تأسست سنة 1936 جمة النّشاط، وخصوصاً في العطلة الصّيفيّة عندما يرجع الطّلبة إلى مسقط رأسهم، حيث تنتظم مختلف الفعاليّات من مهرجانات

(1) السّمعلي، عبد القادر: (1933-2008) مذكرات مقاوم، مصدر مذكور، ص 133.

(2) المصدر السابق، ص 134.

واحتفالات ومحاضرات ورحلات وروايات تمثيلية... الأمر الذي لم يرتح له المدرسيون⁽¹⁾ وفي جهة الساحل مثلاً، كان للزيتوني الشيخ سالم بن حميدة الأكودي إشعاعاً تجاوز حدود الجهة، وهو مفكر من دعاة التجديد ينتمي إلى مدرسة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، بث أفكاره بين الناشئة، وقد تمحورت حول ضرورة فتح باب الاجتهاد وتعليم البنت المسلمة وحمل راية الجهاد في كل بلد انتهكت حرمة من قبل الأجنبي، فكان متقدماً على علماء عصره حتى عرف بـ «فيلسوف الساحل»⁽²⁾.

وللتنسيق بين الجمعيات والتعريف بأنشطتها المختلفة، وللنهوض بالحرية الأدبية، تكونت من مختلف الجمعيات في مدينة تونس «جامعة الجمعيات» عهد برئاستها إلى الطالب الزيتوني الحبيب نويرة⁽³⁾.

أما في مضمار العمل النقابي، فقد كان الزيتونيون الطاهر الحداد وأحمد الدّرعى وأحمد توفيق المدني إلى جانب محمد علي الحامي، وراء تأسيس أول هيكل نقابي وطني مستقل سنة 1924: جامعة عموم العملة التونسية، كما كانوا خلف انتشار التحركات النقابية في أوساط العمال التونسيين. ولما انقضت سلط الحماية بالتعاون مع المتفوقين وبتخاذل من الحزب الحرّ الدستوري التونسي والحزب الإصلاحى والأعضاء التونسيين في المجلس الكبير، للفتك بالتجربة النقابية الفتية، فحلت الجامعة وألقي القبض على أبرز قادتها وتم نفيهم خارج التراب الفرنسي وتوابعه عام 1925... لم تضمحل بالكلية الرغبة في التنظيم النقابي. فبفضل تأريخ الطاهر الحداد للحركة العمالية عبر كتابه «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» المنشور سنة 1927، ظلت ذكرى الجامعة حية، وهو ما وفر التربة الخصبة لصدور أمر 12 نوفمبر 1932 الذي يقرّ بحرية العمل النقابي في تونس، ونشوء جامعة عموم العملة الثانية سنة 1936.

(1) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 93.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 99-100.

(3) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 94.

وأمام الشعور بحدة المظالم التي كانوا يعانونها من الإدارة الاستعمارية، لم يجد المدرّسون بالجامع الأعظم بداً من بعث أولى نقابتهم سنة 1930 «نقابة المدرّسين بجامع الزيتونة» التي أسّسها جماعة منهم الشيوخ: المختار بن محمود وعلي النيفر ومحمد مناشو...

وفي فيفري 1945 قاد الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مظاهرة عامة جمعت أكثر من عشرة آلاف طالب زيتوني ووصلت إلى ساحة الإقامة العامة، وفي شهر جويلية تقدّم بجملة من المطالب المهنية نيابة عن موظفي الجامع الأعظم، فاستجيب لطلبه ورفع في أجورهم. هذه النشاطات النقابية جرّأت الشيخ على المشاركة الفعلية في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل على إثر مؤتمره المنعقد في 20 جانفي 1946 وفي اختياره رئيسه الشرفي «مدى الحياة» خلال سنتين.

وبداية من يوم 10 سبتمبر 1949 ولمدة أسبوع نظمت الجمعية الخلدونية التي يرأسها الشيخ الفاضل، وبمناسبة الذكرى الألفية لميلاد أبي الريحان البيروني، مؤتمراً للثقافة الإسلامية تحت الرئاسة الشرفية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور وحضره ثلّة من علماء تونس، وقرابة خمسون شخصية من العالم الإسلامي من مصر والمغرب والجزائر وطرابلس وسوريا ولبنان... وكان من ضمن برنامج المؤتمر اصطحاب الوفود المشاركة في زيارات إلى أهم المدن التاريخية بالقطر التونسي.

وجاء في النشرة التمهيدية لأعمال المؤتمر ما يأتي:

«لما كانت الغاية من أعمال هذا المؤتمر غاية ثقافية مطلقة، ترجع إلى تناول الإسلام في مظاهر وجوده العديدة من عموم نواحيها... وبذلك يتضح أن الغاية من أعمال المؤتمر ينبغي أن تعتبر مزدوجة تتفرّع عند تحليلها إلى شعبتين:

أ - تحقيق المعلومات الكاشفة عن ناحية من نواحي المعارف الراجعة إلى الفنون المتعلقة بالإسلام.

ب - وضع الخطط التوجيهية لخدمة التراث الثقافي الإسلامي بالتنظيم والإصلاح والبحث والإيراز...»⁽¹⁾.

أما الشيخ الفاضل بن عاشور فقد حدّد هدف مؤتمر الثقافة الإسلامية في الكلمة التي ألقاها أمام نائب رئيس البلدية، الفرنسي «بيرو سيل» يوم 12 سبتمبر بمناسبة حفل استقبال على شرف الضيوف: «(إنّ) مؤتمرا كمؤتمرنا هذا يرمي من خلال عمله الثقافي، إلى إبراز خصائص الذاتية ومميزات الحضارة الإسلامية...»⁽²⁾.

ويتّضح من كلّ ما تقدّم أنّ جامع الزيتونة كان القوّة المحرّكة لعدد الأنشطة الثقافية والصحافية والسياسية والجمعياتية بالبلاد طوال عهد الاحتلال، وأنّ هذه الديناميكية المشهودّة التي تحسب للجامع كانت تنمّ عن وعي رجال التعليم والطلبة بدورهم الطليعي في المقاومة الثقافية والسياسية الوطنية للتفوّذ الاستعماري، وبالتالي فقد انصهرت نضالاتهم في النضال التحرري العام للشعب التونسي.



4 - الزيتونيون والانخراط في الكفاح المسلّح أثناء معركة التحرير الوطني (1952 - 1954)

لم يكن الزيتونيين بمنأى عن حركة المقاومة المسلّحة تلك، فانخرطوا في خلاياها بعد أن انقطع طلبة فروع الجامع الأعظم بجهات الوسط الغربي والجنوب بشكل خاصّ، عن الدّراسة لتواتر الاضطرابات السياسية والأمنيّة، وتحصّنوا بجبال سمّامة والشّعانبي وبوالأحنّاش وسيدي يعيش وبيير الحفي وشقطة وعرباطة وخنقة عيشة ومطماطة... ورفعوا الرّشاشات، وشاركوا في سير العمليّات الفدائيّة التي خاضتها فرق المقاومة، تحت إمرة زعماء المقاومة

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2 ص 456.

(2) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 96-97.

وقادتها المؤسسين من أمثال الأزهر الشرايطي، والطاهر الأسود، والسّاسي الأسود، ومصباح الجربوع، وعبد الله بن زعير السّاكري... فمن بين طلبة فرع قفصة الذين انخرطوا في صفوف المقاومة المسلّحة نذكر لا على سبيل الحصر عبد القادر الميساوي، والحسين الحاجي، وإبراهيم الشريطي، وعبيد الشريطي، وقارة علي الوهبي، وعبد الله شبل الوهبي، والصّادق الظاهري، والملكي حادة الوهبي، وإبراهيم الوهبي... وغيرهم من أولاد شريط، وأولاد وهبية، وأولاد ثليجان، والظواهر، والعكارمة.

ومن المنتسبين للفروع الزيتونية والمدارس الرّسميّة بالجهات الدّاخلية وبعض المتعلّمين من حفظة القرآن الكريم، من الذين التحقوا بصفوف المقاومة المسلّحة بالجبال نذكر المؤدّب محمّد العبيد الميساوي، وعبد المجيد العزوزي السّعداوي، وعبد الله بالحاج المطوي، والصّادق الظاهري، والحسين الحاجي، ويونس بن خشروم الحافظي، وعبد الله الفقراوي، وعبد المجيد الغضبان، وعلي بن الفاهم العصيدي، وصالح الشّارني، والشاذلي بن لطيف القفصي، وعمر بن محمود الجلاصي، وإبراهيم الشرايطي، وعبيد الشريطي، والكامل طرشون اليحياوي، والمتولّي الدّلهومي، والمؤدّب بن محمّد اليحياوي... وغيرهم⁽¹⁾ وقد شاركوا في العمليّات المتنوّعة للمقاومة: من اعتراض لأرتال الجيش الفرنسي، ونصب كمائن له، إلى خوض معارك جريئة ضدّه رهو المدعوم بجنود اللّيف الأجنبي، إلى إغارة على ضيعات المعمرين، وتصفيات للمتعاونين مع المحتلّ من التّونسيّين...

وللاقبال المتنامي للزيتونيين والشّبان شهد العمل الجهادي توسّعا عدديّا وانتشارا مجاليّا، فأصبحت الخلايا بجهات الوسط الغربي والجنوب كتائب جرّارة وصلت خلال السّداسيّة الثّانية من سنة 1954 إلى ما يناهز المائة فرقة، وربّما فاق العدد الجملي لرجالها المنتسبين إليها ألفي ناث⁽²⁾.

(1) السّمعلي، عبد القادر: (1933-2008) مذكّرات مقاوم، مصدر مذكور، ص 245-246.

(2) المصدر السابق، ص 249.

وفي جهات الوسط الغربي والجنوب، وخلال الفترة الممتدة بين انطلاق الثورة التحريرية المسلحة خلال الشهرين الأولين من سنة 1952 وحتى تسليم المقاومين السلاح في أواخر ديسمبر 1954 إلى اللجان التي أشرف عليها الحزب الدستوري الجديد باستلام أسلحة رجال الثورة، أحصى المقاوم عبد النادر الميساوي 29 عملية نوعية. وقد شارك الميساوي الزيتوني التكوين ورفاقه وحسب إفادته في 19 عملية. وقد لاقى الزيتونيون بمعية رفقاء السلاح، من الذين وقعوا في أسر قوات الاحتلال ضروبا من التعذيب والمعاملة السيئة في المحتشدات على غرار محتشد تطاوين الرهيب. ولما كان كبار قادة المقاومة في معظمهم من الأميين إلا ما قلّ وندر، فقد تيسر للمقاومين من الزيتونيين مساعدة قادتهم في الأمور التي تحتاج أقدارا معينة من التمكن الثقافي والإلمام المعرفي كتسجيل الأحداث والوقائع وكتابة الرسائل عند الضرورة للتواصل بينهم، أو إلى المسؤولين الوطنيين بالمدن والقرى لوضعهم في صورة الأحداث المتتالية وللتبليغ عن كل مستجد هام....

ويتبين إذن الإسهام الفعال الذي لا يقع تحت طائلة التشكيك، للزيتونيين في المقاومة المسلحة، بما يجعل القول أنهم كانوا عملاء للاستعمار متواطئين معه، جبلوا على الخنوع والاستسلام - كما درجت دعاية النظام البورقوبي على وصمهم بعد الاستقلال - يجعل هذا القول غير ذي معنى.

∞∞∞∞

القسم الرابع

الزيتونيون يدخلون في صراع مفتوح ضد
الجناح المتغرب صلب الحزب الدستوري
الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الأول

التيار الفرنكفوني بتونس، دراسة في أصل النشأة وفي الخلفية الثقافية

في خطّ مواز للتيار العروبي الإسلامي ذي الأصول الزيتونية، أمكن للتعليم الفرنسي أن يفرّخ جمعا من المثقفين التونسيين المتشبعين بالتّأثير الأجنبية «فاقدا للحسّ الوطني ولكلّ ما يمتّ إلى الشعب بصلة»⁽¹⁾. وإن كان هذا الحكم لا ينطبق على السّواد الأعظم من المدرسيّين أو الذين تابعوا تعليمهم العالي بفرنسا، فإنّ من زاول تعليمه في المدارس الفرنسيّة والمتلقّي بالضرورة لجرعات قويّة من التّعليم اللّاتكي الفرنسي، استبطن الفكر الأوروبي الذي صاغ ذاتيته ولوّن القيم التي يحملها. فبعد سنوات طوال يبقى أعلام الثقافة الأوروبيّة - من قبيل لامرتين وألفراد دوفني (Alfred De Vigny) وفكتور هوغو - مصدر الهام ومبعث فخر واعتزاز لهؤلاء المتعلّمين، تحفظ أشعارهم ومقولاتهم عن ظهر قلب ويتمّ ترديدها في المناسبات، بينما يظلّ أعلام النّخبة العربيّة القدامى والمعاصرين، حضورهم ضعيفا، لضآلة المساحة المخصّصة

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1 - 2، ص 67.

للآداب العربيّة في برامج التّعليم، ولعزوف التّلاميذ بالمدارس الحكوميّة، عن المواظبة على دروس اللّغة العربيّة معتبرين أنّها مضيعة للوقت⁽¹⁾.

بل سعت سلط الحماية في منتصف الأربعينات أن تدمج اللّغة العربيّة الدّارجة في امتحان البكالوريا، ولمن يختارها من التّلاميذ منّة خصوصيّة تتمثّل في الإعفاء من دروس الانجليزيّة أو الايطاليّة.

رغم الاختلافات فإنّ ما يجمع أعلام النّخب المتفرنسة المتغرّبة، هو الخلفيّة الثقافيّة ذاتها لجميعهم تقريبا والإيمان المشترك بجملّة من المبادئ، في مقدّماتها:

- الإسهام الجليّ للجامعات الفرنسيّة في نحت الخلفيّة الثقافيّة لهؤلاء الذين حظوا بمواصلة تعليمهم بها، حيث أكسبتهم ثقافة غربيّة الطّابع وإنّهم بأمّات القضايا الثقافيّة والسياسية، فكوّنوا بذلك نخبة متعدّدة الاختصاصات والاهتمامات (Une élite polyvalente)⁽²⁾ ليس أدلّ على ذلك من الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف... وإن كان يعاب على أعلام تلك النخبة جهلها الذي يكاد يكون مطبقا بالدين وبديهيّات المسائل فيه.

- اصرارهم على التّمييز بين وجهين لفرنسا، الأوّل قبيح يجسّم الاستعمار ونهب خيرات المستعمرات واذلال شعوبها، والثّاني المشرق المتألّق دوما، وجه العطاء الحضاريّ الغزير الذي يعكسه فلاسفة الأنوار، وبلد الشّعب الذي فجّر الثّورة الكبرى سنة 1789 فقوّض أسس الحكم المطلق وأصدر «الاعلان عن حقوق الإنسان والمواطن»، لذا أن يكون المرء في نظرهم عدوّا للاستعمار لا يعني بالضرورة أن يكون عدوّا لفرنسا (-Anticolonialiste et non anti-français)

- الاعتقاد بأنّ فرنسا ستطبّق مبادئ ثورة 1789 فتمنح التّونسيين نفس حقوق الفرنسيّين وتفسح المجال أمام الأهالي للمشاركة السياسيّة، ولعلّ هذا ما

(1) الزّغل، حامد: جبل الثّورة ذكريّات مناضل، مصدر مذكور، ص 275-277.

(2) روافد، العدد الخامس 1999-2000، ص 154.

حفز خريجي المدارس العصرية هؤلاء، وفي مواجهتهم النظام الاستعماري،
الاستناد إلى مقولات الحرية والمساواة والعدالة واحترام الحريات الديمقراطية...
قبل أن يخيب ظن الكثير منهم.

- الإيمان بوجود ذاتية تونسية متميزة لها خصائص ومقومات مشتركة
نحتت عبر التاريخ، لذلك طغى على خطاب النخب المتغربة مصطلحات «الأمة
التونسية» و«الشعب التونسي» و«الوحدة القومية»... وستبلغ هذه المفاهيم
أوج نضجها لدى الحزب الدستوري الجديد ذي الميول القطرية الواضحة.

- تبطن نظرة ملؤها الازدراء والدونية لجوانب من التراث الثقافي،
باعتبارها بالية عفا عنها الزمن ومستهجنة، بدافع التقرب إلى الليبراليين
الفرنسيين ولتأكيد جدية إيمانهم بالتقدم. من ذلك انتقادهم بشدة نظام التعليم
بجامع الزيتونة، ووصفهم طريقة التعليم فيه بأنها لا تبقى التونسي في وضعية
دونية فحسب، بل تنمي فيه غريزة التعصب والحقْد على كل فكرة تطوّر،
وقد بلغ الأمر إلى حد اتهامهم المشايخ المدرّسين أحيانا بأنهم جهلة وظالمون
وعجزة⁽¹⁾. وإن كان هذا الحكم باطلاً وعموميته لا ينطبق قطعاً على كل
المدرّسين.

على صعيد الهندام فإن الاحتكاك المباشر بالجالية الأوروبية القاطنة بتونس
- التي قارب عددها 149 000 في سنة 1911 منهم 70 000 بالعاصمة - وإقامة من
واصل تعليمه العالي من التونسيين بالكليات والمعاهد العليا الفرنسية، وتغيّر
الأذواق، وإرادة التشبه ولو في المظهر الخارجي بالأوروبي المتفوق... عوامل
حدثت بأبناء البورجوازية الوسطى (أصحاب المهن الحرة، الموظّفين...) و
السياسيين إلى التخلّي تماماً عن الزي التقليدي، فأصبحوا يرتدون اللباس
الافرنجي. وهكذا تمّ التخلّي عن الجبة والفرملة والسرّوال وارتداء السترة
والصدرية والسرّوال المفصلة على الطراز الأوروبي. ومن البورجوازية

(1) الزّبيدي، علي: الزّيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 177-178.

الصغرى والمتوسطة انتقل الزي الإفرنجي إلى البورجوازية الإسلامية، ثم وبعد الحرب العالمية الأولى إلى السكان الفقراء القاطنين في ضواحي المدن الكبرى وإلى سكان الأرياف⁽¹⁾. وهكذا بدا اللباس التقليدي بالاختفاء التدريجي لفائدة الزي الإفرنجي الذي اخترق جميع الفئات والأجيال، وأصبح الزي المميز بشكل خاص لذوي الثقافة الغربية، الذين أثروه على الزي الإسلامي، تأكيداً على الرغبة في التميز والتماهي بالغرب المتحضر.

ولعل ما يسر امتداد التأثير الثقافي الفرنسي داخل النخبة التونسية بشكل خاص، وجود بيئة ملائمة اتسمت بفتحها على الآخر وباستعدادها لتقبل التأثير. وذلك ناجم بالأساس عن التعليم العصري الذي ظهرت بواكيره الأولى مع إنشاء المدرسة الحريّة بباردو في أربعينات القرن التاسع عشر وبعث المعهد الصادقي. ويتفق عدد من الذين عكفوا على دراسة الشخصية التونسية من الرحالة والمستشرقين وموظفي الإدارة الاستعمارية، على التنويه بإقبال التونسيين على تدريس أبنائهم وتعظيم قيمة التعليم واجلال حملة العلم والثقافة، فقد لاحظ المستشار الأول للمقيم العام بول كامبون، ديتورنال دي كونستان (D'estournelles De Constant) في ثمانينات القرن التاسع عشر: «أنّ التونسيين بقدر ما كانوا محاربين لا قيمة لهم، كانوا متلهفين على الدراسة» كما تحدّث لوروا بوليو بإعجاب «عن ذلك الشعب المتحضر والمتهذب والمجد للتعليم»⁽²⁾.

علاوة على ذلك شجعت الأوساط الأوروبية - باستثناء حزب المعمرين - نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين بين الأهالي، لذا تطوّرت ميزانيّة إدارة التعليم العمومي - التي يطلق عليها التونسيون اسم «إدارة العلوم والمعارف» - بنسق تصاعدي بين سنتي 1885 و 1890 منتقلة من 120 000 فرنك إلى 250 000 فرنك، كما ارتفع عدد المدارس التي تحتلّ بها اللغة الفرنسية المرتبة الأساسيّة من 24

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 187 - 190.

(2) المصدر السابق، ص 294.

إلى 83 منها 4 معاهد ثانوية. ويبدو أنّ التّوسّع الأفقي للتّعليم العصري بين الأهالي شمل بالأساس الجالية اليهودية، ومردّد ذلك سياسة سلط الحماية الرّاعية في الإدماج الشّامل للعناصر الاسرائيلية، فضلاً عن وعي زعماء الجالية بدور التّعليم كوسيلة للارتقاء الاجتماعي، ففي سنة 1897 بلغ عدد التّلامذة اليهود الذي يتلقّون تعليمًا عصريًا 4 241 مقابل 4 656 مسلمًا، ومن بين هؤلاء التّلامذة الاسرائيليين سيُخرّج منهم بعد مدّة قليلة من انتصاب الحماية جمع غفير من الحقوقيين والخبراء في المحاسبة والمهندسين المعماريين، وغيرهم من الإطارات المتأثّرة شديداً بالتأثير بالثقافة الفرنسيّة⁽¹⁾.

اخترقت مجموعة المثقّفين ثقافة غربيّة المجتمع والنّسيج الجمعيّات والأحزاب والصحافة، وتجاشرت -على استحياء في البداية- على المجاهرة بانتقاد كلّ ما يربط تونس بكيانها الحضاري وهويّتها وولائها لعالم العروبة والإسلام. ومن أعلامها البارزين الذين اعتادوا النّشر في الصّحف النّاطقة بالفرنسيّة على غرار *La dépêche tunisienne* و *Le libéral de Tunis* و *Le progrès de Tunis*... علي باش حاميّه وعبد الجليل الزّاوش وخير الله بن مصطفى وحسن القلاّتي ومحمّد النّعمان. وقد تجسّم هذا التّوجّه الثقافي في البداية في المداخلات التي ألّفها محمّد الأصرم في مؤتمر مارسيليا الاستعماري الذي طالب فيه بنشر التّعليم وتعميم اللغة الفرنسيّة حتّى لأبناء الكتّاب القرآنيّة ودمج أطفال العرب بأطفال الفرنسيّين في المدارس منذ الطّاعة الأولى، وإشاعة روح التفاهم والتّعاون بين العنصرين في عديد الميادين، ودعا إلى أن يكون الشّباب التونسي الحامل للثقافة الفرنسيّة وسيلة الاتّصال بين الغرب والمسلمين في شتّى المجالات. وقد تسنّى لمحمّد الأصرم جمع ما بحث من مسائل وما طرح من مطالب في كتاب طبع بالفرنسيّة في باريس سنة 1908، وقَدّم له المقيم العام روني ميلي⁽²⁾. وقد دفع الخلاف مع الأوساط

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 295-296.

(2) بن عاشور، محمّد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس، مصدر مذكور، ص 120.

الزيتونية بدعاة التغريب إلى تأسيس جمعية خاصة بهم حملت اسم «جمعية قدماء الصّادقية» سنة 1906 برئاسة خير الله بن مصطفى ومن بين أفرادها علي باش حامبه، وعبد الجليل الزّاوش، وحسن القلاّتي، وحسين بوحاجب، وأحمد الشّريف. وقد كشفوا عن نواياهم في معاداة الثقافة العربيّة الإسلاميّة والتّنكر لمقوّمات الشّخصيّة التونسيّة، فكانت مداخلاتهم ومحاضراتهم تلقى باللغة الفرنسيّة، فجعلوا من ناديهم أداة لنشر الثقافة الفرنسيّة، فدعوا الكتاب والنّقاد ورجال الفكر الفرنسيّين لإلقاء المحاضرات باللّغة الفرنسيّة في ناديهم. ولم يخفّف من غلواء تطرّف هذا التيار سوى الانفتاح المحتشم على مثقفي الزيتونة والخلدونيّة على إثر العزلة التي لا قوها من الشّعب.

ولكن انفصام تيار المثقفين ثقافة فرنسيّة عن الواقع، لاح مجدّدا من خلال تأليبهم السّلط الاستعماريّة - قد يكون بدافع التملّق والتزلف - ضدّ الانتفاضة المسلّحة في القصرين لسنة 1906 وكان قد تزعمها علي بن عثمان ضدّ الإستعمار الفلاحي، حيث اعتبروها تمردا ودعوا إلى التعامل معها بقسوة.

وقد شكّلت مطالب حركة الشّباب التونسي في سياسة التّشريك التي رفعوا شعارها عاليا حتّى سنة 1908 وقبل الإلتقاء بكتلة مقهى توتة بالحلفاوين⁽¹⁾ التي يترأسها الشيخ الثعالبي ونادي غرناطة⁽²⁾ ذي التوجه الاصلاحى الدينى والسياسى وقبل تبني مقولة الجامعة الإسلاميّة... تشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم مع الفرنسيين، أهمّ مطالب الشبان التونسيين وجوهر تحركاتهم المطلبيّة وهو ما حدّ من شعبيّتها وأوقعهم في أسر النخبويّة الضيقة.

وحتّى بعد نفي أهمّ قادتها في أعقاب أحداث التّرام بتونس سنة 1912، واظب الشبان التونسيون على التّشبّث بذات المطلب: التّشريك. ففي جنيف

(1) لصاحبها محمّد كمن، وقد تحوّلت المقهى إلى مكان التّقاء طلبة الجامع الأعظم والشبان الذين يتعلّمون بالخلدونيّة وأبناء المدارس لتطرح الأفكار والجدال حول القضايا والحوادث.

(2) هو بالأصل محلّ للحلاقة لمحمّد الدّامرجي بنات، وكان محلّ لقاء أغلب النّخبة السياسيّة الملتفة حول الشيخ الثعالبي.

بسويسرا أصدر محمد باش حامبه في ماي 1916 أول عدد من مجلة المغرب ، وحتى آخر أعدادها (سبتمبر - ديسمبر 1918) تركّزت مطالبها لا على المطالبة باستقلال أقطار المغرب العربي، بل بمجرد اصلاحات في نطاق الاستعمار . بينما وفي ذات الوقت كان الزيتونيون صالح الشريف واسماعيل الصفايحي ومحمد الخضر حسين قد كوّنوا في برلين لجنة تحرير تونس والجزائر، وطالبوا بمساعدة ألمانيا للبلدين على استرجاع استقلالهما. كما رفع الحزب التونسي الذي تشكّل في ربيع 1919، مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن ووفود مؤتمر الصّلع بباريس، يحثّونهم على تطبيق حقّ الشعوب في تقرير مصيرها على الشعب التونسي، طبقا للائحة ولسن التي أصدرها سنة 1916.

ولا غرو أن يصرّ الشبان التونسيون على تبني مقولات التشريك والمساواة بين الحامي والمحمي، وأن تتسم مواقفهم باللين والمهادنة للسلط الاستعمارية والتي تصل أحيانا إلى حدّ الخضوع والاستكانة وإبداء الولاء... وهم من الخريجين الذين دفعت بهم المدارس الفرنسية ومن الذين عبّروا عن ولائهم لفرنسا وتأييدهم لها. وكانت جماعة الشّباب التونسي قد عرّفوا أنفسهم في رسالة مفتوحة بقلم علي باش حامية أحد رواد الجماعة، إلى المقيم العام ألا بيت منذ صدور العدد الأول من جريدتهم «التونسي» الصادر يوم 7 فيفري 1907، بأنهم «جيل جديد تثقّف في اللّغة الفرنسيّة وتشرب في أعماقه بالأفكار الكريمة التي تحملها»، وهي «تضمّ كلّ الشّبان من الأهالي الذين منذ انتصاب الحماية قد شتّوا على مقاعد المدارس الفرنسيّة»، وهم «أصدقاء صريحون مخلصون لفرنسا». وقد ردّ باش حامبه على الذين يروّجون لمعاداة جماعته لفرنسا بقوله إنّ جماعته «كانوا أوّل من تحدّث عن التحالف مع فرنسا، وقد لزمهم قدر كبير من الشّجاعة ليتجرّأوا، وهم القلّة القليلة، على التّلفّظ بهذه الكلمة في وجه مجتمع محافظ من أساسه وغير ميّال بحكم عواطفه وعقائده إلى التحالف مع فرنسا»⁽¹⁾.

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 239.

وبالرغم من التقارب الذي سجّل بين النخبين الزيتونية والمدرسية -الصادقية أساسا ذات الثقافة المزدوجة- بعد التزام الشبان التونسيين بايديولوجية الجامعة الإسلامية، فإن سنة 1909 سجّلت تجدد السجلات بين الجانبين، بالنظر إلى إمطة التيار الفرنكفوني اللّثام عن نواياه الحقيقية تجاه اللغة الأمّ وأحد مقومي الهوية، نعني بذلك العربية. ففي تلك السنة يصدق أبرز أعيان التيار علي باش حامي برأيه حول اللغة العربية في مقال له، نفى فيه أن تكون الأخيرة لغة علم، جاء فيه: «نحن لا يسعنا إلا الاعتراف بأن اللغة العربية لا تزال في حالتها الراهنة أبعد ما تكون عن التّكيف مع الأفكار العلمية، ولا بدّ من قسط كبير من الشّجاعة للاطلاع بهذا الرّأي الذي لا أشكّ في أنّه سيثير فوق رأسي صواعق الشّوفينية المحافظة، صحيح أنّ اللغة العربية ثريّة بالمفردات وذات معين لا ينضب، وأنّه من الممكن أن نصنع منها يوما ما وسيلة جيّدة للدراسات العلميّة، إذ علينا أن لا ننسى أنّ حضارة مشرقة قد ولدت فيها وتطوّرت بواسطتها. ولكن الشّعوب التي تتكلّمها تشكو اليوم مع الأسف الفقر المدقع في الأفكار. ولذلك يجب قبل كلّ شيء تثقيف الأفكار، وهذه بدورها ستتولّى تثقيف اللّغة، إلّا أنّ سنوات طويلة ستمرّ قبل أن تدرك هذه اللّغة تطوّرها الكامل في بلادنا على الأقل»⁽¹⁾.

وقد أحدثت آراء علي باش حامية هذه صدمة عنيفة في تونس لدى أنصار تيار الهوية لاسيما وأنها تندرج ضمن ظرفيّة لاحت فيه بوادر تراجع لأنصار الثقافة الغربيّة عن مقولاتهم الدّاعية إلى الاندماج والفرنسة. تجلّى ذلك في التقرير الذي قدّمه خير الله بن مصطفى في مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري المنعقد في باريس سنة 1908، عن التّعليم القرآني حيث دعا إلى اصلاح الكتاتيب القرآنيّة ليقوم عليها التّعليم الأولي⁽²⁾.

(1) ليبض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 240.

(2) بن عاشور، محمّد الفاضل: الحركة الأدبيّة والفكرية في تونس ص 129.

أما البشير صفر والذي تولّى خطّة قايد (عامل) على سوسة سنة 1908 وحتى وفاته في شهر أفريل 1917، فقد كان صرّح خلال الجلسة الثانية من اجتماعات لجنة اصلاح التّعليم بالجامع الأعظم المنعقدة يوم 18 ماي 1898 بأنّه يعتبر اللّغة العربيّة لغة ميّنة. وتساءل عبد الجليل الزّاوش من ناحيته في مقالته الموسومة «L'instruction et les indigènes» (التّعليم والأهالي) الصّادرة بجريدة «Le Tunisien» في 10 ديسمبر 1909، عمّا إذا كان التّعليم يجب أن يكون باللّغة الفرنسيّة أم باللّغة العربيّة، أم باللّغتين معاً⁽¹⁾. ومن المثير إن تكون تلك الأفكار في تناغم تامّ مع سياسة المستعمر، فهذا هو شارل نوال (Charles Noel) الذي أعلن موت اللّغة العربيّة في محاضرته «L'Arabe, est-il une langue vivante» (العربيّة هل هي لغة حيّة؟) التي ألقاها بتاريخ 26 فيفري 1909. وعلى أرض الواقع ولتكريس علويّة اللّغة الفرنسيّة، قدماء طلبة فرنسا الذين زاولوا تعليمهم بالمعهد الصّادقي من الذي بعثوا «جمعية قدماء المدرسة الصّادقية»... ألوا على أنفسهم نشر الثقافة الغربيّة، فكان إلقاء المحاضرات بنادي الجمعية يتمّ في أوّل الأمر باللّغة الفرنسيّة.

ولكنّ هذا الطّرح الصّادم لأبرز مقوّمات الهوية لم يمرّ دون ردّات فعل مناسبة، بل أثار استهجان أنصار التّمسك بالهويّة، فتتالت المقالات في جريدة «الصّواب» التي عمل أصحابها على الذّود عن اللّغة العربيّة. فتلك اللّغة لا تخلو من قدسيّة، فهي ترتبط بالدين، وهي لغة القرآن الكريم، وأيّ مساس بها هو مساس بالدين نفسه. ففي مقال نشر في جريدة الصّواب بعنوان: «أسفي عليك يا أمّ اللّغات» وصف أصحاب ذلك الرّأي بـ «الكفر الصّريح الذي لا يستتاب قتله»⁽²⁾. وكان خير الله بن مصطفى قد دعا إلى اصلاح المدارس القرآنيّة وحثّ على تعميم الطّريقة على سائر المدارس الابتدائيّة التّونسيّة، ولكي يبرهن على صحّة نظريّته أحدث مدرسة حرّة أطلق عليها اسم «المدرسة

(1) الزّيدي، علي: الزّيتونيون دورهم في الحركة الوطنيّة التّونسيّة، مصدر مذكور، ص 173-174.

(2) ليبض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 239-240.

القرآنية العصرية» تستخدم الكتب المدرسية العربية المطبوعة في مصر، وعلى شاكلتها أحدثت «المدرسة العرفانية» من قبل الجمعية الخيرية الإسلامية بتونس. لكن دعوات خير الله بن مصطفى لم تلق إلا الاستهجان من علي باش حامبه الذي أبدى رفضاً باتاً على صفحات جريدة التونسي، مؤكداً على أن اللغة العربية غير قادرة على أن تكون لغة تدريس العلوم الصحيحة⁽¹⁾.

ومنذ مطلع القرن العشرين ساعدت سياسة المقيم العام الفرنسي ستيفان بيثون Stephan Pichon (1901-1909) التحررية على اتساع أعداد أنصار التيارات الاشتراكية الراديكالية سواء من أبناء الجاليات الأوروبية أو من التونسيين، وباتت تأثيرات الفكر الاشتراكي بادية للعيان في عدد من الكتابات والصحف الوطنية على غرار «حبيب الأمة» و«النصيحة» و«العدلية»⁽²⁾ وأمكن لأعضاء الحزب الاشتراكي الراديكالي من الفرنسيين أن يبعثوا «الجامعة التونسية للفكر الحر» سنة 1903، وأفلحوا في استدراج تونسيين إليها، وكانت الجامعة على صلة متينة بالتنظيم الماسوني، يستدلّ على ذلك من خلال قانونها الأساسي والذي ينصّ على أن هدف الجامعة: «مقاومة الجهل والأفكار المسبقة التي تنشرها وتمسك بها الأديان ورجال الدين، وللمساعدة على تطوير العقل والعلم»⁽³⁾ لذا ومن هذا المنطلق كانت التيارات الاشتراكية تناصر حركة التطور داخل الفكر العربي التي تدعو إلى الانفتاح على مكتسبات الحداثة وتبطن قراءة مستنيرة للتراث، وعمدت تلك التيارات إلى استجلاب رجاله، الذين قد يكونون خدعوا بتلك الأفكار البراقة.

النخب السياسية التونسية ذات التكوين الثقافي الغربي حافظت على أسلوب المهادنة للسلط الاستعمارية، فقبلت طواعية مناوراتها واصلاحاتها

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 330-331.

(2) بن ميلاد، أحمد ومحمد مسعود ادريس: «الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية»، مصدر مذكور، ص 47-48.

(3) المصدر السابق، ص 50-51.

الجزئية حتى وإن أدى ذلك إلى اختراق الصّف الوطني وتصدّع الوحدة القومية. فالمقيم العام لوسيان سان الذي صمّ أذنيه عن السّماع لمطالب الدّستوريين القاضية بسنّ دستور وبعث مجلس تشريعي وحكومة مسؤولة أمامه، لقي كلّ التجاوب من طرف الحزب الاصلاحى الذي كان يقوده حسن القلاّتي والطّاهر بن عمّار ومحمّد نعمان ومحمّد بورقيبة والشاذلي القسطلّي. فاستطاع المقيم العام أن يمرّر بتاريخ 13 جويلية 1922 أمرا يقضي بإلغاء المجلس الاستشاري وتعويضه بالمجلس الكبير، وفي 11 جويلية 1922 قدّم المقيم برنامجا الاصلاحى الذي يتضمّن تمثيل التونسيين في مجالس محلية وجهوية ووطنية، وهي مجالس القيادات ومجالس الجهات والمجلس الكبير، ورغم أنّ هذه الاصلاحات تبدو متواضعة فقد لقيت القبول لدى الحزب الاصلاحى التي اعتبرها مرحلة ستتلوها أخرى في سبيل اصلاحات أكثر ليبرالية، وللتعبير عن موقفهم أرسل الحزب برقية بتاريخ 27 جويلية 1922 إلى هنري بوانكاري (Henri Poincaré) رئيس الجمهورية الفرنسية عبّر فيها عن شكره للدولة الحامية⁽¹⁾.

وما أنّ حلّ العقد الثالث من القرن العشرين حتّى تجذّر تعميم الثقافة الفرنسيّة التي بدت للوهلة الأولى أنّها حلّت محلّ ثقافة البلاد، وخاصّة بين الفئات الميسورة من الأهالي مسلمين ويهودا، وطفى نطق أسماء الأشخاص وأسماء المدن بالفرنسيّة، وبات التحدّث بالفرنسية دليل رقيّ وأمانة من أمارات ركوب الحداثة، لقد «شملت فرنسة الطّبقات الاجتماعية العليا، جزئيا، والإدارة، كليّا تقريبا. لقد همّشت الشخصية الوطنية وأهمّلت الثقافة التونسية وحكم عليها بالاختناق البطيء ولكن بصورة أكيدة»⁽²⁾ وقد عبّر بعض الفرنسيّين عن اندهاشهم من سرعة نسق الفرنسية في تونس، فالسيد ف. بيكي V.Piquet في كتابه عن إفريقيا الشماليّة الذي توجّه به إلى المجمع

(1) بن عمّار، الشاذلي: الطّاهر بن عمّار كفاح رجل ومصير أمة، تونس ط 1، 2015، ص 81.

(2) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرّة، ديمتير تونس 2014 ص 24.

العلمي الفرنسي يقول: «يبدو أنّ فرنسة السّكان هي أسرع ممّا ينبغي»⁽¹⁾. لقد ساهمت النّخبة المثقّفة ذات التّكوين الغربي التي كان أعضاؤها في مجملهم يلجؤون إلى اللّغة الفرنسيّة للتّعبير عن آرائهم، وبجعلهم الأدب والفكر والتّاريخ الفرنسي مصدر إلهام لأفكارهم، ولأنّ تصوّورهم للعالم ومنظومة قيمهم الجديدة غربيّة بالأساس... ساهمت لا في الإسراع في نسق الفرنسيّة فحسب، بل وفي تعميق حالي اغترابها وانبتاتها عن محيطها السّاعية لتغييره. ولأنّ أبناءها لا يثمنون بالقدر الكافي التّراث العربي الإسلامي الأصيل بل ويحتقره بعضهم، فإنّ التّغيير المنشود بالنّسبة إليها لا يكون إلّا عبر نشر الأفكار الاصلاحية المستوحاة من الغرب، ولئن قلّ إنتاجهم الأدبي والفكري، فقد انخرطوا بقوة في العمل السّياسي⁽²⁾.

لقد شكّلت بدايات المرحلة آنفة الذّكر تحوّلاً نوعيّاً بالنّسبة للحركة القوميّة وللّسّاحة الثقافيّة، ذلك أنّه في هذه الحقبة عاد ثلّة من الشّبان التّونسيين بعد أن أكملوا دراستهم بكلّيّات فرنسا ومعاهدها العليا أمثال الشاذلي خير الله، والحبيب بورقيبة، ومحمود الماطري، وصالح بن يوسف، والهادي نويرة، والمنجي سليم، والهادي خفّشة، وعلالة البلهوان، والطّيب سليم، والحبيب بن جاوحده، والطّاهر صفر، والحبيب ثامر، والبحري قيقة، وسليمان بن سليمان، وعلي بو حاجب... لقد سهل على هؤلاء وأمثالهم الالتحاق بمعاهد فرنسا العليا وكلّيّاتها، والاستفادة من جملة من الحوافز الماديّة والمعنويّة خلال إقامتهم بفرنسا منها:

« - تسهيلات كبرى في السّكن إذ لا يدفع الطّالب سوى مائة وعشرين فرنك فقط شهريّاً بماوى الطّلبة المسقّى «Maison des provinces françaises»...
- من ناحية الأكله يدفع الطّالب بفرنسا معلوما رمزيّاً، وكان للطّلبة التّونسيين

(1) الثّعالبي، عبد العزيز: تونس الشّهيدة، مصدر مذكور، ص 66.

(2) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 322-323.

بكلّيات باريس يؤثّمون مطعم جمعيّة طلبة شمال إفريقيا الواقع غير بعيد عن جامعة السّوربون (155 بولفار سان ميشال بباريس).

- إمكانية الجمع بين الدّراسة والشّغل...⁽¹⁾.

وكانت جامعات فرنسا (باريس، مارسيليا، تولوز، ستراسبورغ، مونييلي، ليون، بوردو...) مقصد العديد من التونسيين الذين يجيدون اللغة الفرنسيّة ويرغبون في إتمام تعليمهم العالي في عدد من الاختصاصات الكلاسيكيّة مثل الحقوق والطّب والعلوم، ففي سنة 1938 تمّ إحصاء 180 تونسيًا (من مجموع 90 282 طالب فرنسي في تلك السّنة) وفي 1953 أتمّ 829 من الذّكور و118 من الإناث دراستهم في فرنسا⁽²⁾.

وعادة ما يجد الطلبة الجدد الملتحقون بالجامعات الفرنسيّة كلّ الدّعم والتّوجيه من ممثلي الحزب الدّستوري الجديد ومن جمعيّة طلبة شمال إفريقيا الممثل فيها الطلبة التّونسيّون، الذين لم يخلوا عليهم بالمساعدة في تدبّر أمور السكن والإعاشة والتّسجيل. والجمعيّة تعدّ بلا منازع أوّل منظمة طلابيّة حيث يعود تأسيسها إلى العام 1927، وقد قام التّونسيّون بالدّور المركزي في نشاطاتها وقيادتها، رغم انفتاحها على الطلبة الجزائريّين والمغاربة، فمنذ نشوئها كان لها دور اجتماعي وثقافي لفائدة منظورها من طلبة الأقطار الثّلاث.

وأمكن للطلبة التّونسيين في الجامعات العصريّة أن تكون لهم جمعيّة طلابيّة تونسيّة ناطقة باسمهم ومعبرة عن تطلّعاتهم، ممثلة في الاتحاد العام لطلبة تونس الذي برز للوجود بعد أن نجح في عقد أوّل مؤتمر له بالعارمة الفرنسيّة باريس في جويلية 1953، وضّمّ مكتبه التّنفيذي ممثّلين عن الطلبة الذين يزاولون تعليمهم بفرنسا وبتونس⁽³⁾.

(1) الغابري، عبد الباسط: صوت الطالب الزيتوني، مصدر مذكور، ص 344.

(2) بن دانه، قمر: أصول التّعليم العالي التّونسي، أكاديميا السّنة الأولى عدد 7-9 أوت - سبتمبر 2012.

(3) ضيف الله، محمّد: الطّلبة التّونسيّون ومخاضات الوطن، مصدر مذكور، ص 34.

وللدارس أن يقارن بظروف إقامة ودراسة الطلبة الزيتونيين الموفدين إلى جامعات المشرق التي لم تكن سهلة بالمرّة، أمام مراوحة وصول تحويلات أهاليهم المالية بين الاستحالة والتقطع، ومماثلة القادة الدستوريين الجدد من الذين أقاموا بمصر بعد الحرب العالمية الثانية - حال الحبيب بورقيبة - الذين رفضوا بشكل قاطع مدّ يد العون إلى الطلبة الزيتونيين الموفدين إلى الجامعات المصرية، بل واستأثروا بالتصرف في أموال التبرّعات المرسلّة من تونس، وأهدروها على حياتهم المأجنة⁽¹⁾.

وقد اعتاد الطلبة التونسيون المقيمون في باريس على ارتياد مقاهي الحيّ اللاتيني ومكتباتها والترّد على المسارح⁽²⁾ سواء المدعومة من قبل الدولة أو التي كانت على ملك الخواصّ علاوة على قاعات السينما وحفلات الرقص والمتاحف ومعالم المدن الكبرى الشهيرة، وكان لبعضهم خليات وعلاقات نسائية متشعبة في عاصمة تسودها الإباحية، وعاشوا الهزّات السياسية الكبرى، وواظب بعضهم على حضور مداورات الجمعية الوطنية الفرنسية بقصر بوربون واجتماعات الأحزاب بل وحتى المحافل الماسونية... فجذبهم سحر الثقافة الفرنسية وغازاة إنتاجها، وتمثّلوا قيمها، ولم يخفوا تعلقهم بها. لذا لا غرابة أن يفضّلوا استعمال اللغة الفرنسية في محادثاتهم العادية. ربّما سنحت الفرصة لبعضهم بالتأليف حينما تقدّمت بهم السن، ورغبوا في أن يسجّلوا مذكراتهم وينشروها، كان ذلك بالفرنسية على غرار الباجي قايد السبسي، والشاذلي القليبي، وأحمد بن صالح، وعمر الشاذلي ومنصور معلّ، والحبيب بورقيبة الابن... فهل هذا من قبيل امتهان للغة العربية

(1) خالد بن فرج عبيد، محاولات تنظّم الطلبة التونسيين ذوي الأصول الزيتونية في مصر / ورد في أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة والحركات الوطنية في المغرب العربي، المنعقدة بتونس يومي 5 و6 ماي 2002 / جامعة منوبة تونس 2003... ص 173 وما بعدها.

(2) كمسرح (Les Folles Bergères) بباريس المعروف في الخمسينات بعروضه الكبرى، وقد اكتسب شهرة عالمية بفضل نجمته الراقصة السوداء ذاتة الصّيت (Josephine Baker)، وكان المسرح يضمّ راقصات شبه عاريات.

الفصحى وتبخيس من علوّ قدرها؟ والمثير حقاً أنّ لغة مداولات مجلس الوزراء في عهد الوزير الأوّل الهادي نويرة بعد نيل الاستقلال كانت طعاً تتم بالفرنسيّة.

النخبة المتعلّمة في كليّات فرنسا أبانت عن عزمها الاندماج في الحياة العامّة والتأثير فيها من مواقع قياديّة متقدّمة، فقد كانت مقتنعة بأنّها النخبة الوحيدة المؤهلة لقيادة الاصلاح ووضع أسس فكريّة جديدة للمجتمع. فكان ميلاد الحزب الدّستوري الجديد على إثر مؤتمر قصر هلال الملتئم يوم 2 مارس 1934 هيكلاً معبراً عن توجهاتها السياسية والفكرية، علماً وأنّ موقفات بلور مبكراً داخله تبناه الجناح المتغرب من الدّيون السياسي كان منذ البداية ضدّ الزيتونيين، فقد أورد الزعيم يوسف الرويسي عضو الدّيون السياسي، ما اتّضح في مؤتمر 1939 وما جاء على ألسنة زملائه، وهو أنّ المسؤولية الحزبية يجب أن تكون حكراً على المتخرجين من المدرسة الصّادقية ومن فرنسا دون سواهم من الزيتونيين لأنهم متخلّفون⁽¹⁾. وقد تأثر الحزب الجديد حتّى في هيكلته وتنظيمه بالأحزاب اليسارية الفرنسيّة ومنها الحزب الشيوعي الذي اقتبس منه أسلوب التنظيم وحتّى بعض المصطلحات في نعت الهياكل (الشّعبة، الجامعة، الدّيون السياسي) وباللغة الفرنسيّة أيضاً (Cellule, federation, bureau politique)⁽²⁾.

وقد استطاع بورقيبة «الزعيم الذّكي والمرواغ»⁽³⁾ خلال الفترة الممتدّة من نشأة الحزب الحرّ الدّستوري الجديد سنة 1934 إلى سنة 1956، وبعد أن ضمن ولاء المثقّفين من ذوي التّكوين الغربي الذين تبوّأوا المناصب القياديّة العليا، استطاع أن يستقطب العناصر الشّعبية ذات الثقافة المحدودة، التي لم

(1) الشّابي، علي «صدى الذكريات» نقوش عربيّة، الطّبعة الأولى، تونس 2010، ص 208.

(2) المستيري، أحمد: شهادة للتاريخ، دار الجنوب، تونس، 2011، ص 51.

(3) الهيلة، محمّد الحبيب: بورقيبة والزّيتونيون / ورد في أعمال المؤتمر العالمي الأوّل المنعقد بتاريخ 1-3

ديسمبر 1999 حول: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدّولة الوطنية اعداد وتقديم د. عبد الجليل التّيمي،

منشورات مؤسسة التّيمي للبحث العلمي والمعلومات زغوان أفريل 2000، ص 222.

تنجذب كثيرا للخطاب الأنيق للحزب الدستوري القديم، وشدّها الخطاب البورقيبي الشعبوي بلغته العامية البسيطة والملمب للمشاعر. وأحسن الحزب البورقيبي استثمار استياء الطلبة والمدرّسين الأفاقين من هيمنة «البلدية» (العائلات الأرستقراطية المنحدرة من مدينة تونس) على التعليم والوظائف الزيتونية - على قلّتها - كي يستدرجهم للانخراط في حزبه وبالتالي اقتحام القلعة الزيتونية، التي ظلت وفية في معظمها حتى تاريخ الانشقاق سنة 1934، إلى الحزب القديم.



كان انشقاق الشبان الدستوريين الجدد من جماعة «العمل التونسي» عن الحزب الحرّ الدستوري التونسي في أعقاب مؤتمر قصر هلال 1934، وبعد أربعة أشهر فقط على عضوية الجماعة في اللجنة التنفيذية للحزب التي تشكّلت عقب مؤتمر نهج الجبل في 12 و13 ماي 1933... كان لحظة فارقة في تاريخ الحركة الوطنية جسّمت حدّة الخلافات الايديولوجية بين أنصار الطرح العروبي-الإسلامي والجناح المتغرب داخل القيادات الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أنّ سلطات الاحتلال ظلت مكتوفة الأيدي أمام تحرّك الشبان الجدد: تغضّ الطرف عنهم دون سواهم، بينما هي وبموجب القوانين الزجرية الصادرة في ماي 1933 أوقفت جريدة «الإرادة» في 4 أكتوبر 1934 وحجّرت على أعضاء اللجنة التنفيذية الاجتماعات وواصلت غلق الشعب ونوادي الحزب في تونس وفي الجهات. ويبدو أنّ الخلفية الثقافية الفرنكفونية للشبان الدستوريين الجدد ورؤاهم ومواقفهم المتسمة بالاعتدال ومحاربة سلط الحماية ولإيثارهم أسلوب الحوار والتفاوض وفق سياسة خذ وطالب، واعترافهم بأفضال الاستعمار وحسن نواياه في تحمّل رسالة تمدين الشعب التونسي والعمل على الأخذ بناصيته لعالم الحضارة، هي التي أملت على الإقامة العامة موقف اللامبالاة تجاه تحرّكات الدستوريين الشبان منذ الانشقاق عن اللجنة التنفيذية القديمة مروراً بمساعيهم لبثّ خلاياهم وتدعيم تواجدهم في ربوع المملكة.

ففي الرسالة التي وجهها الحبيب بورقيبة في شهر جانفي 1936 إلى المقيم العام مارسيل بيروطن يؤكد له فيها: «...إني لم أفكر أبدا في مقاومة فرنسا ولم يتسرب إلى عقلنا الشك في صلوحيات فرنسا ولا حدثتنا نفوسنا بمقاومة مبدأ الحماية كما نصّت عليها معاهدة باردو... بل إنه غير مسموح مقاومة الحماية باعتبارها طريق نحو انعتاق الشعب التونسي تدريجيا ودخوله عالم الحضارة عن طريق الاصلاحات المناسبة. وأن عملنا السياسي السابق لا يخرج عن إطار الشرعية وإنها لا تعدو أن تكون محاولة لجلب انتباه المسؤولين إلى بعض نقاط الضعف في آلية الحماية والبحث مع فرنسا عن سبل تجانس مصالحها في تونس مع مطالب الشعب التونسي المشروعة»⁽¹⁾. وفي شهر نوفمبر 1937 وأثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد (29 أكتوبر - 1 نوفمبر) بمقره الكائن بـ 29 مكرّر تهج التريبونال بتونس، عاود بورقيبة الكرة في مغازلة فرنسا والتودّد لها موضّحا بجلاء توجهه واستراتيجيته، قائلا: «إن الاستقلال لن يتحقّق إلا بثلاث طرق. وتتمثّل الأولى في ثورة شعبية عنيفة عارمة تقضي على الحماية. والثانية في هزيمة فرنسا في حربها ضدّ دولة أخرى. أمّا الثالثة فتنتطوي على حلّ سلمي يتمّ على مراحل بمساعدة فرنسا وتحت إشرافها. وأنّ اختلال توازن القوى بين الشعب التونسي وفرنسا يلغي أيّ حظّ في انتصار شعبي، كما أنّ هزيمة عسكرية فرنسيّة على يد دولة أخرى لن تساعد عملية الاستقلال بل تسقطنا بين مخالب استعمار جديد. فلا مجال إذا للخلاص إلاّ بالطرق السلميّة وتحت رعاية فرنسا»⁽²⁾. بينما أكّد قداماء اللّجنة التنفيذيّة في الاعلان الذي أذاعوه إثر عقد المؤتمر العام للحزب بتونس بتاريخ 26 أفريل 1934، على السير بالبلاد نحو الاستقلال التام في معانيه الحضاريّة الشاملة، وهو الهدف الأسمى للحزب، ولا يرون نهضة البلاد إلاّ ضمن أفق النهضة الإسلاميّة الشاملة، ويربطون حركتهم «بنهضة الشرق ونضال الشرق المرير

(1) الشّاتي، منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، نقوش عربية، د.ت، ص 59.

(2) بلخوجة، الطّاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، د.ت، ص 4

في وجه الاستعمار» على حدّ توصيف محيي الدين القليبي مدير الحزب، وأنّ ليس لديهم نيّة في التنازل عن أيّ مطلب من المطالب التي حواها برنامجها السياسي الذي سطره المؤتمر الأخير للحزب بنهج الجبل. وقد سرّ المقيم العام مارسيل بيروطن بالانشقاق وبالسياسة الجديدة التي عزم الحزب الدّستوري الجديد على اتّباعها، وفي لقاء جمعه ببورقية وجماعته بالمنستير أثناء زيارته لجهة الساحل في شهر ماي 1934، أخبر بيروطن بورقية أنّ الإقامة العامّة أذنت لهم بإصدار جريدتين بالعربيّة والفرنسيّة، للتعبير على لسان حزبهم ونشر مبادئه، وهما «العمل» (بالعربيّة) و«العمل الحرّ» (بالفرنسيّة). وقد استغلّ الحزب الدّستوري الجديد تساهل سلط الحماية للقيام بجولات مكثّفة لمناهضة أعمال اللّجنة التّنفيدية ورمي سياسة أصحابها بالتّدجيل والفساد⁽¹⁾. وكانت قيادات الدّيوان السياسي بالمرصاد لأيّ نشاط ينظمه الحزب الدّستوري القديم، فإذا تحوّل أحد زعمائه إلى جهة من الجهات، وجد جماعة من أنصار الحزب الجديد ينتظرونهم لافساد اجتماعه. وبينما جال أعضاء الدّيوان السياسي البلاد طولا وعرضا لإنشاء الشّعب وكسب الأنصار، لم يسمحوا للحزب القديم بالعمل والنّشاط⁽²⁾. وسرعان ما اتّضح أنّ قادة الحزب الجديد باتوا يضيّقون ذرعا بكلّ تنظيم سياسي يخالفهم في الرّأي وفي طريقة العمل، فيسارعون إلى رميه بالخيانة والعمالة لسلط الحماية تارة وبالتّحجّر والجمود الفكري تارة أخرى. وما حصل للحزب القديم ليس استثناءا، فالشيخ عبد العزيز الباوندي مثلا آخر لمن استهدفته حملات التّخوين والقذح في شخصه، فقد آلى الشيخ على نفسه التّجوال بربوع المملكة بمفرده أمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر، خاطبا في النّاس في المساجد والجوامع، داعيا إيّاهم على الحلف بالله على الالتزام بتطبيق أحكام الله في حياتهم الخاصّة والعامّة، فلم يرق هذا العمل الدّعوي لقادة الحزب الدّستوري الجديد فاتّهموه بالرجعيّة والخيانة واختراق وحدة

(1) مناصريّة، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي، مصدر مذكور، ص 172.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 137.

الصّف الوطني، لأنّه أفسد على التونسيين إجماعهم على ضرورة الكفاح ضدّ الاستعمار أولاً⁽¹⁾.

إذن بورقيبة وجماعته أمكن لهم أن يحققوا اختراقاً قوياً للحركة الوطنية، برنامجهم الدّعوة إلى استقلال ذاتي تستمدّ البلاد فيه فلسفتها ومبادئها من الجمهورية الفرنسيّة، وهذا لا يتأتّى إلّا عبر التّعاون مع حكومة الحماية واتباع سياسة «خذ وطالب» بدعوى الواقعيّة والبراغماتيّة. وظلّ بورقيبة وفي العديد من المناسبات يؤكّد أنّه كان يستهدف في نضاله لا فرنسا بل الأقلّيّة الاستعماريّة الفرنسيّة المهيمنة على السّياسة الرّسميّة في تونس، وما فتى يردّد أنّ الحركة الوطنيّة تعمل من أجل مصير مشترك لفرنسا وتونس، فهو الذي صرّح أمام حاكم التّحقيق يوم 15 جوان 1938: «إنّ الاستقلال الدّاخلي لتونس سوف يكون حسب تصوّري جزءاً من الامبراطوريّة الفرنسيّة فيكون لفرنسا حقّ الاهتمام بشؤوننا الخارجيّة». وعندما قال له حاكم التّحقيق أنّ السيّد بيار فيانو - كاتب الدّولة المساعد لوزير الخارجيّة المكلف بشؤون تونس والمغرب الأقصى في عهد حكومة الجبهة الشّعبية 36-1938- أكّد على الطّابع النّهائي للحماية الفرنسيّة على تونس أجابه بورقيبة: «نحن لا نناهض مساهمة فرنسا مساهمة مباشرة في إدارة البلاد وقد صفّقنا لتصريحات فيانو». وعن مستقبل البلاد التّونسيّة يقول أيضاً: «سوف يكون على الشّكل الذي يتقرّر من خلال التّعامل بين فرنسا والشّعب التّونسي حسب ما جاء في المعاهدات»⁽²⁾ وقد بيّن بورقيبة بمنتهى الوضوح والشّفافيّة الفروق الجوهريّة بين سياسة التّنظيمين الحزبيين في مقال له نشر بجريدة الزّهرة الصّادرة في 13 فيفري 1935 قائلاً: «إنّني لا أنكر اعتبار (سياسة) المراحل الموصلة لغايات الحزب، وخلافاً لسياسة الحزب الدّستوري القديم، الذي يعتقد أنّ المسألة التّونسيّة مسألة حجة وبرهان». وبني سياسته على «مغالطة الشّعب والحكومة معاً»، ولو أدّى

(1) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 166.

(2) الشّاذلي، منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، نقوش عربيّة، مصدر مذكور، ص 90.

ذلك إلى دفع الشعب التونسي إلى ظلمات الأوهام الباطلة - يعني الاستقلال النهائي - واعتبره عودة بالشعب مراحل شاسعة إلى الوراء⁽¹⁾.

وكان الصراع قد احتدم بين الحزب الدستوري القديم والحزب الجديد، وفي هذه الأثناء تناهى إلى مسامع الشيخ الثعالبي وهو في طريقه إلى الصين في فيفري 1934، خبر انشقاق الحزب، فعزم الشيخ إلى العودة إلى تونس، فراسله أعضاء الحزب الجديد وأوعزوا إلى بعض الصحف في استمالته إلى صفهم، فلما خاب مسعاهم اتصلوا بالإقامة العامة وطلبوا منها منع الشيخ الثعالبي إلى الرجوع بدعوى أنه يثير الهرج في البلاد، فأذنت وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفارتها بمصر، بعدم السماح للثعالبي بالرجوع إلى تونس، فما كان منه إلا أن توجه إلى القدس بدل العودة إلى تونس⁽²⁾.

ولعل من بين الاختبارات الحقيقية للحزب الجديد بعد مخاض الولادة كان الموقف من الدعاية الصهيونية بين أبناء الجالية اليهودية التي نمت ابتداء من الثلاثينات وتنوّعت أساليبها، عبر تنظيم المحاضرات والندوات الفكرية وبث الأشرطة الوثائقية. وقد تنبه الشيخ الثعالبي مبكراً إلى قضية استمالة الجالية اليهودية بتونس للحركة الصهيونية، فكان أن اتفق مع محمد باش حامبه سنة 1919 على صياغة استراتيجية وطنية تستهدف إبعاد يهود تونس عن التأثير الصهيوني، والاعتماد على نفوذهم المادي والإعلامي لدعم المطالب الوطنية. ورغم أنهم لم يشاركوا في إدارة الحزب الحر الدستوري ولم يحضروا اجتماعاته، فكانوا أقرب إلى الحزب الاصلاحى، فإن وجهاء يهود تونس لم يمانعوا في الالتحاق بالمسلمين لبعث لجنة في بداية أكتوبر 1920 باتت تعرف باسم «الاتحاد اليهودي - الإسلامي» تكوّنت من عشرين فرداً مناصفة بين المسلمين واليهود، كان من بينهم الشخصيات اليهودية التالية: بسموث وشمامة وسماجة ومن قيادات المسلمين محمد الجعايبي وحسن القلائي...

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 173.

(2) المصدر السابق، ص 173.

وكان للاتحاد جريدة تنطق باسمه تسمى «تونس الجديدة»، صدر أول عدد لها يوم 3 أكتوبر 1920، وكان الاتحاد ينوي إرسال وفد للمطالبة بدستور والإفراج عن الثعالبى⁽¹⁾.

ويبدو أن التيار الذي يدعو إلى اندماج اليهود في مجتمعهم المحلي التونسي بدأ بالخفوت أمام تقوي دعوات التجنس بالجنسية الفرنسية بدعم بعض البرلمانيين الفرنسيين لهم، وأمام استفحال النشاط الصهيوني وإيقاظه الشعور القومي اليهودي. وإزاء هذا النشاط ردت القوى الوطنية بالحملات الصحفية المناهضة للصهيونية وفي تحرير العرائض والبيانات والمظاهرات المساندة لفلسطين، واضطلعت النخبة الزيتونية بدور هام في تعبئة الرأي وحشده لفائدة القضية الفلسطينية عبر نشاطات مختلف اللجان المساندة «كلجنة الدفاع عن فلسطين العربية» وفرع «المؤتمر الإسلامي بتونس لحماية القدس الشريف» و«جمعية الشبان المسلمين» و«اللجنة التونسية العليا لإنقاذ فلسطين».

ولكن الملفت للانتباه حقاً الموقف الذي أبدته النخبة المتغربة والمتحلقة حول الحزب الدستوري الجديد من موضوعة الدعاية الصهيونية، ففي إطار هذه الدعاية رست باخرة يهودية بميناء تونس في جانفي 1938، وقد ضمت وفدا يهودياً خطط وبرمج للقيام ببث شريط «أرض الميعاد» الوثائقي حول فلسطين، وإلقاء محاضرة في مدرسة «الرّابطة الاسرائيلية» حول «الإبحار اليهودي»، من قبل قائد السفينة (سارة Sara) وهو الأمر الذي أدّى بأنصار الحزب الدستوري القديم والحزب الجديد وجمعية الشبان المسلمين للتظاهر. وفي هذا الظرف بالذات توجهت قيادات من الطائفة اليهودية إلى بورقيبة مستشرفة رأيه في هذه الأحداث، فأنكر أن يكون شباب الحزب الجديد قد ساهموا في الحركة الاحتجاجية وحمل المسؤولية كاملة للحزب القديم وردّ

(1) مناصرة، يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي، مصدر مذكور، ص 185.

عليهم بالجاب التالي من جريدة Tunis Soir «إنّ متظاهري يومي السّبت والأحد هم أشنع أعداء حركتنا.. إنّ حزبنا بجميع أعضائه يعبرون على أنّ العلاقات بين المسلمين واليهود يجب أن تبقى قويّة وأخويّة».



أبناء النّخبة الفرنكفونيّة حبّد معظمهم أسلوب الإدارة وعدم الجهر بأرائهم وقناعاتهم الحقيقيّة الصّادمة لمجتمع موسوم بالمحافظة وغير مهّيء لتقبّل ما يزعزع قناعاته، آية ذلك هي مداخلة الحبيب بورقيبة سنة 1928 في المحاضرة التي دعي لها ونظمتها جمعيّة «ليسور» وترأسها الكسندر فيشي أستاذ مادّة الرّسم، وكان عنوان المحاضرة «الحجاب» وحضرها لفيف من المثقفين التونسيين وبعض الدّستوريين. وفي المحاضرة صبّت السيّد المنشاوي جامّ غضبها على الحجاب ونزعت حجابها وسط إعجاب الحضور من الفرنسيين. وفي مداخلته بين بورقيبة أنّ الحديث عن الحجاب لم يحن وقته بعد وأنّه رمز للذاتيّة التّونسية. وتدخلت الصّحف الفرنسيّة وأدلت بدلوها خاصّة صحيفة «تونس الاشتراكيّة» فأنكرت في بعض مقالاتها وجود شخصيّة تونسية أصلاً، وكما كانت المداخلة ضربة البداية لولوج بورقيبة عالم السياسة كذلك كان مقاله الأوّل بعنوان «الحجاب» الذي صدر في جريدة اللّواء التّونسي (L'étendard tunisien) التي يديرها الشاذلي خير الله يوم 11 جانفي 1929، كان أوّل ما اقتحم به بورقيبة عالم الصّحافة مرّة أخرى دفاعاً عن الهويّة، فقد رأى صاحب المقال أنّ «السفساري»⁽¹⁾ يمثّل في رأيه أحد مقوّمات الشّخصيّة التونسية، لكنّه وفي قرارة نفسه كان يؤمن بأنّ السّفساري لا يتلاءم وروح العصر، وأنّ انقراضه مسألة وقت ليس إلّا. وهذا ديدن بورقيبة وأعضاده داخل الحزب الدّستوري الجديد والتيار الفرنكفوني عامّة ثمرة التّعليم الغربي، خلال الفترة التّاريخيّة الممتدّة بين سنتي 1934 و1956 حيث لم يجاهروا بعدائهم للدين والهويّة والانتماء الحضاري بطريقة مكشوفة

(1) لباس تقليدي للمرأة التونسيّة يغطّي كامل الجسم، عدا الوجه والكفين.

قد تصدم عامة الناس وتؤلبهم عليهم. فدأبوا - حال بورقيبة - على توظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في دعايتهم السياسية، وعلى حضور المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الإسلام الشعبي أو إسلام الطرق الصوفية والزوايا، فكلاهما سواء. فإدراكا منه لعمق تأثيرها داخل الفئات الاجتماعية التي كان في حاجة إليها، واطب بورقيبة على عقد اجتماعاته وإلقاء الخطب في أثناء الفترة الاستعمارية في مقرّات الزوايا على الرغم من وجود مقرّات ونوادي الشعب الدستورية. ففي جهة الساحل كان يعقد اجتماعاته بسكان مدينة المنستير في مقام الإمام المازري، وبالوطن القبلي في مقام الولي سيدي داود، وبمدينة قابس في مقام الصحابي الجليل أبي لبابة الأنصاري⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح: هل كانت النخبة المتغربة صادقة حقاً في مواقفها دفاعاً عن مقومات الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي أم هي مواقف تكتيكية أملت ضرورات مواءمة الرأي العام المحلي؟ وكيف تصمد حقيقة هذا الدفاع في وقت يتهم فيه بورقيبة أبرز رموز تلك النخبة من قبل خير الله بن مصطفى باتصاله الدائم مع الإقامة العامة وفي الوقت الذي يكتب فيه بورقيبة في أحد أعداد «العمل التونسي» أوائل الثلاثينات «لم نأس بعد من الفرنسي الطيب القلب»؟ ألم تعتمد هذه النخبة حينما قيض لها إدارة دفّة حكم تونس المستقلة أن تصدم في الصميم هوية الشعب العربية الإسلامية بسلسلة من الاجراءات الشهيرة؟

... تتالت الأحداث وانفجرت حوادث 9 أبريل 1938 الدامية، واستشهد من استشهد واعتقل من اعتقل من الوطنيين وفي مقدمتهم الزيتونيين، وزجّ ببعض منهم في السجون والمعتقلات، وقدم الزيتونيون الكثير من ضحاياهم «وكانوا هم حطب وقودها لأنها فرصتهم المتربة لمواجهة الاستعمار»⁽²⁾. وذلك

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلامية، العربية، التونسية، مصدر مذكور، ص 47.

(2) الهيلة، محمد الحبيب: بورقيبة والزيتونيون، وردد في أعمال المؤتمر الأول...، ص 224.

في الوقت الذي أعلن فيه الحبيب بورقيبة في الرسالة التي بعثها إلى محاميه -الميتر دومينيك- تبرّؤه فيها من معارك 9 أفريل التي وصفها بأنّه «خصومات» ليس له وللحزب الدّستوري الجديد أيّ دخل فيها⁽¹⁾.

ومع اندلاع الحرب العالميّة الثّانية تحوّلت تونس إلى ساحة رئيسية للعمليات القتاليّة بين الفرقاء المتنازعين: قوّات الحلفاء والمحور، ولما استعادت فرنسا سيادتها المطلقة على البلاد مجدّدا بعد دحر القوّات الألمانيّة والايطاليّة واستسلامها على أرض تونس، عمدت سلط الحماية إلى التّنكيل بالأهالي والتّشقي بهم بدعوى التّعاون مع قوّات المحور: فطالت الاعتقالات في شهر ماي 1943 حسب تقرير المقيم العام ماسط 9536 تونسي، ونفّذ حكم الإعدام بـ154 منهم ... وبالرّغم من ذلك أصرّ بورقيبة في البيانات التي أصدرها الحزب الدّستوري الجديد على ديمومة موالاته لفرنسا وفتح قنوات الحوار معها ففي نداء مؤرّخ في 11 ماي دعا بورقيبة إلى تكوين كتلة تونسيّة - فرنسيّة وقال بالخصوص «إنّ فرنسا المحاربة لن تردّ الأيدي الممدودة لتحقيق ازدهار ووثام تأكّد الإسراع بهما، تأكّدا لم يسبق له نظير في سالف الأيام وستكون التّجربة حاسمة»، ويأذن من المقيم العام خرج بورقيبة من مخبئه فأخلي سبيله، والتقى الجانبان وكم كانت دهشة ممثّل فرنسا عندما طرقت مسامعه كلمات بورقيبة وهو ينوّه بالفوائد المنجّرة للشّعب من الحماية، وهو يقول بلهجة مشوبة بالإعلاء من شأن الذات وتعبّر عن نرجسيّة مفعّمة «إنّ أعظم فائدة انجرت لتونس وفرنسا معا هو ظهور رجل مثلي يناقش فرنسا الحساب على ما أنجزته من تعهّدها».

بات واضحا للعيان الخلاف بين الزّيتونيين وقسم من المدرسيّين المتغريّين في فهم متطلّبات المرحلة وطرائق العمل الوطني واحتياجات الجمهور المستهدف ... ومنشأ الخلاف التّكوين الثّقافي المغاير لكليهما، وطرائق التّدريس التي تسبّبت في خلق أفكار مسبقة عن الآخر وتضخيم العقد والمركّبات. فقد كان جانب

(1) الشّابّي، منصف: صالّح بن يوسف حياة: كفاح، مصدر مذكور، ص 95-96.

من تلاميذ الصّادقية والمعاهد الثّانويّة التّابعة للإدارة العامّة للتّعليم الثّانوي ومدرّسهم - من الذين سوف يمسون بزمام السّلطة بعد الاستقلال - تلوّن نظرتهم عقدة استعلاء تجاه الزّيتونيين المحكومين في نظرهم بعقليّة مجبولة عن التّخلّف جرّاء تعليم تقليدي وجهل مطبق بالعلوم الصّحيحة والتّطبيقية. وكدليل على ما يضمرونه من نظرة ملؤها الاحتقار إلى التّعليم الزّيتوني، كان المدرسيّون يقولون مثلاً (ميم صاد) ويعنون بذلك عبارة مدرّسي الزّيتونة عندما يبدأون دروسهم، إذ يقولون: «قال المصنّف رحمه الله»، في إشارة إلى الكتب العلميّة التي صنّفها العلماء الأقدمون وتدرّس بالزّيتونة. ويسخرون من الزّيتونيين كذلك بقولهم أنتم جماعة (السّلت والتّتر) وهاتان الكلمتان مأخوذتان من دروس فقه عبادة الطّهارة والصّلاة، ومن مسائل الطّهارة (وجوب سلت الذّكر ونتره بعد البول) ليفرغ محلّ النّجاسة ثمّ يغسل بالماء⁽¹⁾. وفي المقابل كان الزّيتونيّون الممتعضون من هذا التّقييم السّلبّي، ينكرون على المدرسيّين غطرستهم وتعجرفهم، والبون الشّاسع الذي يفصلهم عن الجماهير لجهلهم باللّغة العربيّة. وما زاد في توتر الأجواء بين الجانبين الجمعيّات الثقافيّة والنّوادي التي كانت تشترط على منتسبيها نوعيّة الشّهادة العلميّة، وهو ما شجّع الفرقه وغدّى «عقليّة التّكتلات» (L'esprit de clan) وباستثناء الخلدونيّة والنّادي الأدبي الذّين قرّبا بين الثقافتين الشّرقية والغربيّة، كانت طبيعة أنشطه الجمعيّات مختلفة التّوجه حسب الميولات الإيديولوجيّة لمسيرها⁽²⁾ فعلى سبيل الذّكر اختارت جمعيّة «الشّبان المسلمين» فرع صفاقس أن يكون عنوان أوّل محاضرة تلقى في مقرّها الجديد في جوان 1944 «الدّين والأخلاق»، بينما اختارت هيئة جمعيّة «الثّقافة» من المدرسيّين أن تكون فاتحة نشاطها بعد إحرازها التّأشير القانونيّة، محاضرة موضوعها حول حياة نابليون وسياسته⁽³⁾.

(1) رويس، الشّيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 172.

(2) انظر:

ABDEL MOULA p145- 147.

(3) الزّغل، حامد: جيل الثّورة ذكريات مناضل، مصدر مذكور، ص 104.

إنّ تلك النّظرة الدونيّة للتّعليم الزيتوني ولتلامذته التي لازمت خريجي
التّعليم العصري الذين صعدوا الحكم سنة 1956، هي التي أملت عليهم الإسراع
وبكلّ شراسة، بالإجهاز على الزيتونة وما يمتّ لها بصلة بعد الاستقلال .

∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثاني

الزيتونيون والشيخ محمد الفاضل بن عاشور والصدام مع الحزب الدستوري الجديد

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية تحوّلت الزيتونة في ظلّ الفراغ الذي تركته القوى السياسية إلى موئل المعارضة الجذريّة لنظام الحماية وسياساتها، وبمناخة العنصر المحفّز للاندفاع العام للقوى الشعبيّة التي اعتلت قيادة الحركة الوطنيّة:

● فتحوّلت المساجد إلى بؤرة العمل السياسي بعد تقلص إشعاع الحزب الدستوري الجديد جرّاء ضعفه الهيكلي خلال سنوات الحرب. وقد استغلّ الزيتونيون - وفي مقدّمتهم الشّيخان الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي - المناسبات الدينية كمنااسبة أختام القرآن الكريم منذ منتصف رمضان، والتي تختم في أغلب الجوامع بمحاضرات يؤمّها جمع غفير... استغلّوها لكي تصبح محاضرات سياسية حقيقة حيث يدور الحديث عن الاستقلال السياسي والقضايا الوطنيّة.

● توسّع الزيتونيون في إنشاء الجمعيات متعدّدة الأنشطة المؤطّرة للشعب بمختلف شرائحه وأجياله من ثقافيّة وأدبيّة وشبابيّة ورياضيّة وإغائيّة... وفي

مقدّماتها «جمعية الشبان المسلمين» التي يرأسها الشيخ محمد الصّالح النّيفر الذي عرف بديناميكيّته المشهودة، فلم ينفكّ يتنقّل بين مراكز الجمعية في شتّى بقاع القطر التّونسي... الجمعية التي عكفت على تنظيم مجالس الذكر في المساجد بالعاصمة وجميع بلدان المملكة وقراها، وأسّست فروعاً ليلية لمبادئ القراءة والحساب، وعرض الأفلام التثقيفيّة، وأقامت المحاضرات ومهرجانات الذكريات الدّينية في الحاضرة والمدن الكبرى...⁽¹⁾.

● التحام الزّيتونيين أكثر فأكثر بالجماهير الشعبيّة، وتأطير نضالاتها مثل المساهمة في بعث الاتحاد العام التّونسي للشّغل في أعقاب مؤتمره بقاعة الخلدونيّة في 20 جانفي 1946 ولعب فيه العنصر الزّيتوني ممثلاً في الشيخ محمد الفاضل بن عاشور والشيخ محمد الصّالح النّيفر... دوراً متميّزاً.

● تمثيلهم للعنصر الأكثر انحيازاً لتوحّد فصائل الحركة الوطنيّة ونبذ أسباب الفرقة والاختلاف وتوحيدها على قاعدة مطلب الاستقلال، فساهم الزّيتونيون في تقارب مختلف التيارات السياسية في البلاد التونسية، الذي اتخذ شكل جبهة وطنيّة ظهرت إلى حيّز الوجود في فيفري 1945، قامت على الدّعوة إلى سنّ نظام ملكي دستوري وإلى إعادة المنصف باي إلى عرشه وعرفت بالحركة المنصفية.

وكان للتيار الزّيتوني الدور الواضح في انعقاد مؤتمر ليلة القدر ليلة 26 إلى 27 رمضان الموافق ليوم 23 أوت 1946 فترأس الاجتماع الزّيتوني والقاضي السّابق في المحكمة الجنائيّة العروسي الحدّاد، وتمخّضت عن المؤتمر الدّعوة إلى الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربيّة⁽²⁾.

(1) ابن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية، مصدر مذكور، ص 216.

(2) المستيري، سعد: المنصف باي ترجمة هشام القروي - دار الأقواس للنشر، تونس، الطبعة الأولى

1991، ص 270-272.

● عمل الزيتونيون على شدّ انتباه قادة العالم الإسلامي إلى عدالة القضية التونسية، والتّحسيس بمعاناة الشعب التونسي في ظلّ الهيمنة الاستعمارية، وقد تجلّى نجاح مسعاهم في الزيارة التي أداها الأميران فيصل وخالد ابني عبد العزيز آل سعود إلى تونس، وزيارتهما الجامع الأعظم يوم 10 جانفي 1944، حيث كان المدرّسون والطلّبة الزيتونيين في استقبالهم مردّدين هتافات «يحيى الإسلام! يحيى الوحدة العربية! يحيى المنصف باي!».

● متّن الزيتونيون علائق التّواصل والتّفاعل مع قضايا الأمة المركزيّة وفي طليعتها القضية الفلسطينية عبر تكوين لجان المساندة وإرسال المساعدات الماليّة وتنظيم عمليّات إلّحاق التونسيين بجبهات القتال أثناء الحرب العربيّة - الصّهيونيّة الأولى سنة 1948.

● شكّلت الزّيتونة مركز ثقل المعارضة للتّجربة التّفاوضيّة لحكومة محمّد شنيق (50-1952) التي باركها الحزب الدّستوري الجديد وشارك فيها. ومعارضة الزّيتونيين مردّها بالأساس اعتقادهم أنّ التّجربة تعدّ تراجعاً عن خطّة التّضال المغاربي الموحّد وتنكّراً لمبدأ الاستقلال، في وقت بدأ فيه ينحسر التّفوذ الاستعماري لفرنسا عقب هزائمها في الهند الصينية، ووشك اندلاع ثورة عارمة في كامل الشمال الإفريقي الفرنسي.

إذن وبعد دخول الحزب الحرّ الدّستوري الجديد مرحلة من الضّعف غداة الحرب العالميّة نتيجة تحرّك الآلة القمعيّة لسلط الحماية، وما سلّطت عليه من اعتقالات ومحاكمات طالت مناضليه في أعقاب حوادث 9 أفريل 1938، وازدياد التّنكيل بعناصره القياديّة بعد استعادة فرنسا لسيّطرتها على البلاد التّونسيّة بعد جلاء قوّات المحور... صعدت القوى الزّيتونيّة لكي تملأ الفراغ وتتصدّر المشهد السّياسي. وفي ظلّ هذا الطّروف تحوّل الشّيخ محمّد الفاضل ابن عاشور ذي الشّخصيّة الكاريزميّة والقدرات الخطابيّة الواسعة والذكاء النّادر، إلى الزّعيم الأوحد بلا منازع للحركة الوطنيّة (خصّ بلقب «زعيم الزّعماء» بعد نفي بورقيّة) وبلغت شعبيّته الذّروة. وإيماناً منها بأهميّة

وزن الشيخ دعاه عدد من الشخصيات الوطنية للتباحث في أمر مطالبة المقيم العام ماست (Mast) بالحكم الذاتي، وكان الشيخ الفاضل من المساهمين في صياغة اللائحة الصادرة عن أعمال لجنة الثمانية ومن الموقعين عليها بتاريخ 30 أكتوبر 1944. وكان صحبة الشيخ محمد الشاذلي بن القاضي من المشاركين البارزين في مؤتمر ليلة القدر في 22 أوت 1946 المطالب بالاستقلال، وكان ممن ألقى عليهم القبض واقتيدوا إلى مقر وزارة الدفاع وزج بهم في السجن المدني بتهمة التآمر على أمن الدولة، وقضى فيه الشيخ الفاضل عشرة أيام كاملة. وقد أبدى الشيخ حركة كبيرة قادته إلى التجوال في ربوع البلاد والمحاضرة وإلقاء الخطب الدينية والوطنية في مختلف المناسبات، مستحثاً في مستمعيه روح الجهاد والبذل والعطاء لنصرة الوطن والعروبة والإسلام. لذا ولدynamيكته وازدياد شعبيته رأى قادة الحزب الدستوري الجديد - الذي لا يشاطر الشيخ نفس التوجهات - أنه من الأهمية بمكان ضم الشيخ ابن عاشور والشيخ محمد الشاذلي بالقاضي لصلب الديوان السياسي.

وأمكن للشيخ الفاضل إدخال حركة كبيرة على الجمعية الخلدونية منذ أن تولى رئاستها في 9 ماي 1945، فصيرها مركزاً مهماً للأنشطة الثقافية والسياسية وإحياء المناسبات الوطنية والدينية⁽¹⁾. وقد استطاع الشيخ الفاضل خاصة والزيتونيون عامة من تطويق تأثيرات الدعوات الاشتراكية والشيوعية بفضل الصحوة الدينية والقومية التي مسّت قطاعات عريضة من التونسيين بما فيهم الكادحين، وتوفّق الشيخ الفاضل في أن يتجاوز حالة التشطي والانقسام التي كانت عليها الحركة النقابية، فضمت قاعات جمعية الخلدونية أول ائتلاف نقابي وطني جمع من بين النقابات 50 نقابة وطنية مستقلة كانت منبثة في كامل مجال المملكة التونسية، فنجم عنه ظهور هيكل نقابي وطني مستقلّ ألا وهو الاتحاد العام التونسي للشغل، فكان أول رئيس له وأسندت الكتابة العامة إلى فرحات حشاد، وقد نشأ الاتحاد على قاعدة «الرّابطة القومية والأصول

(1) الزّبيدي، علي: دراسات في تاريخ التعليم، مصدر مذكور، ص 189.

الإسلاميّة وأصبح (...) في روحه وتأسيسه ومبادئه العليا وأغلبية عناصر قيادته المركزيّين والمحليّين، إسلاميّاً بل زيتونيّاً⁽¹⁾. وتجسيدا للصبغة الإسلاميّة الزيتونيّة كان شعار المنظّمة الشّغيلة الذي كان يكتب عادة في أعلى بطاقة الانخراط هو «يد الله مع الجماعة»⁽²⁾. وكان لزعامته للاتّحاد، الفضل الكبير في اتّساع قاعدة منخرطيه بعد تنالي الانسلاخات من صفوف النّقابات الشيوعيّة، ومن صفوف التّنظيمات العماليّة الواقعة تحت سيطرة الأجانب من الفرنسيّين والايطاليّين وضمن اتّحاد الشّغل اضطلع الزيتونيون بعمل دعائي مكثّف قصد استقطاب الأنظار والمنخرطين وجلب العمّال إلى صفوفه، لذا لا غرابة أن عين الشّيخ محمّد صالح النّيفر في لجنة الدّعاية⁽³⁾. وقد دأب الشّيخ في الاجتماعات المتكرّرة التي عقدها في أنحاء عديدة من البلاد التّونسيّة على التّأصيل الشّرعي للعمل النّقابي الذي لا ينبغي أن يتأسّس على الصّراع بين الطّبقات واستغلال التّناقضات لتأجيج العداوات بين العمّال وأصحاب رؤوس الأموال، بل يتوجّب أن يستند إلى أصول الإسلام العظيم ومبادئه الهادفة لتحقيق الحريّات والدّفاع عن الحقوق المهضومة⁽⁴⁾. وقد ضمّن الشّيخ الفاضل هذه المعاني في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الاجتماع الذي نظّمه الاتّحاد احتفالاً بغرة ماي 1946⁽⁵⁾.

أصبح الشّيخ الفاضل الزّعيم الأوحد بلا منازع للتّيار القومي العربي الناشئ بالبلاد التّونسيّة، فكانت ذكرى تأسيس جامعة الدّول العربيّة المعروفة

(1) بن عاشور، محمّد الفاضل: تاريخ الحركة الأدبيّة والفكرية بتونس، مصدر مذكور، ص 262-263.

(2) روى الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «يد الله مع الجماعة»، وله من حديث ابن عمر

أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يجمع أمّتي»، أو قال: «أمة محمد ﷺ على ضلالة»، ويد الله مع

الجماعة» والحديث صحيح كما في صحيح الجامع برقم (1848) مركز الفتوى بموقع الإسلام ويب:

fatwa.islamweb.net

(3) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين، مصدر مذكور، ص 79.

(4) المتاعي، حسن: الشّيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 116-122.

(5) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين، مصدر مذكور، ص 80.

بعيد العروبة مناسبة للاحتفاء وتنظيم اللقاءات الجماهيرية الحاشدة، مثال ذلك تخليد الذكرى الثانية في 22 مارس 1947 الذي تميّز بتظاهرة كبرى التأمّت في الملعب البلدي (ملعب الشاذلي زويتن حالياً) وضمت عشرات الألوف، وكان يوماً مشهوداً عرف فيه الشيخ الفاضل كيف يؤكّد على وثوق الانتساب إلى أمة عظيمة هي أمة الإسلام والعروبة. وكان للاجتماع أبلغ الأثر في نفوس الشباب، الشيء الذي استحثهم بعد أقلّ من شهر أي في 7 أفريل 1947 على تنظيم احتفال ثاني بنفس الفضاء دعا إليه الاتحاد الإسلامي لمنظمات الشباب التونسي بمناسبة الذكرى الثانية للعيد العالمي للشباب، شاركت فيه ما يزيد عن الأربعين جمعية، فكانت مناسبة لإذكاء الشعور العربي الإسلامي بين فئات الشباب. ودأب الشيخ على إلقاء الخطب والمحاضرات في شتى المحافل والتجمّعات في القرى والمدن، بآثا روح النخوة في مستمعيه من الناشئة وشاحداً همهم، ممّا بوأه مكانة رفيعة في أفئدة التونسيين، فكان الزعيم الروحي والدّاعية الإسلامي الأول. ولم تكن قضية العرب المركزية القضية الفلسطينية خارج دائرة اهتمامات الشيخ الفاضل، فدرج على إلقاء المحاضرات للتعريف بالقضية الفلسطينية على منبر البحوث الإسلامية بين سنتي 1947 و1948. إلى جانب هذه المحاضرات كثف الشيخ بمعية العديد من المناضلين من عمله الدّعائي لحشد التأييد بين التونسيين بغية التأهب للمشاركة في مجهود حرب تحرير فلسطين من الصّهاينة، وجمع التبرّعات لدعم العمل الجهادي في فلسطين⁽¹⁾.

أمام ازدياد الحظوة التي بات يتمتع بها الشيخ الفاضل داخل النخبة والأوساط الشعبية -إلى الحدّ الذي دعي إلى شغل منصب الرئيس الشرفي لجمعية النادي الإفريقي الرياضيّة- وبلوغه مقام الزعامة، ترسّخت القناعة لدى العديد من السياسيين بأنّ صعود نجم الشيخ وانقلاب موازين القوى كانا لصالح الزعامات الدينية وأتباعهم من الطلبة الزيتونيين، وأنّ الهيمنة

(1) المناعي، حسن: الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 133-140.

على العمل السّياسي ستؤول إليهم خصوصا وقد اتّضح بأنّ الخطاب الدّيني ما فتى يستهوي الجماهير العريضة. لذا كان قرار ضمّ الشّيخ محمّد الفاضل إلى الحزب الجديد مؤقتا لإبطال تأثيره، وذلك ما تمّ رغم معارضة الجناح المتغرّب الأكثر راديكالية وعلى رأسه سليمان بن سليمان والذي كان يرى أنّه لا يجب أن ينضمّ إليهم أصحاب العمائم، علما وأنّ ترشيحه إلى عضوية اللّجنة المركزيّة إلى الحزب كان بدون انتخاب، وهو أمر يحدث لأول مرّة في تاريخ الحزب.

ولكن انضمام الشّيخ إلى الحزب الدّستوري الجديد أثار حفيظة البعض من المتنفّذين ومن مراكز القوى، فتوجّسوا من أمر الانضمام الذي قد يقود إلى فرقة الحزب من الدّاخل، لذا عقد العزم بعض المثقّفين من أصحاب التّوجهات الغربيّة وقيادات الحزب الجديد من ذوي التّوجّه القطري واللائكي، على تحييد الشّيخ الفاضل عن التّأثير المعهود في الجماهير وعزله عن السّاحة السّياسيّة والفكريّة وعرقلة أنشطته. فكانت مقاطعة الحزب الجديد والاتّحاد العام التّونسي للشّغل لعيد العروبة سنة 1948 الشّيء الذي حدّ من زخم التّظاهرة مقارنة بالسّنتين السّابقتين. وشنت حملة شعواء ممنهجة من قبل الصّحف الموالية للحزب الجديد ضدّ الشّيخ، وآت حملة التّشهير بالشّيخ الفاضل أكلها، فأدّت إلى إقصائه عن رئاسة الاتّحاد العام التّونسي للشّغل في 21 ديسمبر 1947، بناء على اتّفاق بين الاتّحاد والحزب الجديد، على إثر تكوين المكتب التّنفيذي الجديد للاتّحاد الذي قرّر إلغاء خطّة رئاسة الاتّحاد نهائيا التي كان يشغلها الشّيخ.

وكان الصّدّام الثّاني بين الشّيخ محمّد الفاضل والحزب الدّستوري الجديد في أعقاب وقوع هزيمة العرب في الحرب العربيّة الصّهيونية الأولى (1947-1948) حيث اتّضح عمق التّمايز في الرّؤى والمواقف من القضية الفلسطينيّة، فالشّيخ كان يرى أن لا مناص من الجهاد المدعوم من قبل الدّول العربيّة والإسلاميّة كأسلوب لتحرير فلسطين. وقد سعى في خطبه ومحاضراته

إلى الكشف عن خطورة النشاط الصهيوني الاستفزازي ليهود تونس خدمة لمشروع تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين والعمل على تهويدها بالتدريج، من ذلك النجاح في اقناع الحكومة الفرنسية بفتح اكتتاب قرض تونسي قيمته 40 ألف جنيه استرليني لإعانة اليهود في فلسطين عن طريق سفارتها بالقدس، وجمع التبرعات لاقتناء الأراضي بفلسطين، وإيفاد المتطوعين من اليهود إلى فلسطين لحمل السلاح، وتجميع الأسلحة في المعابد، وتهريب الأموال... وكانت هذه الأنشطة مثار استنكار من قبل الشيخ، فشهر بها، معتبرا ما يحاك ضد فلسطين مؤامرة صليبية، وفي ذلك اقتراب من المواقف المبدئية والثابتة للحزب الدستوري القديم من ذات القضية. أما الحزب الدستوري الجديد والذي كان يضم في صفوفه منذ تأسيسه شخصيات يهودية على غرار أندري باروش وميشال حداد وألباريسيس، فكانت مواقفه تتسم بمهادنة الطائفة اليهودية بتونس. وإن كان قد مال في بعض المناسبات إلى إرسال المتطوعين وتخصيص الدعم المادي للفلسطينيين، فإن ذلك كان تحت تأثير المزاج الشعبي والروح الدينية، وخشية من أن يتعاضم دور المجموعات الزيتونية التي تقف وراءها. لذا لم يجد الديوان السياسي ممثلا في شخص صالح بن يوسف، حرجا في الاشتراك في الاجتماع الذي انتظم بجامع الزيتونة يوم 5 ديسمبر 1947 للتبديد بقرار التقسيم الأممي لفلسطين الصادر في 29 نوفمبر 1947، ولكن خط الحزب الدستوري الجديد كان واضحا في رفضه مقاطعة متاجر اليهود ذوي الميول الصهيونية، وعدم استفزازهم أو الانجرار للرد على استفزازاتهم، والحفاظ على علاقات طبيعية معهم. وقد قللت تلك المواقف من زخم الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البلاد آنذاك متمثلة في الاضرابات والمقاطعة، إذ لم تستجب لها قواعد الحزب الجديد... واعتبر ذلك تخاذلا تجاه القضية الفلسطينية. كما لم تبد قيادات الحزب ارتياحا لعمليات جمع التبرعات لفائدة فلسطين، معتبرة أن الحزب أولى بها، وقد ندّد أحمد بن سلامة أحد المناضلي الحزب الجديد بالعاصمة، بكل من الشيخ محمد الفاضل والشيخ الشاذلي بلقاضي، معتبرا أن الأجدى جمع التبرعات لفائدة التونسيين. وهذا الموقف ينسجم مع خط

الحزب وتوجهاته إزاء هذه المسألة، حيث كان يرى أن جمع التبرّعات سيكون له أوخم العواقب على الشعب التونسي، إذ أنه سيدفع التونسيين إلى التجنّس أو إلى السّفر إلى فلسطين لكي يصبحوا في عداد المستوطنين.

وبعد أن انخرط الديوان السّياسي وشعبه الدّستوريّة عن استحياء في جمع التبرّعات رشحت معلومات عن تلاعب بالأموال وتحويلها إلى المصلحة الخاصّة. مثال ذلك مبلغ المائة ألف فرنك الذي تبرّع به سكّان منزل جميل لفائدة القضية الفلسطينيّة، والذي حمّله المناضل الدّستوري عليّ المعاوي إلى المنجي سليم بمقرّ الحزب بباب سويقة، ولكنّه تفاجأ بتحويل المبلغ المذكور إلى الحبيب بورقيبة المقيم آنذاك في القاهرة⁽¹⁾. كما عبّر الحزب الجديد عن انزعاجه من حملة لجنة الدّفاع عن فلسطين التي كان يرؤسها الشّيخ محمّد الصّادق بسّيس لإعداد من يودّ الالتحاق بجبهات القتال ومؤازرة المجاهدين. أمّا بخصوص المتطوّعين الذين طردوا من مرسى مطروح وتعرّضوا إلى التّضييقات، فلم يعاملوا معاملة سيّئة من قبل الإنكليز والسّلطات المصريّة فحسب، وإنّما من قبل القادة الدّستوريين، ولاسيما الحبيب بورقيبة، الذي لم يحرك ساكنا تجاه الوضع المأساوي الذي وصل إليه أولئك المتطوّعون، الذين ما أن عادوا إلى أرض الوطن حتّى ندّدوا بتخاذل القادة الدّستوريين ولا مسؤوليّتهم⁽²⁾.

علاوة على ذلك فالحزب الجديد الذي كان يبحث عن الدّعم الخارجيّ للقضيّة التّونسيّة، تميّز خطّه السّياسي بمغازلة القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتّحدة وخطب ودّها رغم مساندتها الصّريحة لدولة الكيان الصّهيوني، وقد شاطرته الاتّحاد العام التونسي للشغل نفس التّمشّي، فقد نزع قادة المنظمة الشّغيلة إلى التّسليم بواقع ما بعد نكبة 1948 والشرعيّة الدّوليّة التي باتت تحظى بها إسرائيل بعد إلحاقها الهزيمة بالعرب في الحرب. ولم يكن

(1) المعاوي، عليّ: ذكريات وخواطر، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة، منوبة 2007، ص 242-243.

(2) لبّيز، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 68.

هذا الموقف المتخاذل ليرضي الشيخ الفاضل والأوساط الزيتونية، لما فيه من تفريط في أرض فلسطين ونكوص عن الدفاع عليها.

ومنذ ذلك الحين بدأت هوة الخلافات المبدئية والفكرية تتسع بين توجهات الحزب والاتحاد من جهة، وبين توجهات الشيخ محمد الفاضل من جهة ثانية، بما يعني أنّ القطيعة بين الجانبين أضحّت واقعة لا محالة⁽¹⁾.

وكان الصدام الثالث بين الشيخ محمد الفاضل والحزب الدستوري الجديد في عهد الحكومة التفاوضية التي ترأسها محمد شنيق، ووافق المجلس الملي للحزب على تكوينها والاشتراك فيها. وبعد فترة من التوافق، تعكّر صفو العلاقات بين الطرفين، بسبب قرار لجنة صوت الطالب الزيتوني نضالاتها التصعيدية لكي ترى مطالبها التور. وهو ما أزعج قادة الحزب الجديد، فحمل مسؤولية التصعيد إلى الشيخ الفاضل واتهم أنّه وراء تشكيل اللجنة ودفعها في مواجهة الحزب، لينتقل الحزب إلى استعمال مختلف أشكال العنف ضدّ انصار اللجنة من الطلبة الزيتونيين، وتفنّنت أبواق دعاية الحزب في إلصاق تهم الخيانة الوطنية بالشيخ محمد الفاضل ووالده محمد الطاهر.

كانت القطيعة تلوح في الأفق، لذا وبعد سنتين من انخراطه في الديوان السياسي أقصي الشيخ الفاضل بمعية الشيخ الشاذلي بالقاضي من الحزب «لا لذنّب اقترفاه سوى ما كان يمثّله من اتّجاه ثقافي لا يراد له أن يكون موجوداً على السّاحة بمثل ذلك الإشعاع والتألق والالتفاف الجماهيري»⁽²⁾ وينقل الحبيب شيبوب أنّه سمع من الشيخ الشاذلي بالقاضي أنّ قرار الديوان السياسي ذاك كان بطلب من المقيم العام الذي رفض أيّ اتّصال بالحزب ما دام فيه عضوان زيتونيّان⁽³⁾.

(1) المتاعي، حسن: الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 158-165.

(2) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2 ص 452.

(3) الشّابي، علي: «صدى الذكريات»، مصدر مذكور، ص 209.

وأنت الرسالة التي بعثها بورقيبة إلى صالح بن يوسف من القاهرة في 24 ماي 1951 كي تصب الزيت على النار، ففيها وجه بورقيبة تعليماته بضرورة التصدي إلى الصعود الصاروخي لنجومية آل عاشور (الطاهر وابنه الفاضل) عبر تأليب الباي وحكومته والإقامة العامة لاستئصال ذلك «الذمل في الظهر» - على حدّ تعبير المرسل - والوقوف سريعا في وجه لجنة صوت الطالب الزيتوني. وعلى الدستوريين الجدد حسب الرسالة مداراة الزيتونيين وقادتهم ولزوم الحلم والصبر، إلى حين الانتهاء من مواجهة الاستعمار ونيل الاستقلال، وبعدها لكلّ حادث حديث. والمثير حقّا أنّ تقييم بورقيبة للوضع في غيابه عن الساحة الوطنية، وتخوفه اليّن من زعامة الفاضل بن عاشور المنافسة، يلتقي وذات المخاوف التي كانت تضمهرها سلط الحماية من الشيخ والتي كشفت عنها العشرات من النصوص الوثائقية الفرنسية والتي تعتبره «شخصا خطرا... لا ينصاع للقوانين وغير ملتزم بالأنظمة». وبالتالي ضرورة تحييده. ففي تقرير للإقامة العامة مؤرّخ يوم 1 جانفي 1947 ورد ما نصّه «إنّ الطابع الديني للدعاية الوطنية يتأكد شيئا فشيئا. فإنّ الشيخ الفاضل بن عاشور المدرّس بالجامع الأعظم بتونس يحظى بمكانة كبيرة في الأوساط المثقفة والنقابية»⁽¹⁾. وتحت ضغوط الحزب والحكومة وجهاز الحماية، اقتنع الباي بإزاحة الطاهر ابن عاشور عن مشيخة الجامع في نهاية السّنة الدّراسية 51-1952. وبعد أن غدا ملاحقا في كلّ مكان ارتأى الشيخ محمّد الفاضل اعتزال الحياة السياسية التي كثر فيه أعداؤه، والإنشغال بالأعمال الفكرية، ووجد في تعيينه في خطة الإفتاء المالكي بتاريخ 5 نوفمبر 1953 تأييدا له في قراره بالاعتزال.

ومن المثير للدهشة أن يلقي الشيخ الفاضل نفس مصير الشيخ الثعالبي عندما وجد نفسه في مواجهة الحزب الدستوري الجديد بعد عودته من المشرق سنة 1937، فكلاهما اكتوى بنار التّصبيقات التي اكتست أشكالا عدّة

(1) الهيلة، محمّد الحبيب: الشيخ الفاضل بن عاشور ومكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية 1946 و 1947، أعمال الندوة الدولية الحادية عشرة: حول الزيتونة ص 71.

بلغت حدّ العنف الممارس من قبل مليشيات الحزب . فبعد أن تبين فشل سياسة احتواء الشيخ الثعالبي التي اتّبعها الديوان السياسي من إعانة عائلته مادياً، وتنظيم لاستقبالات شعبية حاشدة له عند نزوله بتونس أو عند استضافته بناديتهم كي يبرهنوا أنّهم القوة الشعبية الأولى في البلاد... خاب ظنّ قادة الحزب الجديد بعد أن حثّ الشيخ الثعالبي الخطي في اتجاه رأب الصدع بين اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، فأمام إصرار الشيخ على احلال التوافق بين الفصيلين المتنازعين، جند بورقية أنصاره، فمنعوا الشيخ أثناء جولته بمنطقة الساحل في مطلع شهر سبتمبر 1937 من إلقاء خطبه، وقذفوه بالحجارة والطّماطم، ورموه بالخيانة والدكتاتورية، ثمّ حاولوا اغتياله بماطر يوم 25 من الشهر نفسه⁽¹⁾... وكانت محاولة الاغتيال القطرة التي أفاضت الكأس ودعت الشيخ الثعالبي إلى اعتزال الحياة العامة إلى أن وافته المنية سنة 1944.



(1) الزّيدي، علي: الزّيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية، مصدر مذكور، ص 444.

الفصل الثالث

الصراع بين لجنة صوت الطالب الزيتوني والحزب الدستوري الجديد

مع بدايات تشكّلها حافظت لجنة صوت الطالب الزيتوني على علاقات جيّدة مع كبرى فصائل الحركة الوطنية وأكثرها جماهيرية: الحزب الدستوري الجديد، فكان لقادة اللجنة اتّصالات دائمة ومكثّفة مع الديوان السياسي، الذي لم ير مانعا في اشتراك الدستوريين الجدد في اللجنة.

وعلى منوال بقية التنظيمات الوطنية، تبنّى الحزب المطالب الزيتونية الستة عشر، وحثّ الطلبة على اتّخاذ مواقف راديكالية من حكومة الكعّاك، التي وصمها الحزب بالخيانة والعمالة للمحتلّ الأجنبي. وموقف الحزب الجديد المساند للجنة ينسجم مع ما عرفت به إداراته القيادية من واقعية وبراغمية وما ألفته من ازدواجية في الخطاب، فلم يجد الحزب بداً من الوقوف إلى جانب اللجنة، التي حظيت من المواطنين بكلّ رعاية وعناية، ولما جسّدت من وحدة طلابية زيتونية.

ولأنه لم يفلح في بسط سيطرته على غالبية الطلبة مصطدما بذلك برغبة أعضاء اللجنة الحفاظ على استقلالية منظمّتهم ورفضهم الانتساب إلى أيّ

حزب، فإنّ الحزب الجديد اتّبع أسلوب المجاملات «التي بلغت حدّ النفاق»⁽¹⁾ وليس أدلّ على سعي الحزب إلى مغازلة اللّجنة من استقبال بورقيبة لوفود اللّجنة وخطبه في جامع الزيتونة، وكأنّه ليس بورقيبة المعروف بميوله التّحريريّة وبعداوته الشّديدة للزّيتونيين وقناعته الرّاسخة بعقم التّعليم الزّيتوني وعدم جدواه... وهذا صالح بن يوسف الشّخصيّة القياديّة الثّانية في التسلسل الهرمي للحزب يخطب بدوره في جامع الزيتونة فيقول مخاطبا الطّلبة: «إنّ رسالة جامع الزيتونة كعبة الشّمال الإفريقي التي تنشّدونها اليوم هي عماد كلّ قوميّة صحيحة» وكأنّه ليس هو الذي روي عنه أنّه كان يردّد مرارا وتكرارا ضمن الدّائرة الدّستوريّة الضّيقة «إننا بمجرّد حصولنا على الاستقلال سنضع مفاتيح جامع الزيتونة في متحف باردو الأثري». وهذا محمود المسعدي يكتب في جريدة الزّهرة فيعبّر عن «اهتمام الاتّحاد بمستقبل الثّقافة العربيّة الإسلاميّة ومطالبته بتعريب التّعليم حتّى يعود للثقافة الإسلاميّة مكانها الطّبيعي في بلاد عربيّة إسلاميّة» وكأنّه غير محمود المسعدي كاتب الدّولة للتّربية بعد الاستقلال، والعقل المدبّر لاصلاح التّعليم (مشروع المسعدي (58-1968) الذي صفّى التّعليم الزّيتوني وكّرّس فرنسة برامج ومناهج التّربية⁽²⁾.

ولكنّ الغزل لم يعمر طويلا، وتبيّن أنّ تأييد الحزب للّجنة كان تكتيكيّا أملتّه الظروف والرّغبة في اسقاط حكومة الكعّاك، لذا سرعان ما جنحت العلاقات بين الحزب والّلجنة نحو التّوتر والتّأزّم المكشوفين. وبات من الواضح حجم التّناقض بين قيادات الحزب الدّستوري الجديد جهة، وبين لجنة صوت الطّالب الزّيتوني من جهة ثانية، وتعمّقت هوّة الخلافات بين الجانبين للأسباب التّالي ذكرها:

(1) الهيلة، محمّد الحبيب: بورقيبة والزّيتونيون، ورد في أعمال المؤتمّر العالمي الأوّل المنعقد بتاريخ 1

3- ديسمبر 1999 حول: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدّولة الوطنيّة، ص 224

(2) المصدر السابق، ص 224.

● اختلاف المرجعيات الثقافية وتباين المناهل الفكرية. فقيادة الحزب الجديد غلبت عليهم الاشادة والتّنويه بأفضال فرنسا ومزاياها على تكوينهم الثقافي، فأورثتهم العقلانية والواقعية والمعاصرة، ولا ينكرون أنّ للسياسة الاستعمارية عناصر إيجابية، ويتبرّؤون من مقولات الأمة الإسلامية أو العربية، ولا يعترفون سوى بالقومية التونسية، فلم يعيروا اهتماماً للمنظمات الاقليمية العربية كجامعة الدول العربية، فبورقية يقول عن هذا الإطار المؤسسي الجامع في حديث له إلى صحيفة «كومبا» الباريسية: «إنّي لست منها ولا هي مني، وإنّي لا أبالي لا بنداواتها ولا بثنائمها، وأنّه يوجد تضامن عربي يتركز على ذكريات تاريخية»⁽¹⁾ وإن كان هذا لم يمنعه من محاولة الاستفادة من دعمها للقضية التونسية. وربما ينبع موقف بورقية المناوئ للجامعة من خيبة أمله من أمينها العام الأوّل عبر الرّحمان عزّام حينما أعلم رئيس الحزب الجديد أنّ القضية الفلسطينية بعد نكبة 1948 تحتلّ الصّدارة في اهتمامات الجامعة، وأنّ عليه التّريث إلى حين تحرير فلسطين. أمّا عن فرنسا فيقول بورقية في خطاب له في 7 ديسمبر 1962 أنّ السّير نحو الاستقلال «لا يخرج عن مبدأ الصّداقة مع فرنسا والاعتراف لها بالجميل». ويورد جان دانيال في كتابه «الوقت المتبقّي» عند استعراضه لمقابلاته مع بورقية في معرض تعقيب الأخير عن مقال الكاتب الصحفي الذي أوما فيه إلى «المحاسن الثّانوية للصّدمة الاستعمارية»، فقال بورقية: «أجل إنّ الحضارات تنهار وتحتاج إلى صدمة لتبعث من جديد ولا أشعر بأيّ حرج عندما أعترف بأنّ البلاد التونسية قبل مجيء فرنسا كانت عبارة عن فضاء فارغ ليس له واقع ولا روح، فالتّاريخ قد علّمنا أنّ الدولة الأرقى والمجاورة تسارع باحتلاله، لنقل أنّ هذا العمل التّاريخي قد دعيت فرنسا إلى القيام به والفرنسيّون بعثوا فينا الحياة من جديد ضدّهم من باب المعارضة وردّ الفعل، فأخذنا منهم أحسن ما عندهم لنقاوم فرنسا... وعلى

(1) التّركي، عروسية: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2011

كلّ حال فقد كان لابدّ لنا من صدمة لنبعث إلى الحياة من جديد، ولعلّه كان من الأفضل أن أت هذه الصدمة من فرنسا من عساكرها، ولكن أيضا ولحسن الحظّ من معلّمها، إلى درجة أنّنا بدلا من أن نصير مجردّ ثائرين أصبحنا مدنيّين...»⁽¹⁾ والخطر في هذا التصريح أنّه لا فقط يكشف عن اختيار فرنسا لحملة ثقافتها كمحاور للتخفّف من أعباء الاستعمار كي يحكموا نيابة عنها بلدانهم المرشحة للاستقلال، بل وينسجم تمام الانسجام مع مفردات الخطاب الاستعماري الذي يصرّ على الرّسالة التّمدينيّة التي تحملها الأم الأورويّة إلى شعوب المستعمرات، ويتبنّى مقولة «العبء الثّقيل الملقى على عاتق الرّجل الأبيض» إزاء القصر من أبناء المستعمرات العاجزين عن صنع الحضارة.

هذا بينما كان الزيتونيون في أغليّتهم السّاحقة وفي مقدّماتهم لجنة صوت الطالب الزيتوني يتّهمون فرنسا بتدويب الذاتيّة العربيّة الإسلاميّة لتونس وطمس مقوماتها و«طبع العقليّة التّونسيّة بطابع أوروبي وتحويل وجهة النّاشئة العربيّة بهذه البلاد من مهدّها الأوّل (أعني الشّرق العربيّ والعالم الإسلامي) وتكوين جيل جديد من هذا النمط يهون عليه، بل يرى من اللازم الأكيد الانتماء إلى الجانب الغربي الذي يتلاءم مع طباعه وتهيمن تقاليده على دواخل نفسه»⁽²⁾ ودرج الزيتونيّون على الاحتفاء بذكرى نشأة جامعة الدّول العربيّة كلّ سنة، فكانت مناسبة لتنظيم الاجتماعات الحاشدة وإلقاء الخطب وتحريك الشّعور القوميّ العربيّ⁽³⁾.

● تعارض الرّؤى والقراءات لواقع المنظمات الوطنيّة وطبيعة وجودها. فالحزب رأى نفسه التّنظيم الوطني القائد الأدرى باختيار التّوقيت المناسب لأيّ تحرّك احتجاجي على الصّعيد الوطني كالأضرابات العامّة، وبدأ يتدخّل

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيّة ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ص 433-434.

(2) محمّد البدوي: فأبشر بطول السّلامة يا مريع، مقال بصوت الطالب الزيتوني عدد 29 نقلا عن

عبد الباسط الغابري: تونس العميقة، الدار التّونسيّة للكتاب، الطّبعة الأولى 2014، ص 347.

(3) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التّربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 156-157.

بشكل سافر في هيكله المنظمات الوطنية وتركيبه أعضائها، فنظر إلى لجنة صوت الطالب الزيتوني كخليفة تابعة، في حين أصر قادة اللجنة على التمسك باستقلالية منظماتهم وعدم الانجرار في التبعية إلى الحزب.

● تخوف الحزب من انتقال قيادة الحركة الوطنية إلى علماء الزيتونة، خصوصا مع سطوع نجم الشيخ محمد الفاضل بن عاشور وتزعمه للمشهد السياسي، وقد استطاع الزيتونيون من اختراق صفوف حزب الدستور الجديد، فاستمالوا إلى صفوفهم عددا من عناصره القيادية من أمثال يوسف الرويسي الزيتوني النشأة والتكوين.

● الفارق في الثقافة السياسية وطرائق التعامل مع مستجدات الواقع ومتطلباته، فزعماء الحزب البورقيبي راكمو من خبرات التعاطي مع الواقع السياسي الشيء الكثير، خبرات المراوغة والمزاوجة بين اللين والمهادنة أحيانا والتصلب والتصعيد أحيانا أخرى. أما قادة لجنة صوت الطالب من الشباب المتحمس الذي فاجأهم طفرة الزعامة المبكرة فكانت تعوزهم الحنكة والحكمة اللازمين، فاستهانوا بأمر المواجهة مع الحزب الجديد المدعوم بألة دعائية رهيبية وميليشيات منظمة وعدد لا يستهان به من الدستوريين الجدد صلب اللجنة ذاتها، ولم يقدر الزعماء الشبان للجنة صوت الطالب الزيتوني، مخاطر القطيعة مع الحزب الجديد.

يبدو أن الحزب الجديد لم يبد أية حماسة حقيقية لتأييد القضية الزيتونية باستثناء مواقف تكتيكية أملاها تطور الوضع العام بالبلاد بدافع البراغماتية التي طبعت طرائق عمله، مما جعل العلاقة عدائية معظم الأحيان مع اللجنة. ولعل أبرز مطالب الزيتونيين التي أثارت فزع الجناح المتغرب من الحزب، وجعلته على مسافة بل وعلى عدااء مكشوف مع لجنة صوت الطالب، ما ورد في البند الخامس بالتحديد من دستور الزيتونيين الجامع، والداعي إلى بعث تعليم عربي إسلامي عصري وإيجاد جامعة زيتونية. لقد كانت اللجنة تدرك بأن اصلاح التعليم الزيتوني في جوهره دعوة للنهوض بالثقافة الإسلامية،

وشرط لا بدّ منه للاستقلال الثقافي، بينما كان جانب من قادة الحزب خريجي التعليم الفرنسي، ومن أشدّ دعاة التّصوّر الغربي للتّعليم تحمّسا، على وعي بأنّ كنس أشكال التّعليم الموروث عن القرون الوسطى، أمر لا مفرّ منه بعد الاستقلال⁽¹⁾.

وهذا التّصور الذي تبطنه قادة الحزب الجديد لحاضر ومستقبل التّعليم الزّيتوني، كان له أبلغ الأثر على علاقاته بلجنة صوت الطّالب الزّيتوني، فمع تشكيل حكومة محمّد شنيق التّفاوضيّة ومشاركة الحزب الجديد فيها بأمينه العام صالح بن يوسف سنة 1950، لم يستسغ الحزب دعوة اللّجنة الطّلبة للدّخول في اضراب لانتهائي عن الدّروس، فعمد ضدها إلى أسلوب التّرهيب والبروبغندا المغرضة. ولما لم يفلح، أوعز إلى وزير العدل صالح بن يوسف بإيقاف ثلّة من أعضاء اللّجنة والزّجّ بهم في السّجن تعسّفا، وذلك ما تمّ بالفعل.

وأرسل وزير الدّولة محمود الماطري بأمر إلى شيخ الجامع الأعظم وفروعه الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور، لرفتهم من الجامع، ولما لم يذعن هذا الأخير، ناصبه رجالات الحزب العداء وعقدوا العزم على إزاحته من منصبه، فكان لهم ما أرادوا. واستتبع إجراء العزل إقالة مدير سكنى الطّلبة الشّيخ محمّد الشّاذلي بن القاضي من خطّته وحلّ محلّه الشّيخ الشّاذلي النّيفر المعروف بانتمائه إلى الحزب، فطرد عناصر من اللّجنة واستقوى بأصحاب السّوابق العدليّة في الإساءة إلى الطّلبة وامتهانهم وترويع أعضاء اللّجنة وأتباع الحزب الدّستوري القديم.

لقد شعرت لجنة صوت الطّالب الزّيتوني بجديّة مساعي الحزب الجديد لتدجين منظّمتهم وصهرها في بوتقته وضمّها إلى المنظّمات الوطنيّة التي تدور

(1) انظر:

ABDEL MOULA; Mammoud: L'université Zaytounienne, op.cit, p 161.

في فلكه . فأسرعوا إلى التنبيه إلى أنهم لا ينافسون أحدا على الزعامة والتفوذ الشخصي ويقابلون بالامتنان والعرفان آلام سنين السجن المضنية والمنافي لقادة الدستور الجديد، وأن جوهر الخلاف يكمن في رفضهم «فرنسة الأمة التونسية» من قبل حملة لواء الثقافة الغربية. لكنّ الحزب الجديد كثر على أنيابه، فرأى في اللجنة ومنذ حادثة 15 ماي 1951 إبان الاحتفاء بعيد العرش، خصما تملكه «الرغبة في منازعته قيادة الجماهير» على حدّ تعبير محمد الصباح أحد الذين فوضهم بورقية كتابة تاريخ الحركة الوطنية⁽¹⁾ وزاد في حدّة الخلافات ما اعتاد على ترديده قادة الحزب والصحف الوطنية الموالية له والقوى الحليفة له من كون لجنة صوت الطالب صنيعة الاستعمار، لا لشيء سوى التقاء مواقف اللجنة المتصلبة مع غلاة الاستعماريين من مفاوضات الحلول الجزئية كالاستقلال الذاتي.

لقد اتخذ الحزب من صحفه الناطقة باسمه على غرار الحرية والصحف المقربة منه على غرار الصباح ولابراس والرسالة (La mission) أدوات لتوجيه سهام نقده للجنة وفرض تعميم إعلامي على أنشطتها، كالمظاهرة التي نظمتها في ماي 1951 احياء لذكرى مذبحة سطيف وقالة بالقطر الجزائري.

كما أخذ حزب الدستور الجديد على عاتقه إضعاف اللجنة، وسعى إلى اختراق الصف الزيتوني وبثّ الفرقة حتّى آل ذلك إلى إحداث تنظيم مواز أطلق عليه اسم «كتلة الدفاع عن المطالب الزيتونية» سنة 1951، وقد درجت يومية «الصباح» الناطقة بلسان الحزب الجديد على النشر في صفحاتها أسماء الزيتونيين المستقلين من اللجنة⁽²⁾. واندفعت الكتلة في حملة دعائية محمومة لتشويه لجنة صوت الطالب الزيتوني، ملصقة بقاداتها تهم خيانة القضية الزيتونية، والعمالة للاستعمار، والتستر بالدين لخدمة أغراض دنيوية،

(1) الشابي، علي : «صدى الذكريات»، مصدر مذكور، ص 209.

(2) انظر:

ونبز الزيتونيين عامة بالألقاب المشينة من قبيل «المصائب تحت الجباب» وسوء التصرف في أموال اللجنة، والاصطفاف خلف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الذي شبهه الديوان السياسي بقلاوي باشا مراكش⁽¹⁾.

لم يكتف الحزب الجديد بذلك، فلم يتردد في استعمال وسائل العنف والإرهاب، من ذلك الاعتداءات على الطلبة في أوقات الدراسة، وعلى مدارس سكنى الطلبة، وتبادل الشتم والسباب والعنف بين طلبة اللجنة وطلبة الكتلة. وأبشع ما سجل من حوادث عنف، الاعتداء على الشيخ محمد الفاضل بن عاشور يوم 15 أبريل 1951 وهو مارّ بنهج جامع الزيتونة، من قبل جماعة من الشبان المحسوبين على الكتلة، فأوسعوه ضربا وانتزعوا عمامته واختلسوا محفظته ولاذوا بالفرار.

وأمام الصمت الذي لاذت به أجهزة الأمن، ورغم الدعوات الموجهة «لعقلاء الأمة» لوقف نزيف العنف المسلط على الطلبة المنضوين تحت لوائها، اضطرت لجنة صوت الطالب إلى مقابلة العنف بالعنف، فكوّن قادتها حرسا لهم من أنصارهم للدفاع عنهم، فنشبت بين الجانبين معارك عديدة تبتدئ بتبادل الشتم والسباب وتنتهي بالتلاكم والتضارب. وإزاء تردي الأوضاع وجه الديوان السياسي نداء بوقف مسلسل العنف، وحسم الخلافات باللين والحسنى. ولكن دون جدوى على ما يبدو، فقد اتسع الفتق على الراتق، فامتد نطاق العنف الجماعي، ليشمل جهات المملكة، أي الفروع بالمدن الأخرى كصفاقس وسوسة والقيروان وماطر.

(1) الزيدي، تاريخ ص 146-147. والحاج التهامي المزوري القلاوي (1878-1956) باشا مراكش وزعيم قبيلة قلاوة بجبال الأطلس الكبير، انتقل من خدمة العرش العلوي والمخزن، إلى أبرز المتمردين عليهما زمن الحماية الفرنسية. شارك في مؤامرة 20 أوت 1953، عندما خلع السلطان محمد الخامس عن العرش ونفي بمعية عائلته الملكية وأخذ محمد بن عرفة مكانه السلطان. وقد استمد قوته من زعامته القبلية، التي جعلته يكتسب قوة التعاون التام مع الفرنسيين، وهو تعاون بوأه منصب الباشا. وحكم كباشا، مباشرة (35 سنة) أو بواسطة أبنائه طيلة 44 سنة، عددا من السكان فاق المليون نسمة إلى غاية سنة 1955، ar.wikipedia.org

وفي خطّ مواز سعى الشّباب المدرسي والطلّابي المنضوي تحت الحزب الجديد إلى السّيطرة على الجمعيّات التي عرفت بأغليّتها من الزّيتونيين وبمشاركة المدرسيّين بدون تمييز. لكن منذ أن تأجّج الصّراع بين الحزب واللّجنة دبّ الانقسام بينهم، وحاول المدرسيّون السّيطرة على تلك الجمعيّات لأنفسهم كمدرسيّين وأحياناً بالقوّة، من ذلك افتتاح المفاتيح وغلّق الأبواب وغيرها. ولما أعيّتهم الحيلة ولم تكّمل محاولاتهم بالفشل عمدوا إلى تكوين جمعيّات أخرى باسمهم⁽¹⁾ كما وقع بالمنستير في «جمعيّة الشّباب الأدبي المنستيري»، ذات التّكوين الزّيتوني، فمع الانشقاق ظهرت إلى حيّز الوجود جمعيّة أخرى تحمل اسم «جمعيّة الطالب المنستيري» ولكنها لم ترتق إلى مستوى الجمعيّة الأولى فكانت عديمة الفعاليّة ليس لها نشاط يذكر.

وبلغت المصادمات ذروتها يومي 14 و15 ماي 1951، أمام القصر الملكي بقرطاج بمناسبة الاحتفاء بعيد العرش. فالاستعراض الضّخم الذي نظّمه الطّلبة الزّيتونيون بالحاضرة ليلة عيد العرش، أغاظ الحزب الدّستوري الجديد، فاعتدت عصابة من العملة ذات الهوى الدّستوري بالحجارة والكراسي والعصي، على الطّلبة عند باب سويقة، إلى أن تفرّق شمل الطّلبة... وقد استغلّت الحكومة المصادمات التي خلّفت زهاء 50 جريحاً لإقالة ناظر الجامعة الزّيتونيّة، وتأجيل الامتحانات إلى أجل غير محدّد. وبدأ أن الصّراع بين الطّرفين غير متكافئ، فقد استفاد الحزب الدّستوري الجديد من دعم عدّة تنظيّمات وطنيّة له في مقدّماتها الاتّحاد العام التّونسي للشّغل. ولم تكن حياديّة الزّعادات الدّستوريّة مضمونة، فبعد أن علّق الطّلبة الزّيتونيّون آمالاً عريضة على وساطة الزّعيم بورقيّة للتّخفيف من حدّة الاحتقان، سرعان ما خاب ظنّهم. ففي الخطّاب الذي ألّقه بجامع صاحب الطّابع مساء الجمعة 11 جانفي 1952، أبدى بورقيّة تأييده لمواقف قادة الحزب وعلى رأسهم صالح بن يوسف المناصرة للكتلة، ولم تعزه الخطّابة لوصف أنصار اللّجنة بالمجرمين، معرّضاً بقادتها.

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيّة ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2 ص 451.

ولكنّ نار الفتنة خمدت إلى حين بين الديوان السّياسي ولجنة صوت الطالب بسبب فشل تجربة التّفاوض بين الحزب الجديد وفرنسا، لذا وجد الجانبان أرضيّة مشتركة للتّلاقي لمواجهة القوّة المحتلّة واستمرّت الهدنة أكثر من عامين، أي إلى الوقت الذي تشكّلت فيه حكومة الطّاهر بن عمّار في 7 أوت 1954.

ولكنّ نار الفتنة التي خمدت لوقت ما، اضطرمت من جديد، فالحزب الذي شارك في الحكومة بأربعة وزراء، رأى في تحركات اللّجنة لتحقيق المطالب الزّيتونيّة، ضربا من الإعاقة لتجربة التّفاوض الثّالثة بينه وبين فرنسا. وكانت اللّجنة وفي كتاب مفتوح إلى وزير الدّولة موجّه إلى المنجي سليم نشر على صفحات جريدة صدى الزّيتونة في عددها الصّادر في غرّة سبتمبر 1954، قد بادرت بتقديم ثلاثة مطالب استعجاليّة للحكومة تتمحور حول الاسراع ببناء الجامعة الزّيتونيّة في أجل لا يزيد عن عامين، وسدّ الشّغور الحاصل في سلك التّدريس واسناد الاعتمادات الضّروريّة لذلك، وتوسيع نطاق بعثات الطّلبة الذين يرغبون في الالتحاق بجامعةات المشرق...⁽¹⁾ فانتفض قادة الحزب غاضبين ورأوا في ذلك تحديّا للحكومة التّفاوضيّة المتشكّلة حديثا.

فخيّمت أجواء العنف والصّدّام من جديد، وبلغ ذروته مع تصاعد عمليّات الاغتيال والتّصفية المبرمجة من طرف ميليشيات الحزب، وطالت أحد أبرز قادة اللّجنة عبد الكريم قمحة وكان ذلك سنة 1954، والزّين الوسلاحي وقد قتل في مدرسة جامع الهواء الواقعة في رحبة الغنم (ساحة معقل الزّعيم الآن) نهارا. واشتهر من رجالات الحزب الجديد رجّلان كانا وراء تنظيم هذه الحملة على الزّيتونيين وهما المبروك عبد الصّمد وعزّوز الرباعي⁽²⁾. وقد فضّلت قيادات بارزة من اللّجنة مغادرة البلاد، وهذا كان حال محمّد البدوي الذي خرج هائما على وجهه بعد أن «لم يبق له متنفس في البلاد»

(1) الزّبيدي، علي: تاريخ النّظام التّربوي للشّعبة العصريّة الزّيتونيّة، مصدر مذكور، ص 137-138.

(2) رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 167-171.

على حدّ قوله، فغادر تونس يوم 6 أوت 1955 متوجّها إلى المشرق... ثمّ استقرّ به المقام أخيراً ولمدة طويلة بالجزائر، ولم يعد إلى أرض الوطن إلّا في 19 سبتمبر 1982⁽¹⁾.

لقد برهنت أحداث العنف على أنّ الحزب الجديد بات يضيق ذرعاً بلجنة صوت الطالب الزيتوني التي أبدت قدرة كبيرة على منازلة الديوان السياسي منازلة النّد للنّد، وأظهرت طاقة تسترعي الانتباه في تعبئة الطلبة الزيتونيين لفائدة قضاياها ناهيك أنّها «كانت تمثّل ما يقارب 90% من الطلبة الزيتونيين»⁽²⁾ وأمكن للجنة أن تمدّ جذورها داخل أعماق المجتمع التونسي، خاصّة بعد ما حقّقته من ليّ ذراع سلط الحماية واجبارها على الإذعان لبعض مطالبها.

لقد بدا واضحاً تخوّف الحزب من النّزعة الرّاديكالية التي بدت على اللّجنة في إيقاظها الوعي الدّيني والاعتزاز بمقومات الهوية العربيّة - الإسلاميّة للشّعب التونسي، وتنديدها بالتّوجهات التّغريبية للحزب... هذا من جهة، ومن جهة ثانية يبدو أنّ انفتاح اللّجنة على القوى الوطنيّة بما فيها الحزب الدّستوري القديم أقضّ مضاجع قادة الحزب الجديد. فأسفر التّقارب بين الحزب ولجنة صوت الطالب الزيتوني عن ولوج بعض مسؤولي الأخيرة إلى اللّجنة التنفيذيّة للحزب مثال ذلك عبد الكريم قمحة، وانخرط زيتونيون في «الشّبيبة الحرّة» التي كوّنّها الحزب لكي تكون مرادفاً «للشّبيبة الدّستوريّة» التّابعة للحزب الدّستوري الجديد. وفي صراعها مع حزب الدّستور الجديد، استطاعت اللّجنة استمالة الحزب الشّيعي التونسي والجهة القوميّة الحرّة والعديد من المنظّمات الوطنيّة كالاتّحاد القومي للشّبيبة التونسيّة، والاتّحاد النّقابي لعملة القطر التونسي، والاتّحاد النّسائي التونسي، واتّحاد الفتيات التونسيّات. فقد أصدرت تلك المنظّمات إثر اجتماعها المنعقد يوم 8 نوفمبر 1951، بياناً أعلنت فيه وقوفها إلى جانب حركة الطّلبة الزيتونيين الرّامية إلى

(1) ضيف الله، محمّد: أواخر الزيتونيين، مصدر مذكور، ص 109-111.

(2) الغابري، عبد الباسط: صوت الطالب الزيتوني، مصدر مذكور، ص 313.

رفع مستوى التعليم بجامعتهم، ونددت في بلاغها بالاعتداءات التي أصبح الطلبة ضحية لها بحماية السلط العامة وقوات البوليس بتعاون مع عصابات فاشستية من المنحرفين جندهم الحزب، وختمت المنظمات بلاغها بتقديم تصوراتها لحل القضية الزيتونية.

مطلع الاستقلال ومع الدولة الوطنية الناشئة تكون قد اقتربت نهاية هذا الهيكل النقابي الطلابي الزيتوني المستقل. فبعد محاولات متعددة منذ أواخر العقد الخامس للسيطرة عليها وعلى الحركة الطلابية عامة من قبل الحزب الدستوري الجديد وجعلها تدور في فلكه، دون جدوى... يبدو أن عهد استقلالية القرار والتسيير بالنسبة إلى اللجنة، قد لاحت نهايته المحتومة، وأزفت ساعة الخضوع لمشئته دولة تواقه بطبعها للتغول وابتلاع المنظمات الأهلية تحقيقا لما كانت تسميه أجهزة الدعاية البورقبيية «الوحدة القومية الصماء». فحزب السلطة: الحزب الدستوري الجديد، لم يتأخر في الدفع بـ «منظمة صوت الطالب المسلم بتونس» (التي حلت محل لجنة صوت الطالب الزيتوني منذ العام 1955) نحو الانصهار في صلب الاتحاد العام للطلبة، والآخر كان يهيمن عليه أخلاط من الدستوريين والشيوعيين والبعثيين والتروتسكيين⁽¹⁾، وعرف عنه منذ تأسيسه سنة 1952 موقفه الراديكالي تجاه لجنة صوت الطالب الزيتوني وتجاه جهود توحيد المنظميتين، فقد جاء على لسان كاهية الكاتب العام للاتحاد: «إن الاتحاد موجود ويعمل بانتظام، وعلى كل من يريد الوحدة الالتحاق بصنفوه».

وكان الاتحاد العام لطلبة تونس منذ نشأته وبالنظر إلى الميول الليبرالية لمعظم الطلبة المنتسبين إليه، أقرب ما يكون إلى الحزب الدستوري الجديد. فالكثير من الطلبة التونسيين بفرنسا وما أن تسنت لهم العودة إلى تونس حتى أمكن لهم ويسر شق الصفوف والارتقاء إلى الصف الأول لقيادات الحزب. لذا من المنطقي أن تصطبغ مواقف الاتحاد بالتماهي مع مواقف الحزب والمراوغة

(1) عباس، محمد الهاشمي: بورقبيية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3 ص 45.

التي طبعت مواقفه، فعلى سبيل المثال طالب الاتحاد في مؤتمره الأول المنعقد بباريس في جويلية 1953 بتوحيد التعليم وتعريبه وتكييف البرامج مع الواقع التونسي، ولكن ومن الناحية العملية قياديو الاتحاد الذين صعدوا لتولي مناصب هامة داخل دولة الاستقلال، أداروا ظهورهم لتلك المطالب التي رفعت خلال فترة الاستعمار، وتمسكوا باللغة الفرنسية كأداة للتعليم باعتبارها لغة الحداثة والعقلانية والفكر النقدي... بما يشي أنها مجرد شعارات نضالية لا أكثر الغرض منها تعبئة الجماهير⁽¹⁾. أما رؤية الطلبة الدستوريين والعاملين صلب الاتحاد، لنظام الحكم الذي سوف يبعث في تونس بعد نيل الاستقلال، فلم تشذ عن رؤية الجناح المتغرب داخل الحزب. ففي المشروع الذي تقدم به أولئك الطلبة الدارسين بفرنسا خلال السنة الدراسية (54-1955) طالبوا بإرساء نظام لائكي يحل إشكالية العلاقة بين الدولة والدين⁽²⁾، وهذا الطرح ينسجم وفي خط مستقيم مع التصريحات التي أدلى بها بورقيبة إلى الصحف الفرنسية حول ميولاته نحو اعلان دولة لائكية⁽³⁾. وفي تناغم تام مع رؤية الدستور الجديد ومواقفه من المنظمات الوطنية، كان الاتحاد العام لطلبة تونس متوجسا قبل الاستقلال من توحيد الحركة الطلابية خشية أن يصبح أقلية داخل المنظمة الجديدة، لأن عدد الطلبة المتسبين إلى الاتحاد في باريس لم يكن يتعدى 500 عضوا، أما الزيتونيون فكانوا يشكلون كتلة ساحقة ناهز عددهم 15 000 طالب في 1950-1951⁽⁴⁾.

الحزب الدستوري الجديد وفي غمرة الإنشاء بالإستحواذ على الحكم، وبعد زهاء ستة أشهر من إعلان الاستقلال، ومع انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد في بئر الباي في تونس في 1-4 أكتوبر 1956، وبحضور وزراء من حكومة

(1) ضيف الله، محمد: الطلبة التونسيون، مصدر مذكور، ص 68 و 87.

(2) المصدر السابق، ص 144-145.

(3) نوييرة بن دعية، أسماء: مفتي الجمهورية في تونس / دار سراس للنشر تونس 2001، ص 24.

(4) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية 1956-1963، نقوش عربية، تونس 2016، ص

بورقيبة، وبعيد إقصاء جناح الأمانة العامة بقيادة صالح بن يوسف... فرض على منظّمة صوت الطالب المسلم بتونس دخول بيت الطاعة، فاندمجت كلياً في الاتحاد العام لطلبة تونس، بما يوحى بانفراذه بالسّاحة الطّلابيّة، وقد شكّل المؤتمر لحظة فارقة في التاريخ الطّلابي، بإعلانه عن تماهي الدّولة الوطنيّة الناشئة والمنظمة الطّلابيّة الفتية، وقد اضطلع كاتب الدّولة للشّباب والرياضة عزّوز الرّباعي بالإشراف على مهمّة الدّمج القسري بين المنظمّتين. لذا باتت الهيئة المديرية المنبثقة عن المؤتمر ذات هوى دستوريّ خالص، ناهيك أنّ الأمين العام للاتّحاد الطّلبة عبد المجيد شاكر كان في ذات الوقت مديراً للحزب. ولكنّس أيّ أثر لصوت الطالب من الوجود أوصى بورقيبة قادة الاتحاد في زيارة مفاجئة لمقرّه يوم 8 جويلية 1958 بحذف عبارة «صوت الطالب» من شعار الاتحاد، وكانت هي المعتمدة منذ الدّمج القسري للّجنة صلب الاتحاد⁽¹⁾.

ولا بأس من أن نستدعي أحد وزراء بورقيبة، والذي كان قد انتخب أميناً عاماً للاتّحاد العام لطلبة تونس، إثر إنعقاد مؤتمره بتونس في 20 أوت 1956، ألا وهو الطّاهر بلخوجة، لكي يسرد كيفيّة تعاطي بورقيبة رئيس الحكومة في عهد الأمين باي ثمّ رئيس الدّولة فيما بعد، مع الخلافات التي جدّت بينه وبين قيادة المنظّمة الطّلابيّة، «كان بورقيبة طيلة وجوده في الحكم حريصاً على الاجماع حول رأيه واتّجاهه، وكان التّجاوب كاملاً مع مؤسّسات الدّولة والحزب، وواجه بعض الصّعوبات مع الاتحاد العام لطلبة تونس الذي كان عتيداً ومستقلاً (...). وحمل بورقيبة على اتّحادنا في ديسمبر 1956 حين قال في خطاب ألقاه بالملّاسين إحدى الضّواحي الشّعبية، «يجب تفادي الضّغائن وبذور الشّقاق تحت ستار مذاهب ومبادئ أجنبيّة لا يمكننا تطبيقها في بلادنا (...) فقد آخذتم الحكومة على سياستها الليبراليّة في الاقتصاد (...) فالمثل «حوت يأكل حوت وقليل الجهد يموت» لا ينطبق علينا في تونس». وفي شهر جانفي 1957 أبلغنا مدير الحزب (...) بأننا لم نعد أهلاً لتتواجد في المقرّ في باب سويقة الذي

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 187.

كان يسمّى بمكتب الأستاذ الحبيب بورقيبة المحامي، والذي اتّخذه الحزب الدّستوري الجديد مقرّاً له في زمن المقاومة. وتمّ استدعاؤنا فجأة إلى قصر الحكومة حيث استقبلنا بورقيبة واقفا ليؤنّبنا على ما نسب إلينا من انحراف سياسي، يسلبنا أيّ حقّ في البقاء في مكتب كان حكراً على حزب يحمل شرف المقاومة. وقد ازداد حنقه حين علم بالزيارات التي كنّا نوّديها لأحمد بن صالح الأمين العام السّابق للاتّحاد العام للشّغل. وفي 8 جويلية 1957 فاجأنا بورقيبة بزيارة لمقرّ اتّحادنا بنهج سان شارل (..) ثمّ أصرّ على اصطحابنا إلى قاعة سينما البالماريوم حيث يفتتح اتّحادنا أسبوع الطّالب... وبدا جليّاً أنّ بورقيبة كان يسعى إلى احتواء منظمتنا الطّلائية وكسبها. وخلافا لتوقّع المجتمعين، (وفي) خطاب مطوّل... استرسل في سرد ذكريّاته كطالب مناضل في باريس. ثمّ أوصانا بحذف عبارة «صوت الطالب» من شعارنا، وكانت هي المعتمدة منذ توحيدنا مع منظمة طلبة جامع الزيتونة...»⁽¹⁾ وقد اعتبر بورقيبة الوحدة الاندماجية بين المنظمتين الطّلايتين في نطاق منظّمة واحدة «أعظم نصر وأكبر حدث في تاريخ البلاد بعد الاعتراف باستقلال البلاد» (الصّباح، 10 جويلية 1956). فإلى هذا الحدّ تجوز المضاهاة بين الوحدة الطّلائية والاستقلال التّام؟ أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون استكمالاً من قبل النّخب المتغرّبة الماسكة بالسلطة لتصفية الحسابات مع المؤسّسات الزيتونية؟

وفي غمرة بناء الدّولة الوطنيّة بعد حيازة الاستقلال، كان من المنطقي أن يستعين الحزب الدّستوري الجديد بقيادات الاتّحاد العام لطلبة تونس لتولّي مسؤوليّات متقدّمة داخل أجهزة الإدارة والحزب، فهم بحكم ثقافتهم الغربيّة من أشدّ أنصار المشروع المجتمعي البورقيبي والمتحمّسين لفكره الثّوري ورؤاه اللائكيّة. لذا فقد طالت التّعيينات معظم من تولّى منصب الكاتب العام للمنظمة الطّلائية بين سنتس 1952 و1962، فتقلّدوا مناصب هامّة وأصبحوا أقرب مساعدٍ بورقيبة وفي مقدّماتهم منصور معلّى (الكاتب العام للاتّحاد

(1) بلخوجة، الطّاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، مصدر مذكور، ص 7.

بين عامي 1954 و1955) وعبد المجيد شاكر (1955-1956) والطاهر بالخوجة (1957-1959) والمنجي الكعلي (1959-1960) ومحمد الصباح (1960-1962)، وفي الجملة يكون 19 عضو بارز في الاتحاد قد ارتقوا إلى مناصب وزارية... بينما كان مصير قادة الحراك الطلابي الزيتوني التهميش والاقصاء إن لم يكن الإبعاد القسري أو الطوعي إلى خارج البلاد تحت ضغط انسداد آفاق التوظيف والارتقاء الاجتماعي⁽¹⁾.

∞∞∞∞

(1) انظر:

Michel camau et Vincent Geisser :Habib Bourguiba, p 318.

الفصل الرابع

اتّساع شقّة الخلاف بين الأوساط الزيتونية والحزب الدّستوري الجديد حول مفاهيمات الحكم الذاتي

- هل من المنطقي والمشروع تاريخيًا فهم الخلاف حول الحكم الذاتي باعتباره خلاف شخصي بين «المجاهد الأكبر» و«الزعيم الكبير»؟

تعدّ الفترة الممتدّة بين 1945 و1950 حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية والقيادات الماسكة بزمامها. ففي بدايات هذه الفترة اتّخذ بورقيبة قراره بالمغادرة إلى مصر، فخرج خفية من تونس العاصمة ليلة 26 مارس 1945 متّجها إلى القاهرة عبر ليبيا⁽¹⁾، وبمغادرته استلم صالح بن يوسف مقاليد

(1) ومن المثير أنّ بورقيبة لم يتعرّض إلى ملاحقة من قبل السّلط الفرنسيّة ولم يخضع ومن معه إلى تفتيش في أيّ مركز من المخافر أو مراكز التفتيش التي مرّ بها خلال رحلته الطويلة، ويبدو أنّ المقيم العام الفرنسي غصّ الطّرف عن أمر خروجه من تونس، لغايات دفيّة قد تكون متعلّقة برغبة فرنسا في السّماح لبورقيبة بالوصول إلى الشّرق، والعمل على فرقة «عشّ الدّبابير» الذي ضمّ شخصيّات مغاربيّة تطمح إلى تخليص المغرب العربي من سيطرة فرنسا الاستعماريّة. وترجع بعض المصادر إنّ بورقيبة أحسن استثمار علاقاته الحميميّة مع هوكر دوليتل قنصل الولايات المتّحدة بالاسكندريّة سنة 1945، وكان بورقيبة قد تعرّف عليه منذ أن عيّن كأوّل قنصل للولايات المتّحدة بتونس، بعد دخول الحلفاء في 1943، فتدخّل له دوليتل في مصر لمساعدته مادّيّا ويسّر له الانتقال إلى الخارج لبسط القضيّة التونسيّة على الرّأي العام العالمي. (التركي، عروسية ص 33).

الأمر داخل الحزب الجديد فنظمه تنظيماً محكماً، وبات الشخصية الأبرز وأحاط الحزب بحزام من المنظمات الوطنية كالاتحاد العام التونسي للشغل ذي الطاقات التأسيسية والتعبوية التي لا تخفى على أحد، والاتحاد العام للنقابات الفلاحية التونسية والاتحاد العام للفلاحة التونسية والاتحاد العام للصناعة والتجارة، والتفت من حول زعامته القوى الوطنية، والتي تداعت لحضور مؤتمر ليلة القدر (27 رمضان 1325 هـ / 23 أوت 1946). وحضر المؤتمر زهاء 200 شخص يمثلون كافة ألوان الطيف السياسي والعائلات الفكرية من الاتحاد العام التونسي للشغل ومن الحزبين القديم والجديد، وشيوخ الجامع الأعظم، واعتمد جدول أعمال المؤتمر على «وثيقة الاستقلال» التي أعدها لجنة خاصة، وتلا صالح بن يوسف تلخيصاً لها على الحاضرين.

ولم يتوان ابن يوسف في دفع الحزب الجديد إلى الانخراط في «لجنة الحرية والسلام» مع الحزب الشيوعي، وأقرّ تزكية انضمام الشيخين الزيتونيين اللامعين محمد الشاذلي بالقاضي ومحمد الفاضل بن عاشور إلى الحزب، ووطد علاقة الحزب بالعائلة المالكة، ونسج شبكة تحالفات مع البورجوازية الحضرية، وتجّار المدن وخصوصاً أصيلي جربة الذين لم ييخلوا في تمويل الحزب، وبات الحزب بعد عزل المنصف باي عن العرش في ماي 1943 وحتى تاريخ وفاته في غرة سبتمبر 1948، مكوّناً أساسياً لما سمي بالحركة المنصفية. وأسهمت حركة ابن يوسف المشهودة، في الانفتاح على المنظمات الشبابية والكشفية والنسوية... كل ذلك في ظل غياب بورقيبة عن الساحة السياسية والمقيم وقتئذ في الشرق، والثابت أنه مني بتقلص لشعبيته داخل الحزب الجديد، فاقترنت على أعداد محدودة وبالأخص من أصيلي مدينة المنستير⁽¹⁾. والتأم مؤتمر الحزب الجديد بدار السليم يوم 17 أكتوبر 1948، وانجلت جلساته عن انتخاب مكتب سياسي جديد، عهد فيه إلى الحبيب بورقيبة برئاسة الحزب في حين تولّى بن يوسف الأمانة العامة «ولكن

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 48.

ولأول مرة في تاريخ الحزب نجد ثلاث نواب للرئيس، وهم الهادي شاكر في تونس، والحبيب ثامر في القاهرة، ويوسف الرويسي في دمشق، وهذان الأخيران هما في خلاف مع بورقية الذي كان في القاهرة⁽¹⁾ وطبعاً هذه القيادة الجماعية للحزب حدثت من نفوذ بورقية وهو خارج حدود الوطن، لذلك وصم بورقية هذا المؤتمر الذي قلص من هيمنته على الحزب، بالخيانة والغدر والتفاق، وعده نتاج مؤامرة حاكها بن يوسف والمنجي سليم⁽²⁾. واتهم قيادات الحزب الجديدة بسرقة أموال الحزب وتقبل الرشاوي ومعاشرة الغواني وغيرها من الأعمال الوضيعة، وبأنهم جرّوا معهم بانحرافاتهم هذه إطارات من الحزب فأفسدوها⁽³⁾.

غير أن فرنسا لم تبد ارتياحاً للوحدة الوطنية:

- طرحت فكرة الاستقلال الداخلي على التونسيين، وكان قد احتدم الجدل داخل الطبقة السياسية في فرنسا حول مصير الامبراطورية الاستعمارية بعد تبلور ظروف جديدة تولدت عن الحرب العالمية الثانية، بانطلاق سياق نزع الاستعمار (Décolonisation) بحيث أصبح التحرر من الاستعمار غير قابل للارتكاس. وكان الاتجاه الغالب داخل الكاي درساي Quai d'Orsay يرى وجهة توسيع هامش مشاركة شعوب المستعمرات في إدارة شؤون بلادها،

(1) التركي، عروسية: الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 45.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ص 288.

(3) في الحقيقة مثل هذا التوصيف لمقررات المؤتمر جاءت متأخرة، إذ صدرت عن بورقية في خطبه أو كتاباته بعد الاستقلال أو في خضم الخلاف البورقيبي-اليوسفي حول اتفاقيات الحكم الذاتي، وكغيرها من التصريحات فهي تؤول وقائع اندرجت في سياقات مغايرة لما قبل فترة الخلاف بين الرجلين، كاتهام بورقية لبن يوسف في التفاعس في إيصال الدعم المالي الكافي له عندما كان بالقاهرة، في حين كان بن يوسف حسب زعم بورقية يسرف في تبذير أمواله الخاصة على حياته الماجنة وشهوته وسهراته الصاخبة مع الراقصة دنيازاد، بل ويمضي بورقية في ايكال تهمة تواطؤ بن يوسف مع سلط الحماية في الاجهاز على فلاقة زرمدين. (التركي، العروسية: ص 91-92).

وهذا ما وقع اقراره في مشروع «الاتحاد الفرنسي»، ولما لا الدّفع في اتجاه الحكم الذاتي⁽¹⁾.

- عمدت فرنسا إلى استحضار بورقيبة من القاهرة فعاد إلى تونس يوم 8 سبتمبر سنة 1949، ولم يتعرّض إلى أية مضايقات بالرّغم من كونه غادر البلاد خفية عبر الحدود التونسية-الليبية سنة 1945، فقد كانت عودته منتظرة بفارغ الصّبر من قبل الإدارة الاستعمارية، وأيضاً من قبل جموع غفيرة من التونسيين حشدهم الحزب الجديد وهبوا لاستقباله في مطار العوينة يتقدّمهم صالح بن يوسف...

ولم يطل بورقيبة الوقت في بعثرة أوراق الوحدة الوطنية وبثّ الفرقة والانشقاق في صلب الحزب الدّستوري الجديد نفسه، وسرعان ما لاحت النتائج الدّراماتيكية لهذه العودة، وذلك كما يلي:

- إقصاء الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي عن الديوان السياسي، لا لجرم اقترافه وفق وجهة نظر القادة الدّستوريين، سوى أنّهما يفرطان في ارتداء الملابس الأنيقة التي توحى بالتفاخر والتّباهي أمام الملأ⁽²⁾. والحقيقة أنّ الخشية كانت شديدة داخل أوساط قيادات الحزب الجديد من خطاب الشّيوخ الذي تشتمّ منه رائحة العروبة والإسلام.

- انسحاب الاتحاد العام التونسي للشغل - الذي كانت تربطه علاقات وطيدة مع الحزب الدّستوري الجديد - من الجامعة النّقابية العالميّة (FSM) ذات التوجّه اليساري التي انضمّ إليها الاتحاد منذ جانفي 1949 وغادرها بعد وقت قصير في 3 جوان 1950، منضمّاً إلى الجامعة الدّولية للنّقابات الحرّة⁽³⁾.

(1) المالكي، امحمد: استقلال المغرب العربي بين رؤيتين، ورد في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس ومسيرة التّحرّر من الاستعمار، ص 42-82.

(2) التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 41.

(3) الحذاد، سالم: الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين لبوئام والتّصادم، جريدة الشّعب

ديسمبر 2011 الجزء الأوّل، ص 18-19

- حلّ اللّجنة التونسيّة للحرية والسّلم (P.L.T.C) المقرّبة من الحزب الشيوعي.

- فصل الحكيم سليمان بن سليمان ذي الميول اليساريّة من الدّيوان السياسي، ورفته من الحزب الدّستوري الجديد في 18 مارس 1950 بسبب مواقفه الموالية للّجنة المذكورة آنفاً، وهو المسؤول ضمن الحزب لأكثر من خمسة عشرة سنة. وسبب الرّفت يكمن في اقتناع الحكيم بن سليمان بضرورة تركيز الوطنيين على كسب ودّ المعسكر الشرقي الحليف الطّبيعي للحركة الوطنية وخير سند ضدّ الامبرياليّة الغربيّة حليفة الامبرياليّة الفرنسيّة⁽¹⁾.

وبرفت سليمان بن سيمان يكون بورقيبة لا فقط وجد كبش فداء يطهر به حزبه من لوثة اتّهامه بالشيوعيّة، ويبرّئ ساحته في أنظار ساسة فرنسا والعالم الأنغلوساكسوني، بل أزاح أيضاً عقبة في طريق فتح باب التّفاوض المباشر مع فرنسا التي بيدها وحدها مفتاح حلّ القضية التونسية حسب زعمه. الحلّ الذي يرتثيه الدّيوان السياسي يتوافق وبرنامجه منذ أن صدر ميثاق 13 ماي 1933 وإلى حدّ مؤتمر 18 جانفي 1952 (الاستثنائي في مقرّراته بدعوته إلى إلغاء الحماية) وملخصه «حكومة تونسيّة محضة تحكم ومثّل لفرنسا يراقب»⁽²⁾. لذلك انطلق بورقيبة في جولة من الزّيارات الميدانيّة لقواعد الحزب في ربوع المملكة مستئنفا الاتّصال بال جماهير لإقناعها بوجاهة خطّ الحزب التّفاوضي، وقد سمح له المقيم العام جون مونص بعقد الاجتماعات وإلقاء الخطب دون مضايقات.

ولما أتيحت له فرصة زيارة فرنسا في أفريل سنة 1950 عمد بورقيبة إلى مغازلة الحكومة الفرنسيّة بتقديم برنامج السّبع نقاط الذي صرّح به لوكالة فرانس براس آنذاك من أهمّها: إلغاء المراقبين المدنيّين (النّقطة الرّابعة)،

(1) الزّغل، حامد: جيل الثّورة ذكريّات مناضل، مصدر مذكور، ص 364-369.

(2) التّركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 110.

إلغاء الجندرمة الفرنسيّة (النقطة الخامسة)، إحداث بلديّات منتخبة (النقطة السادسة)، وإحداث مجلس وطني منتخب بالاقتراع مهمّته تحرير دستور يحدّد العلاقات الفرنسيّة التونسيّة على قاعدة احترام المصالح المشروعة لفرنسا واحترام السيادة التونسيّة في نفس الوقت (النقطة السابعة)⁽¹⁾ ومن الجليّ أنّ المطالب التي قدّمت تتمحور حول العودة إلى روح معاهدة الحماية، وتوسيع دائرة حكم التونسيين لبلدهم في ظلّ السيطرة التامة الفرنسيّة، ولا ترتقي إلى مستوى رغائب التونسيّين الحقيقيّة في الاستقلال التام. ولم يجد بورقيبة حرجا في تشريك الحزب الجديد في حكومة محمّد شنيق التي تشكّلت في 17 أوت 1950، بعد أن أقنع أعضاء المجلس المّلي بمخطّطه التفاوضي للحلحلة الوضع و«القضاء على سياسة الجمود» ولكي يظهر أمام النّخب الحاكمة والرأي العام بفرنسا أنّ الحزب هو القوّة الوحيدة المؤثّرة في السّاحة التونسيّة، ولكنّ سقف برنامج الحكومة كما ورد على لسان وزيرها الأكبر محمّد شنيق قيادة البلاد نحو الحكم الذاتي لا أكثر ولا أقلّ، وهذا البرنامج يلمس فيه اعتدالا مفرطا إلى حدّ إقرار ما لم تقرّه لا معاهدة باردو ولا اتّفاقية المرسى، وهو تلك المجالس البلديّة المزدوجة المناقضة للسيادة التونسيّة. لذا لم تخرج اصلاحات 8 فيفري 1951 الهزيلة عن مفهوم الاستقلال الداخلي المنقوص، ومخيبة لآمال العريضة التي علّقها التونسيون على المباحثات الفرنسيّة-التونسيّة، بل وأفضت إلى تصدّع وحدة الصّف الوطني... فعلاوة على الحزب الدّستوري القديم، جاهرت لجنة صوت الطّالب الرّيتوني - وبعد مدّة من تقاطع المسارات بينها وبين الحزب الجديد في معاداة حكومة الكعّاك - على نقد الاصلاحات والحزب، وتطوّرت الأمور إلى صراع مكشوف بين اللّجنة والحزب⁽²⁾. وكانت فرنسا تبتغي في مسعاها إلى إشراك الحزب الجديد في الحكومة التّفاوضيّة، تفكيك عرى وحدة

(1) الغابري، تونس العميقة، مصدر مذكور، ص 198.

(2) التّركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 65.

الحركات الوطنية المغاربية التي كانت قد صادقت على مقررات مؤتمر القاهرة لسنة 1947، والذي ينصّ على أنّه لا مفاوضات مع السّلط الاستعماريّة قبل الجلاء⁽¹⁾.

إذن فعودة بورقيبة من المشرق واستلامه زمام المبادرة داخل الحزب الجديد والدّخول في تجربة تفاوضيّة جديدة مع فرنسا -سقفها الأعلى حكم ذاتي منقوص- رغم ما أثاره ذلك من حفيظة المتفوّقين وغلاة الأوساط الاستعماريّة في باريس... تمثّشي يندرج في إطار حرص فرنسا على تسليم مستقبل البلاد لمن أقدامه في تونس وقلبه في باريس، إلى شخصيات تطمئنّ إليها تقطع مع حلم التحاق تونس بعالم العروبة والإسلام كما نصّ على ذلك البيان الختامي لمؤتمر ليلة القدر. من المنطقي وللاعتبارات آنفة الذكر أن تجد فرنسا في شخص بورقيبة «المحاور المفضّل» (L'interlocuteur privilégié).

والجدير بالملاحظة أنّ صالح بن يوسف بعد عودة بورقيبة من القاهرة كشف عن حقيقة شخصيّة المرنة الميالة إلى الهدوء والتّعقل والحفاظ على وحدة الصّف داخل الحزب، فارتضى أن يكون في المركز الثاني ضمن التّراتبيّة القياديّة للحزب، وأخلى السّبيل لبورقيبة لاعتلاء الصّدارة، فكان يلقّبه «بزعيمنا الحبيب»، ولم يؤثر عن الحزب بادرة تصدّع وسط الانسجام الحاصل بين الرّجلين. ولعلّ التّجانس الفكري بين الرّجلين يفسّر حالة الوئام بينهما: فكلاهما مزدوج التّكوين الثقافي مع ميل للإعلاء من قيم الحداثة والعقلانيّة الغربيّة وشيء من الاستهتار بالدين الإسلامي وقيمه، وكلاهما يقولان بفكرة «القوميّة التونسيّة».

إنّ تمسّك فرنسا بمواقفها الاستعماريّة في شمال إفريقيا بعد أن انجلت عن الحرب العالميّة الثّانية تغيّرات جغراسياسيّة عميقة لعلّ أبرزها بروز تيّار دولي

(1) عبد الله، الطاهر: الحركة الوطنية التونسية، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، الطبعة الثّانية

مساند للحركات الثّروية في المستعمرات، وخروج القوى الاستعمارية منهكة اقتصاديًا وديمقراطيًا من الحرب، وتحول حركات التحرّر الوطني إلى معطى دولي بارز، وبروز التضامن الأفرو-الآسيوي غداة انعقاد مؤتمر باندونغ 1955، وحدة الاستقطاب الثّنائي بين العملاقين الذي ميّز العلاقات الدّولية مع بدايات تشكّل الكتلتين الشّرقية والغربية خلال الحرب الباردة واستعمار المواجهة بين القوتين العظيمين... إنّ هذا التّمسك تمظهر في تونس في:

- العمل على إبقاء الأقطار المغاربية ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، بعد زواله في الهند الصينية تحت وقع الضّربات الموجعة التي كالتها الثّوار الفيتناميون، وما أسفرت عنه من انكسار مدوّ في موقعة ديان بيان فو، واضطرار فرنسا إلى الاعتراف باستقلال الفيتنام واللاّوس وكمبوديا بعد إمضاء اتفاقيات جنيف عام 1954. وقد خسرت فرنسا جرّاء ذلك جانبًا كبيرًا من نفوذها المعنوي والسّياسي في العالم وداخل مستعمراتها.

- إصدار مذكرة 15 ديسمبر 1951 التي بعثت بها الحكومة الفرنسيّة إلى الحكومة التّونسيّة والتي عبّرت فيها عن نيّتها في الحفاظ على الوحدة الاندماجية بين تونس وفرنسا في نطاق الاتحاد الفرنسي، وتكريس السّيادة المزدوجة، وتشريك فرنسيّ تونس في تسيير المؤسّسات التّونسيّة⁽¹⁾.

- قطع فرنسا الطّريق على «الاستقلاليّين» (Independistes) في صفوف الوطنيين، وإيثارها توخي خطّ متصلّب في التّعامل مع القضية التّونسيّة، تجلّى ذلك في تعيين جون دي هوتكلوك مقيمًا عامًا جديد منذ أواخر 1951، وانتهاجه سياسة قمعيّة.

إزاء القمع انتفض الشعب في ثورة تحرّرية عارمة، فتشكّلت خلايا عمل مسلّح، أشرف على معظمها الحزب الجديد⁽²⁾، توزّعت على كامل البلاد،

(1) السّمعلي، عبد القادر: (1933-2008) مذكّرات مقاوم، مصدر مذكور، ص 295-335.

(2) المصدر السابق، ص 246.

وشنت أعمال تخريب ضدّ الأهداف الاستعماريّة، ونفذت عمليّات قتل في صفوف الجيش الفرنسي والمعمّرين وأذئاب الاستعمار من التونسيين.

ولما أيقنت بفشل سياسة المجابهة، أقدمت فرنسا على إقالة دي هوتكلوك وتعيين مقيم عام جديد بيار فوازار في سبتمبر 1953، والذي عوّض بدوره في جويلية من قبل الجنرال بوايي دي لاتور. ومع انتصاب حكومة بيار منداس فرانس في جوان 1954، فتح فريق

مستشاريه باب الحوار مع بورقية، وكان التّطابق تاماً في وجهات النّظر بين زعيم الحزب الجديد وآلان سافاري الذي كلّفه منداس فرانس بإعداد تقرير حول الوضع في تونس، وعكس الانسجام تصوّر الرّجلين -سافاري وبورقية- لمستقبل تونس الذي لم يكن يتعدّى سقف الحكم الذاتي. وعلى إثر زيارته لتونس في 31 جويلية 1954 وخطابه بين يدي الباي الذي أعلن فيه استعداد بلاده منح تونس حكماً ذاتياً، تشكّلت حكومة تفاوضيّة بقيادة الوزير الأكبر الطّاهر بن عمّار شارك فيها أربعة وزراء دستوريّون كانوا على اتّصال دائم ومشاورات مكثّفة مع بورقية⁽¹⁾. وبالرّغم من سقوط حكومة منداس فرانس في 5 فيفري 1955، إلّا أنّ حكومة خلفه ادغار فور فضّلت مواصلة المفاوضات.

ولتبيد مخاوف الجالية الفرنسيّة بتونس التي كانت تتوجّس من إعلان منداس فرانس موافقة الحكومة الفرنسيّة على الاستقلال الدّاخلي، تعدّدت تصريحات بورقية التي حملت رسائل طمأنة إلى الفرنسيين المقيمين بتونس.

(1) بالتّأكيد فرنسا كانت تدرك الوزن الحقيقي لبورقية، وهي على وعي بأنّ تشريكه بشكل غير مباشر في التّفاوض والعودة إليه كلّما طرأ ما يعكّر صفو اجواء التّفاوض من خلاف... ضمانه حقيقة لانجاح أيّ مسار تفاوضي مع التونسيين. وقد تكرّر ذلك أثناء تعرّف المفاوضات حول الاستقلال التام، وفي تذليل للصعاب التي أعاققت سير المفاوضات الأخيرة، يقول بورقية «تعرف فرنسا أنّي المحرّك الأساسي للعبة، وما دور الوزراء التونسيين إلّا مجرد واجهة فقط» (التركي، عروسية، ص 376-377).

فقد أدلى بتصريح إلى جريدة لومند نقلته عنها صحيفة لا براس بتاريخ 4 أوت: «لا مبرر بعد الآن كي يواصل الفلّاقة السّلاح... إنّ تونس بلاد ذات سيادة وسوف يُعتبر الفرنسيّون أقلّيّة أجنبيّة من النّاحية القانونيّة ولكنّها محظوظة ومحميّة وسيكون بوسعهم المشاركة في تسيير البلديات والدّفاع عن مصالحهم في صلب الغرف التجاريّة والفلاحيّة والاقتصاديّة... وستكون حقوق الموظّفين الفرنسيين محترمة وستنظّم تونس الإدارة تدريجيّاً بصورة لا تلحق الضّيم بأيّ طرف بل بوسعهم إن اقتضت الحاجة - اللّجوء إلى المقيم العام الذي سيحافظ على منصبه في كلّ الأحوال...» كما نشرت الصّحيفة نفسها استجواباً لبورقيبة كان قد أدلى به إلى راديو لوكسمبورغ مساء يوم 3 أوت لا يخلو من إثارة: «إنّه لا يوجد اليوم في العالم دولة ذات سيادة كاملة مستقلّة استقلالاً تامّاً. إنّ كلّ الدول التي تحصّلت على استقلالها قد تنازلت بمحض إرادتها لمستعمرها السّابقين وقبلت بتحديد سيادتها في سبيل أن تضمن أمنها والازدهار والرّخاء لشعبها...»⁽¹⁾.

وما يسترعي الانتباه إنّ جنوح فرنسا للتّفاوض واختيارها الشّريك المفاوض لها، حظي بدعم منظمات عالميّة وفي مقدّمتها المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد بزوريخ، وأرسل برقية إلى الرئيس بن عمار يعرب فيها عن «تهانيه ومشاعره الإعجاب بمناسبة مباشرته لمهامه وعن تمنّياته الصّادقة بالنّجاح في المهمّة التاريخيّة الموكولة إليه». ويوم 8 أوت 1954 وصل إلى تونس، شوستر (Shuster) رئيس المؤتمر اليهودي الأمريكي والدكتور بلسفغ (Perlsweig) نائب رئيس المؤتمر العالمي اليهودي، وكان في استقبالهما بتونس الطّاهر بن عمار، وقد عبّرا عن تأييد المنظمات اليهوديّة المطلق لتجربة التّفاوض...»⁽²⁾. ويعزى هذا الدّعم في تقديرنا إلى ما تعيره الصّهيونيّة العالميّة من اهتمام إلى الجالية اليهوديّة بتونس التي كان لها وزن ديمغرافي

(1) بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار، مصدر مذكور، ص 299.

(2) المصدر السابق، ص 299.

لا يستهان به (زهاء 12 % من مجموع السكان) وتضطلع بدور حيوي على الصّعيد الاقتصادي. والأمر الآخر الذي لا يقلّ أهميّة متانة العلاقات التي كان بورقية قد أرساها مبكراً مع القادة الصهاينة، فكان قد التقى في نيويورك مع ممثّل الكيان الصّهيوني في الأمم المتّحدة بداية الخمسينات وطلب منه دعم دولته للمطالب الوطنية التونسية مقابل الالتزام بتسهيل هجرة يهود تونس باتجاه الدّولة العبريّة. وكان بورقية قد تكرّرت لقاءاته بايسترمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي منذ سنة 1954 وبشكل منتظم لتدارس القضايا اليهوديّة⁽¹⁾.

وكان استرمان السّكرتير السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي الذي يترأّسه قولدمان، قد وفد مجدّداً إلى تونس لمقابلة بورقية في 17 جويلية 1957، وقد أسرّ بورقية لمحدّثه أنّ إسرائيل وجدت لتبقى وما على العرب إلّا أن يتفاوضوا معها من مبدأ «خذ وطالب»، وأنّه طلب مهلة من الزّمن حتّى يقنع الرّؤساء العرب بحتميّة التّفاوض مع الكيان الصّهيوني⁽²⁾.

توّجت الاتّفاقيات المبرمة حول الحكم الذاتي في 3 جوان 1955، ثمانية أشهر من المفاوضات المضنية لتذليل الصّعاب وحلّ المسائل الخلافية العالقة، بين حكومة منداس فرانس وخلفه ادغار فور وحكومة الطّاهر بن عمار.

- في معارضة الجسم الزيتوني - في مجمله - لاتّفاقيّات الحكم الذاتي ومشروعيّة الاصطفاف خلف صالح بن يوسف

اعتبر الحزب الدّستوري الجديد الاتّفاقيات خطوة إلى الأمام تفضي إلى الاستقلال التّام، لكنّ قطاعات واسعة من الزيتونيين مدرّسين وطلبة إنتابها شعور بالخيبة والمرارة، فعبرت عن رفضها لمضمونها الباهت الذي لا

(1) التّميمي، عبد الجليل: المسألة الفلسطينيّة وعلاقات الحبيب بورقية بالمؤتمر اليهودي العالمي، ورد في أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتونس بتاريخ 1-3 ديسمبر 1999: الحبيب بورقية وإنشاء الدولة الوطنيّة، ص 37-59.

(2) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 261.

يستجيب لطموحات الشعب في التحرّر والانعتاق الكامل. وشاطرهما الموقف ذاته الحزب الدّستوري القديم (الذي عارض «استقلالاً داخلياً وهمياً وعلى مراحل»)⁽¹⁾ والحزب الشيوعي والأمين العام للحزب الجديد صالح بن يوسف الذي جاهر بعدائه للاتّفاقية في مراسلته للصحافة الوطنيّة من باندونغ. وفي خطاب إذاعي موجّه للشّعب التونسي بثّ على موجات الأثير من القاهرة إثر رجوعه من أندونيسيا، يوم 16 ماي 1955 عدّ بن صالح فيه الاتّفاقية امتداداً للنّظام الاستعماري. وقد رأى المعارضون في الاتّفاقية فرصة تمنح لفرنسا لكسر عود المقاومة المسلّحة «الفلاّقة» والحيلولة دون تحوّلها إلى حركة تحرّر وطني، خصوصاً بعد تقويّتها وامتداد مجال عملها إلى مختلف جهات البلاد. وأثار استيائهم ما صرّح به المقيم العام بوايي دي لا تور من اشتراط التّلازم بين تفكيك خلايا العمل المسلّح وإيقاف العنف والعمل على استتباب الأمن بالبلاد من جهة، وانطلاق المفاوضات والمضيّ فيها إلى هدفها النهائي.

وفعلا كان دي لا تور يعي ما يقول، فقد سعت فرنسا إلى استغلال المفاوضات لتهشيم عظم المقاومة التونسية المسلّحة، فبعد شهر من انطلاق المفاوضات وفي صبيحة 4 أوت وصل الجنرال فيار (Faillard) قائد الكتيبة 11 قادما من فرنسا إلى تونس على رأس تعزيزات عسكريّة تعدّ ألف جندي وصلوا عن طريق البحر، فضلا عن تعزيزات أخرى ستأتي من الجزائر ومن الهند الصّينيّة، هذا قبيل زيارة الجنرال بلان (Blanc) قائد أركان الجيوش الفرنسيّة المحدّدة ليوم 6 أوت لتفقد آلاف الجنود القادمين لتعزيز القوّة الفرنسيّة بالأيّالة. وفي يوم 12 أوت حلّ بتونس الجنرال لافو (Lavaud) قائد الكتيبة 14 مصحوبا بكتيبتين قدماتا لتعزيز القوّة الفرنسيّة وهو ما يرفع عدد الجنود الفرنسيين إلى أكثر من ثلاثين ألفا.

ولم تتقدّم المفاوضات مع فرنسا قصد الإحراز على الاستقلال الدّاخلي إلّا ببطء شديد بسبب تمسّك الطّرف الفرنسي بنزول الفلاّقة من الجبال

(1) البورصالي، نورة: بورقية والمسألة الديمقراطيّة 1956-1963، مصدر مذكور، ص 36.

وتسليم أسلحتهم، إذ لا سبيل لمواصلتها ما دام هناك فرنسيون يسقطون برصاص المقاومين. وكان هذا الشرط يضع المفاوضات التونسي في موقف محرج إذ يسلبه ورقة ضغط قوية، لا سيما وأن الحبيب بورقيبة قد أعلن في تصريح لجريدة لومند بتاريخ 3 أوت 1954 «بأن مهمة الفلّاقة قد انتهت». لذا ولتمهيد الطريق لانهج المسار التفاوضي، آل الحزب الدستوري الجديد على نفسه الاتصال بالمقاومين بمواقعهم بالجبال قصد إقناعهم على تسليم أسلحتهم، فعين الحزب مبعوثين تونسيين ومساعدين لهم إلى الفلّاقة، ووقع الاختيار على أحمد التليلي لكي يكون منسقا عاما بين حكومة الطاهر بن عمار وبين المبعوثين. وفي ظرف أيام فقط وحسب تصريح الوزير الأكبر التونسي أدلى به إلى الإذاعة، سلّم 99 % من المقاومين أسلحتهم من جملة 2 714 مقاوما وعادوا إلى بيوتهم⁽¹⁾... مع في ذلك من شيء من المبالغة.

ولكنّ قطاعات عريضة من الأهالي والوطنيين تشبّث بمواقفها الرافضة للمفاوضات ما دام سقفها الأعلى الاستقلال الداخلي لا أكثر. وما شدّ أزر المعارضين اندلاع شرارة الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954، والزخم الذي أعطته للنفس الثوري المعادي للاستعمار في الأقطار المغاربية، وإعلانها في ندائها للشعب الجزائري عن نية المقاومة المسلحة تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، وذلك بإقامة الدولة الجزائرية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية. وقد أدرك جمهور المعارضين أن فرنسا التي أصبحت تخشى على نفوذها في شمال إفريقيا بعد أن تحوّلت الثورة الجزائرية إلى حرب تحرير ارتبط فيها العمل العسكري بالعمل السياسي، أن استراتيجيتها الاستعمارية باتت تنبني على «عزل الجناحين عن القلب» حسب عبارة القائد الطاهر الأسود «بمعنى أنها حاولت إتخاذ سياسة مرنة مع تونس والمغرب بتقديم بعض «التنازلات» فيما يتعلّق بالإدارة المباشرة للمحميتين، وذلك من خلال إتفاقيات 3 جوان 1955 بالنسبة لتونس ومفاوضات ايكس لبيان في نوفمبر

(1) بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار، مصدر مذكور، ص 291-335.

1955 بالنسبة للمغرب، في حين سعت إلى عزل الجزائر عن بقية أقطار المغرب العربي... ففرنسا لا تنوي التنازل عن (الجزائر) «فهى جزء من فرنسا» كما صرّح بذلك سوستال Soustelle، الحاكم العام الجديد للجزائر سنة 1955»⁽¹⁾.

أجمع المعارضون على كون اتفاقيات 3 جوان حوت انتقاصا فاضحا من السيادة التونسية ببقاء الدبلوماسية والدفاع من مشمولات فرنسا. فلئن تمّ التخلي عن خطط المقيم العام والمراقبين الفرنسيين، فقد أحدثت الاتفاقيات خطة مندوب سامي لكي يكون واسطة بين الحكومة الفرنسية والسلط التونسية، وقد أنيطت بعهدته مهام كثيرة منها الإشراف على حفظ الأمن ومراقبة المنشآت العسكرية، في قاعدة بنزرت وفريفييل (منزل بورقيبة حاليا) وفي المناطق الحدودية الغربية من طبرقة إلى توزر ولا سيما على طول الحدود مع ليبيا. وأضيفت إلى سلطاته الإشراف على مصالح الملاحة الدولية والمدنية بتونس، بحيث تشمل مهامه ضمان أمن الملاحة الجوية ومراقبة الطيران في كامل التراب التونسي.

كما أفقدت الاتفاقيات تونس حقها في تكوين جيش وطني، وفي أن ترسي علاقات اعتيادية مع العالم الخارجي، حيث أبقت على مضامين معاهدة باردو لسنة 1881، وتتعهّد فرنسا بتمثيل تونس في الهيئات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة⁽²⁾.

أمّا الأمن فلن يصبح نهائيا بيد الحكومة التونسية إلا على مراحل وبعد عشرين سنة بالتّمام والكمال، ويظلّ مدير الأمن فرنسيّا وتحت الإشراف المباشر للمندوب السامي الفرنسي لمدة سنتين، قبل أن يمنح المنصب ليتداول عليه كلّ من رئيس الحكومة التونسية وممثّل فرنسا بتونس لمدة 5 سنوات. وبخصوص القضاء فقد نصّت الاتفاقية على أن تكون القضايا بين التونسيين من مشمولات

(1) التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 200-201.

(2) المصدر السابق ص 212-217.

المحاكم التونسية، أما التي تنشأ بين الفرنسيين أو الأجانب فمن اختصاص المحاكم الفرنسية، وتبّت محاكم مختلطة في النزاعات بين التونسيين والفرنسيين... وحددت مهلة خمس عشرة سنة لكي يصبح القضاء تونسياً. وفي شأن النظر في التصرف البلدي فقد وقع الاتفاق على تمثيل فرنسيي البلاد التونسية بنسب تتفاوت وحجمهم السكاني في المدن المعنية، وتبقي الاتفاقية على الموظفين الفرنسيين المزاولين لعملهم في الوظيفة العمومية مع تمتعهم بجميع امتيازاتهم المكتسبة.

وفي المجال الاقتصادي تظلّ تونس ضمن منطقة الفرنك الفرنسي النقدية ويحتفظ بنك الجزائر وتونس بحق إصدار العملة، ولن يتم إنشاء بنك مركزي تونسي إلا بعد سنة 1960، وتبقى المبادلات التجارية بين الجانبين حرة في مختلف السلع وفق الاتحاد الجمركي بين البلدين الذي تمّ التّصريح على بعثه الفصل 11 من الاتفاقية الاقتصادية والمالية... وينصّ البند السادس على ضمان حقوق الفرنسيين المتواجدين في تونس، ولكنها حقوق خاصة مغايرة للحقوق المعترف بها لبقية الأجانب، كما يفرض البند 30 على الحكومة التونسية وجوب احترام ممتلكات الفرنسيين ومؤسساتهم من عقارات وأراض وعدم جواز مصادرتها، بما فيها أملاك الدولة الفرنسية بتونس فلا مجال تحويلها إلى الحكومة التونسية أو أن تباشر سيادتها عليها، لاسيما منطقة التراب العسكري، تحت ذريعة أنها لم تخضع أصلاً للحكومة البيليك قبل 1881. وقد أبدت الحكومة الفرنسية تمسكاً بهذه الحقوق أثناء المفاوضات - التي كادت أن تتعطل بسبب معارضة المنجي سليم لهذه النقطة بالذات، لولا تدخل بورقيبة - تحت تأثير ضغوط رعاياها في تونس، الذين نظّموا تجمّعا ضخماً ضمّ قرابة 7 000 فرنسي بقصر الرياضة القديم، في تحرّك احتجاجي عبّروا فيه عن تنديدهم بالاتفاقيات⁽¹⁾.

(1) السّوفي، عمّار: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، تونس مارس 2006،

وفي الميدان الثقافي، فقد وقع الإتفاق على الإقرار بتعايش نظامين تعليميين بتونس الأول تحت إشراف وزارة المعارف التونسية، والثاني يعود بالنظر إلى البعثة الثقافية الفرنسية، وتدرّس اللغة الفرنسية بصفة إجبارية في كلا النظامين ما عدا في الزيتونة، بينما اللغة العربية مادّة اختيارية لتلاميذ المؤسسات التعليمية الفرنسية بتونس. كما اعتبرت الاتفاقية الثقافية، اللغة الفرنسية «لغة غير أجنبية» أي ما يعادل لغة قومية ثانية!!⁽¹⁾، بحيث تبقى لغة إجبارية مستعملة في الإدارة التونسية والنصوص القانونية وفي المؤسسات التعليمية. وفي هذه النقطة بالذات والجوهرية لأنها تتعلق بالذاتية القومية، أذعن المفاوض التونسي إلى اشتراطات نظيره الفرنسي، الذي كان يرى أن تحتفظ اللغة الفرنسية في تونس المستقلة بمنزلتها القانونية التي تجعل منها اللغة الرسمية للبلاد⁽²⁾. وكانت تقارير رسمية صادرة عن السلطات الفرنسية في السنوات الأخيرة من الحماية، قد عبّرت عن مخاوف حقيقية من إمكانية لا فقط انحسار مكانة اللغة الفرنسية بل واحتمال اقتلاعها لتحل محلّها الثقافة العربية الإسلامية. ولأنّ تعريب التعليم سيفضي قطعاً إلى تعريب الوظيفة العمومية، فإنّ الابتعاد التدريجي عن تأثيرات الثقافة الفرنسية سيلقي بالبلاد في أحضان الشرق⁽³⁾.

وتنصّ الاتفاقيات أيضاً على بقاء منشآت التعليم الفرنسية ومعهد الدراسات العليا بتونس راجعة بالنظر إلى المندوب السامي الفرنسي. وقد تجاوز عدد المعاهد التي تشرف عليها البعثة الثقافية الفرنسية 60 % من معاهد التعليم، هذا دون اعتبار المؤسسات الأجنبية الحرة المسيحية واليهودية... كما تمّ الاتفاق على أن يطبع الرائد الرسمي باللغتين !!.

(1) ضيف الله، محمّد: الطلبة التونسيون، مصدر مذكور، ص 84-85.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بوقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ص 422.

(3) ضيف الله، محمّد: الطلبة التونسيون، مصدر مذكور، ص 84.

في المحصلة النهائية الاتفاقيات خدمت مصالح فرنسا الحيوية في تونس، وكرّست بقاء تونس ضمن فلك النفوذ الفرنسي، وهذا ما شكّل منذ البداية منطلق فرنسا في التّحاور مع حكومة بن عمار التّفاوضيّة والحزب الجديد، وفي هذا يقول المقيم العام بوايي دي لا تور «إنّ غايّتنا يجب أن ترمي في النهاية إلى المحافظة ليس فقط على مجموعة من المصالح وإنّما على شعور عميق يجعل فرنسا دائماً الوطن الأمّ، والتّونسيّين أبناءها... ولهذا علينا تجنّب القطيعة بين الفرنسيّين والتّونسيّين»⁽¹⁾.

لقد كانت بنود المعاهدة صادمة لجانب كبير من الرّأي العام الوطني، وعكست في نظر الكثير نهج الاستسلام والتّنازلات غير المبرّرة التي خطتها بورقيبة وقادة الحزب الدّستوري الجديد والشّخصيّات المخزنيّة، فهي تبقي على تونس ضمن دائرة النفوذ الجغرافيّ الاستراتيجيّ الفرنسي، وذلك في إشارة مبطنّة إلى أفضال فرنسا ومزاياها على البلاد والعباد. وهذا ما أذاع به بورقيبة إلى جان دنيال وضمّنه كتابه «الوقت المتبقّي» حيث قال «لا أشعر بأيّ حرج عندما أعرّف بأنّ البلاد التّونسية قبل مجيء فرنسا كانت عبارة عن فضاء فارغ ليس له واقع ولا روح، وعندما يوجد مكان فارغ فالتّاريخ قد علّمنا أنّ الدّولة الأرقى والمجاورة تتسارع باحتلاله، لنقل أنّ هذا العمل التّاريخيّ قد دعيت فرنسا إلى القيام به، والفرنسيّون بعثوا فينا الحياة من جديد من باب المعارضة وردّ الفعل، فأخذنا منهم أحسن ما عندهم لنقاوم فرنسا»⁽²⁾. كان بورقيبة ورفاقه في الحزب الجديد يجمعهم الإيمان بأنّ فرنسا النّظام الاستعماريّ الغاشم غير فرنسا بلد ثورة 1789 وحقوق الإنسان وقيم التّنوير والحداثة... تلك التي تلقوها أثناء دراستهم في المعهد الصّادقي أو معهد كارنو وبالجامعات الفرنسيّة. فبورقيبة بحكم تكوينه الثّقافيّ كان «صنيعة فرنسا»، قد يبدو هذا صامداً للبعض، ولكنّ بورقيبة لم يتأفّف هو نفسه من ذكر ذلك والاعتزاز به،

(1) التّركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 176.

(2) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2، ص 433.

ففي سنة 1945 دعا الجنرال ماسط المقيم العام لفرنسا بتونس بورقيبة إلى عرض برنامجه وتوضيحه، فاندفع بورقيبة يعدّد مساوئ نظام الحماية ويبين كيف أنّه آيل للزوال، حينئذ ثارت ثائرة الجنرال وقال متهّجاً: «إذن إذا فهمت قصدك فهما جيّداً، فإنّ فرنسا لم تصنع شيئاً إيجابياً في تونس؟»... فأجابه بورقيبة بكلّ ثقة بالنفس ومن دون أيّ تواضع: «نعم، صنعت بورقيبة!»⁽¹⁾. ومنذ انشقاق الحزب الحرّ الدستوري التونسي على إثر مؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934) دأب بورقيبة على أن يسوّق نفسه للفرنسيين باعتباره محاورهم الأنسب، ويجتهد في اقناعهم أنّ صعوبة التخلّي عن الإرث الاستعماري تستدعي الأخذ بسياسة المراحل التي تيسّر مهمّة الدولة الحامية. وكان أن ألقى بثقله في المفاوضات التي مهّدت لاتفاقيات الحكم الدّاتي، منذ أن قرّرت فرنسا نقله من جزيرة جالطة إلى جزيرة قروى Groix الفرنسية ورفعت عنه القيود وسمحت للصحافة بمحاورته، ثمّ تنقله إلى قصر لافيرتي في مرحلة أولى ثمّ إلى قصر فشاتلي قرب باريس. فكان دوره حاسماً في تذليل العقبات بين الوفدين المتفاوضين، وواظب على ديمومة الاتصال بالشّخصيات الفرنسيّة المؤثّرة... وقد بدا بورقيبة كأشدّ الوطنيين تشبّهاً بمواصلة المفاوضات ورفض الاستقلال التّام، وحول هذا التّشبّث يردّ المناضل حسين التريكي ذلك إلى استعجال بورقيبة وتلهّفه لقطف ثمار كفاحه قبل أن تخطفه يد المنون وهو الذي تخطّى العقد الخامس من عمره، فيقول التريكي في شهادته المحفوظة لدى المعهد الأعلى للحركة الوطنيّة «أذكر كيف كنّا نتناول طعام العشاء معاً بـ 9 شارع معمل السّكر، فقال لي: «توّ هكّا يا ربّي -توّ ما نذوقش ثمرة كفاحي- توّ غوت في المنفى وما نذوقش ثمرة كفاحي» (هل هذا معقول يا ربّ، أموت ولا أذوّق ثمرة كفاحي؟ هل أموت في المنفى ولا أذوّق ثمرة كفاحي)»⁽²⁾.

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 587.

(2) السّوفي، عمّار: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مصدر مذكور، ص

ويبدو أنّ الأمور قد اختلطت على جماهير الشعب التونسي، فأحسنت الظنّ بالاتّفاقيّات، تحت تأثير العمل الدّعائي المكثّف لزعماء الحزب الجديد والاتّحاد العام التونسي للشغل، ما جعلها تتوهم أنّها حازت أخيراً بعد ثلاثة أرباع القرن وبعد توضّحات جسام... على استقلالها التّام، قبل أن يتغيّر الموقف بعد شهر سبتمبر 1955 مع عودة صالح بن يوسف إلى تونس.

جرت محاولات جادّة للتوفيق بين موقفَي قطبي الخلاف: بورقيبة وبين صالح، ولكنها لم تؤت أكلها. والرّاجح أنّ فرنسا سعت بكلّ حزم إلى إجهاض مساعي رَأب الصّدع بين الزّعيمين بعد أن تعمّقت الهوة بينهما إلى حدّ بدأ أنّ التوافق يكاد يكون مستحيلاً. وينقل الحبيب المولهي في مذكراته نصّ الحوار الذي دار بينه وبين بورقيبة حين عرض عليه المصالحة مع غريمه بن يوسف في صانقة 1955: «ثمّ قال: أنت رجعت لتقنعني بلقاء صالح بن يوسف، كيف يمكنني ذلك؟ وهل فرنسا تسمح لي بذلك؟ وهي التي منعتني من اللّقاء مع مصالي الحاج... فقلت له كلاماً كثيراً... وباختصار قلت له: «مادامت فرنسا تأمرك، وتقف حيث تريد منك أن تقف فإنّك فقدت عندي كلّ اعتبار...» ورجعت إلى صالح وأعلمته بفشل المحاولة»⁽¹⁾.



لقد اختارت تيارت الهويّة وعلى رأسها الزيتونيّين - في غالبيّتهم العظمى على الأقلّ - الخندق الذي يحتمون به: الأمانة العامّة بزعامة بن يوسف فكانوا في الصّف الأمامي لاجتماعاته الشّعبيّة.. وتشيّعوا لرؤاه بالنسبة لتفاهمات 3 جوان 1955 باعتبارها خطوة إلى الوراء، وآمنوا بأنّ الحكم الذاتي مطمح عفا عنه الزّمن وتجاوزته الأحداث تحت وقع المدّ التحرّري في المستعمرات، ولا مناص من الاستقلال التّام ووحدة الكفاح بين أقطار المغرب العربي بعد اندلاع شرارة المقاومة المسلّحة في المغرب

(1) التركي، عروسية: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 276.

الأقصى بقيادة المهدي بن بركة، وفي الجزائر مع انطلاق الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954. وواظب الزيتونيون وأنصار الجناح اليوسفي على حضور مكثف على اجتماعات من رأوا في خطابه العروبي الإسلامي رسائل طمأنة وتمسكا بهوية الشعب، من ذلك الاجتماع الذي ترأسه يوم 18 نوفمبر 1955 بملعب «جيو أندري (Geo André)» ملعب الشاذلي زويتن حالياً - وحضره ما يناهز العشرين ألف شخص وكان ممن اعتلى المنصة الزيتونيون محمود الباجي والشاذلي بالقاضي الأستاذ بالجامعة الزيتونية والشيخ المختار بن محمود والشيخ الهادي ابن القاضي. بالإضافة إلى هذا الاجتماع الذي حضره وفد مصري يتقدمه وزير الأوقاف الشيخ حسن الباقوري، كان أول اجتماع عقده بن يوسف واستهل به حملته ضد اتفاقيات الحكم الذاتي، بجامع الزيتونة بتاريخ 7 أكتوبر 1955 حال عودته إلى تونس ودعا فيه صراحة إلى مواصلة الكفاح. وكان خطابه يعجّ بالإحياءات الدينية ومفعما بالدلالات الرمزية للإطار المكاني الذي ألقى فيه، فمما ورد في الخطاب الذي نقلته جريدة الزهرة في عددها الصادر يوم 8 أكتوبر 1955، نقتطف ما يلي: «أحييكم من هذا المسجد الإسلامي العظيم الذي كان ولا يزال يشع منه نور الإسلام الخالد، ومن هذا المحراب التاريخي الذي ينطق كله مجدا وعروبة وإسلاما، أحييكم تحية الإسلام الخالدة، تحية أحملها لكم من أعماق قلبي قد حملني إياها إخوانكم العرب، والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، من مصر إلى ليبيا، إلى الشام إلى بغداد، إلى أفغانستان إلى باندونغ، إلى يثرب مدينة الرسول الأعظم عليه ألف صلاة وسلام»⁽¹⁾.

لقد وجد بن يوسف في لجنة صوت الطالب الزيتوني أبرز حليف له بسبب الجفوة بينها وبين الحزب الجديد، فكان أن دعي بن يوسف لحضور «المؤتمر الزيتوني القومي الثالث» الذي عقده مشائخ الزيتونة بداية من يوم 2 نوفمبر 1955. وحظي باستقبال حار أثناء حضوره مؤتمرا آخر للجنة التأم أيام

(1) التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 128.

11-12-13 نوفمبر 1955 بالحيّ الزيتوني وهيمنت عليه العناصر المنحازة إلى الأمانة العامة.

وكسائر عموم الزيتونيين، الأرجح أن انجذاب لجنة صوت الطالب الزيتوني إلى خطاب بن يوسف مرده بالأساس كونه خطاب ينضح بمقولات القومية العربية والإسلام، والحفاظ على الهوية والذاكرة الجماعية ووحدة مصير الشعوب المغاربية، في تطلّعها إلى التحرّر من نير القبضة الاستعمارية تحرّرا تامّا والجلاء النّاجز، عبر تنسيق العمل لكفاح مشترك، كما نصّ على ذلك ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي (بيان القاهرة الصّادر في فيفري 1947) الذي وافق عليه ممثّلو الأحزاب الوطنية من المغرب والجزائر وتونس⁽¹⁾. وفي اللائحة السّياسيّة الصّادرة عن المؤتمر الطّلابي الأخير (نوفمبر 1955)، يتبدّى وبكلّ وضوح اصطفااف اللجنة خلف موقف ابن يوسف المناهض للاتّفاقيّات، وانتقادات اللّجنة اللاّذعة لها، فمّمّا ورد في اللائحة نقراً ما يلي: «... يلاحظ المؤتمرون أنّ السّيادة التّونسيّة لا يمكن أن يطمئنّ على سلامتها إذا لم تكن معزّزة بتسوية الأمن وجعله تحت تصرّف الحكومة التّونسيّة. كما يلاحظ المؤتمرون أنّ سيادة البلاد لا يمكن أن تكون سالمة من كلّ نقص ما دام القضاء التّونسي مرتبطاً بمراحل بعيدة المدى ومعتبرة فيه اللّغة العربيّة والفرنسيّة سواء واعتبارهما لغتي قضاء. كما يلاحظ المؤتمرون أنّ السّيادة من أخصّ خصائصها حريّة العمل في الميدان الثقافي واختيار اللّغات والثّقافة الأجنبيّة وتفضيل ما هو أحسن، دون إلزام ولهذا المبدأ يلاحظ المؤتمرون بوجوب تحقيقه، وبصورة عامّة فإنّ المؤتمر الذي يؤمن بوحدة السّيادة للبلاد، والذي تلخص له بعد هذا الاستعراض الوجيز أنّ إمكانيّات هذا التّحرير منقوصة وأنّ ثروة البلاد الاقتصاديّة التي

(1) الشّريف، الطّاهر الحركة الوطنية التّونسيّة، دار المعارف للطباعة والنّشر، تونس، الطبعة الثانية د.ت، ص 236.

يطارد بها الفقر ويتغلب بها على الجهل قد حدثت وقيدت بصورة تعطل بعث الازدهار والكمال...»⁽¹⁾.

صالح بن يوسف وأثناء غياب بورقيبة في القاهرة، وقبل سفره بدوره إلى مصر وإقامته فيها، أي إبان ما يمكن أن يصطلح عليه بالفترة الأولى من حياة الرجل السياسية، كان له نفس «العقلية البورقيبية»⁽²⁾ وكان يرى - وهو في ذلك يشاطر رأي بورقيبة - أنه لا يمكن أن يكون هناك استقلال بدون تعاون مع فرنسا، وبالاتفاق مع الديوان السياسي رضي أن يكون وزيرا للعدل في حكومة شنيق التفاوضية الأولى (50-1952). ولم تكن علاقة بن يوسف بالأطراف الزيتونية على ما يرام وخصوصا لجنة صوت الطالب الزيتوني، فكان يناصبها العداء ويرى في تحركاتها الاحتجاجية ضربا في الصميم لسياسة التهذئة التي توخاها الحزب مع الإقامة العامة، كما لم يكن يرى للجامعة الزيتونية دور بعد نيل تونس استقلالها. وفي المقابل جانب من الطلبة القياديين لصوت الطالب الزيتوني - خصوصا أولئك الذين أحيلوا على التحقيق في جانفي 1951 بأمر من صالح بن يوسف - كان مدركا لطبيعة الرجل وميولاته وتكوينه وما يحمله من رواسب التقدير والإعجاب بحضارة الغرب وتفوقه، فالشيخ محمد البدوي مثلا كان يرى أن بن يوسف وبورقيبة لا يختلفان، ناعتا الأول منذ أول جانفي 1956 بأنه بورقيبة رقم 2⁽³⁾.

ويرجح البعض⁽⁴⁾ أن مدة إقامة بن يوسف في القاهرة بين 1952 و1955، جعلته على احتكاك مباشر بالأفكار العروبية والإسلامية. ومن المعلوم أن مصر كانت وقتئذ ساحة إلتقاء بين تيار القومية العربية الذي انتعش عقب ثورة

(1) الزيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، مصدر مذكور، ص 85.

(2) الهيلة، محمد الحبيب: أعمال المؤتمر العالمي الأول حول الحبيب بورقيبة، مصدر مذكور، ص 238.

(3) ضيف الله، محمد: أواخر الزيتونيين، مصدر مذكور، ص 118-119.

(4) نويرة، الحبيب ص 120-126، والهيلة محمد الحبيب: أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتونس

بتاريخ 1-3 ديسمبر 1999: الحبيب بورقيبة...، مصدر مذكور، ص 238.

الضباط الأحرار (ثورة 23 يوليو 1952)، وفكر الإخوان المسلمين⁽¹⁾ المتجذّر داخل معظم الأوساط... وربما يكون الاحتكاك المباشر بهذه الأفكار السّبب القادح في تغيير نظرتهم، وقد يكون تلذذ نعومة الخطاب الناصري الجيّاش بأطروحات الوحدة والعروبة ومناوءة الاستعمار، خصوصا وقد كان لبن يوسف لقاءات متكرّرة مع قيادات النظام الجديد في مصر. علاوة على ذلك كان استقلال بعض الدّول العربيّة كلبنان (1943) وسوريا (1945) قد أنعش الآمال في التّحرّر والانعقاد، وكان انبعاث جامعة الدّول العربيّة (تأسّست في مارس 1945) قد أحيى آمال الشّعوب العربيّة قاطبة في الوحدة والوقوف في وجه الاستعمار⁽²⁾. وكانت القاهرة قبلة وجوه وطينة لها حضور قويّ على السّاحة المغاربيّة كالأمير عبد الكريم الخطابي وعلّال الفاسي والحبيب ثامر وحسين التريكي ورشيد ادريس... من الذين التّفوا حول لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وبحثوا في أمر إيجاد صيغ للعمل المشترك بين حركات التّحرّر الوطني في المغرب العربي...⁽³⁾ وخلال إقامته بالقاهرة لم تجد تحركات صالح بن يوسف الدّبلوماسية والدّعائية الحثيثة للتعريف بالقضية التّونسيّة واتّصالاته المتكرّرة بالمسؤولين العرب والمسلمين، لم تجد سوى القبول والدّعم... فلماذا إذن لا يعوّل على الدّعم الخارجيّ كورقة ضغط على فرنسا؟ ففي 9 أفريل 1952 كان بن يوسف قد التقى بالوزير الأوّل المصري وبرئيس ديوان الملك فاروق ووزير العلاقات الخارجيّة والأمين العام للجامعة العربيّة عزّام باشا، وذلك في إطار التّسيق العربي لمؤازرة الشّعب التّونسي في رفع دعواه إلى الأم

(1) ثمة مؤشرات تدلّ على اتّصالات -متقطعة لا محالة - بين لفيّف من الوطنيّين الذين تردّدوا على القاهرة أو أقاموا فيها برهة من الزّمن، وهياكل تنظيم الإخوان المسلمين الذين فتحوا أبواب مقرّاتهم ومنندياتهم وصحفهم للوطنيين للتعريف بالقضية التّونسيّة، مثال ذلك علي البلهوان الذي ألقى كلمة بمقرّ جمعية الإخوان، ثم نشرها بجريدتهم «الدّعوة» بتاريخ 2 أكتوبر 1951 بعنوان «العون العون لننقذ ذلك الجناح». راجع: ضيف الله، محمّد: أواخر الزّيتونيين ص 140.

(2) التّركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 30.

(3) عبد الله، الطاهر: الحركة الوطنية التّونسيّة، مصدر مذكور، ص 72.

المتحدة، ولم تستجب السّلط المصريّة لضغوطات الخارجيّة الفرنسيّة للحدّ من تحرّكات بن يوسف المقيم على الأراضي المصريّة. ولم تتأخّر نتائج تحرّكاته في الظهور، ففي صائفة 1952 صدرت مذكرة حول القضية التّونسيّة، بإمضاء ثلاثة عشر دولة عربيّة وآسيويّة تصف الأوضاع السياسيّة والأمنيّة في البلاد بالمساويّة، وتطالب فرنسا بمنح الشعب التّونسي حقّ تقرير مصيره. ثمّ بادر العراق يوم 9 أوت بطلب تسجيل قضية تونس والمغرب الأقصى في جدول أعمال الجلسة العامّة للأمم المتّحدة. ومن أرض الكنانة مصر أشرف بن يوسف على تنظيم «يوم تونس» تحت إشراف الجامعة العربيّة إحياءاً للذكرى الأولى التي جدّت بتونس في شهر جانفي 1952، وكان للتّظاهرة وللمدّ التضامني عامّة، الأثر الطّيب على نفوس التّونسيين الذين تابعوها عبر الإذاعات⁽¹⁾. وفي ماي من سنة 1953 شارك بن يوسف في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي التأم بالقاهرة، وتلقّى وعداً بطرح المسألة التّونسيّة مجدّداً بمعيّة الدّول الآسيويّة أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. ومن القاهرة سافر بن يوسف إلى اندونيسيا لحضور مؤتمر باندونغ (أفريل 1955) وكان مرفوقاً بوفد عن أقطار شمال إفريقيا الثلاثة التي تناضل من أجل استقلالها، وتركّب الوفد كالتّالي: محمد يزيد وحسين آيت أحمد عن الجزائر، وعلال الفاسي، وعبد المجيد بن جلّون من المغرب، وصالح بن يوسف، والطّيب سليم، والطّاهر عميرة من تونس، وقد عيّن بن يوسف ناطقاً باسم الوفد. وقد صادق المؤتمر على لائحة مصريّة طالبت بالبحث عن حلّ عادل وسلمي لقضايا شعوب المغرب العربيّ تجاه حقّهم في تقرير مصيرها⁽²⁾.

لقد كانت القاهرة موثلاً حسّ ثوري معادي للاستعمار ووعي عروبي جيّاش بلغت تأثيراته أرجاء المنطقة العربيّة بأجمعها، لذا لا غرابة أن تصل تلك التأثيرات إلى عقل الرّجل -أي صالح بن يوسف- فتغيّر بعضاً من قناعاته.

(1) الشّابي، منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، مصدر مذكور، ص 128-135.

(2) المصدر السابق، ص 170-174.

هذه العوامل مجتمعة جعلته يقتنع أن لا جدوى من التّحويل على فرنسا لوحدها لحلّ القضية التّونسيّة كما كان يدّعي بورقيبة، بل لا بدّ من اصطفاف القوى الشّعبية لدفع مطلب الاستقلال إلى الواجهة حتّى وإن استدعى الأمر الرّكون إلى العمل المسلّح كأداة ضغط على الإدارة الاستعماريّة، وهذا على ما يبدو ما استخلصه من تجربته التّفاوضية مع فرنسا بين 1950 و1951 عندما عينّ وزيرا في حكومة محمّد شنيق.

– البلاد التّونسيّة على شفا «حرب أهليّة»؟

وبعد أن حجز كلّ مقعده ضمن الشّقين المتصارعين: الأمانة العامّة أنصار صالح بن يوسف، والتي نعتها بورقيبة «بالدّعاية الأثيمة» وأطلق على أنصارها تسمية «عناصر الفتنة والشّقاق»⁽¹⁾، في مقابل الدّيوان السياسي المؤيّد للحبيب بورقيبة وقد ضمّ كثيرا «ممن كانوا بعيدين عن الحزب بل كانوا ضده»⁽²⁾ وقد اطلق عليهم اسم «دستوريّ 31 جويلية 1954» وهو اليوم الذي جاء فيه بيار منداس فرانس ليعلن عن استعداد بلده التّفاوض حول منح تونس استقلال داخليّ... بعد هذا الاصطفاف اضطرت نار الفتنة وتجلّت في اغتياالات متبادلة ومصادمات دامية بين أنصار الشّقين. فتحرّكت ماكينه قوّات أمن حكومة الحكم الذاتي مدعومة بالعناصر الفرنسيّة، ومستعينة بلجان الرّعاية التي تكوّنت تحت إشراف الشّعب الدّستوريّة للحزب وأضحت منبّئة في كلّ مدينة وقرية، بعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي حيكت ضدّ بورقيبة في الرّديف يوم 12 جانفي 1956. وقد اكتسبت اللّجان صفة الشّرعيّة بعد أشهر من تأسيسها بمقتضى مرسوم 31 مارس 1956 الصادر عن وزارة الدّاخليّة ويسري مفعوله ابتداء من غرة فيفري، ونشر بالرائد الرّسمي في 27 أفريل، ويعلن فيه أنّ «لجان الرّعاية يمكن أن تؤسّس في مدن المملكة»، وقد

(1) التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 80.

(2) الزّليطني، محمد حفطي: الزّعيم علي الزّليطني سيرة ونضال، صامد للنشر والتّوزيع، صفاقس د.ت، ص 145.

تحوّلت الدّجان إلى مليشيا مرفقة بهياكل الحزب الجديد، وتحت إشراف وزارة الدّاخلية⁽¹⁾. وعندما وضعت قوّات «الوجق» تحت سلطة الحكومة انخرطت من هذه الدّجان عناصر عرفت بقسوة تعاملها مع اليوسفيين مثل محجوب بن علي، ف وقعت مداهمة مقرّات الأمانة العامّة واعتقل الكثير من أنصار صالح بن يوسف، فاضطرّ الأخير إلى مغادرة البلاد، واقتيد الموقوفون إلى معتقلات سرّية أشهرها: صباط الظّلام ذي السّمعة السيّئة، وهو مبنى قديم عبارة عن متاهة من الدّهاليز والممرّات والآبار والكهوف، يقع بشارع الظّلام بالمدينة العتيقة بتونس، وأشرف عليه حسن العيّادي، ومركز سيدي بن عيسى في بني خلّاد تحت إمرة عمر شاشيّة، ومن الذين لمع نجمهم في مطاردة اليوسفيين أيضا زرق العيون وحسن بن عبد العزيز وحسن الورداني وعلي ورق وسعيد الدّويري المشهور بكعبورة... حيث رأوا من التعذيب والتّنكيل صنوفا، بعد أن يشّس جلّادوهم من انتزاع طلبات اعتذار مكتوبة من بعضهم -على غرار علي الزّليطني⁽²⁾ رئيس الجامعة الدّستوريّة بتونس والأحواز- ترسل إلى بورقيبة يطلب أصحابها العقو منه⁽³⁾، ومن تلك المراكز اعتاد الجيران على سماع عويل وصراخ الموقوفين من شدّة الألم، وكانت جثث القتلى الذين سقطوا تحت سياط الجلّادين في صباط الظّلام تنقع في حمّام من الحامض، وما يمكث من الجثث يوضع في أكياس ويحمل على ظهور الحمير ليلقى بها في الآبار أو في مصبّات الزّباله... وبلا شكّ لم يكن القيادي الدّستوري البارز

(1) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الدّيمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 107.

(2) الزّليطني طاله الاعتقال والسّجن لتبنيّه مواقف صالح بن يوسف المناهضة لاتّفاقيّات الحكم الذاتي، وقد قضى نصف عمره في سجون بورقيبة، وما غلظ من عقوبته يبدو جرّه معه الجامعة الدّستوريّة بالعاصمة والأحواز التي كان يترؤّسها وكانت لوحدها تضمّ قرابة 20% من جملة المنخرطين، الأمر الذي حدّد من قدرة بورقيبة على الحركة والمناورة وكبّل إمكانيّات عقده الاجتماعات بالعاصمة، وأصابه ذلك بغمّ شديد... لذا وعملا بنصيحة الحبيب عاشور انعقد مؤتمر الحزب الدّستوري الجديد في 15 نوفمبر 1955 بصفاقس عوضا عن العاصمة. راجع:

Achour Habib, Ma vie politique et syndicale; Alif Tome 1 p 51.

(3) الزّليطني، محمد حفظي: الزّعيم علي الزّليطني سيرة ونضال، مصدر مذكور، ص 148-149.

الطيب المهيري والذي عهد إليه بمنصب وزير الداخلية آنذاك، إلا علما بما يدور في دهاليز تلك المعتقلات⁽¹⁾.

ومثل جمع غفير من المحسوبين على التيار اليوسفي أمام المحكمة الشعبية⁽²⁾ - برئاسة محمد فرحات في حين أوكلت مهمة التحقيق إلى عمر شاشية - التي انتصبت لتدين رفقاء الدرب من الدستوريين الذي لا ذنب لهم سوى أنهم عبروا عن معارضتهم لمعاهدة الحكم الذاتي. وفي نفس السياق عطلت عدّة صحف من بينها الأسبوع والنهضة وصدى الزيتونة والبلاغ الجديد... وصدر قانون 8 ديسمبر 1955 القاضي بمنع المظاهرات، وبلغت أعمال العنف ذروتها يوم 25 مارس 1956 اليوم المحدّد لإدلاء الناخبين بأصواتهم في انتخابات المجلس القومي التأسيسي... وبقي شبح الحرب الأهلية مخيما على البلاد إلى غاية سنة 1962 تاريخ المحاولة الانقلابية التي اتهم فيها زيتونيون بالضلوع فيها، من بينهم الشيخ عبد العزيز العكرمي.

اهتبل بورقيبة وأنصاره فرصة معارضتها لاتفاقيات الحكم الذاتي، لتصفية الحسابات مع لجنة صوت الطالب الزيتوني ومع الزيتونيين بصفة عامة... فقد كان عدااء بورقيبة للزيتونيين مستحكما، فلم يميّز بين الحزبيين منهم وغير الحزبيين ولا بين المعارضين وغير المعارضين فكلهم في نظره خصم له ولمشروعه

-
- (1) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية، مصدر مذكور، ص 110-120.
- (2) محكمة القضاء العليا أو المحكمة الشعبية، تكونت بموجب أمر مؤرخ في 19 أبريل 1956 وأسندت لها صلاحيات غير محدودة، فلها الحق في النظر في جرائم الصحافة مثل القذف المباشر أو غير المباشر في الوزراء، أو نشر أخبار كاذبة، وتمتد صلاحياتها إلى كل النشاطات التي تمس بمصالح الوطن العليا. ومما اتسمت به هذه المحكمة أن قراراتها باتّة غير قابلة للاستئناف أو التعقيب وسريعة التنفيذ، والمحكوم عليهم بالاعدام لا يمكن العفو عنهم من طرف سموّ الباي. وقد استمرت ثلاث سنوات ونيف في خرق صارخ لفتونها المؤسس لها والذي ينصّ على أن عملها يستمر لمدة 6 أشهر فقط. ويبدو أن المحكمة فصلت على مقاس اليوسفيين، وسخرت من أجل اجتثاثهم، وقد أحوالت هذه المحكمة أكثر من 12000 مناضل بين أوائل سنة 1956 إلى حدّ سنة 1958. البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية، مصدر مذكور، ص 122-123.

الثقافي، ولا يستأهلون نظرا لجذرية معارضتهم للنظام الاستعماري التعويل عليهم في أي شكل من أشكال التفاوض والتوافقات معه، ففي حديث صحفي بتاريخ 10 جويلية 1954 أدلى به بورقيبة إلى بيار ألبان مارتال أكد على ضرورة إيكال عملية التفاوض حصرياً إلى من آمن بشكل قاطع بالغرب حيث يقول «إن مصلحة فرنسا تقتضي أن تتفاوض مع حزب رجاله عصريون لائكيون، كونتهم هي نفسها، يحيون بعبريتها وبالمبادئ التي علمتهم أباها».

وكان القائد الطاهر الأسود أحد أبرز قادة المقاومة المسلحة «الفلاقة» قد رفض الاستجابة لنداء 20 نوفمبر 1954 الذي دعا فيه الحزب الدستوري الجديد لإلقاء السلاح، بل والتحق بصفوف الثورة الجزائرية على إثر توقف الكفاح المسلح بتونس... وأعلن عن تأييده لصالح بن يوسف وانضمامه إلى الحركة اليوسفية في ديسمبر 1955، فجاب البلاد من أجل إحياء العمل المسلح وبعث مجموعات مسلحة - أطلقت عليها الصحافة الفرنسية اسم «الفلاقة الجدد» - تم انتداب أفرادها أساساً من الطلبة الزيتونيين وقدماء حملة السلاح. وسرعان ما انتشرت المقاومة المسلحة في كافة ربوع المملكة وبشكل خاص في الوسط الغربي والجنوب والمناطق المتاخمة للحدود الجزائرية، حيث دشنت أعمالها بالاشتباك منذ جانفي 1956 مع القوات الفرنسية المتواجدة هناك، كما استهدفت مصالح المعمرين، وفي الوسط الحضري طالت الأعمال العدائية العنيفة والتخريبية مصالح وأعوان الحكومة الفرنسية وأعضاء الديوان السياسي. وقد اتبع حملة السلاح هؤلاء - قدر عددهم الطاهر الأسود بـ 3000 عنصر بتونس - تكتيك حرب العصابات وتحصنوا بالأحراش والجبال، ووظفوا العشرات في قوافل تهريب السلاح والمقاومين عبر الجنوب التونسي إلى الجزائر... في وقت تكثفت فيه عمليات جيش التحرير الوطني الجزائري في مواجهة الأهداف الفرنسية. وبإيعاز من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أعلن في فيفري 1956 عن قيام جيش التحرير التونسي، وانيطت بعهدة الطاهر الأسود مهمة قيادته، وأمكن له بث فرقته في مختلف الجهات وتنصيب قادة على رأس كل منها. وما

شكّل ضغطاً إضافياً على الوجود الفرنسي بالمغرب العربي الإعلان عن إنشاء جيش تحرير شمال إفريقيا، وكانت قد أسندت قيادته العامة إلى الطاهر الأسود، فاضطربت نار الثورة، وامتدت ألسنة لهيبها إلى كامل شمال إفريقيا. ويبدو أن مسعى فرنسا في تهدئة الأوضاع بتونس عبر بوابة اتفاقيات 3 جوان 1955، ومنع التحام الثورة الجزائرية بالثورة التونسية... قد خاب، ولم يعط النتيجة المرجوة. لذا وفي تونس سخرت السلط الفرنسية إمكانات هائلة لكسر شوكة المقاومة المسلحة، ففاق عدد قواتها المسلحة المتواجدة بالثكنات الستة المتواجدة على التراب التونسي 53 ألف جندي سنة 1956، واستفادت من الدعم اللوجستي الذي قدّمه قدامى المقاومين من أنصار الديوان السياسي من الذين خبروا طبوغرافية مواقع «الفلاقة الجدد» في الوسط والجنوب خلال الثورة الأولى (1952-1954). وفي المدن والقرى كانت فرق الصبايحية والقومية والبوليس - الأخير تحت إمرة مسؤول أمني فرنسي - تدهم منازل المشبوه فيهم من أنصار اليوسفية وتروّع الأهالي باعتقالات أحيانا عشوائية، وقد بلغ العدد الجملي للذين طالتهم عملية الاعتقال والزج في السجون والمعتقلات زهاء 2372 شخصا حسب المندوبية السامية الفرنسية في بلاغ تونس صادر بتاريخ 16 فيفري 1956⁽¹⁾.

وكان بورقيبة قد تبنى في واضحة النهار وبلا موارد حقيقة التنسيق التونسي - الفرنسي في مواجهة الفلاقة الجدد، فأعلن في حديث لمراسل الإذاعة والتلفزة ونقلته جريدة لومند في عددها الصادر يوم 30 مارس 1956: «أنّ قوات تونسية ستتعاون مع الجيش الفرنسي ضدّ متمرّدي الجنوب». وأضاف: «لقد نظرنا أمس في قفصة، مع مندوب المحافظ السامي (التسمية الجديدة لمقيم فرنسا العام) ومع ممثلي السلطات العسكرية والشرطة، في الوسائل لوضع حدّ لذلك. وتمّ الاتفاق على أنّ عناصر مسلّحة مختارة من طرفنا، وبكفالتنا، سيجنّدون، وإنّي على يقين من أنّه بعد بضعة أسابيع، سيقضى على

(1) التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 313-370.

كلّ أثر للقلق في المناطق... إنّ التعاون مع الجيش، واقع ملموس حيث أنّ المحافظ السّامي نفسه، هو الذي أمر بإعطاء الأسلحة الضّروريّة لتزويد هذه العناصر». وتجسيدا لهذا التعاون المثمر، عوقب الفلّاقّة الذين أُلقي عليهم القبض بوحشيّة تجعلهم عبرة لغيرهم دون محاكمة عادلة تتوافر فيها أدنى ضمانات الإنصاف: فشّق الطّاهر بوخريص المدعو «فرطاس الذّباح» أمام العموم بسوق الأربعاء يوم 11 ماي 1956، وأعدم الطّيب الزّلاق سرّاً بالعاصمة، وشنق عبد اللّطيف الحاج وعبد الله بن عمر بن عمران والهادي الأسود في نوفمبر 1956، بعد أن صدرت بحقهم عقوبة الإعدام⁽¹⁾ ⁽²⁾.

لذا وللأمانة، فإنّ معارضة كلّ من اليوسفيين والزيتونيين لاتّفاقيات الحكم الذاتي، وجسامة التّضحيات التي كابدوها من اعتقالات عشوائية، ومحاكمات صوريّة، واحكام قاسية، وضحايا سقطوا جرّاء التّعذيب الوحشي في السّجون والمعتقلات السريّة أو جرّاء الإهمال الصّحي، علاوة على المقاومة اليوسفية المسلّحة (التي قدّمت 400 شهيدا قتلوا فقط من قبل القوّات الفرنسيّة بين 26 و31 مارس 1956) علما «وأنّ هؤلاء الرّجال الذين سقطوا تحت عنوان المقاومة اليوسفية ضدّ الاستعمار الفرنسي وتحت راية التّحرير المغاربي والعروبة والإسلام... لم يعترف بهؤلاء الرّجال شهداء، لا من جانب الدّولة ولا من الآخرين. ثمّ أنّه لم ينشر أيّ اسم من أسماء هؤلاء في سجّل الشّهداء الصّادر في عام 1978 من طرف الدّستور الجديد»⁽³⁾...

جملة المعطيات آنفة الذكر حدت بفرنسا إلى الجنوح إلى التّفاوض مجدّدا مع الحكومة التّونسيّة، الآن وقد خرجت فرنسا منكسرة في حربها ضدّ الثّوار

(1) البورصالي، نورة: بورقية والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 73.

(2) انظر:

Souhayr Belhassen; Les legs bourguibiens de la répression; dans Michel Camau et Vincent Geisser p 395.

(3) المؤرّخ عميرة عليّة الصّغير: «لم تستقل تونس إلّا تحت ضغط الفلّاقّة» مقتطفات من حوار أجرته معه نورة البورصالي، ورد في كتاب بورقية والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 86.

الفيتناميين في موقعة ديان بيان فو، ولا طاقة لها بحشد طاقات عسكرية ومالية طائلة للتصدي لانتشار العمل المسلح في شمال إفريقيا... فكان أن صرح غي مولتي (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسية أمام المجلس الوطني الفرنسي: «بأن اتفاقيات 1955 لا تمنح تونس من الاستقلال مثل المغرب في نطاق التكافل المنظم». وقد تلقف بورقيبة الرسالة بذكائه المعهود، لذا طار إلى باريس والتقى في 3 فيفري 1956 برئيس الحكومة الفرنسية، ودعا إلى فتح باب المفاوضات على أساس منحه -أي بورقيبة- عن طريق طاولة الحوار ما يريد أن يفتكه خصمه (ابن يوسف) بالقوة... وألت المفاوضات بين الوفد التونسي المفاوض برئاسة الطاهر بن عمار والحكومة الفرنسية إلى توقيع بروتوكول 20 مارس 1956، القاضي بمنح تونس استقلالها التام «في نطاق التكافل l'interdépendance»، هذه الصيغة الغامضة التي نصّ عليها البروتوكول تسحب من الجانب التونسي حرية التقرير في مجالين سيادين ألا وهما الدفاع والشؤون الخارجية. فمما ورد في بروتوكول التفاهم الموقع بين فرنسا والحكومة التونسية الآنف الذكر نقراً: «تتفق فرنسا وتونس على تعريف وتحديد أشكال التكافل الذي تحقق بمحض إرادتهما... خاصة فيما يتعلق بالدفاع والخارجية»⁽¹⁾.

هذه المعطيات وغيرها هي التي شكّلت ضغطاً على السّلط الفرنسية وجعلتها تتقهقر في أقلّ من عشرة أشهر بين جوان 1955 ومارس 1956، ومهدت إلى انتقالها من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام. وهذا ما أكّده بكلّ وضوح رئيس الحكومة الفرنسية ادغار فور (Edgar Faure) أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 2 جويلية 1956 حيث قال: «إنّ فرنسا أبرمت مع تونس بروتوكولا... وقد أعطينا حكم تونس إلى الحبيب بورقيبة صديق فرنسا لتعزيز جانبه أمام غريمه صالح بن يوسف الذي يقود ثورة ضده وضدنا متحالفاً مع

(1) انظر:

الإرهابيين في الجزائر والكولونال عبد الناصر الذي يتزعم المد القومي العربي الذي سوف يمتد إلى كل الشمال الإفريقي ويقضي على وجودنا فيه، لذلك دعمنا صديقنا بورقيبة لكي يكون السد المنيع ويقطع الطريق على كل خطر من الشرق العربي»⁽¹⁾.

لذا وبعد توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي ظلت الحركة اليوسفية ومكوّنها الزيتوني تشكّلان عامل ضغط حاسم على السّلط الفرنسية، من أجل التسريع بظفر تونس بالاستقلال التام الذي ظلّ منقوصا طالما لازالت فرنسا تحتفظ بوجود عسكري لها في قاعدة بنزرت وفي أراضي الجنوب. فلئن اعتبر بن يوسف بروتكول 20 مارس خطوة متقدّمة عن اتفاقيات 3 جوان 1955، فإنّه ولتقويض صرح الاحتلال الأجنبي بالكامل شدّد على ضرورة تطهير كامل التراب الوطني من جيوش الاستعمار، وتحقيق جلاء الجيوش الفرنسية وتحرير أرض الوطن تحريرا كاملا دون قيد أو شرط. وبسرعة البرق وبفطنته المألوفة تبنّى رئيس الحكومة التّونسيّة الجديد الحبيب بورقيبة مطلب الجلاء، ولوّح بهذا المطلب في خطاب له بتطاوين في 18 جوان 1956، في خطوة ذكيّة لسدّ ثغرات الاتّفاقيّات الجديدة، ولسحب البساط من تحت أقدام بن يوسف. وللمزايدة على خصمه اللدود أعلن بورقيبة يوم 27 جوان 1956 عن انتداب متطوّعين لحرب الجزائر، وتعهد مغازلة المشاعر المغاربيّة والقوميّة، فاعترف بورقيبة بالحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائريّة التي بعثت إلى الوجود في 20 سبتمبر 1958، وأعلن عن الانخراط في جامعة الدّول العربيّة في غرة أكتوبر 1958... لذا ولتجنب البلاد مزيدا من الضّحايا في حرب أهليّة مستعرة، وأمام الصّعوبات التي بات يعرفها، وضعف حماسة مقاتليه بعد تحقيق الاستقلال التام، والذي رأى فيه بعضهم أنّه تحقّق بفضل الثّورة الثّانية التي خاضوها... توالى عمليّات استسلام مجنّدي جيش التحرير الشّعبي وعلى رأس المستسلمين كان الطّاهر الأسود، فإلى غاية شهر جويلية 1956 سلّم في

(1) الحدّاد، سالم: الاتحاد العام، مصدر مذكور، ص35.

قابس وحدها 328 مقاوما أسلحتهم إلى السّلط المحليّة، مقابل تسلّمهم من الوالي شهادت تثبت ولائهم للحكومة وتمنحهم الأمان بشرط تجنّب الانخراط مجدّدا في عمل عدائي ضدها.

وليس من المبالغة في شيء إن قلنا أنّ ضمن هذه الظرفيّة -الضّغط اليوسفي- تنزّل وقائع الجلاء العسكري عن التراب التونسي الذي حازته تونس في 15 أكتوبر 1963، ولكن بتكلفة بشرية باهظة. ولكنّ الجلاء الزراعي تأخّر تحقّقه على أرض الواقع إلى غاية سنة 1964، بالرّغم من كون المعمرين كانوا يستحوذون على آلاف الهكتارات من الأراضي الأكثر جودة وخصوبة، وسبب التّأخّر حفاظ بورقيّة على تعهّداته للجانب الفرنسي بعدم المساس بالأملاك الاستعماريّة، فقد ورد في أحد تصريحاته يوم 11 أبريل 1956، ما يلي: «إنّ تونس ستظلّ مخلصّة إلى فرنسا وإلى الكتلة الغربيّة على الدّوام، وإنّ حقوق الفرنسيّين المستوطنين بتونس لن تمسّ بسوء إذ أنّ اتفاقيّات جوان 1955 ستبقى ضامنة لتلك الحقوق»⁽¹⁾.

في المقابل «الفتنة اليوسفيّة» كبحت جماح المجتمع الأهلي في التّطلّع نحو حياة سياسيّة تسودها الحريّات وتحكمها تعدّديّة حقيقيّة، وقد رأت القوى الحيّة في المجتمع بأمّ أعينها الوحشيّة التي تعاطى فيها بورقيّة مع رفقاء الدّرب من الدّستوريّين الذين شايعوا غريمه بن يوسف، فقد حصدت الحرب الأهليّة أرواح أكثر من ألف شخص، أي ضعف ما قتل من التّونسيّين خلال الثّورة الأولى (1952-1954). وقد وظّف بورقيّة عقد الخوف من تسلّطيّة الدّولة لكي يدفع نحو نظام آحادي متكلّس قائم على إقصاء مخالفه مشدّدا الرّقابة على الحياة العامّة، وفارضا خياراته التّغربيّة على الشّعب.

غداة الاستقلال من الطّبيعي أن يدفع الزّيتونيون الثّمن غالبا جرّاء اصططاف جانب منهم خلف صالح بن يوسف. فكيف تعامل سادة البلاد

(1) التّركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956، مصدر مذكور، ص 384.

الجدد مع الأوساط الزيتونية؟ ألا يعتبر تصفية الزيتونة في السنوات الأولى من حكم بورقيبة تكريسا للنهج الاقصائي للنظام الناشئ في تعامله مع كافة خصومه؟

∞∞∞∞

القسم الخامس

الدولة الوطنية الناشئة والأوساط الزيتونية

الفصل الأول

عمق الخلاف بين بورقيبة والزيتونيين يلقي بظلاله على منهج تعامل حكومة الاستقلال مع الأوساط الزيتونية

علاوة على ما ذكر في الفقرات السابقة عن التحالف الذي انخرط فيه الزيتونيون والذي تشكّل من اليوسفيين وحملة السلاح «الفلاّقة» الذين أعلنوا معارضتهم الشديدة لاتفاقيات الحكم الذاتي، فإنّ الباعث الجوهرى للخلاف بين بورقيبة والزيتونيين يكمن في أنّ «بورقيبة كان يحتقر وبشدة جميع أصناف العلماء سواء كانوا فقهاء، مدرّسين أو قضاة، وكان يكرّ لهم كرها شديدا»⁽¹⁾ ودوافع هذا الاحتقار المتأصل تكمن في:

1- التكوين الثقافي لبورقيبة المتشرب للثقافة الغربية. فقد انبهر مبكرا وبمسقط رأسه المنستير بمعلّمه السيّد موني (M.Mounier) المدرّس بالمدرسة الابتدائية، وفي المعهد الصادقي حبّب إليه أساتذته الفرنسيين فينيي (Vigny) وفيكتور هوغو (V.Hugo) فكان يحفظ عن ظهر قلب قصائدهما الطويلة، ولا يتردّد بمناسبة أو بغير مناسبة في سردها على محدّثيه. ويورد ايريك رولو سفير

(1) Mustapha kram- l'etat bourguibien et le processus de secularisation - ورد

في أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيييون وبناء الدولة الوطنية، منشورات مؤسسة التّيميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر 2001، ص 74.

فرنسا السابق بتونس خلال الثمانينات حادثة طريفة في هذا الإطار، فخلال زيارة مجاملة أداها الجنرال موريس شميدت Maurice Schmitt رئيس أركان الجيوش الفرنسية إلى قصر قرطاج، انتصب بورقيبة قائما قبل بدء المحادثة، وقبل مصافحة ضيفه، انبرى في سرد قصيدة لا تنتهي لشاعره المفضل فيكتور هوغو. وفي المونولوج الذي تلا ذلك، نسي بورقيبة تناول موضوع مأمورية الجنرال الزائر، والمتعلقة بالأمن القومي للبلاد⁽¹⁾.

وفي باريس حيث التحق بها للدراسة الجامعية كان احتكاكه بفلسفة الأنوار وبالمدرسة الوضعية، التي نحتت ملامح تفكيره، وألهمته أن يعيش «من أجل الآخرين» - من وحي ما هو مثبت على قاعدة تمثال مؤسس الوضعية الفرنسية أوغست كونت بجامعة السوربون «عش لغيرك» - وفي ذات الوقت كان بورقيبة متسلحا بعزيمة راسخة وحلم لازمه على الدوام، بأن يكون له مكانا بين عظماء التاريخ. كان بورقيبة نرجسيا من الطراز الأول، مسكونا بـ«جنون العظمة»، يتبطن نظرة ملؤها الاعتداد الذات، فالأقدار أوكلت إليه مهام تاريخية، على منوال الشخصيات التي طبعت تاريخ تونس بميسمها الخاص وشكلت مصدر الهام له على الدوام: حنبعل، ويوغرطا، والقديس أوغسطين...

وقد طبعت ثقافته الغربية رؤيته للدولة ولسيادتها، فقد رفض بصفة مبكرة أن يكون للبلاد برلمانا قويا توكل إليه مهام رقابة الحكومة ومساءلة وزرائها، بتعلة أن نواب الشعب في بلد متأخر سوف يفتقدون إلى وضوح الرؤية، ولا يضيره إن كان ذلك في تناقض تام مع مطلب شعبي سبق أن عبرت عنه الجماهير الهادرة في تظاهرات أفريل 1938 حيث كانت المطالبة ببرلمان تونسي، ما دام رفضه لمجلس نيابي يحاسبه، يتسق مع نهمة للسلطة... وبلا ريب إن جنوح بورقيبة إلى إرساء دعائم سلطة قوية، تسند فيها صلاحيات واسعة إلى

(1) لومند ديبلوماسيك، عدد فيفري 2011: Souvenirs d'un diplomate

مستبدّ مستنير، يعكس تأثيره بفلاسفة الأنوار. ويبدو تأثير بورقيبة جلياً بثلاثة مفكرين سياسيين، وهم: هوبس الدّاعي لحتمة وجود دولة قويّة قادرة على كبح جماح النزعات العدوانية للأفراد، وهيجل صاحب نظرية الدولة - الأمة، ومكيا فيلي الذي استلهم منه بورقيبة مقولته الشهيرة «العبرة بالنتائج»⁽¹⁾. ومن تبعات هذا التّصوّر للدولة عزم بورقيبة رجل الدولة، على تغليب لغة القوّة مع التيارات المناوئة، وهذا تجسّد على أرض الواقع طيلة الثلاثين سنة من حكم بورقيبة.

إنّ النّخبة التّونسية التي وصلت إلى الحكم عام 1956 كانت متجانسة بشكل كبير، معتنقة لنفس المبادئ والقيم والقناعات التي تأسست على ما يجوز أن يطلق عليه «الايديولوجيا الدّستورية الجديدة»، ومن أهمّها الإيمان بوجود أمة تونسيّة متميزة عن غيرها من الأمم، أمة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، الذي تكفل بنحت مقوماتها الخاصّة. ولئن كانت تونس المستقلة لغتها العربيّة ودينها الإسلام، فهي لها كيانهما الثّابت الذي لم يتزعزع منذ ظهور قرطاج، بحدودها الجغرافيّة المعلومة سواء كانت دولة قائمة الذات أو مقاطعة لدولة أجنبيّة، كما لها ذاتيّتها التي تتسم بإرادة سكّانها للعيش المشترك وبانفتاحهم على الآخر وتحليلهم بالاعتدال والبراغماتيّة وإيثار الحلول التّوفيقية⁽²⁾. ولا ينطبق مفهوم «الوحدة القوميّة» الذي يتكرّر في الخطاب البورقيبي عن أيّ شكل من الوحدة الاندماجية بين الكيانات السياسيّة العربيّة أو الإسلاميّة، فهذه وحدة غير واقعيّة وغير مأمونة العواقب وبالتالي خارج حسابات بورقيبة، بل المعني بهذا المفهوم تتمين أواصر التماسك الدّاخلية بين مكوّنات المجتمع التّونسي ونبذ الولاءات العشائريّة والمناطقية.

(1) الحدّاد، سالم: الاتّحاد العام التّونسي للشغل ونظام بورقيبة بين لبّثام والتّصادم، مصدر مذكور،

ص 160-161.

(2) التّيمومي، الهادي: تونس 1956-1987، مصدر مذكور، ص 60-64.

وضمن الرؤية البورقيبية وتصوّره للذاتية التونسية ومقوماتها، ما كان بورقية ينظر إلى الدين الإسلامي واللغة العربية إلا كعناصر دخيلة على البلاد التونسية، يستشف ذلك من خلال الحوار الذي دار بين بورقية وبين السياسي والنقابي والمثقف مصطفى الفيلالي الذي أورد هذا الحوار في كتابه «موائد الانسراح» ومما جاء فيه قول بورقية: «اللغة والدين وشطر كبير من التاريخ، جاءت مع الغزاة العرب الوافدين من الشرق الإسلامي، قبل ذلك كانت إفريقيا داراً من ديار المسيحية، أعطت للكنيسة عبقرية القديس أوغسطين، ولغة العلية من القوم كانت اللاتينية في حين أنّ الأمازيغية كانت لغة الشعب، أما العربية فهي لغة أجنبية فرضها الدين وتوطنت بقوة السيف مع الغزوة الهلالية»⁽¹⁾. أما مكونات الطيف العروبي الإسلامي ومن بينها الأوساط الزيتونية فقد كانت تحمل تصوّراً مغايراً للهوية يتخطى القوميات ويتعالى على الخصوصيات الوطنية، فتونس بلا شك جزء من عالم العروبة والإسلام، توطدت علاقته به منذ زمن الفتوحات واصطبغت بصبغته إلى الأبد.

2- اعتبار بورقية شيوخ الزيتونة فئة اجتماعية منبثقة عن الأعيان «البلدية» ارتبطت دوماً بالعائلة الحسينية وبكل سلطة محافظة ورجعية. فالثابت تاريخياً حسب زعمه، أنّ عدداً من العائلات المحظوظة للحاضرة احتكرت وعبر التوريث المناصب العليا في التدريس والإفتاء والقضاء وبين العدول⁽²⁾. واستماتت في الدفاع عن مصالحها الفئوية الضيقة دون أن تنخرط في النضال التحرري للانعقاد من الاستعمار، وهذا الإدعاء عداً عن كونه لا ينسجم

(1) العمدوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس.....، مصدر مذكور، ص 16.

(2) ولكن وجب التدقيق في هذه المسألة، فالعائلات الكبرى التي هيمنت على مقاليد التدريس بالجامع الأعظم تيسر لها ذلك وبالأساس داخل طبقة المدرسين كانت من المذهب الحنفي بالأساس لتمرکز الأحناف بالحاضرة بشكل خاص. أما في القسم المالكي فقد تميزت ضمن مدرسي الطبقة الأولى شخصيات بارزة تعدّ من الفطاحل ينحدرون من دواخل البلاد من قبيل الشيخ إبراهيم الرياحي والشيخ سالم بوحاجب والشيخ محمد الخضر حسين وغيرهم. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ بورقية كان يشكو عقدة نقص إزاء العائلات الحضرة الكبرى.

وحقائق التاريخ وتفنّده وقائعه، ينمّ عن عقدة استضعاف كان يضمّرها بورقية إزاء البورجوازية التّونسيّة باعتبار تواضع منشأه الاجتماعي. وقد يكون هذا دافعه للزّواج من وسيلة بن عمّار يوم 6 أفريل 1962 وهي من كبار البورجوازية العليا لتونس العاصمة بعد أن طلقها من زوجها، وطلاقه من زوجته ماتيلد لوفراس لورين⁽¹⁾.

3- اعتقاد بورقية في كون أشدّ أنواع التّخلف قسوة ذلك المرتكز على الدّين أي العلماء (وهذا ورد في خطابه بقصر قرطاج يوم 3 أفريل 1968) فمعرفتهم حسب زعمه مبنية على معلومات نابغة عن تراث نصيّ يعود إلى العصور الوسطى يدير ظهره للتّيارات المجدّدة في العلوم والمعارف العصريّة. ففي نظره يجسّد العلماء المنهج «السّلفي» الدّاعي إلى العودة إلى منابع الإسلام الصّافية لانتشال الأوطان من التّقهقر والتّخلف، وهذا كمن يسبح ضدّ التيار «فمن غير المعقول أن نطبّق على الوقائع الحاليّة ماديّة أو ثقافيّة، مقاييس وأحكام تعود إلى 13 قرنا خلت» (من خطاب 1 / 6 / 1956) «فالقرآن ليس بالدستور، والشّورى ليست الديمقراطيّة» (مقتطف من خطاب بتاريخ 20 / 11 / 1956) والالتحاق بركب الحضارة والتّقدّم يستوجب تحجيم دور الإسلام والاقتصار على جوانبه «الفلكلوريّة» أو في أحسن الأحوال توظيفه خدمة لأجندات الدّولة والحزب. هذا التّوظيف ليس بغريب على بورقية الذي تشرّب جيّدا البراغماتيّة ومارسها خلال سنين طويلة قبل الاستقلال. ولم يكن بورقية مجبرا على البحث عن مسوّغات تبرّر ذرائعيّته من الموروث الإسلامي، الذي لم يمثّل سلطته المرجعيّة في يوم ما بل كان مبعث سخريّته في عديد المناسبات. وفي هذا الإطار يقول الشّيخ محمّد البدوي زعيم لجنة صوت الطّالب الرّيتوني بين 1950 و1956، أنّ شيخ الصّحافة التّونسيّة سليمان الجادوي (1871-1951) وصاحب جريدة «مرشد الأمة» روى له حوارا ساخنا دار بينه وبين محام شاب بدأ نجمه يلمع ألا وهو الحبيب بورقية، إذ فاجأه

(1) التّيمومي، الهادي: تونس 1956-1987، مصدر مذكور، ص 73.

الأخير بقوله أن عمر «متاعكم» (أي الذي تعتزّون بالانتساب إليه) قال «وأثوا البيوت من أبوابها» وأنا سأدخلها من «الشباك» (أي النافذة) فما رأيك؟ فكان ردّ الشيخ: «عمر بن الخطّاب - متاعنا - نعم ونحن نتشرّف به، ولكن الكلام الذي سقته ليس كلام عمر ولكن كلام الله عزّ وجلّ، فردّ عليه متسلّق النوافذ قائلا: «كلام ربكم أو كلام عمر عندي سواء، وسأدخل من النافذة وأسبقكم إلى البيت»⁽¹⁾.

4- اقتناع بورقيبة أن العلماء سيشتكّلون بحكم تكوينهم، عقبة في طريق تأويله للنصوص وليّه ذراع مسلّات في مجال الدّين كالصّوم مثلا، وهذا ما حفّزه على القفز على صلاحيّات مسندة تقليديّا للعلماء كالافتاء، وإدعائه سحبها منهم لصالحه باعتبار قيمومته على الدّولة، ففي خطاب شعبي سنة 1964 صرّح بورقيبة «علاوة على وظائفه ومسؤوليّاتي كرئيس دولة، فإنني مؤهل لتفسير القوانين الدينيّة». وأكّد على نفس المعنى فيما بعد سنة 1966 في خطاب بحضور عاهل المملكة السّعودية «إنّ الإسلام كلّ لا ينقسم فيه الزّمني والروحي، وكلاهما من اختصاص رئيس الدّولة». بل لم يجد بورقيبة حرجا في أن يضع نفسه في مرتبة الرّسول وأن يدّعي الحقّ في تأويل النّصوص، ففي خطبة رسميّة بثّت على أمواج الأثير يوم 8 فيفري 1961 صرّح بالقول «باعتباري رئيس دولة مسؤول عن تقدّم الأمة في هذا العالم، على غرار الرّسول بالنّسبة لمسلمي عصره... يتوجّب عليّ أن أشعركم بالحاجة إلى التفكير في وسائل الإحياء القومي من زاوية معاصرة ومنحها نفس الطّابع المقدّس والالزامي كالتعاليم الدينيّة». التّشبه بالرّسل كان من فرط الاعتقاد أنّه -أي بورقيبة- أرسلته الأقدار لاتمام مهمّة جسيمة، لا فقط انتشال الشعب من الاستعمار، بل ومن الجهل والبؤس. وهذا الاعتقاد هو من رواسب الفلسفة الوضعيّة التي تأثّر بها أثناء إقامته في باريس لمزاولة تعليمه العالي.

(1) الغابري، عبد الباسط: تونس العميقة، مصدر مذكور، ص 13-14.

5 - في أسباب الخلاف البورقيبي - الزيتوني، يتداخل الذاتي بالموضوعي، وتلقي شخصية بورقية مسحة خاصة على هذا الصراع. فالمؤكد للذين خبروا شخصية بورقية عن قرب من مناضلين ومسؤولين، طابعها الإقصائي الفج، فقد عرف بورقية بكونه «الرجل الذي يأكل الرجال» وأية نظرة متفحصة تبين العدد الذي لا يستهان به من مقربيه الذين تخلّى عنهم لأنهم خالفوه الرؤية أو المنهج أو السياسات. وكان أول ضحايا الأنا المتضخمة للزعيم بورقية أول رئيس للحزب الدستوري الجديد خلال الفترة (34-1938) الحكيم محمود الماطري والذي أجبر عن التخلي عن منصبه، وما هو يدلي بشهادته فيقول «يميل الرئيس بورقية في العديد من مباحثاته وخطاباته إلى إرجاع كل أعماله إلى خطة كان أحكم تدبيرها»⁽¹⁾ ولأن بورقية مجبول على حب الزعامة فقد «أساء إليه (أي محمود الماطري) وكان يغار منه» لأن شهرته واسعة على النطاق الشعبي كما أفاد بذلك الهادي نويرة أثناء جلسة عائلية ضمت الأخوين الهاشمي ومحمود عباس والهادي نويرة يوم 19 ماي 1982⁽²⁾. وما يؤكد صحة هذا التفسير أمر بورقية بهدم بيت محمود الماطري الكائن بـرحبة الغنم - معقل الزعيم حالياً - بتعلة تهيئة هذه الساحة لاحتضان الاجتماعات الشعبية حيث سيلقي بورقية خطبه في الجماهير، وإنما كانت الغاية إذلال محمود الماطري، كما أن قرار الإزالة ينم عن عقدة نقص لازمت بورقية تجاه المناضلين المنتمين إلى العائلات البورجوازية الموسرة⁽³⁾. وكان الشاذلي زويتن في الرسائل التي بعث بها إلى الطالب بورقية في باريس يصف المرسل إليه بـ«مفرط الإدعاء» ويقول في أخرى «سأحبك أكثر، يوم تتوصل إلى إطفاء جذوة الغرور والغطرسة في نفسك»⁽⁴⁾ وقد تسببت هذه الأوصاف في إبقاء العلاقات متوترة بين الرجلين بعد الاستقلال.

(1) عباس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2 ص 196.

(2) المصدر السابق، ج 1-2 ص 198.

(3) بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار كفاح رجل ومصير أمة، مصدر مذكور، ص 437.

(4) مزالي، محمد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 210.

ولأن بورقيبة كان ذا نزعة ترجسية متأصلة فيه والتي استحالت بمرور الأيام شعورا مرضيا بالعظمة بل تألها، لم يستسغ أبدا أن يرى غيره يسرقه المجد. فكان من المنطقي أن يكون أول ضحاياه الطاهر بن عمار الوزير الأكبر الذي قاد الحكومة التفاوضية وكان له الفضل في توقيع وثيقة إعلان الاستقلال الداخلي ثم وثيقة الاستقلال التام، فأسرف بورقيبة في إذلاله لاحقا⁽¹⁾ وعقد العزم على محوه من الذاكرة الوطنية والقضاء عليه سياسيا، فمثل الطاهر بن عمار وحرمة أمام القضاء سنة 1958 في أول محاكمة سياسية بامتياز بعد الاستقلال، رغم أن الرجل كان نائبا في المجلس التأسيسي ومن المفترض تمتعه بالحصانة البرلمانية والتي لم ترفع عنه رغم الطلب الذي تقدم به القاضي محمد فرحات. وكانت التهم الموجهة للطاهر بن عمار حسب النصوص التي حوكم بسببها، تتمثل في التهرب من الأداءات والإثراء غير المشروع وعدم التصريح بكامل ممتلكاته ومعاداة النظام السياسي الجديد الذي كان يتزعمه الرئيس الحبيب بورقيبة. وهي تهم كيدية بلا شك، ولكنها كانت سببا في إيداعه وزوجته السجن أشهر معدودات. وما يدل على نوايا بورقيبة الدفينة في طمس الدور التاريخي للطاهر بن عمار -أب الاستقلال- وفي لحظة فارقة في تاريخ تونس المعاصر، بدافع الحسد لا غير، ما نقله الشاذلي بن عمار في لقاء جرى بينه وبين بورقيبة في قصر السعيد يوم تسلمه كأس رئيس الجمهورية لسباق الخيل في 15 ماي 1983، فعلى مرأى ومسمع من الشخصيات الجالسة إلى جواره صافحه بورقيبة وظل يشد على يده وهو يبكي -أي بورقيبة- قائلا: «قل لسي الطاهر أن بورقيبة لن ينسى ولن يغفر أبدا. ليس طبيعيا وبعد أربعين سنة من الكفاح أن يأتي أهم شيء ألا وهو قيادة المفاوضات والتوقيع على وثيقة الاستقلال على يدي سي الطاهر. فأين أنا من كل هذا؟ ou est-ce que je suis dans tout cela !»⁽²⁾.



(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة -الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 80.
(2) بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار كفاح رجل ومصير أمة، مصدر مذكور، ص 554.

الفصل الثاني

لانكبة النظام البورقيبي والصدام مع الهوية يحددان مصير الزيتونة

بتوجيه من بورقية نزع النظام نحو إرساء حكم أحادي تقلصت فيه الحريات، وأطبق فيه الحزب الحاكم - الحزب الدستوري الجديد ثم الحزب الاشتراكي الدستوري فيما بعد - سيطرته على دواليب الإدارة والدولة، فخنق المنظمات الأهلية، التي طولب منها الاكتفاء بدور التابع المخلص، وإلا تعرضت إلى الدسائس أو الحل. وما قصة تدجين الاتحاد العام التونسي للشغل إلا مثال نموذجي على ما نقول، حيث أوعز بورقية إلى الحبيب عاشور بالانشقاق وتكوين هيكل نقابي مواز تحت مسمى «الاتحاد التونسي للشغل» سنة 1956... واستغل بورقية تواجد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أحمد بن صالح - ذلك الشاب الطموح الذي يروج للأفكار الاشتراكية - خارج البلاد فأتى بأحمد التليلي أمين مال الاتحاد وعضو الديوان السياسي للحزب، فمكّنه من إزاحة أحمد بن صالح، ونصب التليلي أميناً عاماً جديداً للمنظمة الشغيلة، بعد أن أدى فروض الطاعة للحزب⁽¹⁾.

(1) الحداد، سالم: الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقية بين لبوئام والتصادم، مصدر مذكور،

يوم اختياره كأول رئيس للجمهورية بعد إلغاء النظام الملكي والاعلان عن قيام النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 1957، لم تسع بورقيبة الأرض من شدة الفرح، فقد أصبح الأمر الناهي الوحيد⁽¹⁾ إلا أن رئيس الجمهورية لم يهضم أن تطلق كلمة الرئيس على وظيفة أخرى غير وظيفته هو، «(فقد) أراد ذات يوم مخاطبة رئيس مجلس الأمة هاتفياً، فسمع عبر سماعة الهاتف «أصلكم بالرئيس» فصاح: «يوجد رئيس آخر إذن!»⁽²⁾ وتسمية القصر ينبغي أن تطلق حصرياً على قصر الرئاسة، ذلك القصر الذي شيد على مقربة من ربوة بقرطاج تحمل اسم القديسة مونيكا زمن الحماية، وكان قد عهد ببنائه إلى المهندس المعماري التونسي - الفرنسي كليمان كاكوب (Clement cacoub)، فجاء تحفة في المعمار والذوق الرفيع . فاستبدلت المعلقة الرخامية لمقر البلدية التي كتب عليها «قصر البلدية» بـ «دار البلدية» بالمرسى بعد أن أبدى بورقيبة إمتعاضه من الاسم أثناء زيارته لمقر البلدية في إحدى المناسبات.

إن الرئيس الراحل أصبح مسكوناً بالترجيئية وتضخم الأنا والزهو بسلطته الفردية والاعتداد المفرط بالذات، ولعل في الاستشهادات الاتي ذكرها أكبر دليل :

- عندما سئل من قبل زائر صديق إن كانت هناك فائدة ترجى في منحه اعتراضات الحاشية اعتباراً أكبر، ردّ بورقيبة قائلاً: «..إذا كان هناك بورقيبة، فلماذا معارضته؟».

- يفكر بورقيبة في الرئاسة مدى الحياة «لأن عباقرة من حجمي لا يوجدون بكثرة».

- «النظام؟ أنا هو النظام...» هكذا أجاب بورقيبة عندما سئل حول طبيعة النظام السياسي التونسي⁽³⁾.

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 82.

(2) المصدر السابق، ص 91.

(3) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية، مصدر مذكور، ص 146 و 156-157.

لذا فقد جمع سلطة تكاد تكون مطلقة تماماً حدا بالبشير بن يحمّد ومحمّد المصمودي، اثنان من رفاق بورقيبة وعضوان في حكومته الأولى في مقال لهما بعنوان «السلطة الخاصّة» نشر في أكتوبر 1961 في صحيفة «العمل»، إلى القول بأنّ بورقيبة يملك شرعا وواقعا أكثر سلطة مما كان بيد الباي والمقيم العام معا⁽¹⁾... ما كان بورقيبة ليقبل من أيّ كان زيتونيين أو غير زيتونيين، أن ينازعه السلطة أو التأثير.

هذا في المركز أمّا في الأطراف فقد ورث الولاة والمعتمدون ونواب الحزب أساليب الإدارة عن القيّاد والكواهي والخلايف، فكان لهم النّفوذ المطلق لاستعمال كلّ الوسائل الزّجرية والرّدعية التي يرونها مناسبة سواء السّجن أو الجلد أو الضّرب - نعم الضّرب !! - المتوارثة منذ عهود، في تعاملهم مع متساكني الجهات... في استخفاف تامّ بأبسط المعاملات الإنسانيّة⁽²⁾.

قبل الاستقلال لم يتوان بورقيبة وفي خضمّ نضال التونسيين للتحرّر من ريق الاستعمار، في توظيف الخطاب الدّيني بمفرادته القادرة على الحشد والتعبئة ودغدغة الأحاسيس. ولعلّ أكثر الآيات القرآنيّة انسجاما مع منهجه في التّغيير والتي طرق بها مسامع الجماهير مرارا وتكرارا، كانت الآية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرّعد: الآية 11). واعتاد في خطبه الحماسيّة التي تجتمع لها الجموع الغفيرة أينما حلّ، الاستشهاد بفقرات من المعارك المتعاقبة التي خاضها الرّسول ﷺ من أجل الرّفعة من وتيرة حماس الجماهير. وإنّ وفق في الاستدلال بنصوص صحيحة صريحة في حالات، فإنّ بورقيبة أخفق في مناسبات أخرى، حيث لم ينشغل يوما في التّثبت من مصدريّة ما يرويّه، ولم يكلّف نفسه عناء البحث عن مدى صحتها، بالرّغم من أنّه ولئن طغى الارتجال على خطبه، فقد كان «يعدّ محتواها بعناية»⁽³⁾...

(1) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 147-148.

(2) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3 و 4 ص 73.

(3) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 37.

لذا قد تختلط عليه الأمور ولا يكاد يميّز أحيانا بين حديث وآية. مثال ذلك أنه «قرأ بإعجاب حديث الرسول ﷺ الذي يدعو إلى «العمل» للحياة الدنيا كما لو أنها ستدوم أبدا»⁽¹⁾ وليس على المرء أن يكون ذا قدم راسخة في علوم الحديث، لكي يدرك أن هذا الأثر لا يثبت مرفوعا إلى النبي ﷺ، وإنما ثبت من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، بلفظ: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»⁽²⁾.

إنّ هذ التوظيف للموروث الديني له مبرراته التي أشرنا إليها - الحشد والتعبئة ودغدغة الأحاسيس - ومن بينها أيضا رغبة بورقية في محو الصورة السلبية التي يريد أن يروّجها عنه قيادات الحزب الدستوري القديم - «الأركيو= Les Archeos» كما كان يسمّهم - بأنه ضعيف الإيمان⁽³⁾.

أما بعد الاستقلال فقد سعى بورقية جاهدا إلى تقمّص دور السّلطة العليا التي تنحصر بين يديها أحقيّة تأويل النصوص الدينية وقيادة جماعة المؤمنين في الاتجاه الصحيح. ولأداء هذا الدور تدثّر بورقية بعباءة صاحب الرّأي الرّاجح في قراءة القرآن والسّنة ولكن أيضا كناشر للقيم الموروثة عن فلاسفة الأنوار. وباعتباره صانع للتّاريخ انكبّ على نسف الهياكل القديمة وتغيير البنى الذهنيّة والنفسية البالية - ذات المرجعية الدينيّة - ودفع البلاد بدون رجعة في مسار التّحديث. فالمقدّس مثلا في اعتقاده لا يحظى دوما بالإطلاق والعموم والتّعالّي على أبعاد الزّمان والمكان، وبدل المقولات الدينيّة استلهم من ثقافته الغربيّة قيما أخرى مغايرة، فالضمير أجدى وأنفع لديه من الدين الذي لا يرى حرجا في التّأكيد على نسيّة تعاليمه ومثله، فهو القائل «... القوانين التي لا تتلاءم مع روح العصر وتجاوفي العقل، لا داعي للتشبّث بها بكلّ ثمن، بدعوى أنّها من مصدر إلهي» (من خطاب غرة جوان 1956). لقد

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 19.

(2) موقع اسلام ويب islamweb.net

(3) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 40.

نصّب بورقيبة نفسه مجتهدا في مجال الدين له من الأهلية ما يسمح له بالتأويل واستنباط الأحكام، واعتبر هذا مهمة من أوكد المهام المناطة بعهدته، وبأنها لا تنفصم عن دوره في التحرير الوطني والكفاح ضد الاستعمار حيث يقول في خطاب مؤرخ في جويلية 1963 «إن كفاحنا من أجل الوطن ومن أجل تحرير مجهوداتنا من أجل تقدّمه وازدهاره لا ينبغي أن تنفصل عن كفاحنا الديني وتفسيرنا للقوانين الإسلامية». لذا فعلى سبيل المثال، وفي معرض ردّ مدير ديوانه الشاذلي القليبي على الرسالة الرّسمية التي بعث بها الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إلى الرئيس بورقيبة في 23 ربيع الأوّل 1394 هـ / 15 أفريل 1974، منتقدا بشدّة تصريحات الأخير في المؤتمر الدولي للمدرّسين الذي انعقد بتونس تحت عنوان «الثقافة الذاتيّة والوعي القومي» ونقلتها صحيفة الشّهاب اللّبنانيّة في عددها الصّادر يوم غرة أفريل، وواصما بورقيبة بالكفر البواح والخروج من الملة وداعيا إيّاه إلى التوبة النصوح قبل فوات الأوان بعد أن ادّعى احتواء القرآن على تناقضات صارخة لا يقبلها العقل والمنطق...⁽¹⁾ كان ممّا حواه ردّ القليبي -بإيعاز من بورقيبة الذي بلا ريب اطّلع على فحوى الردّ الذي حرّره مدير ديوانه- «الحبيب بورقيبة إنّما جاهد فرنسا لاعلاء كلمة الله والوطن وإرجاع تونس دولة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربيّة وهو أوّل بند من بنودها» وكأنّ اعلاء كلمة الله لا تتحقّق إلّا بالتّعدي على ثوابت الأمة العقديّة!!

كان بورقيبة صاحب همّ نهضوي بامتياز يستهدف بناء «أمة» بعد أن رزحت زمنا طويلا للأجنبي فاستحالت إلى «هباء من الأفراد» (Poussière d'individus) كما صرّح بذلك في إحدى المناسبات، وفريسة للفوضى والنزاعات القبليّة ولهمجيّة متأصلة في الذات التونسيّة. وفي خطاب له في أوت 1971، اعتبر بورقيبة الشعب التونسي مجرد جموع من القصر غير

(1) راجع نصّ فتوى ابن باز وردّ القليبي عليه والسّجال الذي دار حول القضية: حجي، لطفي: بورقيبة والإسلام الزّعامة والامامة، مصدر مذكور، ص 191-224.

القادرين على التمييز⁽¹⁾ وهذه النظرة الدّونية لشعب قدّم زهاء 4 800 شهيد منذ انتصاب نظام الحماية للظفر بالاستقلال، تعكس بلا ريب السّلطة الأبويّة لـ «المحرّر الوطن» و«باني تونس الحديثة» تجاه مواطنيه، الذي يقع عليه عبء انتشالهم من التّخلف. ولا يتوقّع حصول ذلك إلا عبر تغيير «البنى الذّهنيّة» وهو مصطلح كان يعيده باستمرار، أي زحزحة العقليّات وطرق التّفكير وتغيير الأنماط السلوكيّة البالية، كشرط للإقلاع الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي لعامة التونسيين. هذا الطموح كان جامعاً لديه، ولا يتمّ إلا عبر وسائل الإكراه أي عبر السّلطة، وسلطة قويّة، بل وانفراديّة، أي كلّ السّلطة وفورا، لأجل هذا لم يعر أيّة أهميّة لنصائح الشابّ المتحمّس أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل قبل تعيين بورقيبة وزيرا أوّل من قبل الأمين باي سنة 1956، بأن يكون حكما ورقيا وملهما، يمارس سلطة معنويّة في التّوجيه والتّصويب على طريقة المهاتما غاندي⁽²⁾.

ولكنّ هذا المشروع النّهضوي البورقيبي لن يكتب له النّجاح ولن يتجسّد على أرض الواقع، إلا عبر مراجعة جذريّة لطبيعة العلائق بالإسلام، وذلك لاعتبارين رئيسيين:

- الأوّل: لكون الإسلام يحتلّ موقع القلب في الهويّة، ويتعذّر بالتالي لأيّ مشروع مجتمعي التّنكّر له.

- الثّاني: إنّ الإسلام في نظر معتنقيه لا يتصوّر أن تنفصم عراه عن شتّى مناحي حياة المسلم، فالشريعة تضبط قواعد للسلوك التّعبدية والأخلاقي والمعاملاتي للفرد والجماعة، وفق نصوص القرآن والسّنة النبويّة. وأيّ مشروع يرثي إعادة بناء أو اصلاح المنظومة الثقافيّة والاجتماعيّة الموروثة، يستلزم بالضرورة إعادة قراءة للنصوص وتأويلها إن لزم الأمر.

(1) لومند ديبلوماتيك عدد أفريل 1971، www.monde-diplomatique.fr، La Tunisie en crise.

(2) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذّاكرة - الكلمة الحرّة، مصدر مذكور، ص 65-68.

فمثلا الفصل الأول من دستور 1959 نصّ على كون «تونس دولة حرّة، مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها...» ولكنّ المتفق عليه أنّ هذا الفصل من بنات أفكار بورقيبة الذي لا فقط اقترحه بل أقحمه في الدّستور الجديد، ضاربا بذلك عرض الحائط اجماع أعضاء المجلس القومي التأسيسي حول الصّيغة التي رأوا من الأنسب تضمينها، والقائلة «الإسلام دين الدّولة». وحرّي بكلّ مدقّق في الصّيغة النهائيّة للفصل الأول كما وقع التّنصيب عليها في الدّستور، أن يدرك أنّ الإسلام وفق هذا الفصل ما هو إلّا مصدر من بين مصادر أخرى للتّشريع، وعليه أن يخضع لمشئّة الدّولة وتوجّهاتها بخلاف ما اقترحه النّواب من تصوّر يجعل كيان الدّولة في كليّته خاضعا للإسلام. وهذه توليفة من قبل بورقيبة تتوافق مع ما صرّح به قبل الاعلان عن الاستقلال الدّاخلي إلى وجوب إرساء نظام لائكي يفصل بين الدّين والدّولة، وفعلا فقد كان تمثلي الدّولة وتوجّهها العملي يكاد يكون علمانيّا خالصا قائما على تبني قيم الغرب في شتّى المجالات ما عدا المجال السّياسي. بل ويذهب الباحث فرانك فريغوزي Franck Fregosi⁽¹⁾ إلى أنّ النّظام البورقيبي من الأنظمة اللائكيّة نادرة الوجود، ولائكيّته هي التي تفرده بسمة مميّزة عن صحراء تسود فيها ديكتاتوريات عسكريّة أو ديمقراطيات مدنيّة وهميّة أو ملكيّات تندثر بعباءة الدّين... من التي تحكم قبضتها على شعوب العالم الإسلامي. وإن كان الكاتب يقرّ بأنّه ثمة فروق جوهريّة بين اللائكيّة المنتهجة في العالم الغربي واللائكيّة البورقيبيّة، فإذا كانت النّظم الأولى تقرّ بحياديّة الدّولة إزاء قضايا الدّين وتؤكد على الانفصام العضوي بين مؤسّسات الدّولة والمؤسّسة الدّينيّة التي تملك مساحة من الحرّيّة لتدبير شؤونها بنفسها وباستقلاليّة تكاد تكون تامّة إزاء الدّولة، وإذا كانت الدّولة اللائكيّة ضامنة لحرّيّات المعتقد وممارسة الشّعائر الدّينيّة وحرّيّة الضّمير، وتستنكف عن التّمويل العمومي للعبادات والإشراف

(1) انظر:

Bourguiba et la régulation institutionnelle de l'islam, dans Michel Camau et Vincent Geisser p79- 99.

على دور العبادة... فإن شيئا من هذا لم يثبت خلال حكم بورقيبة الطويل، فعلمنة المجتمع والأعراف كما حبّذاها الرئيس الراحل تستدعي بالضرورة تأميم الدين أي احتكار الدولة للخطاب الديني وتسويق فهم الدولة الرسمي للدين والتوظيف الدائم له خدمة لسياساتها... أي في المحصلة انخراط الدولة في سياق سمته التعاطي مع الإسلام كمرفق عمومي. وضمن هذا السياق يندرج استحداث خطة مفتي الديار التونسية -مفتي الجمهورية فيما بعد- ومهمّة الإشراف على الجانب الطقوسي لا غير، وفيما بعد بعث إدارة الشّعائر الدينية التي ألحقت في آخر المطاف بوزارة الداخلية.

وهنا مكن الاختلاف بين بورقيبة ذي الطموح الجامح للتعصير بالكرع من مناهل الغرب قصد جعل تونس «واجهة للغرب» (vitrine de l'occident) وتحديث المجتمع على النمط الغربي⁽¹⁾ من جهة، وبين طيف واسع من العلماء حملة تراث الزيتونة من جهة أخرى.

فبالنسبة للحزب البورقيبي الاستقلال لا يفضي مطلقا إلى القطيعة مع الثقافة الغربية ومع القيم والأفكار واللغة الفرنسية، لذا يتوجب لا فقط الحفاظ على علاقات متميزة مع الغرب الحدائي المالك بناصية التكنولوجيا والعلوم والمتحكم في الاقتصاد العالمي، بل لا بدّ من تمتين تلك العلاقات باستمرار وفي مختلف الأصعدة مع الغرب في مجموعته وفي طبيعته فرنسا، فرنسا الحرية والثقافة -مثلا كان يحلو لبورقيبة أن يقول- وأيضا أمريكا التي تفصلنا عنها مسافات طويلة، فليس لها بالتالي أطماع استعمارية في تونس. وقد دلّت التجربة أنّه كلّما ألّت بالنظام البورقيبي نائبة إلا وهبت لنجدته الولايات المتحدة، لذا أصبح بورقيبة وبمرور الوقت «حليفا وفيّا

(1) انظر:

Tunisie: l'islam est-il une variable d'ajustement politique ? <http://www.lemonde.fr/afrique/article/201624/05/>

لأمريكا»⁽¹⁾ وفي انحيازها للعالم الحرّ بلا قيد أو شرط ذهب بورقيبة أشواطاً متقدّمة في اتجاه تفهّم سياسات الغرب وإيجاد التّبريرات لها، إلى الحدّ الذي انفرد مثلاً ومن بين أقطار قليلة في العالم إبّان الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي... ذهب إلى حدّ الاعتراف بحكومة فيتنام الجنوبيّة، وظلّ الاعتراف قائماً إلى غاية سقوط العاصمة سايجون. وكان بورقيبة قد صرّح يوم 22 مارس 1956، ونشرت تصريحه صحيفة لومند في عددها ليوم 24 ماي «لو كان لتونس أن تختار بين الحلف الأطلسي وجامعة الدّول العربيّة، وفي حال ما يكون هذا الأمر بيدي، فإنّها ستختار الحلف الأطلسي». وفعلًا، تونس لم تنضمّ إلى جامعة الدّول العربيّة إلّا في سبتمبر 1958 أي بعد سنتين من الاستقلال، وذلك لتخوّف بورقيبة من نزعات التّسلّط وحبّ الاستعلاء والغرور والهيمنة المزعومة لدى النّظام النّاصري والتي لا تقلّ عنها النّزعة الاستعماريّة وكتائب جيش الاستعمار⁽²⁾ بل وسرعان ما غادرت تونس الجامعة (يوم 11 أكتوبر من نفس سنة الانضمام) ولم تستعدّ عضويّتها في جامعة الدّول العربيّة إلّا عقب معركة بنزرت. وبعد زيارة بورقيبة التّاريخيّة إلى المشرق سنة 1965 وما رافقها من تصريحات حول العرب والقضيّة الفلسطينيّة أثارت صدمة نفسيّة لدى الرّأي العام العربي والإسلامي، وبعد الحملات الإعلاميّة المتبادلة بين النّظامين البورقيبي النّاصري... لم يتردّد بورقيبة في قطع العلاقة مع الجامعة العربيّة مجدّداً في شهر ماي 1965. وكان بورقيبة قد أطلق مبادرة تأسيس «الرّابطة الفرنكفونيّة» أثناء زيارته إلى دكا سنة 1965، وفي فيفري سنة 1967 تقدّمت تونس بطلب لنيل العضويّة في السّوق الأوروبيّة المشتركة. وما المشرق في نظر بورقيبة وساسة تونس الجدد إلّا عنوان للماضيّة والمعرفة القروسطيّة المتكلّسة والتّخلّف والانشداد إلى العصور الغابرة. وينقل بول بالطا أنّ بورقيبة كان دوماً وفي عديد اللّقاءات التي

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرّة، مصدر مذكور، ص 155.

(2) القول منسوب إلى بورقيبة، انظر عبّاس ج 3-4 ص 182.

جمعتهم معا، يردّد «أنّ الرّباط والجزائر وتونس وطرابلس، أقرب إلى لشبونة ومدريد وباريس وروما، من دمشق وبغداد والرياض»⁽¹⁾. وإزاء نزعات الوحدة المغاربيّة الجامعة والتي كانت تسجّل حضورها بقوة في خطابات السياسيين وفي مشاعر الجمهور الجياشة والتواقة إلى صيغ من التفاهم تكفل شيئا من الاندماج بين شعوب المغرب العربي، كان بورقيبة كمن يغرّد خارج السّرب، ففي خطابين له يومي 12 و26 سبتمبر 1957 صرّح بميله إلى فكرة المغرب الكبير من السّلم إلى الدّار البيضاء مبنيّ على تعاون حرّ ومتساو، ولكن فقط في نطاق الحفاظ على المصالح المشتركة مع فرنسا والغرب!!⁽²⁾ وفي المقابل اعترفت فرنسا دوما له بالجميل، فرغم ما شاب العلاقات الثنائيّة من توتر عابر أحيانا، فإنّها لم تبخل على نظامه بما يلزم من مساعدات ماليّة وفنيّة وعسكريّة وثقافيّة. وقد تنقطع تلك المساعدات مؤقتا، على غرار ما حصل سنة 1964 حينما أتمت السّلط التونسيّة بشكل انفرادي أملاك المعمرين، ولكن استثنيت المساعدات الثقافيّة - من بين مكوّناتها 3 000 أستاذ و500 تقني مساعد من الفرنسيين سنة 1968 - من الانقطاع، وهذا حدث له دلالة. ولا يمكن أن يفهم امتعاض بورقيبة من الشّرق الذي هيمنت عليه القوميّة العربيّة حتّى مطلع السّبعينات، إلّا من خلال تبني بورقيبة لمقولات الدّولة القطريّة والكيان التّونسي، لذا فإنّ مشروع دولة عربيّة جامعة تمتدّ من المحيط إلى الخليج، وإن بدت على الخطاب القومي العربي الحالم أحيانا نسطالوجيا طفولية تستعيد ذكريات أزمنة غابرة من السّودد والمجد وغياب الواقعيّة، مشروع يتناقض بصفة جوهريّة مع المشروع البورقيبي في حلمه أن يرى كيانا تونسيا مستقلا، هذه الفكرة التي تبنّاها بشكل مبكر. فبعد اطلاق سراحه من قبل قوّات المحور

(1) انظر:

Balta, Paul: le Grand Maghreb des independances à l'an 2000; Laphomic - Alger 1990 p 61.

(2) انظر:

Michel Camau et Vincent Geisser p 253.

هو رفاقه من الوطنيين الذين كانت السُّلطة الفرنسيّة قد زجّت بهم في سجن حصن نيكولا بمارسليا على إثر حوادث 9 أفريل 1938 الدّامية، وأثناء إقامته في روما بين جانفي وأفريل 1943، لم يهضم بورقيبة كما ينبغي اللقاءات المتكرّرة بين ذلك النّفر من الوطنيين وعدد من المسؤولين العرب المقيمين في العاصمة الإيطالية وفي مقدّماتهم مبعوثي مفتي القدس الشّيخ أمين الحسيني. وهذا الاستياء نابع لا فقط من كونهم لا يملكون لا التّأهيل ولا التّفويض الكافيين لأجراء تلك اللّقاءات فهو الوحيد الذي يملك سلطات التّقرير، بل وأيضا لأنّها تعرّض للخطر مساعيه للوضع المستقبلي لتونس المستقلّة عن محيطها العربي في حال ما انتصرت قوّات المحور في الحرب العالميّة الثّانية، هذا الوضع الذي ناقش بورقيبة تفصيله مرارا وتكرارا مع ألبرتو ملّيني بونسي دي ليون Ponce Alberto Mellini di Leon رئيس المكتب العربي في وزارة الخارجيّة الإيطاليّة أثناء حكم الفاشيّين⁽¹⁾.

ومن منطلق خلفيّة الثقافيّة تواترت بعد الاستقلال تصريحات ورؤى بورقيبة حول الإسلام المرّة بعد الأخرى، وفي ذروة التّعدي على ثوابت الأُمّة وفي إطار «هجومه ضدّ التّأثير الديني»⁽²⁾...

● زعم بورقيبة أنّ القرآن متناقض، فمما نقلته صحيفة الشّهاب اللّبنانيّة في عددها الصّادر غرّة أفريل 1974 في تغطيتها لخطاب ألّقاءه في مؤتمر دولي للمدرّسين عقد بتونس تحت عنوان «الثّقافة الذاتيّة والوعي القومي» صرّح بورقيبة بالقول: إنّ القرآن الكريم يحوي تناقضات فظيعة لم يعد يقبلها العقل، منها القول بكون الإنسان حرّا في اختياراته بدليل ما ذكرته الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرّعد:11] وفي ذات الوقت يقرّ

(1) انظر:

Michel Camau et Vincent Geisser p 253- 254.

(2) انظر:

Mustapha kraim P 83.

القرآن في آية أخرى ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51] بمعنى الإقرار بالجبرية وانتفاء الإرادة الحرة للإنسان⁽¹⁾.

● ولم يتردد في التّطاول على الذات المحمّدية والانتقاص من صاحبها، فمما جاء في جريدة الصّباح التّونسية بتاريخ 21 مارس 1974 والشّهاب بتاريخ 23 أفريل 1974 قول عن النّبي ﷺ: «كان إنسانا بسيطا يسافر كثيرا عبر الصّحراء العربيّة ويستمع إلى الخرافات والأساطير البسيطة السّائدة في ذلك الوقت وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن مثال ذلك عصا موسى... وقصّة أهل الكهف....» وأردف قائلا: «إنّ المسلمين وصلوا إلى تأليه الرّسول محمّد فهم دائما يكرّرون محمّد ﷺ... الله يصلي على محمّد وهذا تأليه لمحمّد». وقد أثارت هذه التّصريحات المستفزة مشاعر المسلمين وألبت عليه العلماء، فانهالت برقيّات الشّجب والإدانة وبلغت حدّ التكفير وإثبات ردّة بورقيبة.

ودوما وفي مجال المفاضلة بينه وبين الرّسول ﷺ كان بورقيبة يميل إلى الإعلاء من شأن ذاته ويبخّس من شخص الرّسول ﷺ، ومما يفيد تفوّقه الشّخصي ما جاء في إحدى خطبه عن الرّسول ﷺ أنّ جبريل يأتيه بالوحي أمّا هو فاعتمد في أعماله على جهده الشّخصي، وما قام به كان من استعمال المادّة الشّخمة (العقل)⁽²⁾.

● وكان يردّد ما قاله باسكال (بلاز، الفيلسوف المتوفّي سنة 1662) «أنا أوّمن بالله، فإذا كان موجودا كنت الرّابح، وإذا كان غير موجود، فأنا لم أخسر شيئا»، وكأنّ الإيمان مسألة رهان يقاس بمنطق الرّبح والخسارة.

● وقال بورقيبة بشأن البعث «أيّ حساب هذا الذي سيتمّ في الآخرة بالسّجالات للمقارنة بين الحسنات والسيّئات؟» وخاطب الجمهور: «إذا كانت الجنّة موجودة فأنا سأدخلكم فيها». وقال بنبرة يمتزج فيها عدم التّصديق

(1) زمزمي: محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، مصدر مذكور، ص 50.

(2) حجّي، لطفي: بورقيبة والإسلام، مصدر مذكور، ص 182.

بشيء من السخرية «ليس المسلم مزارعاً يزرع في الدنيا ليحصد في الآخرة»،
يل وتجاسر بورقية على نقد الوعد بالجنة وما تقدمه من «لذة حسية بدائية...
لا تخرج عن شهوتي البطن والفرج»⁽¹⁾.

● وأثناء جلسة المصادقة على دستور 1959، وهو يجهد نفسه لكي
يبرز سبب عدم اتخاذ القرآن كنص مرجعي مؤسس للجمهورية ومصدر
للتشريع، وصف حكم الخلفاء الراشدين قائلاً: «كل شيء كان يتوقف على
المواقف الشخصية والمؤهلات المعنوية لأولئك المسؤولين. حدود نفوذهم
تتمثل فيما نصت عليه التعاليم الدينية (...) أما مدة حكمهم، فهي تستغرق
مدى الحياة. فالموت هو السبيل الوحيد لوضع حد لحكمهم، فيمكن أن يهرموا
ويصبحون بالتالي غير قادرين على ممارسة مهامهم ويقعون تبعاً لذلك تحت
وصاية حاشية من المتوحددين والمتملقين. وكان ذلك هو المأزق الذي يصعب
الخروج منه... وإذا استشرى دافع الكسب، سارت الامبراطورية تدريجياً
نحو السقوط، وابتدئ الزحف لتقاسم الأرباح والفوائد»⁽²⁾ ولكن وبالفراة
الصدف كيف استشرى بورقية مستقبه السياسي وهو في السلطة؟ فقد
اختير - وهو الحاكم المطلق الذي تتجاوز سلطته الواسعة ما كان للباي من
سلطات حسب تعبير بول بالطا - كرئيس مدى الحياة سنة 1974 وتأكد الاختيار
بعد استفتاء صوري نظم في مارس 1975 حاز فيه على 99,85% من الأصوات.

● تعمّد بورقية تجريد صفة القداسة على الأنبياء والرسل، مثل النبي
ابراهيم عليه السلام بقوله: «طلعت البخارية في رأسه» فنام نوما رأى فيه أحلامه.

● ربط اسمه باسم النبي محمد ﷺ في المداخل والأذكار التي كانت تبث
في الاذاعة والتلفزيون التونسيين، واعتاد بورقية وجوقته الإعلامية على دعوة
فرق الإنشاد التابعة للطرق الصوفية والزوايا للحضور سنوياً إلى قصر سقانس

(1) موسى، آمال: بورقية والمسألة الدينية، دار سراس للنشر، تونس، الطبعة الثانية 2011، ص 149.

(2) انظر:

الرّئاسي في مسقط رأسه مدينة المنستير بمناسبة عيد ميلاده لإنشاد المدائح، فتختلط سيرة بورقيبة بسيرة الأنبياء والرّسل. وذلك بالرّغم من مجاهرته بالعداء لتلك الطّرق إبان كامل فترة حكمه، ومبادرته إلى تأميم عقارات الزّوايا بعد حلّ الأوقاف، مثل أحباس سيدي مهذب وعزيز عثمانة، وتحويل البعض الآخر إلى مراكز للحزب الدّستوري الحاكم وإلى مستوصفات ومكتبات عموميّة ونواد ورياض للأطفال...

● شكّك في القصص القرآني، فهو القائل في خطاب له في تونس بتاريخ 18 مارس 1974: «مثل قصّة عصا موسى التي ألقي بها، فإذا هي حيّة تسعى، وقد كان الإيمان بأنّ الحيّة يمكن أن تخرج من الجمار سائدا في أوروبا أيضا، ولكنّه انقرض تماما منذ عهد باستور، ومن هذه الأساطير التي ظلّت موضع إيمان النّاس في البلاد العربيّة دهرا قصّة أهل الكهف، الذين لبثوا رقودا مئات السّنين، ثمّ انبعثت فيهم الحياة»⁽¹⁾.

● استهزأ بنبرة تهكميّة على ركن الإسلام الأوّل الصّلاة، فوصفها بأنّها «زقزقة مياه» وانزال الرّأس إلى الأرض، وكون المصلّي «يكبّ ويقعد».

● دعا الجميع بغضّ النّظر عن تخصّصه أو ثقافته الدينيّة، إلى الانكباب على إعمال العقل في استنباط الأحكام، فهذا حقّ مكفول لكلّ إنسان صاحب فكر حرّو «مادّة شخمة»، فيقبل ما يراه صالحا، ويترك ما دون ذلك، دون الاحتياج إلى معرفة دينيّة معمّقة متأتّية من امتلاك أدوات الاجتهاد والإبحار في مصدري التشريع الرّئيسيين: القرآن والسّنة. وهذا مادعاؤه إلى التّفكير في تغيير قانون الإرث، وفي هذا الإطار جاء قوله: «فهل يكون من المنطق في شيء أن ترث الشّقيقة نصف ما يرثه شقيقها (...)»، فعلينا أن نتوخّى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة، وأن نبادر إلى تطوير الأحكام التّشريعيّة بحسب ما يقتضيه تطوّر المجتمع وقد سبق لنا أن حجّرنا تعدّد الزوجات بالاجتهاد في

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 46.

مفهوم الآية الكريمة...»⁽¹⁾ ولكنه اصطدم في مسعاه بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة حول المفاضلة في تقسيم التركة بين الرجل والمرأة، فاضطر إلى التراجع عن رأيه.

● دعا بورقيبة في خطاب يوم 8 فيفري 1960 إلى إبطال صوم شهر رمضان بذريعة كون الصيام يحطّ من الطاقات الإنتاجية للعملة، وفي ذلك يقول: «... يبدو أنه يجوز لي كمسلم مجتهد أن أدعو إلى العمل والزيادة في الإنتاج، وعدم الإخلاد إلى الكسل، وإذا تحتم الإفطار في رمضان وتعويض الصوم ببذل المزيد من الجهد في العمل، ففاعل ذلك مسلم أدى واجبه في هذا الجهاد الأكبر، هكذا فعل نبينا عليه الصلاة والسلام في قائم حياته، ولكم في رسول الله أسوة حسنة...»!!⁽²⁾.

أما في خطابه في تونس - يوم 18 / 2 / 1960 م -⁽³⁾ فقد قال: «... إن مقاومة التخلف والعمل على الخروج منه يدفعنا إلى بحث مشكلة رمضان، ويؤدي بنا البحث إلى أنّ الصوم في رمضان قد يحول بين المسلم وبين القيام بشغله الحيوي الذي يسبق الجهاد بحدّ السيف، وإذا شعر المسلم بأنّه لا يستطيع التوفيق بين واجب الكدّ وواجب الصيام فإنّ له أن يفطر... فأنا أيضا بصفتي رئيسا مسلما لدولة إسلامية لي أن أتكلّم باسم الدين نظرا لما أسديته من الخدمات للإسلام...»!!

وتناغما مع هذا التمشي فرض على تلامذة المعاهد والمبيلات والجنود قطع صوم رمضان والمجاهرة بالإفطار، بل وحافظت الإدارات العمومية على توقيتها المعتاد، ممّا اضطرّ تلامذة المعاهد الصائمين والمقيمين بالمبيلات إلى تسلّق الجدران للتزوّد بما يمكن اقتناؤه من أغذية للإفطار، وفرض على

(1) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التونسية، مصدر مذكور، ص 47.

(2) انظر الحبيب بورقيبة خطب، الجزء السابع عشر (1964)، نشرات وزارة الإعلام والشؤون الثقافية، خطاب صفاقس يوم 19 / 4 / 1964 م، ص 174-199، ص 193.

(3) انظر نفس المصدر، الجزء العاشر (1960)، ص 55-78، ص 67 و68.

المطاعم والحانات والمقاهي الإبقاء على أبوابها مفتوحة لخدمة زبائنهم. وعندما همّ الوزير الأوّل محمّد مزالي القطع مع هذا التقليد بمقتضى مرسوم صادر جويلية 1981، أكت اجراءات غلق المقاهي والمطاعم خلال ساعات الصّيام، وتحجير بيع المواد الكحولية خلال الشّهر الفضيل... الخ، إلى الفشل جرّاء قرار الرّئيس بورقيبة شخصيًا بإبطال العمل بالمنشور، والأمر بإعادة فتح المحال المستهدفة بالغلق⁽¹⁾.

وقد تلقّف مسؤولو السّلط المحليّة والجهويّة من ولاية ومعتمدين ونواب الحزب بلا تبصّر توجيهات رئيس الدّولة، فشنّوا وبدون تردّد حملات عديدة في الإدارة وحظائر مقاومة التّخلّف، وأجبروا العملة والموظّفين على الإفطار في أماكن عملهم، حاملين إليهم الماء والغذاء والسّجائر والقهوة⁽²⁾.

● وفي 15 فيفري 1965 كان صدور قرار بورقيبة الذي ألغى العمل بالتّقويم الهجري مستعيبا عنه بالروزنامة الغريغورية. وفي إثبات بداية الأشهر القمرية التي تتوقّف عليها أركان ثلاثة من أركان الإسلام ألا وهي الزّكاة والصّوم والحجّ، تمّ اعتماد طريقة الحساب بدل الرّؤية البصريّة للأهلة.

● الدّعوة إلى الحدّ من شدّ الرّحال إلى الحجّ إلى مكّة والاقتصار على حجة واحدة لوقف نزيف العملات الصعبة، وتوفير المال المخصّص للحجّ الزائد عن حجة واحدة، لتوضع على ذمّة صندوق التضامن الوطني، أو إقراض ذلك المال للدّولة. بل ذهب بورقيبة وفي الخطاب الذي ألقاه بصفاقس في 29 أفريل 1964 إلى عدم اعتبار الحجّ أصلا ركنا من أركان الإسلام، وأفتى بصفته إمام المسلمين بإمكانية الإكتفاء بزيارة قبر أحد الصّحابة ممّن تضمّن رفاتهم تربة البلاد التونسية: أبي زمعة البلوي دفين القيروان. حيث قال في

(1) انظر:

Michel camau et Vincent Geisser :Habib Bourguiba p90 -91.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج3-4 ص 156-

هذا المقام: «... إن في وسعي أن أفتي بصفتي إمام المسلمين في هذه البلاد بأولوية رُصد المال الذي يُخصَّص للحجّ في صندوق التضامن الاجتماعي أو إقراضه للدولة لتصنيع البلاد وإنماء ثروتها، ومن شاء التبرّك فإنّه يستطيع زيارة قبر أحد أصحاب رسول الله ممّن تضمّ رُفاتهم الطاهرة تُربة البلاد كأبي زمعة البلوي دفين القيروان...»⁽¹⁾.

وهذه الذرائع التي ساقها الرئيس الراحل في مقام الاعتراض على أداء شعيرة دينيّة لم تفهم، وذلك بإزاء الإسراف في تبديد موارد الدولة في تشييد القصور الرئاسيّة الفخمة، والتي أثارت بترفها وغناها ومنحوتاتها ولوحاتها الزيتيّة وخشبها ومرمرها ومكملاتها المذهبة وأثاثها ومسابحها ونافوراتها وحدائقها وأروقته... دهشة واستهجان سليمان بن سليمان في إحدى مقالاته بالصّحيفة الأسبوعيّة التي كان يديرها «منبر التّقدّم» (ماي-جوان 1962). هدر جلّيّ للمال العام، وذلك في الوقت الذي كانت أصوات المسؤولين تصدح عالياً بضرورة التّقصّف، وفي وقت إدّعت الدولة إنتهاجها سياسة حكيمة قوامها «التّضامن الوطني لمقاومة التّخلف»، وشملت إجراءات عديدة منها: الاقتطاع من المرتبات والأجور التي ظلّت مجمّدة طيلة السّتينات، قصد إعانة الحكومة عل تحمّل أعباء الإنفاق المكلفة على حضائر تشغيل العاطلين عن العمل. وفي إطار سياسة التّخطيط التي تفترض ترشيد الإنفاق، لم يجد بورقيبة من ردّ على معترضيه وفي خطاب ألقاه بالقصبة يوم 18 جانفي 1963 سوى القول «... أكيد أنّ الشعب الذي يكنّ لي كبير المودّة، سيشعر بالفرح عندما يراني أسكن القصور، بعد قضاء نصف حياتي في السّجون أو في المهجر»⁽²⁾.

(1) انظر، نفس المصدر، (1964)، الجزء السابع عشر، خطاب صفافس...، ص 194 نقلا عن العجيلي،

التليلي: الأوقاف، مصدر مذكور، ص 37.

(2) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 150-151.

● بمجرد الاستقلال شنت الحكومة حملات السّفور قاده بورقيبة بنفسه، واعتبر الحجاب مظهراً متخلفاً في المرأة يجب مقاومته وإزالته، كبقية المثبطات عن الحداثة والمعاصرة. وكان أوّل زعيم عربي يخلع السّفساري - لباس تقليديّ سائر لجسد المرأة - وكان ذلك في اجتماع عامّ نقلته وسائل الإعلام سنة 1960. وقد قامت إذاعة السّلطة بترويج أغنية حائّة على السّفور تقول كلماتها:

نحي السّفساري يا سمرا واضحك يا وجه القمر

وتجب الإشارة إلى أنّ بورقيبة ذاته كان منافحاً قوياً عن الحجاب قبل الاستقلال، ففي سنة 1929 نشر مقالا بجريدة اللّواء التونسي (L'étendard Tunisien) دافع فيه بضراوة عن ارتداء المرأة المسلمة الحجاب باعتباره «جزء لا يتجزأ من ذاتيتنا ومظهرها يميّزها عن ذاتيات أخرى، فكلّ ضربة تسدّد إليه تغيّر أخلاقنا وتتسبّب في تذبذب شخصيتنا...». ومن المثير للدهشة أيضاً ألاّ يقف بورقيبة إلى جانب الطّاهر الحدّاد في أعقاب الحملة التي شنت ضده بعد الضجة التي أحدثها صدور كتابه ذائع الصّيت «امراتنا في الشريعة والمجتمع» سنة 1930، فلم يشارك على سبيل المثال في المأدبة التي نظمها عدد من الشخصيات يوم 17 أكتوبر 1930 لإعلان الدّعم والمساندة للحدّاد ضدّ مناوئيه، ولم ينبس ببنت شفة علناً في هذه القضية، وعندما استدعي لحضور مؤتمر الرّابطة الفرنسيّة لحقوق الإنسان والمواطن الذي انعقد بمدينة فيشي في ماي 1931، لم يخطر ببال بورقيبة ولو مجرد الإشارة من قريب أو بعيد إلى تلك القضية⁽¹⁾.

أمّا الآن وقد نالت البلاد استقلالها فبحسب زعم بورقيبة، وبما أنّ الدّاتية التونسيّة لم تعد تحدّق بها أخطار الدّوبان والتحلّل، فلا ضير في القضاء على الحجاب !!.

وتعتبر سنة 1981 نقطة تحوّل في مناهضة النظام البورقيبي للزّي الإسلامي - الحجاب الذي فشا أمر ارتدائه بين النّساء وتسرب بقوة إلى المعاهد والجامعات

(1) انظر:

معاقل الحداثة تحت تأثير الحركة الإسلامية الناشئة - حيث صدر مرسوم 108 ذائع الصيت الذي يحجر ارتداء الحجاب داخل المؤسسات العمومية ومواقع العمل، بدعوى مخالفته للذوق السليم وتجسيده للزّي الطائفي.

● بادرت الحكومة بمساندة من بورقيبة إلى إصدار القانون المتعلق بالإجهاض والمصادق عليه في 26 سبتمبر 1973 أي سنة قبل صدور قانون سيمون فايل في فرنسا حول نفس الموضوع، وجوهر القانون يخول لكل امرأة عزباء أو متزوجة بترخيص من أبيها أو زوجها أو بدونه، أن تجرى عليها عملية الإجهاض مجاناً في مستشفى عمومي⁽¹⁾.

● إباحة الزّنا إذا كان برضا الطرفين، فالمشرّع التونسي يعتبر الشرف قضية شخصية لا صلة لها بالنظام والآداب العامة. وفي تصادم تام مع قيم المجتمع التونسي وفي دوس لأدمية المرأة وكرامتها - التي لطالما تبجح النظام البورقيبي وخطابه الرسمي وبنبرة افتخارية بتحريرها - حافظت الدولة وتحت إشرافها على دور الخناء الموروثة عن الفترة الاستعمارية، بل وعممتها على كامل مراكز الولايات تقريبا، جنبا إلى جنب محلات البغاء السري، والتي لم تكن تخفى على مراكز الأمن والحرس⁽²⁾.

● تعلّقت همّة بورقيبة بمنع أصحابي العيد، ففي خطاب له يوم 19 أفريل 1964 بمناسبة عيد الاضحى دعا التونسيين إلى الاكتفاء بنصف أو ثلث خروف لكل عائلة، بالنظر للخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذا التقليد المتبع ولتبيد هذه الشعيرة لجانب من الثروة الحيوانية.

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 375.

(2) ولا زالت دور الخناء قائمة الذات إلى حدّ يوم الناس هذا، شاهدة على استمرار الإرث البورقيبي، وتكاد تكثر منبئة في كافة مراكز ولايات البلاد تقريبا، بينما في الجزائر عدد المرخص فيها لا يتجاوز الثلاثة، راجع: Sexe, jeunes et politique en Algérie، مقال ورد في لومند ديپلوماتيك

عدد أوت 2014، www.monde-diplomatique.fr

● ولأنّ جعل يوم الجمعة راحة أسبوعية سيقطع تونس عن محيطها الخارجي ومع المؤسسات الاقتصادية والمالية الأجنبية ولمدة ثلاثة أيام متتالية في الأسبوع، كان الاختيار على يوم الأحد دون سواء يوم عطلة⁽¹⁾...

● أقرّت الدولة الوطنية الناشئة التعامل بالرّبا ضمن النظام المصرفي التونسي، في تجاهل تامّ للموقف الديني المحرّم للفائض البنكي. وقد اعتبر بورقيبة وفق فلسفته التشريعية الخاصة، أنّ الرّبا المقصود تحريمه من قبل الشرع هو ذلك الذي يورّط المقترض ويحيله إلى العبوديّة، أو ذلك الذي يصرف لغاية الاستهلاك الشّخصي وسدّ الحاجات الفردية، أمّا ما يذهب لينفق في الإنتاج فلا بأس من التعامل به. ومانسب الفائدة البنكيّة - كما ورد في إحدى خطبه - إلاّ وسيلة من وسائل التعامل العصريّة يجب أن تعتمد لاستغلال الأموال المجمّدة والمخبّأة في الجرار وفي بطون الأرض، وتحويلها إلى عوضا عن ذلك إلى صناديق الإدّخار وإلى البنوك⁽²⁾.

● شرع بعد الاستقلال في هدم سور مدينة تونس وأبوابها وكاد يأتي عليها جميعها، كما همّ بهدم باب سعدون لولا تدخّل الملكة الانجليزية الأمّ في زيارتها لتونس. وفكر أيضا في هدم حيّ باب سويقة بنية تعصير المدينة، وأحرقت عربة خيول محمّد الصادق باي، كما أحرق باب قوس (باب الجديد) وهدّم جزء من برج قفصة الذي يزيد عمره عن ألفي عام. وفي مسقط رأسه المنستير هدمت المدينة العتيقة بتعليمات من الرئيس بورقيبة، ومعها نسفت مساجد وجوامع تاريخيّة قديمة على غرار الجامع الكبير الذي نجا من الدمار لفترة ما بتدخّل من العالم والوزير حسن حسني عبد الوهاب، قبل أن تشملته قرارات الإزالة، بمعيّة جامع باب الدّرب الذي بناه المستنصر الأوّل الحفصي سنة 658هـ⁽³⁾، وجراء ذلك فقدت المدينة وإلى الأبد طابعها المعماري الإسلامي

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 70.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 166.

(3) نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 42.

المميّز والرّصيد المعرفي لأهلها في مجال البناء والمعمار المتوارث منذ أمد بعيد . وكادت مدينة تونس أن تلقى نفس المصير لولا الاستماتة في الدّفاع عن تراثها المعماري من طرف شيخ المدينة آنذاك حسيب بن عمّار (تولّى المنصب بين سنتي 1967 و 1969) الذي أذنَ بيعتَ جمعية لصيانة معالم مدينة تونس سنة 1968، كردّ فعل على إرادة الدّولة في تغيير ملامحها... ويبدو أن بورقيبة في نزوعه هذا للعبث بتراث المدن التّونسيّة العربي-الإسلامي كان تحت تأثير مستشاره المهندس اليهودي كاكوب (Cacoub)⁽¹⁾.

بلا شكّ في أنّ هذه الأمثلة تجعل المرء يشكّك في كون بورقيبة مجتهد ضمن المنظومة الفقهيّة الإسلاميّة -كما ادّعى البعض- إذ تعلقت مسائل الاجتهاد بقطعيّات في الدّين وردت في ثبوت بعضها كالصّوم والحجّ والزّبا والعلاقات الجنسيّة المحرّمة... الخ نصوص صحيحة صريحة.

إنّ مجمل هذه التّصريحات والمواقف والسيّاسات المنسوبة لبورقيبة، تستبطن خلفيّة ايدولوجيّة للرئيس الراحل معادية للدّين ذات توجه لائكي صرف. فهي لم تخلق من لا شيء بل هي نتاج رؤية وتصور متكاملين للبورقيبيّة في علاقتها بالإسلام. فما هي محدّدات الخطاب البورقيبي لمسألة الهوية والدّين؟

-أولى تلك المحدّدات تشبّع بورقيبة بالثقافة الغربيّة وبمنظومة قيمها وتمثّلها سلوكا وفكرا، وهو ما جعل منه متحلّلا من كلّ إلزام ديني، فلم يؤثر عنه أداؤه المنتظم لشعائر الإسلام من صلوات وصوم، بل تشير بعض الرّوايات إلى أنّه كان يجاهر بالإفطار والتّدخين في شهر رمضان⁽²⁾، ولم ينضبط في علاقاته النّسائيّة بمسطرة أخلاقيّة صارمة، وكان أقرب في القضايا الميتافيزيقيّة إلى إنكار مسلّمات الأديان والعقائد الإسلاميّة.

(1) انظر:

Michel Camau et Vincent Gaisser :Habib Bourguiba p139- 150.

(2) الشّابّي، منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، مصدر مذكور، ص 26.

- ثانيا: المزاج المتقلب لبورقيبة تحت تأثير الضغوطات النفسية وحالات المرض والوهن الجسدي، التي اعترته منذ تعرّضه إلى أولى نوباته القلبية في مطلع الستينات. فبورقيبة رجل مريض، فمنذ سنة 1960 وحسب طبيبه الخاص عمر الشاذلي أصبح الرجل يعاني من الأرق الدائم، وقد خضع منذ ذلك الوقت إلى جرعات متتالية ومن عقاقير مختلفة... قلة النوم جعلته حاد المزاج ومتوترا وعدوانيا بعض الشيء مع محيطه القريب. وقد ساء وضعه الصحي فتعرّض في 14 مارس 1967 لأول نوبة قلبية، ثم لنوبات متتالية في مارس 1979 ونوفمبر 1984، وواظب منذ حلوله بباريس للتداوي سنة 1969 على تعاطي مضادات الانهيار العصبي ثم المعالجة بالصدمات. ومنذ جانفي 1978 أصبح خاضعا لمتابعة طبية لصيقة في القصر وتعكرت حالته تحت تأثير النتائج السلبية الثانوية للعقاقير التي يتجرّعها منها ارتعاش لا إرادي للفقك جرّاء الأدوية المضادة للانهيار العصبي، ومشية مترنحة وفقدان الذاكرة ونوبات من فرط التوتر، وتعاكس في المزاج، واختلاط يقارب الهذيان، إضافة إلى أنه كان يقيم كثيرا خارج البلاد للعلاج والاستشفاء: الولايات المتحدة، فرنسا (قضى ستة أشهر كاملة بباريس للتداوي بين 1969 و1970)، سويسرا وألمانيا حيث خضع لعلاجات متنوعة: لمعالجة مرض بركنسون، وضع طاقم أسنان اصطناعي، معالجة إتهاب في وجهه... كما خضع لعمليات جراحية عديدة⁽¹⁾.

علاوة على ذلك بورقيبة كان يتبطن نظرة ملؤها التبجيل والاحلال لشخصه، فأناه متضخمة بلا ريب، وهوس العظمة كان حادا لديه، إلى حدّ التشبه بالرسل والأنبياء، وهذا ما لاحظته الباحثة الفرنسية لورنس دي كوك، حينما أشارت إلى أنّ سمات ثلاث ميّزت شخصية بورقيبة ألا وهي: الأبوية، والشعبوية، والرسولية (Prophetisme). فهو كزعيم يتعالى على التاريخ وعلى عائقه تقع أمانة انتشال رعاياه من فدادن الجهل وحلقة الظلمات، كالأنبياء تماما أو الأئمة الهادين المهديين، وهؤلاء سلطتهم تتجاوز سلطة الرئاسة، ففي

(1) الشاذلي، عمر: بورقيبة كما عرفته، الطبعة الأولى، أوت 2013، ص 130 وص 217.

خطاب له يوم 24 مارس 1975 سعى بورقيبة إلى إثبات تشبّهه بالإمام الأعظم خليفة المسلمين الذي طاعته واجبة فيقول: «وللإمام في الإسلام منزلة عظيمة، تجب طاعته فتقرن بطاعة الله ورسوله، رفعا لشأنه وتنويها بقدره. وقد قال جلّ من قائل: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء، الآية 59). ولا تخرج سيرة الزعيم الملهم الفذّ بورقيبة في تجميع شتات أفراد ومجموعات متفرقة في نطاق أمة تونسية صنعها من العدم عن سيرة الرسول محمد ﷺ. وهو في ذلك يستلهم من السيرة النبوية كما ورد في خطاب له يوم 3 سبتمبر 1960 «من مبادئ قارة وسنن حكيمة، متدبرا منها كيف أخرج شعوب العرب وغيرها من الشعوب، من حالة الوثنية إلى طور الدين الحقّ (...) وكيف استطاع أن يخلق هكذا من شعوب كانت شتاتاً من العشائر والقبائل أمة موحدة ودولة قوية». ولكنّ أوجه الاختلاف بين السيرة النبوية والسيرة الشخصية للزعيم بورقيبة، تكمن في أنّ الأخير استند إلى مواهبه العقلية الخارقة معتمدا على نفسه، بينما كان الرسول مدعوما بالوحي وباعضاده من الصحابة⁽¹⁾.

كان بورقيبة منذ توليه الحكم معنيا دوماً بصورته ساعيا إلى تلميعها وإبراز محاسنها باستمرار، ولتكريس عبادة شخصيته (Culte de la personnalité) سخّرت مختلف وسائل الإعلام المسيرة من الدولة، والخطب، والمناسبات، وذكريات الأعياد الوطنية، والاحتفالات بتواريخ معينة في حياته الشخصية كعيد ميلاده يوم 3 أوت... للنفخ في صورته وتمجيد أعماله. ولا يبرز مكانته التي لا يشاطره فيها أحد من الشخصيات الوطنية في النضال التحرري ضدّ الاستعمار والظفر بالاستقلال، أذن بورقيبة عام 1981 ببعث مركز بحث ألا وهو «المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية للحركة الوطنية» والذي لا يزال نشطا إلى حدّ اليوم. ولم يتوان من أجل هذا المسعى في الإستعانة بالمؤرخين والصحفيين ورجال السياسة المأجورين، فكان يشملهم بكرمه وحسن المعاملة وشرف الاستقبال، حتّى يخدموه بأقلامهم ويعظموه. ويورد الشاذلي بن عمار

(1) المنصر، عدنان: دولة بورقيبة، دار أمل للنشر والتوزيع، صفاقس 2007، ص 26-27.

ابن المناضل الوطني الطاهر بن عمار، ما يثبت هذه الحقيقة. ففي شهر سبتمبر 1970، وبوصفه الكاتب العام للغرفة الفتية الاقتصادية وجه دعوة إلى كمي بيجي (Camille Bégué) كي يلقي محاضرة حول مسألة اقتصادية ما، فاستدعاه بورقية وطلب منه أن يخصه بكتاب يروي سيرته ويصف أمجاده وسلّمه مبلغا من المال مقابل ذلك، مع ضمان إقامته على نفقة الدولة طيلة فترة التأليف، كما وضع تحت تصرفه مكتبا بالمركز الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية (C.E.R.E.S) وسكرتيرا وسيّارة. وقد صدر هذا الكتاب عن دار هاشات في ماي 1972 تحت عنوان: «رسالة بورقية» (Le message de Bourguiba). وليس الكتاب إلاّ تسبيحا بآيات عظمة بورقية ومديحا لا حظّ له من موضوعيّة المؤرّخ أو من الفكر التحليلي النقدي، بل إنّ الكاتب نفسه يؤكّد في مقدّمة الكتاب أنّه يوشك أن يكون مجرد محرّر بلسان فرنسي بليغ، لما أملاه عليه السّاهرون على منظومة الدّعاية وفي مقدّماتهم محمّد الصّياح. ويكفي نموذجاً على هذا النوع من الدّراسات المتملّقة أن نسوق هذه الفقرة والكتاب كلّ لا يعدو أن يكون غطا من الكتابة لا غاية لها إلاّ تأليه بورقية وإرضاء غروره.

«Bourguiba gravite autour de l'univers à la façon d'une planète qui à Chaque rotation, raccourcirait son ellipse.

Mais il conserve la distance utile à son identité. Si le satellite se perd dans le foyer qui le meut et à qui il renvoie le rayonnement qu'il le reçoit, il disparaît du firmament ; il tombe au néant ; il n'est plus utile à rien ni à personne. Sous couleur d'adhérer à l'univers, il le prive d'un concours qui est une valeur irremplaçable, car elle est unique.

Le militant nationaliste et le président de la république tunisienne veilleront donc scrupuleusement sur l'indépendance de leur pays. Quand on y touche, ou qu'on fait semblant, Bourguiba se hérise. Exempt de susceptibilité personnelle, il pique une crise dès qu'un zéphyr caresse le drapeau national»⁽¹⁾.

(1) انظر:

Camille Bégué, le message de Bourguiba, Ed. Hachette, 1972, p 237.

«إن بورقية يدور حول الكون كما يدور الكوكب وهو في كل دورة يقلص مداره ولكنه يحافظ على المسافة المفيدة لهويته. فلو تاه الكوكب في المدار الذي يدفعه والذي يرسل إليه الإشعاع الذي يتلقاه منه فإنه يغيب من القبة الزرقاء ليضمحل من العدم إذ لم يعد مفيداً لشيء ولا لأحد... وتحت ستار الاندماج في الكون فإنه يحرمه من المسابقة وهذه قيمة لا تعوض لأنها قيمة وحيدة فريدة. إن المناضل الوطني ورئيس الجمهورية التونسية يسهر إذن بدقة متناهية على استقلال بلدهما، ويكفي أن يمس أيّ كان هذا الوطن أو حتى يتظاهر بذلك حتى تثور ثائرة بورقية غضبا. وبريثا من كل حساسية شخصية فإن نوبة تنتابه لمجرد أن تلامس العلم الوطني نسمة»⁽¹⁾.

- ثالثا: تأثير الشخصيات - النماذج التي شكّلت مصدر إلهام له وطبعت تاريخ تونس منذ الأزل كحنبل، واميلكار، ويوغرط، والقديس أوغسطين، والكاينة البربرية، وابن خلدون، وخير الدين... فقد كان بورقية يرى أن مسيرته ونضاله استمرار بلا مرأى لسير أولئك العظماء، مع تفوق جليّ له إذ أن كفاحه أثمر، فهو كما يقول عن ذاته «يوغرطه الذي نجح» (Je suis un Jugurtha qui a réussi).

ومن بين الشخصيات المعاصرة التي كان بورقية يكنّ لها وإنجازاتها إعجاب عميق تأتي شخصية مصطفى كمال أتاتورك، مع فارق جوهري بين تجربتي الزعيمين: فما قام به بورقية هو بحق وحقيق تعبير عن لائكية صارمة، إلا أنها لم تعلن عن نفسها جهارا كما هو حال الكمالية بتركيا التي عاب بورقية على صاحبها أنها صدمت الضمير الإسلامي. أما هو فانتهج طريقا مخالفا مدعيا تدثره بعباءة الدين والقول بالاجتهاد وأنه أمير المؤمنين وإمامهم، فله إذن حق التأويل. وهذا ما يجعل من بورقية زعيم دولة مسلمة عزّ نظيره، غربي الميولات لائكي التوجه، لذا لا غرابة أن نجد الصحفي جون لاكوثير رئيس تحرير مجلة «لو نوفيل أوبسيفاتور» الفرنسية، والمنبهر بجرأة بورقية

(1) بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار كفاح رجل ومسير أمة، مصدر مذكور، ص 435-436.

يعمد إلى القول: «إنني لم أجد رجلاً فرنسيًا أكثر من بورقيبة خارج فرنسا، ولا رجلاً عربيًا أقلّ عروبة منه في العالم العربي».



ملاحظة أخيرة نختم بها هذا المبحث: ففي تعاطي بورقيبة مع الشأن الديني، يتعين التمييز بين ما هو ثابت وبين ما هو متغير في السياسة البورقيبية. قطعاً ثبت بورقيبة على الكثير من الأطروحات المركزية التي تبناها منذ شبابه وإلى حين استبدّ به الهرم وأزيج عن السلطة، من ذلك إصراره على التعامل بمنطق الإقصاء - أو التحجيم في أفضل الحالات - من تأثير البعد الديني في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن تقلبات الظروف الموضوعية التي مرّت بها البلاد والمنطقة جعلته يدّعن لضرورات ردّ الاعتبار - ولو جزئياً - للإسلام كمكوّن أساسي للهوية التونسية وكموجه لسلوك الأفراد والجماعات وناحت لتصوّراتها، وإعلان هدنة للتوقّي من الآثار المتوقعة الناجمة عن الصدام مع الهوية والأحزاب المنافسة عنها... فضمن ظرفية اقتصادية صعبة ناجمة عن التداعيات السلبية لتجربة التعاضد الاشتراكية التي ميّزت عقد ستينات القرن الفائت، وخيبات آمال المواطنين من التهرّس التنموي العارم الذي طال انتظاره والمسوّق له إعلامياً بحماس، وبالتالي اهتزاز الثقة بصفة إجمالية في النظام البورقيبي، وخسارة بورقيبة في أعقاب تنحية أحمد بن صالح عن مناصبه الوزارية ومقاضاته، معاضدة الجناح اليساري داخل الحزب الاشتراكي الدستوري... أضف إلى ذلك الدوي الهائل الذي خلفته هزيمة جوان 1967 (النكسة) والتي تجاوزت في تأثيراتها النظام الناصري لتلقي بظلالها على النظام العربي الرسمي برمته، وتعيد النظر في خطابه الحالم المفعم بالوعود بالانتصار والتنمية عبر هيمنة الدولة الجامعة (Le tout-état) المستأثرة بالتحكّم في الثروات وفارضة التغيير في كلّ المجالات... ضمن هذه الظرفية التفت بورقيبة إلى أوساط اليمين في الحزب الحاكم، والتي لا تضمّر بشكل عام عداء إيديولوجيًا صريحاً

للإسلام... لذا ولتحسين المناخ الاجتماعي ولجبر خواطر التونسيين بعد سنوات الستينات التي تركت جروحا غائرة في المجتمع، عمدت الدولة مع مطلع السبعينات إلى تخفيف الضغوط على الممارسة الدينية، فأعيد النظر في مواقيت العمل والدراسة تناسبا مع شهر رمضان ومع صلاة الجمعة، ورفعت التضييقات على ابتياع الذبائح في عيد الأضحى، بل وأمدت الدولة مستخدميها من الموظفين والعملة بمنح مالية تعينهم على اقتنائها واسترجاع المبالغ المسداة بالتقسيط، وترميم المنشآت الدينية التاريخية بعد سنوات من الإهمال، والتساهل مع أنشطة جمعية الحفاظ على القرآن الكريم التي تأسست عام 1968. كما تالتت تصريحات بورقيبة في الخطاب التي اعتاد إلقيها بمناسبة الاحتفاء بذكرى إصدار مجلة الأحوال الشخصية يوم 13 أوت 1956 (الذي استحال إلى عيد وطني ويوم عطلة: عيد المرأة)، التي استشف منها البعض⁽¹⁾ تراجعاً عن مواقف المجاهد الأكبر المؤيدة في المطلق ودون تحفظ لحقوق المرأة ومساواتها بالرجل: من ذلك ما ورد في خطاب سنة 1966، من دعوة صريحة إلى التصدي للفجور والتفسخ الأخلاقي الذين باتا يحدقان بالمجتمع، أو ما ورد على لسانه في خطابه بمناسبة التثام المؤتمر السادس للاتحاد النسائي التونسي أيام 13-15 أوت 1976، من الدعوة إلى مكوث النساء في بيوتهن لئلا يهددن تشغيل الذكور، والاخلال بالتالي بالتوازن العائلي.

وقد تدعّم هذا النهج «التصالحي» مع الذات خلال الثمانينات مع احتضان تونس لمقر جامعة الدول العربية، وانفتاح النظام لتقبل الاستثمارات العربية الوافدة، وتحت تأثير نفوذ الحركة الإسلامية، وبروز جيل جديد هو نتاج التعليم الجماهيري والتحضّر السريع لم يعيش سنوات الكفاح ضد الاستعمار، ولم يبد انجذاباً لخطب بورقيبة المطوّلة التي تقطر نرجسية وتضخّما

(1)

Bessis, Sophie: Bourguiba féministe; dans Michel Camau et Vincent Geisser «Habib Bourguiba», p 110.

للأنا^(١). ولكنّ سياسة السّتينات الصّادمة للهويّة الرّامية إلى تغيير العقليّات ونحت ملامح شخصيّة ذائبة في بوتقة الغرب بالأساس، كانت تركت تأثيراتها الجليّة في جيل ما بعد الاستقلال وفي النّخبة التّونسيّة.



(١) اعتادت التّلفزة التّونسيّة بصورة مثيرة وعلى مدى سنوات وقبل بدء نشرة الأخبار الرّئيسيّة على السّاعة الثّامنة، تخصيص حيّز زمني قصير لا يتجاوز ربع السّاعة، لحصّة عرفت بـ «توجيهات الرّئيس» لم يتلقاها المشاهد سيّما من الشّباب سوى بالأمّبالاة، تعرض فيها مآثر الزّعيم وأفضاله على البلاد والعباد، أو تقدّم بأسلوب وعظي ينمّ عن الطّابع الأبوي للنّظام، نصائح وتوجيهات في ميادين السّلوّك والمعاش اليومي والتّصرّف اللاّئق استلهاما من التّجربة الحياتيّة الثّرية للقائد الأوحد بورقيبة.

الفصل الثالث

الدولة الوطنية الناشئة في حملتها الاستئنافية للزيتونة والزيتونيين

1 - إلغاء التعليم الزيتوني

لقد خاض بورقيبة حرباً بلا هوادة ضد الجامعة الزيتونية لأن الزيتونة في نظره هي رمز لمؤسسة بالية تنشر ثقافة تتناقض في خطّ مستقيم مع النمط الثقافي والقيمي الذي يبشّره، ولأنّ الزيتونة بفروع تعليمها المنبثّة في شتى الجهات، ستفرز ثقافة تكرّس على المدى البعيد التصدّع داخل المجتمع، وبالتالي ستحول دون تمرير مشاريع تحديث الثقافة... ومن هنا شكّل هدم هذه المؤسسة نسفاً للنظام الثقافي أو النسق القيمي الذي تمثّله... لذا تسارعت بنسق سريع الاجراءات التي هيأت لاستئصال الجامعة.

مرّ معنا أنّه خلال الفترة الاستعماريّة، سعت سلط الحماية لعرقلة مشاريع اصلاح التعليم الزيتوني وتعاملت بمنتهى «الاحتياط والحذر» -عبارة تتكرّر دائماً في المراسلات المتبادلة بين الإقامة العامة والكي دورساي، وزارة الخارجية الفرنسيّة، فيما يتعلّق بالشؤون الزيتونيّة- خشية إثارة الرأي العام الوطني المتمسك بالجامعة الزيتونيّة وتراثها الخالد، وكانت سلط الحماية تقرأ

ألف حساب لردود الفعل الغاضبة للزيتونيين وللجامعة الزيتونية، التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى بؤرة العمل السياسي والجمعياتي والثقافي. ولكن ما لم تفكر فيه البتة فرنسا القوة الاستعمارية الغاشمة، تجاسر على ارتكابه بورقية بعد الاستقلال: حل الجامعة الزيتونية وفروعها وملحقاتها وتجميد كل ما يمت لها بصلة كالخلدونية مثلاً، واعتبر أن ذلك من أعظم ما أنجز في حياته، وحين سأله زين العابدين السنوسي عن سبب إغلاقه للخلدونية أجاب بقوله «فيها ريحة جامع الزيتونة».

وفي ظرف وجيز وقبل نيل الاستقلال التام تالت القرارات والأوامر التنظيمية المتعلقة بالزيتونة، وكان أولها الأمر العلي المؤرخ في 15 مارس 1956 الذي أبطل العمل بالفصل التاسع والعشرين من قانون الإصلاح الصادر في 30 مارس 1933، المتعلق بتنظيم التعليم بالجامع الأعظم وفروعه فيما يخص أيام الدراسة والعطل. فبعد أن كانت العطل التي يسير عليها الجامع هي المناسبات الدينية كالعيدين والمولد النبوي وعاشوراء وشهر رمضان، فرض الأمر الجديد المذكور على الزيتونيين بعد أن ألحقت جامعتهم بوزارة المعارف، فعممت سلطة الإشراف الجديدة العطل المدرسية وجعلتها تشمل الجامعة الزيتونية. الأمر الذي أثار حنق جانب من الطلبة وأغلب المدرسين، فالعطلة الشتوية أضحت تناسب أعياد ميلاد المسيح والعطلة الربيعية أضحت تناسب عيد الفصح المسيحي.

وقد اتضحت ملامح الإصلاحات الجديدة بعد أن نضجت فكرة إلحاق التعليم الزيتوني بوزارة المعارف، فطبق القرار الحكومي المؤرخ في 26 أبريل 1956 الصادر باسم الباي وبتوقيع الوزير الأكبر الحبيب بورقية، والذي نقح كل الاجراءات القانونية المتعلقة بالزيتونة، تم التنصيب على اعتبار الجامعة الزيتونية معهد للتعليم العالي، يعد الطلبة على الإحراز على شهادة العالمية في اللغة والآداب العربية والعالمية في العلوم الشرعية والقراءات، كما تم اعتبار الفروع الزيتونية - وعددها عشرون تستوعب 11 000 تلميذ - معاهد

للتعليم الثانوي مستقلة تخضع لنفس الاجراءات الإدارية والبيداغوجية لوزارة التربية الوطنية، وخوّل للوزارة تعيين مدير لكل معهد يعين بقرار صادر عن الوزير.

وبعد يومين فقط من صدور القرار آنف الذكر، أي يوم 28 أفريل 1956 صدر أمر يقضي بأن تكون الزيتونة جامعة متخصصة بالتعليم العالي وسمّيت بالجامعة الزيتونية وصارت بها خمس كليات هي: كلية الشريعة، كلية أصول الدين، كلية الآداب، كلية اللغة العربية والمعهد العالي للقراءات. ثم صدر قرار بإلغاء التعليم الشرعي بالجامع الأعظم عام 1961، وبمقتضى الأمر عدد 110 أصبحت واحدة من الكليات التي تتألف منها الجامعة التونسية وسمّيت بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين.

لقد تمت عملية إختفاء التعليم الزيتوني وفق خطة مدروسة محبكة الفصول، انطلقت منذ 1951 بعد قرار عزل الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عن مشيخة الجامع الأعظم وفروعه، وقد نظر المدرسون والطلبة إلى ترك منصب المشيخة شاغرا دليل استصغار وازدراء للمشيخة والجامعة سيمهد الطريق بقرارات أكثر خطورة، وهذا ما حصل. وقد رأى ليف لا يستهان به منهم في إلحاق الجامعة بوزارة المعارف وفقدتها لاستقلاليتها المعهودة في صياغة برامجها وسنّ قوانينها والتصرّف في مواردها المالية وفق ما تسمح به ميزانيتها... رأوا في ذلك خطرا يتهدّد التعليم الزيتوني، لكنّ نسق الأحداث جرى بالسرعة القصوى وبخلاف ما يشتهي الزيتونيون.

لم يكن توحيد التعليم وتعريبه قبل الاستقلال مثار خلاف بين النخبة التونسية، بل أصبحا ومنذ الأربعينات يحظى بالإجماع، بل ومطلبا شعبيا يحظى بدعم القوى السياسية وهياكل المجتمع المدني التونسية. إلا أنّ الآراء تباينت في منطلقات التوحيد وخلفياته. فالمدرسيون من منطلق قناعتهم بمقولة الكيان التونسي يريدون تعليما عصريا موّحدا لا فقط لا يدير الظاهر للغات الأجنبية الحية التي يتوجّب منحها المكانة المرموقة، بل يبنى ثقافة قومية ولا

مكان فيه إلا بنسبة قليلة للتعليم الشرعي وضمن معاهد متخصصة، قد تخرج المرحلة الثانوية أو في إطار كلية مستقلة تتولى تخريج القضاة والمفاتي والعدول. أما الزيتونيون فكانوا يرون أن الأفضلية تتمثل في تعريب جميع مواد التدريس في تعليم موحد يجمع بين حسنات التعليم المدرسي التونسي والتعليم الزيتوني، بما يمكن من إيجاد ثقافة قومية تواكب العصر ولا تتعارض مع مسلمات الهوية والدين.

بعد مرحلة التفكير وتطرح بدائل اصلاح التعليم قبل الاستقلال، جاءت مرحلة التصميم وأخذ القرار والتنفيذ بعده. وتجدر الملاحظة أن من مسك بسلطة التقرير في موضوع التعليم كانوا في غالبيتهم العظمى من المدرسين، ومن الذين كانوا أحيانا يكونون كرها شديد للزيتونة والزيتونيين. وكان في طليعة راسمي المخطط العشري للتعليم (1958-1968) كاتب الدولة للتربية محمود المسعدي الذي عرف بمقته لكل ما يمت إلى الزيتونة بصلة. فقد عمد إلى الإيهام في مجلس الأمة بقوله «أن الزيتونة صحراء قاحلة لا تنبت شيئا»، وما يعنيه توحيد التعليم بالنسبة إلى المسعدي هو إلغاء التعليم الزيتوني وفرنسة التعليم... وكان الأستاذ المسعدي قد عبر عن حقيقة نواياه إزاء التعليم والتعريب بشكل خاص منذ أن ترأس الجامعة القومية للتعليم التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل. وكانت الجامعة قد قدمت في شهر مارس 1949 إلى مدير التعليم العمومي «باي» برنامجا تضمن تصورها حول اصلاح التعليم العمومي. فثن دعا المسعدي إلى الزيادة في تعليم القرآن والحديث والتوحيد والفلسفة الإسلامية، وطالب بتخصيص وقت أطول لتعليم اللغة العربية وتاريخ آدابها... فإن التقرير الختامي للجنة أحجم عن الدعوة بتعريب الرياضيات والجغرافيا والتاريخ، مبررها في ذلك أن إبقاء تعليم أكثر المواد بالفرنسية سيفتح الأبواب أمام الطلبة التونسيين للإلتحاق بالكليات العليا الفرنسية في الطب والصيدلة والهندسة وغيرها⁽¹⁾. شغل المسعدي خطة

(1) الزيدي، علي، تاريخ النظام التربوي، مصدر مذكور، ص 379.

رئيس مصلحة التعليم الثانوي، وحلّ في خطة كاتب الدولة للتربية القومية محلّ الأمين الشّابي المعروف بتأييده المطلق لتعريب التعليم التونسي، والذي أبدى امتعاضه من نية الحكومة في تطبيق ما سمي بـ «مشروع اصلاح التعليم بتونس» الذي كان قد أعدّه الفرنسي جون دوبياس (Jean Debiesse) المستشار في ديوان المسعدي. وكان دوبياس قد باشر مهنة التدريس كأستاذ بمدينة تونس في أواخر سني عهد الحماية وعين متفقدا عاما للتعليم بعد ذلك.

في الحقيقة لم يكن مشروع المسعدي سوى ترجمة عملية لجملة التوصيات التي حواها تقرير جون دوبياس حول اصلاح التعليم الواردة ضمن مشروعه المعلنون (Projet de réformes de l'enseignement en Tunisie) المتألف من 172 ورقة من الحجم الكبير والمؤرخ في جانفي 1958، والذي أوصى من جملة ما أوصى بإلغاء التعليم الثانوي الزيتوني.

وليس من باب الصدفة أن توكل مهمة النظر في اصلاح التعليم إلى فرنسي لا يضر خيرا للجامعة الزيتونية، فهذا الموقف يتناغم وفي خطّ مستقيم مع أهواء بورقية المبيّنة للإجهاز على التعليم الزيتوني الذي شبهه بالدمل. فكان ممّا جاء في خطابه يوم 15 أكتوبر 1959 قوله «وقد أردت فقء هذا الدمل وجعل حدّ للتداعيات المغرضة التي تعتمد التضليل باسم الإسلام والعروبة والدستور والدين». وكان بورقية وفي الخطاب الذي ألقاه في حفل اختتام السنة الدراسية 1957-1958 وبتاريخ 25 جوان 1958 في المدرسة الصادقية قد أوضح أنّ التعليم الزيتوني قديم عفا عنه الزمن و«قعد عن مجارة الزمن وظلت الصبغة الدينية التي يصطبغ بها وسيلة لإبقاء ما كان على ما كان»⁽¹⁾ وفي حكمه هذا يبدو أن بورقية لم يأخذ بالاعتبار مدى التطور الذي بلغه التعليم الزيتوني بأحداث الشّعبة الزيتونية العصرية التي شهد القاصي والداني على مصداقية التحصيل التعليمي بها، وفي حكمه هذا كان مدفوعا بعقدة الزيتونة المستحكمة فيه، جرّاء ما شاب العلاقة بين الديوان

(1) الزّيدي، علي: دراسات في تاريخ التعليم، مصدر مذكور، ص 96.

السياسي والزيتونيين من توترات، واصطفاف لجنة صوت الطالب الزيتوني خلف عدوّه اللدود صالح بن يوسف.

عموما فقد لاقت أهواء بورقية تلك إطارا يحتضنها ألا وهو تقرير دوبياس، الذي اختاره بورقية شخصيًا ودون تحفظ للقيام بمهمة تشخيص واقع التعليم بتونس وتقديم حلول عملية للنهوض به، وهو ما قام به مستئنسا بتجربتي قطرين يتماثلان حسب زعمه في الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية مع تونس وهما سويسرا والدنمارك اللتين توفقتا بالرغم من ثقل العراقيل في قطع أشواط هائلة خلال القرون الأخيرة في إطار الحضارة الغربية!! ولم تكن مسألة اختيار خبير فرنسي لاصلاح هذا المرفق العمومي الهام الذي يرتبط بحاضر ومستقبل البلاد، أمرا اعتباطيًا بل كانت تحكمه حسابات ايدولوجية لشخص بورقية الذي كان محكومًا بقناعة راسخة مفادها أنّ طريق التّقدّم يمرّ حتما عبر الغرب الحداثي العلماني.

جاء التّقرير حاملا عدّة توصيات غاية في الخطورة سوف تلقي بظلالها على التعليم بتونس ردحا من الزّمن، نذكر منها:

- ضرورة أن تتخلّى تونس عن التّعليم الزيتوني (الكلاسيكي كما وصفه) لأنّه مكلف ولا طاقة للدولة بتحمّل نفقاته الباهظة.

- ضرورة تدريس العلوم والتقنية في تونس باللغة الفرنسيّة خلال العشريّة القادمة، لعجز العربيّة عن استيعاب العلوم العصريّة ولافتقاد البلاد إلى الكادر التونسي المتخصّص القادر على تدريس العلوم باللّغة العربيّة وعلى المساهمة في تعريب العلوم. ولأنّ لها موهبة في الازدواج اللّغوي باعتبارها همزة وصل بين الشّرق والغرب، فإنّ الأمثل لواقع تونس أن ترسي تعليمًا مزدوج اللّغة خلال السّنوات العشر الموالية.

- الدّعوة إلى الاختلاط بين الجنسين في التّعليم وبين أبناء الطوائف المسلمة وغير المسلمة، معا في مدرسة واحدة.

- بالنّظر إلى التّكلفة الباهظة لتكوين المهندسين بما لا يطيقه الدّخل القومي،

اقترح دوبياس الاكتفاء بعدد قليل منهم والعمل على استجلاب مهندسين أجانب، وكذلك استعمال مهندسين مساعدين مكوّنين محلّين على عجل يرضون بدخل متواضع .

- اقترح أن يكون التعليم الابتدائي في ستّ سنوات مقسّمة إلى مرحلتين: مرحلة أولى تدوم عامين ويكون فيها التعليم إجباريًا وباللغة العربية، ومرحلة ثانية تدوم أربع سنوات يكون التعليم مزدوجا باللغتين العربية والفرنسية (وهذا ما شرع العمل به منذ سنة 1958). مفضّلا أن يتمّ تعليم الأطفال التونسيين باللهجة العاميّة وتدخل الفصحى تدريجيًا، كما دعا إلى استبدال الأرقام السنسكريتيّة بالأرقام العربية.

- وجوب انتداب أساتذة أجانب قدّر عددهم الجملي بحوالي 750 أستاذ في الاختصاصات الأدبيّة و950 في الاختصاصات العلميّة... لسدّ الشّغور الحاصل في الإطار المدرّس، على اعتبار أن البلاد التونسية لا يمكن أن توفر في السنوات القليلة سوى العدد الضّئيل من الأساتذة.

- ضرورة إعادة توزيع الأوقات والبرامج حالا في التعليم الثانوي على منوال ما جاء في القانون الفرنسي لعام 1902.

- تعلّم اللغة الفرنسيّة السّبيل الوحيد لتونس -التي هي في أمّس الحاجة إلى مصادر دخل خارجي- للحصول على موارد هامّة، إذ سييسّر لها هذا التّمشي إيفاد 100.000 عامل تونسي سنويًا للالتحاق بسوق الشّغل بفرنسا⁽¹⁾.

- اقترح بعث جامعة وطنيّة أسماها «الجامعة التّونسيّة»، ولأنّ هذه الجامعة ستعوزها الإمكانيّات الماديّة والإطار المدرّس، فقد زكّى ترشّح معهد الدّراسات العليا الذي أنشأته فرنسا في تونس، نواة للجامعة المنتظرة، على أن تستمرّ رعاية جامعة باريس ودعمها التّقني لها، حتّى تتأصّل فيها تقاليد الجامعات العصريّة.

(1) انظر:

لقد اشتمل تقرير دوبياس الذي قدّمه للحكومة التونسية على الكثير من المزاوغة والدّس والمقارنات الغريبة والمقترحات التي تضرب في الصّميم الذاتيّة التونسيّة، ولم يكن في ظنّ أقرب أنصار بورقيبة وأشدّهم ليبراليّة وتفرنسا: أن يقبل المشروع برمّته ويعمل به⁽¹⁾، ولكن مجريات الأحداث بيّنت في الظّاهر أنّ المسعدي، أتى به على رأس الوزارة بدلا عن الأمين الشّابي - كان من دعاة التعريب المتحمّسين - بالأساس كي ينفذ برنامج دوبياس وبحذافيره دون تحفّظ⁽²⁾.

ومن الواضح أنّ دوبياس لم يكن في وارد تفكيره أن تكون الجامعة الزيتونيّة نواة الجامعة الوطنيّة المزمع بعثها، وأنّى لجامعة عربيّة إسلاميّة قديمة ذات تقاليد بالية في التدريس كالزيتونة كما يدور في خلد الخبير الفرنسي أن تكون تحت إشراف جامعة باريس ورعايتها ودعمها التقني. وكان دوبياس يرى أنّ الجامعة الباريسية ينبغي أن تعود إليها صلاحية مراقبة الإمتحانات الفرنسيّة التي تجري في تونس والتّحضير لها، وعليها أن تتدخل أيضا في اختيار الأساتذة الفرنسيّين الذين يتولّون التدريس بالجامعة التونسيّة. وليس هذا فقط، بل نرى دوبياس يفضّل أن تستشير هذه الجامعة خلال سنواتها الأولى اللّجنة الاستشاريّة للتّعليم العالي الفرنسي في اختيار جميع أساتذتها مهما كان مصدر شهاداتهم الجامعيّة، وأن يستمرّ العمل جاريا بهذه الاستشارة حتّى ترسّخ «التّقاليد الجامعيّة»، وعندها تتمّ عمليّة الاختيار في مجلس الجامعة التونسيّة في تونس بالذّات⁽³⁾.

وكان دوبياس في تقريره المشار إليه آنفا قد حدّد مستهلّ السنة الجامعيّة 1958-1959، لانطلاق التّعليم العالي، وبأربع كليّات هي: كليّة الحقوق

(1) انظر:

ABDEL MOULA; Mammoud: L'université Zaytounienne, op.cit, p 207.

(2) الهيلة، محمد الحبيب: بورقيبة والزيتونيون، مصدر مذكور، ص 227.

(3) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 429-449.

والعلوم السياسية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، وأخيرا كلية الشريعة. وبخصوص الكلية الأخيرة أوصى بأن تقحم في الجامعة التونسية. وهذا ما حصل فعلا، فغدت الجامعة الزيتونية تحت مسمى جديد ألا وهو «كلية الشريعة وأصول الدين» بموجب أمر غرة مارس 1961، ومجرد كلية من كليّاتها. واتخذت الكلية مبنى يجهله عامة متساكني مدينة تونس، ومن أقلّ الكليات حظا من طلبة العلم، فلم يتعدّ عدد طلبتها في 1966، 250 طالبا لا غير ومن أصول جغرافية متعدّدة (تونس، الجزائر، السنغال، ليبيا، الصومال، السودان، تركيا، أثيوبيا، الفلبين...)، بينما استولت وزارة التربية الوطنية على البناية الكبرى التي وضع الباي محمد الأمين في أكتوبر 1954 حجر أساسها كي تكون مقرّ الجامعة الزيتونية وأصبحت جاهزة في أكتوبر 1956، وهي البناية الواقعة في شارع 9 أفريل بتونس العاصمة والتي «كافح الزيتونيون لتشييدها بعرقهم ودموعهم ودمائهم، وأعانهم على ذلك فاعلو الخير»⁽¹⁾ فجعلتها مقرا لبعض الكليات التابعة للجامعة الزيتونية.

ولانقطاع التعليم الزيتوني الثانوي كان مستوى طلبة السنتين الأولى والثانية بالكلية الزيتونية الجديدة منحطا انحطاطا مفرعا لأنهم غير مهتمّين تهتؤا كاملا لمتابعة التعليم بالكلية. وكانت آخر محاولة - لم يكتب لها النجاح لا محالة - لتدارك ما فات الكلية الزيتونية، تلك التي قادها الشيخ محمد الفاضل بن عاشور عندما عين عميدا لها سنة 1961. وكان إشرافه عليها قد تنزّل في ظرف سياسي عصيب احكمت فيه النخب المتغرّبة على مفاصل الدولة وتهاوي ذلك الصّرح العلمي أي الزيتونة، فسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فاستطاع أن يضع برنامجا علميا متناسقا يحفظ للتعليم الزيتوني روحه الإسلامية الأصيلة، فأسس لذلك ثلاث شعب اختصاص وهي شعبة أصول الدين، وشعبة الشريعة، وشعبة الدّعوة والإرشاد، وجلب الأساتذة المختصّين من دول الشرق من أمثال الدكتور محمد الهادي أبو ريّدة، والدكتور عبد الحليم محمود، والشيخ

(1) نويّرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، مصدر مذكور، ص 107.

منصور رجب، ومكّن خريجي الكلية من المنح الدراسية لمواصلة دراساتهم العليا بالجامعات الإسلامية المختلفة. ولكن ما فتّ في عضد مجهودات الشيخ الفاضل لإعادة شيء من الاشعاع للكلية الزيتونية عدم جدية الحكومة في التعاطي مع الملف الزيتوني، واعتبار الدراسات الإسلامية مواد علمية ضرورية للثقافة الوطنية. وذهب الأمر بالحكومة إلى التفكير في إبعاد الكلية الزيتونية عن العاصمة التونسية ونقلها إلى القيروان، وهكذا لن يبقى من الزيتونة إلا أطلالا وآثار قائمة، ولكن وقع العدول عن الفكرة تحت ضغط الشيخ الفاضل، وإن لم تسلم الزيتونة من العزل عن التأثير في الحياة العامة والتهميش والتعطيل⁽¹⁾.

ومن المثير حقاً أن يتطابق وصف دوبياس لنظام التعليم في جامع الزيتونة بأنه عريق ومكلف ومشكوك في جدواه، مع تشخيص بورقيبة لمعضلة التعليم الزيتوني حيث لم يتردد في وصفه بأنه تعليم قديم. ولعلّ هذا التطابق هو الذي سرّع من وتيرة تصفية المؤسسة الزيتونية، تصفية لا بدّ منها للحاق بركب التّقدّم ف «إذا كان الخروج من طور التّخلف لا يكون إلاّ بثمن يبذل في سبيل ذلك وهو التّضحية ببعض أفراد الأمة» على حدّ تعبير بورقيبة، وهؤلاء «البعض» لم يكونوا سوى الزيتونيين. ولم يشذّ المسعدي عن هذا الموقف، فحسب تقرير رسمي كان وزير التربية يرى وبكلّ وضوح أنّ الجامع الأعظم لا يعطي سوى تعليم تقليدي ذي طابع ديني بالأساس. لذا فإنّ توحيد التّعليم كما طبّق بداية من غرة أكتوبر 1959 في نطاق المخطط العشري، ترجم على أرض الواقع عبر الإلغاء التدريجي للتّعليم الزيتوني. ومنذ وصوله إلى الوزارة كان أوّل اجراء باشر به المسعدي إدارته تمثّل في رفت 850 مدرّس غاليّتهم العظمى من حاملي شهادة التّحصيل، دون أن يكثرث لأقدميّتهم ولا للاحتجاجات التي أثارها صنيعه هذا⁽²⁾.

(1) المتاعي، حسن: الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، مصدر مذكور، ص 69-75.

(2) انظر:

وإذا كان غلق أبواب التعليم الزيتوني وفروعه لم يلق صدودا ومناعة بين التونسيين ولم يثر معارضة قوية لدى الفئات التقليدية ومشائخ الجامع الأعظم، فذلك للرّهبة والأثر المخيف الذي تركته أجواء الصدام الدّامي مع اليوسفيين .

أيّا كان، فقد أفصح تواتر الوقائع بعد ذلك أنّ تطبيق الحكومة كان لمخطّط دوبياس، فلقد استلهم مشروع المسعدي للعرشّة (1958-1968) خطوطه العريضة من ذلك المشروع وعمل على إنزاله حيّز التطبيق على أرض الواقع . وبإيثارها لمشروع دوبياس، تكون حكومة الاستقلال لا فقط قد ضربت بعرض الحائط تقرير لجنة تونسيّة لتوحيد التعليم وتعريبه وتعميمه كانت قد تشكّلت أثناء إشراف الأمين الشّابّي على وزارة التّربية (56-1958)، بل وأخلّت بالاجماع الحاصل قبل الاستقلال بين القويّ السياسيّة والمنظمات الوطنيّة الرّئيسيّة والمثقفين وأعيان النّخبة، حول ضرورة تعريب لغة التّعليم كضمانة لتعميق الانتماء الحضاري لتونس وقطع الرّوابط مع الاستعمار الثقافيّ البغيض⁽¹⁾ . ففي خطط وزارة التّربية تحت إشراف المسعدي، وفي مناهج التّعليم وبرامجه، المكانة العليا كانت للفرنسيّة، في حين همّشت اللّغة العربيّة إلى أقصى حدّ . وليس أدلّ على هذا التقزيم من التّصريح الذي أدلى به المسعدي لمراسل وكالة الأنباء الفرنسيّة بالجزائر، حينما قال: «إنّ اللّغة الفرنسيّة لا زال لها دورا هامّا تلعبه في عدد من بلدان العالم الثّالث: نحن ننتمي إلى البلدان السّائرة في طريق التّمو، وعلينا تدارك تأخرنا إزاء البلدان المصنّعة، لأجل هذا نحتاج إلى الفرنسيّة، التي هي لغة عمل وفي ذات الوقت لغة ثقافة . بالنّسبة لنا الأمر لا يستدعي فقط تعلّم لغة أجنبيّة، بل استخدامها كأداة ستمكّننا من تخطّي قرون من التّخلّف تفصلنا عن العالم المتقدّم، (لغة) ستسمح لنا بولوج الحداثة»⁽²⁾

(1) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 199-210.

(2) انظر:

إذن فالعربيّة اللّغة الأمّ حسب مهندس اصلاح التّعليم المسعدي لا تصلح أن تكون وسيلة لاقتحام عالم الحداثة والتّقدّم والإفلات من دائرة التخلّف الموروث عن القرون المظلمة، فهذا لا يتأتّى إلّا عبر لغة المستعمر وثقافته. ليس بعد هذا مثيلا لامتهان اللغة القوميّة، إحدى مقوّمات الهوية التونسية!! ومن المفارقات المثيرة أنّ هذا الرّأي لأهمّ مسؤول حكومي عن مرفق حيوي كالترّبية يتناقض في خطّ مستقيم مع أحد مرتكزات مشروع اصلاح التّعليم التونسي لعام 1958 ألا وهو تعريب التّعليم بشكل كليّ وشامل في المرحلتين الابتدائيّة والثّانويّة. وكان المسعدي في تدخّله أثناء مداولات اللجنة القوميّة للتّعليم التي نظّمها لجنة الدّراسات الاشتراكيّة التابعة للحزب الاشتراكي الدّستوري انعقدت حلقتها الخامسة بتاريخ 5 جويلية 1957، قد صرّح بالقول: «من جهة أخرى في سنة 1952 لم نكن نعتقد أنّه يمكن أن يحوّر التّعليم التونسي ونظام التّعليم في البلاد التونسيّة بدون أن يحاول إيجاد شيء حسب الإمكانيّات يجعل شكل التّعليم تونسي لأنّه في وضعه الطّبيعي باللّغة القوميّة ولا يستعمل اللّغة الأجنبيّة إلّا كلغة أجنبيّة، وتستعمل اللّغة القوميّة كلغة تلقين بجميع المواد» وهذا ما أكّده الرّئيس بورقيبة نفسه في خطاب كان قد ألّقاءه في حفل اختتام السّنة الدّراسيّة 57-1958 بالمدرسة الصّادقيّة حين قال: «... وأريد أن ألاحظ لكم أنّ التّعليم بالمدارس الثّانويّة سيكون متّجها إلى التّعريب واستعمال اللّغة العربيّة حيث تكون لغة التّدريس لجميع المواد».

علاوة على إقرارها العزم على تعريب برامج التّعليم كانت وزارة المعارف ضمن مشروعها العشري تنوي أيضا توحيد التّعليم، ويقتضي التّوحيد إلغاء كلّ أنواع التّعليم الموروثة عن الفترة الاستعماريّة وتعويضها بنوع واحد يمتدّ ستّ سنوات في المرحلة الابتدائيّة، وستّ سنوات في المرحلة الثّانويّة. فهل تحقّق شيء من هذا القليل؟

طبقاً لتوجّهات وزارة التربية تقرّر إحداث شعب ثلاث هي:

● شعبة «أ» القارّة، التي سوف تعوّض الشّعبة الزيتونية العصرية، وستدرّس كافّة المواد وخاصّة العلوم باللّغة العربيّة.

● شعبة «ب» انتقاليّة مزدوجة أغلب موادّها بالفرنسيّة، وهذا الصّنف سوف يعوّض ما كان من شعب صادقيّة وعصريّة وفنيّة بتونس، وتحوّل هذه الشّعبة تدريجيّاً بعد عشر سنوات إلى معرّبة مثل شعبة «أ».

● شعبة «ج» انتقاليّة، وتدرّس فيه جميع المواد باللّغة الفرنسيّة وتعتبر العربيّة لغة حيّة إجباريّة، ويحلّ هذا الصّنف محلّ ما كان يسمّى بالشّعب العصريّة والفنيّة العاديّة، ويتحوّل تدريجيّاً إلى «ب» ثم إلى «أ».

إذن كان من المفترض وفق مشروع المسعدي تعميم الشّعبة -أ- على جميع المعاهد الثانويّة، تلك الشّعبة التي كانت تدرس بها نخبة من تلاميذ جامع الزيتونة جميع العلوم العصرية باللّغة العربيّة وأساتذتهم فيها مدرّسون، وكان المنتسبون إليها متفوّقين في الإمتحانات على جميع زملائهم من المعاهد الأخرى ثمّ يدرسون تلك المواد باللّغة الفرنسيّة كما مرّ معنا. وعلى أمل تعميم تلك الشّعبة قبل الزيتونيون فكرة توحيد التّعليم بعد الاستقلال وإلحاق جامع الزيتونة بوزارة التربية المنشأة حديثاً «إلاّ أنّهم خدعوا وبدل السّير في التعريب زادت ساعات اللّغة الفرنسيّة، وتقرّر حذف شعبة «أ»⁽¹⁾ عوضاً عن أن توسّع تجربتها تدريجيّاً على حساب شعبيّتي «ب» و«ج» الانتقاليّتين كما كان مقرّراً. وبعد أن كان تلامذة شعبة العلوم بالزيتونة يعدّون 22 000 تلميذا سنة 1957، لم يتجاوز العدد في ذات الشّعبة 928 تلميذا السّنة الدّراسية 63-1964، ويعزى التّناقص إلى سياسة وزارة التربية في محو التّعليم الزيتوني حتّى وإن كان عصريّاً، هذا المحو الذي تحقّق بالكامل سنة 1965⁽²⁾. وبعد عشر سنوات جمّد

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقية ونورية ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3 ص 51.

(2) انظر:

العمل بالتّعريب وبقي لا يتجاوز مستوى السّنتين الأولى والثّانية من المرحلة الابتدائيّة، وأصبحت الشّعبة «ب» قوام النّظام التّعليمي برمته، حيث عمّت كلّ أقسام التّعليم الثّانوي بالبلاد تقريباً، وفيه تدعّم موقع اللّغة الفرنسيّة الذي بات مهيمناً وبلا منازع على حساب اللّغة القوميّة أي العربيّة، فبداية من السّنة الثّالثة من المرحلة الابتدائيّة كانت حصّة الفرنسيّة 10 ساعات في الأسبوع مقابل 15 ساعة للّغة العربيّة، وفي السّنوات التّالية يقفز عدد ساعات الفرنسيّة إلى 15 ساعة أسبوعياً مقابل 10 ساعات فقط في الأسبوع للّغة العربيّة، أمّا في المرحلة الثّانويّة فكانت كلّ الدّروس تقريباً سواء في العلوم الصّحيحة أو في المواد الاجتماعيّة كانت تعتمد فيها بشكل حصري، اللّغة الفرنسيّة. وذريعة وزارة التّربية كانت دوماً نقص الكادر المدرّس المؤهل والمدرّب على التّدريس باللّغة العربيّة، دون أن تتكفّل الوزارة عملياً بوضع الخطط المناسبة والمحدّدة زمنياً لتكوين هذا الكادر⁽¹⁾.

وفي خطّ مواز لهذا التّراجع عن شعبة «أ» القارّة، شنت حرب نفسيّة شعواء على تلامذتها وأساتذتها وصلت حدّ الإزدراء بهم ووكالة أقذع الأوصاف بهم من قبيل أنّ أولئك التّلامذة «يحملون مركّب نقص» ووصم أساتذتهم بـ «المنحطّين» كما ورد في مناقشات «اللّجنة القوميّة للتّعليم» التابعة للّجنة الدّراسات الاشتراكيّة للحزب الاشتراكي الدّستوري التي بعثها سنة 1967 للنّظر في مشاكل التّعليم في مختلف مراحلها. وكانت اللّجنة والحكومة تحت التّأثير القويّ لأحمد بن صالح المحسوب على العائلة اليساريّة والرّأس المدبّر لتجربة التّعاوض الاشتراكيّة، والذي كان يمسك بالعديد من كتابات الدولة، وضمّ تحت إمرته كتابة الدّولة للتّربية بعد إقالة المسعدي... والأخير ألقى بالمسؤوليّة على أحمد بن صالح في القضاء على الشّعبة «أ».

(1) انظر:

وكانت قرارات بورقيبة الانفعالية المرتجلة في أعقاب ردود الفعل التي أثارها زيارته الرسمية إلى أقطار المشرق العربي وتركيا وإيران وإلقائه خطابه الشهير بمدينة أريحا سنة 1965 ومختصرها القبول بقرار التقسيم كأساس لحل القضية الفلسطينية، وما نجم عنها من موجة استنكار واسعة... كان لها دور في التمهيد للقطع مع التعريب. فعلى اثر انقطاع العلاقات السياسية بين الدولة التونسية ومعظم أقطار المشرق، عاشت البلاد على وقع حملة شعواء ضدّ كلّ ما هو عربي توجّتها عبارة بورقيبة الشهيرة «بلاش عروبة يا سيدي!»، حملة أجتحتها وسائل الاعلام الرسمية ونفخت في نارها.

هكذا إذن أصبحت اللغة الفرنسية هي المعتمدة في التعليم في كافّة مراحلها وفق نفس مخطّط دوبياس، كما أصبحت لغة الإدارة حيث وقع التراجع عن التعريب ولم تعرّب سوى وزارتي الداخلية والعدل نظرا لالتصاقهما اليومي والمباشر بالمواطن.

وقد نجم عن هوس القيادة السياسية بالاستعمار اللغوي والتعلّق بأهدابه، موقف جماعي تحقيريّ إزاء اللغة العربية واعتبارها لغة متخلّفة، وشكّلت النخبة المتفرنسة جبهة ممانعة ضدّ التعريب. فلقد أورد الأستاذ محمّد الحبيب السلامي أنّه طالب في أحد الاجتماعات بصفاقس بتعريب التعليم فاستشاط منصور معلّى أحد وزراء بورقيبة غضبا، وردّ باسم نظرائه من المتفرنسين بقوله: «هل تعلمون أنّ بعض التونسيين قالوا: نذبح أولادنا ولا ندخلهم مدارس تعتمد التعريب برامج ومناهج؟»⁽¹⁾.

وبينما اتّخذت وبسرعة ملفّنة سلسلة من الاجراءات بين سنتي 1955 و1957 استهدفت تأميم المدارس القرآنية العصرية وتحويلها إلى مدارس ابتدائية عمومية، لم يكن بمقدور الحكومة تطبيق التّونسنة على نظام التعليم الفرنسي ومؤسساته رغم أنّه كان يستقطب آلاف التلامذة التونسيين. فما كان

(1) الشابي، علي: صدى الذكريات، مصدر مذكور، ص 232.

عليها سوى الإذعان لاشتراطات الإتفاقيّة الثقافيّة الفرنسيّة التّونسيّة لسنة 1955، والتي تقرّ أنّ التّعليم الفرنسي من مشمولات البعثة الجامعيّة والثقافيّة الفرنسيّة (Mission Universitaire Culturelle Française) الرّاجعة بالنّظر إلى سفارة فرنسا بتونس، لذا فمعهد كارنو مثلاً والمنتصب في قلب تونس العاصمة استمرّ قائم الذات ولمدّة 28 سنة أخرى بعد إمضاء الإتفاقيّة تحت إشراف البعثة المذكورة، قبل أن يتمّ تسليمه سنة 1983 أي بعد حوالي قرن ونيف من تأسيسه إلى وزارة التّربية التّونسيّة⁽¹⁾. وفي خطّ مواز وإزاء المؤسّسات التّربويّة والاجتماعيّة العائدة ملكيّتها ليهود البلاد التّونسيّة، لم تعتمد الدّولة الوطنيّة إلى التّأميم وبسط يدها عليها بالمصادرة والإشراف، بل حافظت خلال السّنوات الأولى من الاستقلال على استقلاليتها فطوّرت من نفسها ومن إمكانيّاتها لتعرف توسّعا مجاليّا مستفيدة من الدّعم الخارجيّ وخصوصا من دعم المنظمات الأمريكيّة اليهوديّة الكبرى، ومن أمثلة تلك المؤسّسات مدرسة الرّابطة الاسرائيليّة العالميّة (AIE) L'ecole de l'Alliance israélite universelle، والمحضنة اليهوديّة، ومنظّمة اسعاف الطّفولة (OSE) والمدرسة العبريّة كثير-تورا (Keter-Thora) والجمعيّة اليهوديّة «صغارنا»... وغيرها⁽²⁾.

كان بورقيبة يردّد باستمرار أنّ الفصل أكثر من ضروري بين فرنسا الاستعماريّة التي كانت تضطهد وتكابر من أجل الحفاظ على مستعمراتها بقوة السّلاح، وبين فرنسا «أمّ الفنون والقوانين...»، لأجل هذا كان يرى من واجب فرنسا أن تتولّى تقديم ما يلزم من مساعدة للرّقّي بواقع التّعليم، الشّروط الأساسي حسب بورقيبة لتغيير «البنى العقليّة» للتّونسيين والتّقدّم بالاقتصاد. لذا من المنطقي أن يركز مشروع المسعدي لاصلاح المنظومة التّربويّة من جملة ما ارتكز على عدد لا يستهان به من «المتعاونين» الفرنسيين للاضطلاع بمهام

(1) العياشي، المختار: في تاريخ المدرسة التّونسيّة، مصدر مذكور، ص 233.

(2) انظر:

تدريس أبناء التونسيين . وقد لما عددهم بوتيرة سريعة، وقد قدر مقرر ميزانية وزارة التربية لسنة 1971 أن عدد المتعاونين الفرنسيين في الثانوي قفز من 1278 سنة 1965 ليبلغ 2850 سنة 1970، أما في التعليم العالي فقد تطور فيه العدد من 56 سنة 1962 إلى 249 سنة 1970 . وما ميّز هؤلاء المتعاونين ميولاتهم اليسارية فكان قد شارك الكثير منهم في التحركات الاحتجاجية الطلابية التي هزت الجامعات الفرنسية سنة 1968، وشكّلوا بحق سفراء للثقافة الفرنسية ودعاة لها وأدوات «للاستعمار الجديد» على حدّ توصيف مجلة «إسبري» الفرنسية في عددها الخاصّ حول «التعاون والمتعاونون» الذي تضمّن عديد المقالات المهمة بالتعاون الثقافي مع تونس والمغرب وعدد من البلدان الإفريقية . وقد ورد في افتتاحية العدد أنّ هذا الشكل الجديد من الاستعمار «يسعى إلى توظيف شباب إفريقيا الشمالية وإفريقيا عامة ليجعل منهم في المستقبل زبائن للاقتصاد الغربي ومستهلكين للثقافة الغربية» وما يتناغم وفي خطّ مستقيم مع هذا الاستنتاج ما صرّح به كريستيان فوشي وزير التربية الوطنية الأسبق في عهد الجنرال ديغول لمجلة «باري ماتش»، يقول فيه: «لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، ووجب علينا اليوم تعويضها بإمبراطورية ثقافية». وفي عدد مجلة إسبري سالف الذكر شهادات لمعاونين تنمّ عن وعيهم التام بالمهمة الموكلة إليهم تجاه أبناء التونسيين، فهدفهم كان تنشئة شبّان متشبّهين بالفرنسيين مثلهم الأعلى النمط الفرنسي، ودحر الظلامية الناجمة عن التعليم باللغة العربية، وأنّ هدفهم كرجال تعليم يساريين مقصدهم الأسنى انتشال التونسيين من براثن القروسطية الإسلامية⁽¹⁾. ومن الأساتذة الجامعيين الفرنسيين المتعاونين الذين تردّدوا للتدريس بالجامعة التونسية منذ إنشائها وتركوا بصماتهم على جيل باكملة من المتعلّمين: أندري ريمون، واندري نوشي، ولسات فالنسي، وبول صباغ، وروجي باستيد، وشارل اندري جوليان، وميشال فوكو... ومن أساطين الاستشراق الفرنسي لويس ماسينيون، وجاك بيرك.

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 289-290.

إذن شكّلت عشيرة المسعدي نكوصا عن التعريب الذي كان ينادي به الحزب الدّستوري الجديد نفسه أثناء فترة الكفاح من أجل الاستقلال، وتحت ضغط النّضالات السياسية والنّقابية أذعن لوسيان باي المسؤول عن التّعليم في زمن الحماية واضطرّ إلى تعريب جزء من التّعليم الابتدائي. أمّا وبعد الاستقلال -ويا للعجب- فقد تفوّقت الفرنسيّة تفوّقا كاسحا على العربيّة فأصبح التاريخ يدرّس بالفرنسيّة منذ 1968، وبعد أن كانت الأخلاق وعلم النفس وعلم الاجتماع وبعض أبواب علم التّربية وعلم نفس الطّفل تدرّس بالعربية لكافة طلبة مدارس ترشيح المعلّمين في عهد الحماية، انقلبت الآية فصارت تدرّس بالفرنسيّة في عهد الاستقلال «بل أصبح التّربّص التّطبيقي الذي كان مزدوجا (درسا باللّغة العربيّة درسا باللّغة الفرنسيّة) يجرى بالفرنسيّة فقط منذ 1965»⁽¹⁾.

تعلّلت أصوات الزّيتونيين مبدية تخوّفها من قانون سنة 1958 لاصلاح التّعليم وما قد ينجّر عنه من تأثيرات مرتقبة على التّعليم الزّيتوني، خصوصا وأنّ البدايات لم تكن مشجّعة، ففي أواخر 1955 كانت الحكومة التّونسيّة قد أزاحت مشائخ الزّيتونة من مجلس إدارة المدرسة الصّادقيّة، وحولت مسجدّها إلى مكتب اصلاح أوراق الامتحانات. وبعد خطاب بورقيبة يوم 25 جوان 1958 بالمعهد الصّادقي كتب الشّيخ محمّد رويس متحدّثا عن اصلاح التّعليم «إنّ مشروع اصلاح التّعليم سيفضي حتما إلى القضاء على التّعليم الزّيتوني وهو ما سيؤوّل إلى القضاء على الإسلام والشّخصيّة العربيّة بتونس». وفي مقال حول اجتماعات اللّجان المكلفة بدراسة مشروع اصلاح التّعليم أكّد الصّحبي فرحات على أنّ التّعليم الزّيتوني سيكون كبش فداء مشروع اصلاح، وعاب آخرون غياب تمثيليّة الجامعة الزّيتونية في هذه اللّجان⁽²⁾. فهل كان لهذه التّخوّفات ما يبرّرها من جهة كون اصلاح سيضرب في الصّميم خصوصيّة التّعليم الدّيني الزّيتوني؟

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 303.

(2) البكوش، سمير: التّعليم ورهائنه من خلال قانون اصلاح التّعليم لسنة 1958، ورد في أعمال

الندوة الدّولية الثالثة عشرة حول استقلال تونس...، 2010، ص 209.

حدّد قانون التعليم والذي نشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم 7 نوفمبر 1958 في الفصل السابع من الباب الأول غائية التعليم الابتدائي فأكد على أنّ مقصده الأسنى: «تمكين الطفل من المعارف والأجهزة العقلية الأساسية في ميداني اللغة والحساب وتكوينه تكويناً أولياً يرمي إلى إبراز إمكانيّاته وتحقيق الملاءمة بينه وبين بيئته وإلى الكشف عن مواهبه كشفاً...» وفي البند الثالث والفصل الأول من ذات القانون نقرأ أنّ من أهداف النظام التربوي التونسي «المساعدة على تنمية الثقافة القومية وتحقيق ازدهارها». وقد خلا النص من الإشارة من قريب أو بعيد إلى ارتباط التعليم بتكوين الشخصية العربية الإسلامية للطفل كما درج على القول بذلك دعاء الإصلاح وأدبيات القوى الوطنية في بياناتها وعرائضها قبل الاستقلال، وبما يوحى بقطيعة مع ثوابت التعليم الزيتوني ونصوصه الموجهة. فقانون الإصلاح الصادر في 30 مارس 1933 والمتعلق بتنظيم التعليم بالجامع الأعظم وفروعه نصّت فصوله على ما يلي:

- الغرض من التعليم بجامع الزيتونة وفروعه حفظ العلوم الشرعية ووسائلها وعلوم اللغة العربية، وتثقيف أذهان تلاميذه بما تتأكد معرفته من العلوم الرياضية ونحوها، تماماً لا يخالف الشرع ولا يخلّ بسير العلوم الأصلية.
- ينقسم التعليم المذكور إلى ابتدائي وثانوي وعالي، ويتفرّع التعليم الثانوي والعالي إلى علوم وقراءات.

- يشترط في قبول التلميذ بجامع الزيتونة وفروعه ما يأتي:...

رابعا- أن يكون حافظاً للربيع الأخير من القرآن العظيم على الأقلّ ولتوتن ما يدرس في السنة الأولى بالمرتبة الابتدائية.

- يمكن بصفة استثنائية قبول من كان حافظاً لسنة أجزاء من آخر القرآن العظيم ابتداء وينجم له الباقي على ثلاثة أقسام في كلّ سنة ثلاثة أحزاب يختبر في حفظها عند افتتاح السنة الدراسية بحيث لا يقلّ في امتحان شهادة الأهلية إلا إذا كان حافظاً لجميع الربيع المذكور.

- الشهادة التي يتحصّل عليها بالجامع الأعظم هي أولاً: العالمية في العلوم الشرعية والعالمية في الأدب والعالمية في القراءات.

ثانياً: شهادة التحصيل في العلوم أو في القراءات.

ثالثاً: شهادة الأهلية...»⁽¹⁾.

ويورد الشيخ الطاهر بن عاشور في معرض إشارته إلى غائّة التعليم الزيتوني أنّ هدفه هو «إنتاج قادة الأمة في دينها ودنياها، وهداة هم مصابيح إرشادها»⁽²⁾ فالتعليم الزيتوني إذن وفق نصوصه المنظمة ووفق تصوّر مشرفه، تعليم لصيق بهويّة الشعب وركنيها المكينين، اللّغة العربيّة والإسلام، تعليم ينشد تكوين ناشئة حاملة لخصوصيّة ثقافيّة ولما لا تخريج قادة مصلحين روحيين للأمة، وإن كان هذا التعليم لا يرفض الانفتاح على مكتسبات العلوم العصريّة كما برهنت تجارب تعصيره المتعاقبة وذروتها الشّعبة الزيتونية العصريّة. أمّا قانون 1958 فيكاد يكون قد أضفى طابعاً لا ثكياً على التعليم التونسي، بلا روح تميّزه سوى إبراز مظاهر «التّونسة»، إذ وقع إيلاء مكانة هامّة في برامج التّدرّيس في الابتدائي والثّانوي لرموز «التّونسة» (عليّة، حنّبل، يوغرطة، ابن خلدون، خير الدّين، علي باش حامبه، الطّاهر الحدّاد، والحبيب بورقيبة بطبيعة الحال)⁽³⁾.

فرنسة التّعليم في خطّ مواز لهدم صرح التّعليم الزيتوني من طرف الرّئيس بورقيبة ومحمود المسعدي⁽⁴⁾ لم تعط ما كان مؤملاً من نتائج، بل

(1) الزّيدي، علي: تاريخ النّظام التربوي للشّعبة العصريّة الزيتونيّة، مصدر مذكور، ص 401-402.

(2) عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمّد المختار بن محمود، مصدر مذكور، ص 40.

(3) التّيمومي، الهادي: تونس 1956-1987، مصدر مذكور، ص 114-115.

(4) ولعلّ ومن فرط القراءة التّبجيليّة لتاريخ تونس وتضخيم إسهامها في تاريخ المنطقة والعالم، تشبّع النّشء بنظرة «شوفيّنة» نوعاً ما، تعلّي من شأن كلّ ما هو تونسي وتبخّس إلى حدّ ما دور الآخر من أقوام وشعوب وحضارات، ولا زالت عقدة الاستعلاء هذه تستشفّ بمجرد زيارة التونسي لأيّ قطر عربي أو إفريقيّ.

مؤشرات كثيرة تدلّ على ضعف مردودية المنظومة التربوية في صيغتها الحديثة، حتّى أواخر السّينات وبداية السّبعينات من حيث الكيف، لا من حيث الكمّ حيث تشير مختلف المؤشرات والمعطيات الاحصائية على تطوّر كمّي وارتفاع ملحوظ لنسب التّمدّرس. ليس أدلّ على سلبّيات الفرنسة من ضعف مستوى التّلاميذ في اللّغة الفرنسيّة بشهادة أساتذتهم الفرنسيين، وارتفاع عدد المنقطعين الذين لفظتهم مقاعد الدّراسة في المرحلتين الابتدائية والثّانوية - يتراوح العدد بين 80.000 و 100.000 كلّ سنة - وقلة عدد من يتحصّل على الباكلوريا - لم تتجاوز النّسبة 31،4% ممّن ولجوا ميادين الدّراسة من الأطفال. ولظاهرتي الرّسوب - الانقطاع وضعف مستوى التّلاميذ في الفرنسيّة ارتباط عضوي، حيث لوحظ أنّ نسب الرّسوب تصاعديّة بين السّنة الثّالثة إلى حدود السّنة السّادسة من المرحلة الابتدائية، حيث تقحم اللّغة الفرنسيّة منذ السّنة الثّالثة وتصبح لغة تدريس بعض الموادّ الأساسيّة على غرار الحساب، ويجد التّلميذ نفسه في مشقّة وعنتا كبيرين لفهم الدّروس وفهم كنه الألفاظ والمصطلحات، وهذا يلقي عبئا إضافيّا على المدرّس الذي كثيرا ما يلجأ إلى تعويض درس الحساب إلى درس في اللّغة الفرنسيّة لإيصال المعلومة إلى التّلاميذ. لذا فإقصاء اللّغة العربيّة من تدريس العلوم والتّقنيّة في مراحل التّعليم المختلفة كما أوصى بذلك جون دوياس، كان له على ما يبدو نتائج غير محدودة العواقب⁽¹⁾.

وقد أيقظت المحاولات الخجولة للتّعريب وتونسّة الإطار المدرّس في مطلع السّبعينات، التوجّس والخيفة لدى المسؤولين الفرنسيين والأوساط المتغرّبة والمؤثّرة داخل أجهزة الدّولة التونسيّة على حدّ السّواء. وظلّ الجناح المتغرّب

في مذكّراته يبدي الوزير والثّقف محمد مزالي تأسفّه من هدم الجامعة الزيتونيّة فيقول «إنّ القضاء على هذه المؤسّسة التاريخيّة من طرف الرّئيس بورقيبة ومحمود المسعدي كان خطأ سياسيّاً وخسارة تربويّة وحضاريّة» (مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 298).

(1) البكّوش، سمير: النّدوة الدّوليّة الثّالثة عشرة حول: استقلال تونس...، مصدر مذكور، ص 221-222.

المتمكن من هياكل الحزب والدولة ذا حضور فاعل إلى آخر أوقات حكم بورقيبة، وظلّ متحفّزاً لا يدخر جهداً في تصيّد أخطاء رواد التعريب، والانفتاح على المحيط العربي والمغاربي، وينقضّ على إنجازاتهم، على بساطتها. ومما يرويه محمّد مزالي عن سبب إقالته من منصب الوزير الأوّل بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه رسمياً خليفة لبورقيبة أثناء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدّستوري المنعقد من 19 إلى 21 جوان من سنة 1986، أنّ بورقيبة حينما التقاه بالمنستير يوم 11 جويلية وبعد أيام من قرار الإقالة فاجئه بالقول «ياسبي محمّد عربت ياسر (يعني كثيراً) التّعليم؟ قلت لك لا تعرب» وكان هذا الشّيء الوحيد الذي نطق به بورقيبة في اللقاء. ومرّ الفريق الحكومي الجديد إلى العمل وبسرعة دون إبطاء، فكان أوّل قرار اتّخذه مجلس الوزراء الجديد كان قراراً يقضي بإدراج اللّغة الفرنسيّة في السّنة الثالثة من التّعليم الابتدائي عوضاً عن الرّابعة⁽¹⁾.

أمّا بالنسبة للطلّبة الزّيتونيين المزاولين تعليمهم العالي بجامعة المشرق العربي - قارب عددهم 130 طالبا خلال السّنة الجامعيّة 58-1959، و220 طالبا في السّنة الدّراسيّة 63-1964 - فقد كانوا عرضة لتقلبات العلاقات السياسيّة لدولة الاستقلال مع أقطار المشرق. فسنة 1958 كانت الحكومة التونسيّة قد طالبت من الطلاب الوافدين إلى سوريا بالانسحاب والعودة إلى أرض الوطن، فاستجاب البعض ورفض البعض الآخر، فكان مآل المجموعة الأخيرة أن وجدت نفسها في وضع مالي دقيق، لولا أن تدخلت الجمهوريّة العربيّة المتّحدة لإسعافهم بأعانات شهريّة. وتكرّر الحادث إثر زيارة الرّئيس بورقيبة التاريخيّة لعدد من أقطار المشرق العربي في سنة 1965، وما تخلّلها من خطابه الشّهير في أريحا⁽²⁾. . . فإزاء تأزم العلاقات مع مصر وسوريا والعراق، دعت الحكومة التونسيّة من طلبة المشرق إلى الانسحاب الجماعي، وقطعت المنح على من لم يستجيبوا لطلبها وكانوا يمثّلون الغالبية السّاحقة. وبعد أن كانوا في

(1) مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 22-23.

(2) الشاذلي، عمر: بورقيبة كما عرفته، مصدر مذكور، ص 203.

وضع مادي مريح، أوقعتهم عملية قطع منحهم في وضعية إملاق قصوى، لولا أن أسرعت الحكومتان المصرية والسورية مرة أخرى بتزويدهم بإمدادات مالية شهرية مماثلة لما يمنح للطلاب العرب غير الممنوحين الدارسين بالقطرين. وعلاوة عن وضعهم المعيشي السيئ أثناء مزاولة تعليمهم العالي، فقد كان الطلبة بعد تخرجهم وعودتهم إلى أرض الوطن محلّ ازدراء من قبل النخب التونسية مدرسية التكوين التي اكملت تعليمها في جامعات فرنسا. وما أن مسكت بزمام السلطة عبرت تلك النخب بتضيقاتها للطلبة وللمتخرجين منهم، عن عدم رغبتها على تشجيع تلك المبادرات الفردية نحو الشرق بدافع احتقار كل ما هو آت من الشرق المتأثر بموجة المد القومي الناصري، نظام جمال عبد الناصر الذي وقف إلى جانب المعارضة اليوسفية. وما كان للنظام البورقيبي أن ينظر بارتياح للمتخرجين من الشرق، هذا الشرق الذي نظر إليه بورقية باشمئزاز، وقالها مدوية في كلمته الشهيرة باللهجة المصرية «بلاش عروبة» والتي ردها عليه بنبرة بعد بضع سنوات وبلهجة حادة أيضا: «نحن عرب!» أعادها ثلاث مرات، وفي إطار التعريض بالشرق المتخلف قال بورقية «إن الوحدة بين الضعفاء هي بمثابة جمع أصفار»⁽¹⁾ في الوقت الذي لم يخف فيه تحالفاته الاستراتيجية مع فرنسا وأمريكا. لذا وبعد أن سهل في البداية على أفراد الإرساليات الزيتونية إلى جامعات المشرق العربي، التوظيف كمدرسي تعليم ثانوي وخاصة ضمن الشعبة القارة «أ» بعد أن كان الاعتقاد راسخا أن التعليم والإدارة سوف يجنحان حتما نحو التعريب، وإذا به ومع التراجع في تجربة هذه الشعبة في نهاية الستينات، تطفو على السطح أزمة تشغيل خريجي جامعات المشرق أحاديي اللغة. وبعد أن أقرت الفرنسية كلغة أساسية للتعليم طلبت وزارة التربية منهم ومن كان يزاول تدريس المواد العلمية كالرياضيات والعلوم الفيزيائية والطبيعية بالشعبة «أ» باللغة الفرنسية. أما من أثر من خريجي الشعبة العصرية الزيتونية المحرزين على الجزء الثاني من التحصيل العصري، الالتحاق بالجامعة التونسية حديثة

(1) القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرة، مصدر مذكور، ص 162.

النشأة في الستينات والتسجيل بكلية العلوم لتحضير الإجازة في الرياضيات والإجازة في العلوم الفيزيائية والطبيعية... فقد وجد الأبواب موصدة، حيث لم يتسنّ لهم بين سنتي 1963 و1969 سوى التسجيل في قسم اللغة العربية أو ما عرف بشعبة الدراسات الأدبية والفيلولوجية العربية وكلية الشريعة وأصول الدين. ومن التحق منهم بالجامعة التونسية عومل بإزدراء وبتميز وقسوة غير مبررة. ففي القسم المذكور من كلية الآداب والعلوم الإنسانية وخلال السنة الجامعية 63-1964 حشر خريجو الشعبة العصرية الزيتونية وعددهم 137 طالبا، في فصل خاص في حين وضع حملة الباكلوريا المدرسيون في فصل خاص. وفي الامتحانات التي أعدت خصيصا لفرزهم لم يتعدّ عدد الناجحين 14 طالبا. ويبدو أنّ تصفية حاملي التحصيل العصري كانت مقصودة هدفها التثبيط من عزائمهم، ودفعهم على الانقطاع عن الدراسة، فكان للجامعة ما أرادت حيث التحق الكثير منهم بالوظائف المتوسطة. ومن انقطع من تلامذة الشعبة العصرية الزيتونية ومن لم يشأ الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتحت تأثير الحرب النفسية المنهجية على تلامذة الزيتونة، فقد استوعبتهم مدارس التمريض بحمام الأنف وسوسة وصفاقس، ومدارس التكوين الصناعي في السكك الحديدية ومعامل الأحذية ومدارس الميكانيك والكهرباء، ومدارس التعليم الفلاحي للتخصص فيها كمرشدين فلاحيين، إضافة إلى مسالك مهنية أخرى الحرس والشرطة والدفاع والبريد. وأما حملة شهادة التحصيل الزيتونية المنتدبين من قبل وزارة التربية كمعلمين فقد طالتهم المعاملة التمييزية، فقد فرضت عليهم -دون سواهم من زملائهم حملة باكلوريا التعليم بالفرنسية أو شهادة انتهاء التعليم بالمدرسة الصادقية- بعد الانتداب دروس للتكوين السريع ومحاضرات بيداغوجية تقع في عطلة الصيف⁽¹⁾.

أما عن الحّي الطالبّي الزيتوني الذي استكمل بناؤه وبعد طول انتظار في سنة 1953-1954 بحّي التوفيق وبه قاعات للمراجعة، وشيّد على مساحة

(1) الزيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية مصدر مذكور، ص 370-375

أرض على ملك إدارة الأحباس وبني بأموال التبرعات، فقد صودر من طرف الدولة وأطلق عليه فيما بعد «معهد ابن شرف». ولم يبق بعد الاستقلال ما يدل على الوظيفة التي من أجلها بني سوى لفظة «الحي الزيتوني» المكتوبة على باب الحديد الثقيل، وقد أصر وزير التربية محمود المسعدي في عهد الحكم الوطني على إزالة الباب بعد زيارة ثانية للحي في بحر سنة واحدة، موجها كلامه إلى مدير الحي الشيخ محمد النابلي وقد تملكه الغضب قائلا: «أزل عني هذا الباب، لم يعد ثمة شيء اسمه الحي الزيتوني»... فياله من تحامل مشوب بالحقد الأعمى على أعرق مؤسسة تربوية بالقطر التونسي ومن طرف مسؤول حكومي؟ وفي ذات الوقت تواصل تفكيك المؤسسات التي تعود بالنظر إلى الزيتونة أو تخدمها، فافتكت الدولة مدارس الطلبة التي كانت مخصصة لسكنى الطلبة الزيتونيين، وكانت منبثة في إرجاء البلاد ومتمركزة بشكل خاص في العاصمة.

إذن يمكن القول بما لا يدع مجالا للشك بأن ما عجز عن تحقيقه الأجانب في ظل الاستعمار، قد تحقق لهم في عهد الاستقلال بأياد تونسية بسبب مخطط جون دوبياس، الذي كلف المسعدي باختيار من بورقية بأن ولاه وزارة التربية لمدة سنوات طوال، كي يطبق المشروع بخطى ثابتة. لقد شكّل المشروع حكم الإعدام الثقافي على التعليم الزيتوني، وهذا ما كان يصبو إليه بورقية بنوايا مبيتة بدافع الكره للزيتونة، وقد جاءت المناسبة لكي يفصح رئيس الدولة السابق عن تلك النوايا، فقد اعتبر وينبرة ممزوجة بالفخر وزهو المنتصر، إن من بين مآثره ودلائل انتسابه للفكر الفرنسي، إغلاقه لجامع الزيتونة وكنسه من الوجود، وذلك في التصريح الذي أدلى به لجريدة لومند الفرنسية في عددها الصادر في جويلية 1976 مشيرا إلى أنه قام بعمل عظيم عندما أغلق أبواب جامع الزيتونة، وهو عمل لم تفهمه أوروبا ولم تقدّر قيمته فرنسا⁽¹⁾.

(1) الهيلة، محمد الحبيب: بورقية والزيتون، مصدر مذكور، ص 228.

«وبهذا يرتفع النقاب على أنّ كلّ ما أصاب جامع الزيتونة وطلّبتها وتشكيلاته ومدّرسيه لم يكن عمل فرد معيّن كما كان متعارفاً، بل هو خطة اقترحتها الزّعيم بورقيبة، وتبنّاها الدّيوان السياسي، وعمل على تنفيذها بشتّى الوسائل»⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي قضي فيه على الجامعة الزيتونيّة وتعليمها وفروعها ومؤسّساتها، أمكن للجامعة الأزهر أن تتطوّر بفضل الاصلاحات الجذرية التي أدخلت عليها. فرغم الفارق في أعداد التّلاميذ بين المؤسّستين (20 000 تلميذ منتسب للجامعة الزيتونيّة خلال السّنة الدّراسية 1954-53، في حين لم يتجاوز عدد التّلاميذ الأزهريين 2 893) ورغم حفاظ الأزهر على هياكله القديمة مقابل عمليّات التعصير التي طالت التّعليم الزيتوني بعد الاصلاحات المتعاقبة، فإنّ الأزهر وليس الزيتونة هي المؤسّسة التي كتب لها أن تلعب دوراً رياديّاً وأن يكون لها إشعاعاً بيّناً على مستوى العالم الإسلامي. فاصلاح التعليم بالأزهر بمقتضى القانون 103 لسنة 1961 والذي قصد منه تخريج حملة شهادت جامعيّة في العلوم الدّنياويّة المختلفة (ضم إلى الكليات الشرعيّة والعربيّة كليات للطب وطب الأسنان والصّيدلة والعلوم والتّربية والهندسة، والإدارة والمعاملات، واللغات والترجمة) متشبّعين بالقيم والثّقافة الإسلاميّة بعد أن يكون الطّالب قد تلقى قدرّاً لا بأس به من التّحصيل في العلوم الدينيّة... هذا النّهج الاصلاحى نجّى جامعة الأزهر من الاندثار وخوّل لها تلقّي جرعات مقبولة من التّحديث والانفتاح على المجتمع⁽²⁾... بخلاف ما آلت إليه الأمور في تونس في تعاطي الحكومات مع الملفّ الزيتوني.

وإنّه لمن الجائز مقارنة مسار التّعليم بتونس المستقلّة وسياساته المتعرّجة بمثيلاتها في الجزائر، التي آلت على نفسها التّعريب الشّامل والقطع مع نظم

(1) عبّاس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريّات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 1-2 ص 455.

(2) انظر:

ABDEL MOULA; Mammoud: L'université Zaytounienne, op.cit, p 213- 217.

التّعليم الموروثة عن فرنسا حيث للغة الفرنسيّة المكانة المحوريّة. ففي برامج الدولة الوطنيّة السّاعية إلى التّوسع الأفقي والرّأسي للتّعليم العمومي والتّحويل على المدرسة العموميّة المجانيّة والالزاميّة كـ «مبدأ اشتراكي وثوري» كما كان يسمّيه الرّئيس الرّاحل هواري بومدين (1965-1978)، كانت المهمّة الموكلة إلى النظام التربوي تتمثّل في إعادة الهويّة العربيّة الإسلاميّة إلى الجزائر بعد أزمنة طويلة من التّعدي والطمس خلال الحقبة الاستعماريّة، وذلك عبر استعمال العربيّة الفصحى. لذا ومنذ 1976 ظلّت الأخيرة لغة التّدريس الوحيدة، حتّى وإن كانت المدرسة الجزائريّة تقدّم كذلك دروسا في الفرنسيّة (انطلاقا من السّنة الثّالثة من التّعليم الابتدائي) والأمازيغيّة والإنجليزيّة. وقد تصدّى التيار العروبي داخل جبهة التّحرير الوطني -الحزب الحاكم- وبقوّة لمجهودات وزير التّربية في منتصف السّبعينات الكاتب والسّياسي مصطفى لشرف (1917-2007) لاقناع الطّبقة السياسيّة والرّأي العام بتثبيت ازدواجيّة اللّغة في المدرسة أي استعمال العربيّة والفرنسيّة جنبا إلى جنب كلغتي تدرّيس. ورغم أنّ لشرف كان من القادة التّاريخيين للثّورة الجزائريّة بل من ضمن قادة جبهة التّحرير الذين ألقت عليهم السّلطات الفرنسيّة القبض إثر تحويل وجهة الطّائرة التي كانت تقلّهم يوم 22 أكتوبر 1956، فإنّ رصيده النّضالي لم يشفع له حينما قرّر تمرير مشروع الازدواجيّة اللّغويّة، ويورد الوزير في مذكراته كيف عمل الحزب على إفشال مخطّطه ووصل الأمر إلى تهديده جسديّا، ونّدّبه الحزب واعتبره دليلا على وجود «حزب فرنسا» ولم يتلقَ أيّ دعم من الرّئيس بومدين. وعندما توفي بومدين سنة 1978، عيّن خلفه الشاذلي بن جديد وزيرا مستعربا كانت أولى كلماته أمام اطارات الوزارة: «لقد انتهت الازدواجيّة اللّغويّة». ولم تحل مركزيّة مكانة العربيّة الفصحى في برامج ومناهج التّدريس في الجزائر دون إمكانيّة متابعة الطّلبة الجزائريين الدّراسة الجامعيّة في كليّات الغرب ومعاهده العليا، سواء كانوا طلبة مرسلين ممنوحين من قبل الدّولة قصد التّكوّن بالخارج -وهو تقليد درجت عليه منذ السّبعينات- أو كملتحقين بتلك الكليّات اعتمادا على تمويلهم الذاتي. ويؤكد

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ومقره الجزائر العاصمة أن 23% من الجزائريين الذين يتابعون دراساتهم العليا موجودون حالياً خارج التراب الوطني أساساً في فرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا⁽¹⁾. وحسب إحصائيات الهيئة الحكومية الفرنسية «Campus France» للعام الجامعي 2015-2016 تتبوؤ الجزائر المرتبة الثالثة بين الطلبة الأجانب المزاولين لدراساتهم بالجامعات الفرنسية بعد الصين والمغرب، بعدد لطلبتها (أي الجزائر) بلغ 21 279 طالب أي زهاء 10% من الطلبة الأجانب المسجلين في الجامعات الفرنسية خلال نفس العام⁽²⁾.

ولن يتيسر للنظام البورقيبي الإجهاز على المؤسسة الزيتونية وتعطيل دورها التربوي والحضاري وضرب استقلاليتها، دون العبث بما آمن لها تلك الأدوار: نظام الأوقاف.

2 - تخفيف منابع تمويل التعليم الزيتوني بحل الأوقاف

إن نظام التعليم المجاني بالجامعة الزيتونية والمدارس المرفقة بها وعامة فروعها، كان يصرف عليه من فواضل الأوقاف المحبس ريعها من قبل المحسنين من رجالات الدولة أو الموسرين من الأهالي، جيلاً بعد جيل لفائدة المدرسين والأئمة الخطباء وسدنة الجامع وإقامة الأحزاب لترتيل القرآن (بلغ عدد أحزاب القراء بين الحربين الخمسين حزبا انخرط فيها نحو الثلاثمائة من القراء)⁽³⁾... حيث كانوا يتلقون مرتبات شهرية منتظمة. «ومن أهم موارد عيش الخطباء والأئمة ما رتبته الدولة لهم من امتيازات كتعيين خطباء الجامع على رأس أوقاف عامة يتصرفون في شؤونها بعنوان ناظر ويتمتعون حسب

(1) لومند ديبلوماسيك أوت / سبتمبر 2016.

(2) انظر:

<http://www.lemonde.fr/campus/article/19/02/2016/etudiants-et-rangers-la-france-demeure-l-une-des-trois-destinations-preferrees>

(3) بن عاشور، محمد العزيز: جامع الزيتونة المعلم ورجاله، مصدر مذكور، ص 73.

القاعدة بفاضل ريعها، ومن ذلك تكليف المشايخ الأئمة من آل محسن بالنظر إلى أوقاف زاوية... (الصّحابي) أبي زمعة البلوي بالقيروان»⁽¹⁾.

ومن بين أهمّ الأوقاف حبس خير الدّين وحبس صالح خوجة وحبس الحاج قاسم بن يوسف. وكان «وكيل الجامع» هو الذي يتولّى الإشراف والتّصرّف في العائدات الماليّة المتأتّية من العقارات الموقوفة علي الجامع، ويستعين بشاهدين من العدول يقومان بالشّهادة على سائر حساباته وموارده. هذا بالإضافة إلى العطايا القارّة الموسميّة أو السنويّة، العينيّة أو الماليّة -تعرف بـ«العوايد»- التي تقدّم من قبل أرباب الدّولة للأئمة ورجالات الشّرع من مفتين وقضاة، وأيضا التّسهيلات والامتيازات الجبائيّة والشّرفيّة التي تتمتع بها أكابر الأئمة... من باب الاجلال والتّعظيم لشأن أهل العلم والشّرع.

ومن مدخول الأوقاف رتبت منح ماليّة للطلّبة المعوزين الوافدين من «الآفاق» الساكنين بالمدارس تعينهم على تدبّر شئون المعاش، علما وأنهم كانوا معفيين من دفع معاليم ضريبة المجبى ومن الخدمة العسكريّة تجرئة لهم على طلب العلم. وكان يصرف من ريع الأوقاف على مدارس سكّنى الطّلبة التّابعة للجامع الأعظم، وقد قفز عدد الموجود منها في العاصمة إلى 24 في سنة 1945 منها التّوفيقيّة والمرجانيّة والشّماعيّة والحفصيّة والمراديّة والعاشوريّة والمتيشيّة ونهج تربة الباي ومدرسة جامع الهواء ومدرسة النّخلة وغيرها، منها ماهو موروث عن العهد الحفصي ومنها ما بني في عهد الدّولة الحسينيّة قبل انتصاب نظام الحماية ومنها ما بني بعد ذلك... بلغ مجموع غرفها بعد عمليّات ترميم البعض من تلك المدارس 546، أوت زمنئذ قرابة 2000 شخص ليس فقط العنصر الطّالبي بل وأيضا معارفهم من صغار الموظّفين كالكتّيب والعدول والقيّمين... وبعض المتطوّعين المتعاطين للتّدريس في الكتّائب أو في فروع الجامع الأعظم، ويتمتع الطّلبة الزّيتونيون بالإسكان مجانا في

(1) بن عاشور، محمّد العزيز: جامع الزّيتونة المعلم ورجاله، مصدر مذكور، ص 73.

هذه المدارس، بعد الاستظهار بهويّتهم الطّالبيّة، وكانت ادارتها تعود بالنّظر إلى الوزارة الكبرى، ثمّ إلى إدارة العلوم والمعارف. وكانت طاقة استيعاب الغرف بين اثنين إلى أربعة طلبة لكلّ واحدة منها، وتوجد في جميع هذه المدارس مساجد أثرية جميلة أنيقة في فنّها المعماري، لأداء الصّلاة، يصرف عليها من ريع أوقاف، ينتفع به -أي الرّيع- من يتولّى إمامة المصلّين في الصّلوات الخمس. وأدخلت الإنارة الكهربائيّة على تلك المدارس منذ أن عمّ استعمالها، كما كانت تضمّ حنفيّات، وآبار في جلّها، ودورات مياه، وجفان لغسل الثّياب، وأماكن لطهو الطّلبة غير المنخرطين في المطاعم، وكان تناول الطّعام جماعات أو فرادى... وكان ما لا يقلّ عن 180 طالبا قبيل الاستقلال يؤمّون المطاعم وقاعات الأكل المرفقة بالعديد من المدارس مقابل دفع معلوم مادّي كلّ ثلاثة أشهر ومن تلك المدارس «النّظاميّة» المخصّصة لإقامة الطّلبة المنخرطين في المطاعم، السّليمانية والطّابعيّة الصّغرى وتلحق بها الطّابعيّة الكبرى والحبيبيّة الكبرى...⁽¹⁾.

وشمل التّحسيس لفائدة الزيتونة الكتب والتّأليف بين مخطوط ومطبوع سواء ما قدّم من قبل البايات الحسينيين، وأعيان الدّولة، أو الوجهاء من المحسنين رجالا ونساء، ممّا زوّدت به خزائن الكتب. وقد بلغ مجموع ما ازدانت به مكتبتي الأحمدية والعبديّة سنة 1936 من كتب، 13641 معظمها مخطوطات، سلب جانب منها من الجامع لفائدة دار الكتب الوطنيّة بعد قرار إلغاء التّعليم الزيتوني في عهد الاستقلال.

ويورد الدّكتور الشّيباني بنبليث⁽²⁾ بشيء من التّفصيل مصاريف جمعيّة الأوقاف لسنة 1931، كما ثبت في تقرير ميزانيّتها الذي عرض في 16 جوان 1931 على المجلس الأعلى للأوقاف برئاسة الوزير الأكبر الهادي الأخوة. فقد

(1) المعاوي، علي: ذكريات وخواطر، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة 2007، ص 526-528.

(2) بنبليث، الشّيباني: جمعيّة الأوقاف، مصدر مذكور، ص 146-157.

شكّل الحجم الجملي لإنفاق الجمعية مبلغ 15 294 446 فرنك، كان مجموع ما سخر للتعليم الزيتوني والمدّرسي الأفاق 163 767 فرنك... ومن بين أبواب الإنفاق على التعليم بالمؤسسة الزيتونية، نذكر:

- الإطار المشرف (النظارة من الرئيس ونائبه والأعضاء ومندوب الحكومة

والسكرتير والقيمين...): 75 140 فرنك

- 31 مدرّس طبقة أولى: 900 246

- 13 مدرّس طبقة ثانية: 86 640

- منحة الدّرس الثالث متطوّعون (44): 52 800

- مكتبة جامع الزيتونة (الإطار المشرف): 24 600

وأما بالنسبة للكتاتيب، فقد بلغ مجموع ما أنفقته الجمعية بمدينة تونس

وبدواخل البلاد 450 115، منها:

- في تونس: للمدارس القرآنية والكتاتيب ومصاريف مختلفة كتجليد

الكتب وصيانة وحصر الكتاتيب وإصلاح أثاث المدارس: 6 500

- إعانة لمدرسة البنات المسلمات: 90 000

- إعانة للجمعية الخلدونية: 12 000.

هذا ويورد التقرير المقادير المالية التي استوجبها الإنفاق على المكتبة

الصّادقية والمساجد والزّوايا وروّاة الحديث والمدّرسين ووكلاء الكتب في

النيابات... وما خصّص لإقامة الشّعائر من أئمة ومؤذنين وقراء أحزاب

وشيوخ مدارس ولصّرة الحرمين (أموال من أحباس الحرمين بتونس) ومن

منحة لجامع باريس وللمستشفى الصّادقي والتّكية من إطار طبّي وشبه طبّي

وقيمين وطبّاخين وغسّالين... وما سخر للختان وصدقات خبز في رمضان

وعلى البنات الأبكار ومن جرايات لنقباء الأشراف. ولا يسع المرء إلّا أن

يندهش من التّنوع المذهل لأبواب إنفاق الجمعية، بما يوحى بتعدّد مناحي

تدّخلها. وإن كانت الميزانية سجّلت عجزاً، فإنّ مصادر التمويل الدّاتي المتّاتي

من عائدات الأوقاف قد مثلت زهاء 75 % من الميزانية، وأمكن تغطية العجز بواسطة إعانات الحكومة، ولكن ميزانيات سنوات 1932 و 1933 و 1934 و 1935 عرفت شيئاً من التوازن حيث تساوت تقريباً المصاريف مع المقايض⁽¹⁾. قبل أن تتعكر أوضاع الجمعية وتغوص في عجز مالي تفاقم بمرور السنين منذ 1937 وإلى غاية سنة 1956 تاريخ حلّها.

إنّ نظام الأحباس فضلاً عن كونه اضطلع بدور لا يمكن إنكاره في حماية التّراث العقاري التّونسي من الاستعمار، فإنّه أيضاً أمّن بلا مرأى للتّعليم الأهلي عامّة والزيتوني خاصّة استقلالية ماديّة عن الإدارة الفرنسيّة المباشرة، ليس ذلك فحسب، بل كفل لأجيال متعاقبة من الشّبان التّونسيين لاسيما المنحدرين من العائلات المعوزة، التمتع بتعليم مجاني، وفتح لهم بالتّالي آفاق الارتقاء الاجتماعي. علماً وأنّ مؤسّسة الجامع الأعظم كانت تضمّ منذ منتصف الثلاثينات وحتى نهاية الحرب العالميّة الثانية أكبر عدد من تلاميذ المرحلة الثّانويّة من التّعليم، وكانت أعداد الطّلبة المسجّلين بالزيتونة وفروعها تفوق أعداد رفاقهم المزاولين تعليمهم بالمعاهد الثّانويّة العموميّة. وبالنّظر إلى خصوصيّة المكانة الدينيّة للمؤسّسة الزيتونية فقد كان طلبتها محلّ إجلال وتعظيم من قبل الأهالي، فهبّ المحسنون ذوو المبادرات الخيرة إلى مدّ يد العون إلى المعوزين من الطّلبة والمدرّسين... فالعائلات الثّرية بالعاصمة دأبت على إطعام بعض الطّلبة وتبنيهم فتوفّر لهم وجبة الغداء والعشاء، وهذه العادة تسمّى بـ «الدّغرة» نسبة إلى الإناء الذي يقدّم فيه الطّعام، وأطلق عليها اسم الرّاتب في أنحاء الوسط الغربي. وبم أنّ التّعليم الزيتوني ظلّ ينفق عليه بالأساس من قبل جمعيّة الأوقاف، فقد حاز رجال التّعليم على 1 890 555 فرنك من جملة مصاريف الجمعية سنة 1944، بالرّغم من أنّ أمر أفريل 1944 يحرّر جزئيّاً أو كليّاً الجمعية من دفع رواتب المدرّسين⁽²⁾ وارتفع الإنفاق على

(1) بنبلغيث، الشّيباني: جمعيّة الأوقاف، مصدر مذكور، ص 157.

(2) بنبلغيث، الشّيباني: الأوقاف في تونس، مصدر مذكور، ص 46.

رجال التعليم إلى 2 385 049 فرنك في ميزانية 1946 وحاز التعليم على مبلغ 3 385 513 فرنك من جملة مصاريف 1947. وظلّ بذل المال على التعليم من الأركان القارة في مصاريف الجمعية، بل وتطور بنسق تصاعدي بالرغم من الصعوبات المالية للجمعية، فخصّص لرجال التعليم في ميزانية 1950، 35 748 614 أي ما يناهز 12.5 % من اجمالي مصاريفها⁽¹⁾.

وفي الجهات ولعجز السلطة السياسية عن مباشرة شؤون أماكن العلم والعبادة، أو لبعد تلك الجهات عن السلطة المركزية، اضطلعت الأوقاف بدور حيوي في مجال نشر التعليم، فتعدّدت الموقوفات للغرض. ففي واحات نفزاوة مثلاً وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تواجدت أوقاف النخيل في 31 بلداً أو تجمعاً سكانياً، بلغ مجموع موقوفاتها 376، وعدد النخيل الموقّف 4 038 نخلة، كان نصيب الجوامع والزوايا 3 564 نخلة. وتوزّعت الأوقاف ذات الصبغة الدينية والاجتماعية بين أوقاف الرسول (أي ما ينفق في طرق الخير والبر) وأوقاف واعظ يوم الجمعة، وأوقاف شهر رمضان، وإوقاف المدارس والكتاتيب، علماً وأن أوقاف الأخيرة كان يخصص ريعها للإنفاق على الميدان العلمي سواء في ذلك الطلبة أو المدرّسين وسكنى الطلبة، وحفظ القرآن. والجدير بالذكر أنّ الجوامع والزوايا وأضرحة الأولياء كانت تعتبر أمكنة لا فقط للعبادة بل وللدراسة أيضاً، ففي كلّ زاوية يوجد كتاب وطلبة مغتربون وبالتالي أماكن للإيواء والسكن للطلبة⁽²⁾. فللزوايا القادرية بتوزر بالجريد مدرسة هامة تعود نشأتها إلى أواخر القرن التاسع عشر لم يقلّ عدد طلبتها عن الثلاثين سنة 1896، أما زاوية الطريقة بنفطة وفي نفس التاريخ كان لها مدرسة تأوي حوالي مائة طالب⁽³⁾.

(1) بنبلغيث، الشيباني: الأوقاف في تونس، مصدر مذكور، ص 51 - 57.

(2) بن بلغيث، الشيباني: أهمية الأوقاف من النخيل في الحياة الدينية والاجتماعية بواحات نفزاوة خلال القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغاربية العدد 75-76 ماي 1994 ص 287-299.

(3) العجيلي، التليلي: الوضع الطرقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغاربية العدد 75-76 ماي 1994 ص 302.

علما وأنه ورغم التّعثر والانهيّار المالي وثقل الديون وهيمنة البيروقراطية المسيّرة في ظلّ الاحتلال والحكومات التي يختارها والنهب المسلّط عليها في الأرض والمال... إلّا أنّ السّلط الاستعماريّة لم يدر بخلدها حلّ الجمعية وتصفيّة الأحباس نهائياً والتي هي أمّ لمؤسّسات عديدة دينيّة واجتماعيّة وعلميّة رغم أنّ إدارة الفلاحة كما مرّ معنا واطّبت على الاستحواذ على ما أمكنها من أراض بشكل خاصّ خدمة لأغراض الاستعمار الزراعي. فلم يخف على سلط الحماية الأدوار المتميّزة التي كانت تضطلع بها الأملاك المحبّسة لفائدة الأفراد والجماعات والأهداف النبيلة التي تخدمها في مجالات التّضامن والتّأزر والاعاثة وتعهّد الملك العام بالتمويل، وفي العناية والتّدرّيس والصّحة... يستشفّ ذلك من خلال أنواع الموقوفات التي كانت تشمل المساجد والمدارس والمكتبات العامّة والمصحّات وإيواء المسافرين وتكايا العجّز والسّقايات والآبار والرّباطات والسّلاح والخيول واصلاح الجسور والطّرق العامّة وإنشاء المقابر وكفالة الأيتام والاهتمام بالمساجين والعلماء والمدرّسين والدّارسين وتزويج البنات اليتيمات... لم تتجرّأ فرنسا على إلغاء الأحباس في تونس بعد أن عاينت آثاره الكارثيّة في الجزائر، فإلغاء الأحباس العامّة والخاصّة في الجزائر سنة 1844 كانت له عواقب وخيمة بالنسبة للأهالي الذي فقدوا بين عشية وضحاها جميع موسّساتهم، وقد اعترف الفرنسيون بأنّ قرار الحلّ كان هفوة نتج عنه إغلاق المحلّات وتسريح العلماء الذين فقدوا وظائفهم وانحسار دورهم فغرقت الجماهير جرّاء ذلك في الجهالة وأصبحوا تحت تأثير المشعوذين كما تردّى الوضع المعيشي للعائلات ذات الحبس الخاص وانحدرت إلى حالات من الإملاق القصوى⁽¹⁾ وقد أشار إلى تلك النّتائج عبد الجليل الزّاوش في نشرية صادرة سنة 1906 تحمل عنوان «الملكيّة الأهليّة والاستعمار الزراعي». وقد تكون سلط الحماية قد صغت إلى الإنذار المفرّج لرئيس مجلس إدارة جمعيّة الأوقاف البشير صفر الواردة في التّقرير المرسل

(1) بنليفث، الشّيباني: الأوقاف في تونس، مصدر مذكور، ص 134.

إلى المقيم العام بيشون، إذ كتب: «إذا ما تقرر إلغاء الأوقاف الخاصة فسيحكم على سكان الأرياف والأهالي بالهجرة أو العبودية والتحول إلى عمال يعملون فوق الأرض التي أنبتهم»⁽¹⁾.

بخلاف الإدارة الاستعمارية، لم يجد بورقيبة وأعضاده من الطبقة الحاكمة بعد الاستقلال حرجاً في التعاطي بكلّ حزم مع ملف الأوقاف وما توحى به من دلالات رمزية وتاريخية، ولوظائفها الاجتماعية المتعددة. فقد كان التحديث على النمط الغربي والقطع مع الماضي الشرقي عنوان التخلف، وحسابات وجب تصفيتها مع الزيتونيين والزيتونة... كانت الشغل الشاغل لحكام تونس الجدد. لقد كانت جمعية الأوقاف الإسلامية ومنذ تاريخ إنشائها سنة 1874 على يد الوزير خير الدين، تشرف على ثروة عقارية حقيقية، فقد ورد في تقرير اللجنة الخاصة بتصفية الجمعية في جلستها الثامنة يوم 25 جويلية 1956، أنّ عقارات الجمعية تقدّر فيما بين 15-20 ألف عقار بين زياتين وهناشير ومبان، وعند الوكلاء قائمات بالأحباس الراجعة لنظرهم وهي 300 سجل تشمل 90 ألف عقد. وسنة 1944 تشير الإحصاءات إنّ القيمة الجمليّة للأوقاف العامّة والموزعة على كافّة ربوع البلاد، بلغت 2،9 مليار فرنك⁽²⁾.

ومن المثير للدهشة أن تطرح مسألة حلّ الأوقاف قبل حيازة البلاد على الاستقلال التام وفي غمرة اشتداد الخلاف اليوسفي-البورقيبي حول اتفاقيات الحكم الذاتي، كان ذلك في النقاط التي حواها البيان الختامي لمؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد في 15 نوفمبر 1955 بصفاقس حيث دعا إلى:

● تأميم إملاك جمعية الأوقاف، وتسويغ القطع الصغرى بعقود لعدّة أعوام وتحويل القطع الكبرى إلى تعاضديات.

(1) القصاب، أحمد: تاريخ تونس المعاصر، مصدر مذكور، ص 82.

(2) الثليلي، العجيلي: الأوقاف، مصدر مذكور، ص 28.

● تحمّل الدولة تسديد مصاريف القيام بالشعائر الدينية والسهر على المساجد.

● تحجير تحييس الأملاك الخاصة مستقبلا، ومنح القائمة منها للمستحقين الشرعيين على حالتها اقتداء بالتجربة المصرية⁽¹⁾.

هذه النقاط فرضتها قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل ذات التوجه الاشتراكي، ولم يجد بورقيبة بدا من القبول بها لسببين: أولاً لافتقاد الحزب إلى برنامج اقتصادي-اجتماعي واضح، وثانيا لاشتراطات الطّرفيّة التاريخية التي تستوجب مهادنة الاتحاد ومن ورائه الطّبقة الشّغيلة، في وقت استعر فيه الخلاف البورقيبي-اليوسفي.

لذا وبعد اعلان الاستقلال مرّت الحكومة إلى السرعة القصوى ولم تنهها تخوّفات الناس على وضعيّة الأوقاف ودعوات بعض الصّحف والأقلام إلى ضرورة احترام المؤسّسات الإسلاميّة⁽²⁾، عن التعجيل بتصفية الأحباس. فكان أن بادرت السّلطة الوطنيّة الجديدة بضمّ الأحباس العامّة إلى املاك الدولة بموجب قانون 2 مارس 1956، وبإلغاء الأحباس الخاصّة وإحباس الزّوايا بموجب قانون 18 جويلية 1957. وبعد شهرين فقط من اعلان الاستقلال أصدر أوّل رئيس للحكومة التونسيّة بعد الاستقلال الحبيب بورقيبة باسم الباي محمّد الأمين أمرا بحلّ جمعيّة الأوقاف الإسلاميّة، وتأميم الأحباس العامّة، ومنع التّحييس مستقبلا وذلك بتاريخ 31 ماي 1956، بادئا بذلك مشروعه التّحديثي من الأوقاف. وقد أقرّ الفصل الرابع من القانون بعث لجنة على المستوى الوطني ولجان على مستوى الجهات -تتصب بكلّ مركز ولاية- للإشراف على عمليّة التّصفية «علما وأنّ قرارات لجان التّصفية لها صبغة نهائية، حيث أنّها غير قابلة للاستئناف ولها صلاحية التّرسيم بدفتر

(1) بنبلغيث، الشّيباني: بورقيبة والأوقاف، مصدر مذكور، ص 121-135.

(2) المصدر السابق، ص 18 و19.

خانة لأملاك الدولة وتصبح بآئة بعد مضي عشرين يوما من تاريخ صدورها»⁽¹⁾ وتوالت القوانين المتعلقة بتصفية جمعية الأوقاف الإسلامية فبمقتضى أمر علي - مؤرخ في 21 صفر 1376 هـ / 27 / 9 / 1956 م - تم إلغاء - ابتداء من يوم 30 سبتمبر 1956 - كل من المجلس الأعلى للأوقاف، مجلس إدارة الأوقاف، منصب رئيس جمعية الأوقاف والمراقب المالي لديها...

والذريعة التي تعللت بها السلط الحاكمة سواء في حل أراضي الأحباس بأنواعها الثلاثة العامة، أو الخاصة، أو أحباس الزوايا، كانت دوما هي ذاتها: الأوقاف كانت عقبة كبيرة أمام تطور الانتاج لأسباب عديدة، كرفض البنوك إقراض أصحاب الأحباس، وبأنها كانت مجمدة فهي إذن خارجة عن الدورة الاقتصادية⁽²⁾، زد على ذلك الصعوبات المالية التي كان ترزح تحت نيرها مختلف أصناف الموقوفات، وهو ما أفضى إلى عجز دائم ومزمن في موازنات الجمعية منذ مطلع الخمسينات، إلى الحد الذي دفعها إلى الاقتراض من الحكومة لخلاص موظفيها...

وهب أن الأوقاف كانت تشكو من صعوبات مالية، وهذه حقيقة واقعة لا أحد ينكرها، ولكن هذا لا يعد حجة دامغة لاتخاذ قرار خطير كحل الأحباس. ثم أن المشاكل والديون تراكمت منذ سنين عديدة وليست أمرا طارئا، ومردّها بالأساس التدخل المفرط في شؤونها وإثقال كاهلها بجيش عرمرم من الإداريين والمسؤولين من الذين زادت نفقاتهم بإطراد، علاوة عن النهب المنظم المسلط عليها من قبل أطراف عديدة كإدارة الأوقاف والأسرة الحاكمة والسلط الاستعمارية، وتعمق العجز بسبب مخالفات النواب والوكلاء في الجهات. وبدل معالجة متبصرة لتلك الأدواء كان قرار أسيا دتونس الجد بعد الاستقلال، الحل متناسين أن الأوقاف أم لمؤسسات عديدة: اجتماعية ودينية وتعليمية.

(1) التليبي، العجيلي: الأوقاف، مصدر مذكور، ص 31.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 81.

إن بورقيبة رجل قانون، ولكن لم يكن لديه أدنى فكرة عن منظومة الأوقاف إلاّ ربّما الشيء اليسير، وهو الذي لا يؤمن بالمدارس الفقهيّة، سواء اتّفقت أو اختلفت، والذي لم يعرف عنه أيّ ميل للتدين... عمد إلى تجاوز الأساس الشرعي للوقف، والذي متى صحّ صار لازماً لا يباع ولا يشتري، فبأيّ وجه حقّ يصار إلى إلغائه؟ ثمّ أليس تأميم الأحباس اعتداء جليّ على حقّ الملكيّة، ذي الطابع المقدّس في القوانين الوضعيّة والنّظم المعاصرة؟ ثمّ ما دخل الدّولة في تحجير التّحبيس مستقبلاً على مسلم يرتني دوام الأجر ونيل الثّواب عبر التّصرّف الحرّ في ماله؟ وهل من حقّ ولّاء الأمور في ديار المسلمين تحجير المباحات إذا لم تحفّ بها مفسدة؟

قد تكون الثّروة العقاريّة التي تمثّلها الأوقاف، أغرت الحكومة الناشئة - ممثّلة في شخص بورقيبة الذين كان لموقفه الشّخصي الدّور البارز في كافّة قراراتها - بالتّعجيل بوضع اليد عليها، لتحوز بالتّالي على مبالغ معتبرة ترفد بها ميزانيّة الدّولة، خصوصاً بعد قطع فرنسا مساعدتها الماليّة لتونس بتعلّة دعمها للثّورة الجزائريّة. زد على ذلك كثرة الإخلالات التي اعترت نظام الأوقاف، قد تكون من بين دوافع إلغاء الأوقاف... ولكنّ هذه المسوّغات وحدها لا يمكن بأيّ حال من الأحوال، أن تبرّر صنيع الحكومة بالأوقاف المؤثّمة. فقد فوّت في جانب هامّ منها إلى غير مستحقّيها وبمحاباة تامّة من قبل الحكومة لرجال المقاومة المسلّحة وأحياناً لمن ادّعى الكفاح ضدّ الاستعمار وللعائلات المتنفّذة، وبدون قانون يضبط عمليّة التّوزيع. وما إن صدر قرار تصفية جمعيّة الأوقاف حتّى تكرّرت الاعتداءات على أملاك الأوقاف. فقد جاء في رسالة رئيس جمعيّة الأوقاف - محمد المنصف الجويني - إلى الحبيب بورقيبة - الوزير الأكبر رئيس الحكومة بتاريخ 24 / 5 / 1956 - قوله: «... إن قرار حلّ جمعيّة الأوقاف كان له تأثير بعيد المدى بين العموم لاسيّما المجاورين منهم لممتلكات الجمعيّة.....، حيث تسبّب في نكران حقوقها وجراً الأجوار على الاستيلاء على الموقوفات، كما جرّأ العامة على قلع أشجار الزيتون واستعمالها أو بيعها

حطبا وعلى الامتناع عن دفع ما ترتب قبلهم للجمعية وأظهروا في ذلك أنواعا من المعاطلة.....»⁽¹⁾.

وانجرت عن حل حكومة الاستقلال الأحباس إلغاء المحكمة الشرعية التي كان لها صلاحية النظر في شؤون الأوقاف والتي لا تتم صيغها وعقودها ومباشرة الإشراف عليها إلا من قبل قضاة الشرع وعدول المحكمة، وذلك بحجة توحيد القضاء وضمت إلى المحاكم العدلية، ولما تمثله المحكمة من رمزية دينية ولا ارتباطها بالسلطة المرجعية الإسلامية والتي تتناقض في خط مستقيم مع دعاة الطرح العلماني المعتلين سدة الحكم. كما نجم عن الحل إهمال المساجد وهي بالأساس مبان محبسة بنيت في معظمها بأموال الأوقاف، فساءت أحوالها بعد انعدام موارد الأوقاف، فعمد رجال ونساء حتى أجنب في احتلالها، وحولوها في تونس وبنزرت وعلى فترات متعاقبة لا إلى مقرات سكنى كما هي الحجة المقدمة، بل وإلى قاعات لعب ومقاه كما حول البعض منها إلى مقرات شعب الحزب الدستوري الجديد. وتذكر جريدة الاستقلال في عدد 42 الصادر بتاريخ 10 أوت 1956 أن المساجد المغتصبة بلغ عددها 89 وهو ربع مساجد العاصمة أوزيد. أما أراضي الأوقاف المؤتمة من قبل الدولة فقد طالتها أيادي العابثين، فوظفت لخدمة غايات زبائنية، فسوّغت الدولة 120 000 هكتار منها لقدماء المناضلين، وكان المؤمل أن تكون «نواة اصلاح زراعي- كذا- ومنطلق تجربة اقتصادية (تتمثل) في بعث قطاع زراعي رائد يمكن من تطبيق أساليب استغلال جماعية مدروسة»⁽²⁾.

لقد أقر أصحاب القرار السياسي في الدولة الوطنية «إعادة تشكيل شخصية التونسي وإعادة بناء مرجعيته من خلال تبني درجات معينة من

(1) التليبي، العجيلي: الأوقاف، مصدر مذكور، ص 40.

(2) انظر:

العلمنة والحدّاءة في التّعامل مع الدّين»⁽¹⁾ والإسراع باجتثاث الهياكل التّقليدية التي لا تتلاءم والنّفس التّحديثي على النّمط الغربي. وباعتبار الأوقاف نظام ملكيّة وغط استغلال لا يتوافق مع الهياكل العقاريّة وأساليب التملك وتوظيف وسائل الإنتاج ... العصريّة المنشودة، كان قرار حلّها المفاجئ والمدوّي، لأنّها قضت على آلاف العقارات والممتلكات وخصوصا الأراضي الزراعيّة -حسب زعم حكومة الحبيب بورقيّة- بالتّجميد. ثمّ إنّ الرّغبة الأكيدة في تفكيك البنى التّقليدية، في تناغم تامّ مع مفهوم السيادة الوطنيّة كما استبطنه بورقيّة. فالدّولة يتوجّب أن تمدّ سيطرتها إلى كلّ المجالات الحياتيّة بما فيها السّاحة الدّينيّة، وفي هذا الإطار احتكر النظام التّحدّث باسم الدّين وتطويعه لكي يصبح مؤسّسا، فوق بعث مصلحة تابعة لرئاسة الحكومة مباشرة مهمّتها السّهر على الشعائر الدّينيّة ومباشرة شؤون الدّين ومراقبة وعزل القائمين على الشعائر الدّينيّة، كما تمّ إحداث خطّة «مفتي الدّيار التّونسيّة»⁽²⁾. ترافق ذلك مع تبلور نظام رئاسي هيمنت فيه شخصيّة بورقيّة الكاريزميّة التّواقة إلى التّحكم في كلّ مفاصل الدّولة، على الإدارة وخياراتها الكبرى، وسط غياب معارضة حقيقيّة، وانبهار الجمهور وانجذابه إلى شخصه. وقد أوكل «المجاهد الأكبر» و«الرّعيم الأوحد» لنفسه صلاحية الإدلاء بدلوه في مسائل الدّين، متصدّرا للافتاء باعتباره «أمام جماعة المسلمين».

لم تكن المؤسّسة الرّيتونيّة بمنأى عن اجراءات الدّولة ضدّ الأحباس، بل يبدو أنّ الأمر دبر بليل كي يستهدف الرّيتونيين في المقام الأوّل، ف«موظفو الأوقاف من النّواب والوكلاء والعدول والقضاة الشرعيّين متخرّجون من جامع الزيتونة، وذلك بحكم اختصاصهم في العلوم الشرعيّة واللّغويّة»⁽³⁾. وقد أبطلت الدّولة جميع أوقاف جامع الزيتونة بمقتضى الأمر الصّادر غداة

(1) ونّاس، المنصف: الشّخصيّة التّونسيّة، الدّار لمتوسطية للنّشر، الطّبعة الثّالثة، تونس 2014، ص 62.

(2) راجع: نويرة بن دعيّة، أسماء: مفتي الجمهوريّة في تونس، مصدر مذكور.

(3) بنبلغيث، الشّيباني: بورقيّة والأوقاف، مصدر مذكور، ص 69.

الاستقلال، والقاضي بإلغاء نظام الأحباس، وبحل إدارة الأوقاف، بحيث صارت ميزانية الجامع تعين سنوياً من طرف إدارة الشعائر الدينية التابعة لرئاسة الحكومة. إن هذه الاجراءات هدفها وضع حد نهائي للاستقلالية المادية للجامعة الزيتونية، كما اعتادت عليها في الفترة الاستعمارية، ولكي لا تكون الجامعة ذات دور ريادي في الحياة العلمية والثقافية، وهي مؤهلة للعب دور سياسي أيضاً باعتبار الشعبية التي تحظى بها لدى عموم التونسيين.

الدولة الوطنية، تجرأت على تأميم الأحباس وفي ظرف وجيز بمقتضى القوانين المشار إليها سابقاً وفي وقت قياسي في أولى الاجراءات التي اتخذتها لتحديث المجتمع، أما تأميم املاك الأجانب فقد استغرق ثمانية سنوات ولم ينجز بصفة كلية إلا سنة 1964 في غمرة هوس الدولة بالتعاقد والاشترائية، والكثير من تلك الأملاك في الأصل أراض وقفية انتزعها المعمرون بصفة انزال.

أما تصفية مدارس الطلبة، فقد تعهد بها مدير التعليم الثانوي عبد العزيز بلحسن عام 1969 في عهد وزير التربية القومية أحمد بن صالح، حيث صدر قرار بتحويل الطلبة المقيمين إلى المبيت المختلط بشارع علي طراد، وإخلاء المدارس نهائياً في مستهل السنة الدراسية بتعلة افتقادها إلى شروط الصحة والسلامة⁽¹⁾.

ومن المهم الإشارة إلى أن ترسانة القوانين التي صدرت عن الدولة بما فيها التي استهدفت الأوقاف والتي كان له أبلغ الأثر على البلاد طيلة ستين سنة، إنما كانت نتاجاً لثلاث سنوات من الحكم البورقبي الفردي في ظل غياب مجلس تشريعي ذي نفوذ حقيقي من شأنه خلق شيء من التوازن بين السلط. فبين إعلان الجمهورية في جولية 1957 وإلى نوفمبر 1958، وخلال هذه المدة القصيرة أصدر الرئيس بورقيبة 375 قانوناً بدون أية رقابة لرأيه أو قوله أو

(1) المعاوي، علي: ذكريات وخواطر، مصدر مذكور، ص 528.

فعله⁽¹⁾. فالمجلس القومي التأسيسي دام أمر انبعائه قرابة ثلاث سنوات ولم يكن مخوّلاً صلاحيات التشريع، ثلاث سنوات كانت كافية ليتمكن بورقيبة من فرض تمثّيه التغريبي ووضع يده على مفاصل الدولة وإقصاء كلّ من تلوّح له نفسه معارضته داخل الحزب أو على السّاحة السياسيّة، وبذلك لم يجهض بورقيبة فقط تطلّعات المناضلين الذين حرّروا البلاد وسعوا إلى إرساء دولة مدنيّة حديثة، وإنّما بنى دولة متغوّلة كشفت عن نواياها الاستبداديّة منذ الأشهر الأولى لنشأتها⁽²⁾. وكمثال لما نقول نذكر القانون رقم 59-154 المنظّم للعمل الجمعياتي والمؤرّخ يوم 7 نوفمبر 1959، ودون نقاش جدّي وحوار وطني معمّق: هذا القانون يضع قيوداً تتعارض مع الفصل الثامن من دستور 1959 الضامن لحرّيات الرّأي والتّعبير والصحافة والنّشر والاجتماع والتّجمع. فالفصل الرابع من في فقرته الأخيرة ينصّ على أنّ كتابة الدولة للداخلية تتمتع بسلطة استثنائية لمنح أو رفض أيّ تأشيرة⁽³⁾. لذا فإنّ تطبيقات هذا القانون أفضت إلى التّضييق من هامش الحرّيات العامة امام المنظمات الوطنيّة وعجّلت في إنذار الكثير من الجمعيات التي انتعشت خلال الفترة الاستعماريّة، وأدّى التّطبيق إلى دمج العديد منها (العاملة في المجال النسوي والرياضي والمهني... الخ) ضمن هياكل الحزب أو بقائها تنشط تحت وصايته، دون معارضة تذكر بدعوى توثيق عرى «الوحدة الوطنيّة الصّماء»⁽⁴⁾.

إنّ الاقصاء عن عمد للمنظومة الوقفيّة عن أداء دورها الاجتماعي والتّعليمي وحتّى العسكري، المنوط بها... في ظلّ دولة بورقيبة كانت عواقبه وخيمة. فالدولة الوطنيّة التي أخذت على عاتقها تزويد المواطنين بخدمات الصّحة والتّعليم وضمان التّشغيل... الخ، رأت مواردها الوطنيّة تنضب، تحت

(1) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 126.

(2) بن عمّار، الشاذلي: الطاهر بن عمّار كفاح رجل ومصير أمة، مصدر مذكور، ص 507.

(3) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطيّة، مصدر مذكور، ص 101.

(4) انظر:

تأثير الأعباء المالية الثقيلة، وبفعل الخصوصية والإعفاءات الجبائية والامتيازات الجمركية الممنوحة لرأس المال الخاص... فازداد عجز الموازنات العامة، لذا اتسعت مساحة الخصاصة وتجدّرت ظاهرة الفقر.

ومنذ القدم اضطلع الوقف بأدوار اجتماعية لا تخفى على كلّ دارس موضوعي، في مجالات مدّ يد العون للمعوزين وفاقدي السند وإغاثة الملهوفين والمنكوبين ودعم التعليم وتأمين استمرارية المؤسسة المسجدية وضمّان إشعاعها الروحي والاجتماعي والتعليمي... ففي دراسة عن الوقف الإسلامي في عدد من الأقطار الإسلامية، قدمت ضمن أبحاث ندوة «نحو دور تنموي للوقف» نظمتها وزارة الأوقاف الكويتية، بتاريخ 3 - 1 ماي سنة 1993، تتعلق ببعض الأوقاف (104 أوقاف) وبعض الأقطار (مصر، سورية، فلسطين، تركيا...)، وفي فترة زمنية محددة (1940-1947م) الدراسة تمثل نموذجاً هاماً لمقاصد المؤسسة الوقفية والأطراف التي تخدمها، ولا تبعد عن التوجهات العامة للأوقاف الإسلامية... ينتهي الباحث إلى أن الأموال الحبسية تتوزع على المجالات الخيرية، كما يلي : 27% للجياع، 11% للمساجد، 11% للمدارس، 9% لأبناء السبيل، 8% للكتّيب، 7% للتكايا والزوايا، 5% للحرّمين الشريفين، 5% للفقراء والمعوزين، و17% لأغراض مختلفة أخرى.

ومن الواضح أن أكثر من نصف الأوقاف قد تمّ رصدّه لتنمية الإنسان روحياً وعلمياً وسلوكياً، والباقي لتلبية الاحتياجات المادية للإنسان، على وجه المواثقة والمواخاة والرفق والإحسان، لا على وجه الربح والاستغلال والابتزاز.

فإذا كانت الدولة الحديثة قد أصبحت تتكفل بتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية العمومية، من تعليم وصحة وبنيات أساسية وتشغيل وإغاثة للمحتاجين في الظروف العادية وفي حالات الطوارئ والكوارث، وأصبحت تنشئ لذلك وزارات ومؤسسات رسمية لا حصر لها، وترصد لها ميزانيات ضخمة من الميزانية العامة للدولة، فإن الأوقاف حين تتولى إقامة هذه المرافق والمؤسسات وتقوم بتمويلها وتسييرها، فإنها تخفف من

مسؤوليات الدولة وميزانيتها بنسبة كبيرة وقابلة للنمو أكثر فأكثر، وكلما كان هناك تشجيع ورعاية للوقف وللواقفين. وهكذا تتمكن الدولة من تخصيص إمكاناتها للمجالات التنموية التي تعرف خصاصا وضعفاً⁽¹⁾. والمهم في كل هذا ان تجنح الدولة القطرية في أقطارنا الإسلامية إلى التخلي عن نزوعها إلى التسلط والهيمنة وخلق مبادرات الأفراد والمنظمات الأهلية، التي لازالت الدولة تتوجس خيفة منها، ولا بأس من تقنين وجودها ومناشطها، عبر توفي الإطار التشريعي الذي تعمل في كنفه.

أعتقد أنه كان من الممكن الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني، وعلى ما بات يعرف في الغرب بـ «القطاع التطوعي» أو «الخيري» كقطاع يشتغل إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، ولما لا مؤسسة الوقف حيث يمكن الانتفاع بإمكانياتها المالية لتنمية المجتمع. والوقف ليس بدعة في العالم الغربي، وله مؤسساته، ومصارف ريوعه. ومن المصطلحات الغربية المشابهة للوقف في معناها: Endowment-dotatio، والترست (Trust) والترست الخيري (charity trust) أو الترست العام، و Fondation-Foundation.

ففي مجال التعليم العالي، ومن غريب الصدف أن العديد من أرقى الجامعات في عدد من الأقطار الغربية - تتصدّرها جامعات الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك 28 جامعة ضمن الخمسين جامعة الأولى في العالم سنة 2014، تتقدّمها جامعات هارفارد، ومعهد ماساشوتس للتكنولوجيا، وجامعة ستانفورد، وبركلي، وغيرها من الجامعات ذائعة الصيت...⁽²⁾... (و) إذا ما نظرنا إلى مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في الارتقاء بالإنتاج المعرفي، تبين أنها تعتمد أساسا على القطاع الخاص والقطاع

(1) الريسوني، أحمد: الوقف بين أبعاده التنموية وآفاقه المستقبلية، موقع الأستاذ أحمد الريسوني

www.raissouni.ma

(2) انظر:

التبرعي بينما لا يزال القطاع العام في العالم العربي هو المصدر الأساسي في عملية تمويل البحث العلمي وبنسبة تصل إلى 97 % في حين لا تتجاوز هذه النسبة 20 % في اليابان مثلاً و 30 % في الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك بلغ مجموع ما قدمته المؤسسات الوقفية الأمريكية من موارد لفائدة الجامعات 132 مليار دولار في العام 2004 هذا إلى جانب دعمها لقطاع التعليم الأساسي والثانوي. ويزيد حجم الموارد الوقفية لجامعة هارفارد لوحدها - وهي الأشهر في العالم - على 36.9 مليار دولار (انظر الجدول أدناه)⁽¹⁾.

جدول: قيمة أوقاف الجامعات الأمريكية

الرتبة العالمية سنة 2015	الجامعة	قيمة الأصول بالمليار دولار	
		سنة 2005	سنة 2008
6	هارفارد	25.474	36.9
12	يال	15.225	22.9
3	ستانفورد	12.205	17.2
7	برنستون	11.207	16.349
46	جامعة تكساس بأوستن	11.611	16.11
5	معهد ماساتشوسيتس التقني	-	10.1

3 - تضيق الخناق على الزيتونيين بعد غلق الجامعة الزيتونية

واصل بورقيبة اندفاعه في اتخاذ اجراءات «ثورية» قصد منها علمنة المجتمع والأعراف تحت عنوان تحديث الثقافة والمجتمع، ولم تكن نوايا سحب البساط من تحت أقدام الجناح «المحافظ - الرجعي» في المجتمع ممثلاً في الزيتونيين والزوايا والطرق الصوفية، غائبة عن بال القيادة اللائكية التي تسنمت السلطة.

(1) لمعاشي، فتيحة: الوقف وتمويل التنمية البشرية على ضوء التجريبتين الإسلامية والغربية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر - أكادير - المغرب.

انجرّ عن غلق التّعليم الزيتوني وتحويل الفروع الزيتونية إلى معاهد ثانويّة، الاستغناء عن عديد المدرّسين الذين يزاولون تدريس اختصاصات لم يعد لها وجود... فاحيل 40 مدرّسا على التقاعد لا سيما من الذين قضوا ما يزيد عن 30 سنة في العمل.

لقد أصاب حلّ الأحباس التّعليم الزيتوني في مقتل، فجففت منابع تمويله تمهيدا لغلقة بصفة نهائية، وهذا ماتمّ فعليّا سنة 1961. وقد كان لذلك وقع الكارثة على الزيتونيين فهذّدت مصادر رزقهم ومعاشهم وأصبحوا عرضة للاقصاء والتهميش بعد أن فصل العلماء من وظائفهم، ووجد البعض منهم نفسه نزيل السّجون مثل الشّيخ عبد الرّحمان خليف إمام جامع عقبة بن نافع بالقيروان، ومنهم من نزل بمستشفى الأمراض العقليّة وهم أسوياء كالشّيخ مختار بن محمود حتّى يبتلوا بجنون⁽¹⁾ وذنّب الشّيخ أنّه رفض القيام لبورقية عند دخوله لجامع الزيتونة بينما كان هو بصدد شرح حديث لرسول الله ﷺ، وقال: «مقام النّبوة أعلى من مقام الرّئاسة»⁽²⁾.

وهناك طيف آخر من مشايخ الزيتونة وازاء التّضييقات التي فرضها النّظام البورقيبي، اضطرّ إلى مغادرة البلاد مكرها، على غرار الشّيخ محمّد صالح النّيفر الذي قصد الجزائر سنة 1963 غداة حصولها على الاستقلال للاقامة بها. وكان بورقية المنزعج من اشعاع الشّيخ قد دشّن تضييقاته له بتأميم مدرسة البنت المسلمة وكافة فروعها بمقتضى القانون الصّادر في الرّائد الرّسمي سنة 1959، تلا ذلك إقالته من خطبة الإمامة في جامع التّوفيق، كما منعه من خطّة التدريس، وفي الختام أحيل الشّيخ محمّد الصّالح على التقاعد الاجباري في نفس السّنة. وعمد بورقية سنة 1961 بحلّ جمعيّة الشّبان المسلمين وفروعها وإيقاف جميع أنشطتها الشّبابيّة والرياضيّة والنّسائيّة والصّحفيّة، كما تمّ لاحقا اعتقال الشّيخ والتّحقيق معه بتهمة المشاركة في المحاولة الانقلابيّة سنة 1962...

(1) زمزمي: محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، مصدر مذكور، ص 43.

(2) الضّميمير العدد 744 الخميس 15 ذو القعدة 1436 هـ / 3 سبتمبر 2015.

وبالقطر الجزائري وجد الأبواب مفتوحة لممارسة نشاطه الاعتيادي الذي دأب عليه بتونس قبل الاستقلال، فباشّر تدريس الفلسفة الإسلامية في جامعة قسنطينة وقدم الدّروس المسجّدية والإذاعية وفي جمعية الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي⁽¹⁾. ولقي من الشعب ومن المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم الرئيس الهواري بومدين كلّ التّرحاب والتّكريم وحسن المعاشرة حتّى قال الشيخ محمّد صالح: «وجدت نفسي بين قوم أراف بي من أهلي».

وكان أن تجذّر بمرور الوقت تقليد داخل الحزب الدّستوري الجديد منذ مؤتمره سنة 1939، يتمثّل في أنّ المسؤولية الحزبية يجب أن تكون حكرًا على المتخرّجين من الصّادقية ومن فرنسا دون سواهم من الزّيتونيين لأنهم متخلّفون⁽²⁾، وهذا الموقف أملاه الجناح المتغرّب من الدّيوان السّياسي على الحزب... لقد كان بورقيبة يضمّر مقتًا شديدًا للزّيتونيين لازمه خلال سنين حكمه، حتّى أولئك الذين عارضوا صالح بن يوسف وناصروه في قبوله لاتفاقيّات الاستقلال الدّاخلي، من الزّيتونيين وتجاسروا على الكتابة في هذا الشّأن في الصّحف أمثال الشيخ محمّد الشّاذلي النّيفر والعفيف الأخضر ومحمود خروف، ولكن انتهى الأمر بثلاثهم إمّا إلى الاضطرار إلى الهجرة أو الإزدراء والتّهجّم أو اعتزال الحياة السّياسية⁽³⁾ بسبب الإهمال المتعمّد والتضييقات. وتحفل المصادر بروايات لضيق بورقيبة وتأفّفه من الزّيتونيين على قلة عددهم، الذين صادف أن التقاهم في بعض الوزارات أو أثناء تأديته لاحدى الزّيارات لجهات البلاد. وفي وقت تأزّمت فيه العلاقات مع الأقطار العربيّة إثر خطاب بورقيبة في أريحا سنة 1965، وردت توصيات بعزل ديلوماسيين خريجي الجامعة الزّيتونية من مناصبهم بتعلّة أنّهم لا يحسنون إلّا العربيّة. إنّ

(1) العمودوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس، مصدر مذكور، ص 34-36.

(2) الشّابي، علي: صدى الذكريات، مصدر مذكور، ص 208.

(3) المصدر السابق، ص 212.

«هدم هذا الصّرح العلمي»⁽¹⁾ (المقصود الجامعة الزيتونية) والتّشويه المتعمّد لصورة التّعليم الزيتوني والتّشنيع بالزّيتونيين⁽²⁾، ووصمهم بالتّخلّف، وهم الذين أفشلوا خطط الاستعمار في مسح الشّخصيّة التونسية وصهرها في بوتقة الحضارة الغربيّة... كانت له تداعيات كارثيّة. فمع فرض اللّغة الفرنسيّة كلغة أولى للتّعليم والإدارة والآداب والعلوم، وذلك في خرق واضح للفصل الأوّل من دستور 1959، همّشت العربيّة، فهي في نظر النّخب (التّكنوقراط) لغة غير مبدعة، لا تملك من الوسائل ما يجعلها تواكب التطّور التّكنولوجي المعاصر والمساهمة فيه. وأصبح الذين يتقنونها محلّ ازدراء، أمّا رطانة الأعاجم فأصبحت موضع إعجاب وانبهار المستمعين. وتسرّب إلى العاميّة كمّ هائل من المفردات ذات الأصول الفرنسيّة، خصوصاً التّقنيّة، ونجم عن ذلك مزيج لغوي فريد، أبعدت اللّهجة العاميّة عن أفهام أشقائنا العرب في المشرق والمغرب. وانحسر الاهتمام بالعلوم الشّرعيّة، وبحفظ القرآن وترتيله، وبات من المتعذّر أحياناً على ذوي الثّقافة العالية قراءته بشكل سليم، وفي عدد من خطب الوزراء يندر في بعض الحالات تمييزهم بين الآيات والأحاديث، وطيلة العهد البورقيبي لم تنجب البلاد علماً واحداً في علوم الدّين، بخلاف ما كانت تزخر به السّاحة من أساطين أفذاذ ومجدّدين قبل الاستقلال.

لم يفلت رجالات الزيتونة من الإقصاء والتّهميش للاعتبارات المذكورة سابقاً، فكانوا خارج المؤسّسات الرّسمية للدولة، ولم يعبأ بشهرة البعض منهم والصّيّة العالمي الذي اكتسبه، وإسهاماته في النّضال الوطني... وهو ما كشفه السيد الشاذلي العيّاري الذي شغل في وقت ما خطّة وزير التّربية القوميّة حينما قال: «في سنة 1970 كنت وزيراً للتّربية القوميّة، وعندما جئت إلى الوزارة وجدت أنّ وضع أساتذة الزيتونة والفقهاء غير معقول، فهم لا يملكون أيّ اعتراف بوجودهم كأساتذة أمثال الفاضل بن عاشور ومحمّد العربي العنّابي،

(1) بنلفيث، الشيباني: بورقية والأوقاف، مصدر مذكور، ص 114.

(2) ونّاس المنصف: الدّولة والمسألة الثّقافيّة، مصدر مذكور، ص 105.

ورغم تكويني العلمي غربي ولا امتلك خلفية زيتونية فقد استأنت للوضع كثيرا، وقلت للحكومة بأنه لا يعقل أن يكون وضع علماء تونس هكذا، وهم المعترف لهم دوليًا، ووصل اشعاع جامع الزيتونة والفقهاء التونسيين إلى أقاصي الدنيا، وقرّرت آنذاك أن أمنحهم مكانة جامعية، وأعددت النصوص القانونية لذلك، واصطدمت بمعارضة شديدة في الحكومة بدءًا بالوزير الأول وأساتذة الزيتونة المتخرجين من السّربون، وقالوا لي: «كيف تمنح الزيتونيين مكانة جامعية؟» وجدت نفسي بمفردي ولكن نجحت وتمكّنت من تمرير قرارات بتسميتهم كأساتذة جامعيين، وذلك عام 1970 في مجلس الأمة. كما كوّنت في الوزارة مجلسًا استشاريًا جامعيًا وشعبة إسلامية في الدراسات الإسلامية في التعليم الثانوي، وبعد خروجي من الوزارة، خلفني محمد مزالي الذي رغم أنّه معروف بعرويته وإسلامه أكثر منّي إلا أنّه أول شيء قام به هو إلغاء الشّعبة الإسلامية في التعليم الثانوي ومساندة التيار الموجود ضدّ الزيتونيين»⁽¹⁾.

كما استبعد الزيتونيون عن تقلّد مسؤوليات قيادية داخل مؤسسات الدولة الوطنية إلا ما قلّ ونذر، في حين فتح الباب على مصراعيه أمام جماعة تيار التّونسة من النّخبة المنحدرة من النظام التّربوي الفرنسي أو من خريجي التعليم التّونسي المزدوج المنظّم بواسطة اصلاح 1958... تلك النّخب التي وما إن مسكت بمقاليد السلطة حتّى فرضت مشروعًا سياسيًا يبنّي على التّوجّه اللاتّكي. وفعلًا تؤكّد الاحصائيات المتوفرة كيف أنّ تلك النّخب شكّلت أعلى هرم السلطة والإدارة مباشرة بعد الاستقلال، فمن بين 93 وزيرًا أو كاتب الدولة تداولوا على الحكم في الفترة (1956-1980) نجد أنّ 91,4% منهم حاصلون على مؤهل جامعي، ولا يوجد أيّ واحد من بينهم متخرجًا من التعليم الزيتوني. أمّا في فئة الولاة التي تضمّ 78 فردًا، فتخضع للظاهرة نفسها، إذ لا يوجد من بينهم إلا أربعة لهم تكوين زيتوني، وقع استخدامهم مباشرة إثر الاستقلال⁽²⁾.

(1) موسى، آمال: بورقية والمسألة الدينية، مصدر مذكور، ص 177.

(2) لبيض، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة، مصدر مذكور، ص 252.

ولم يكن الاقصاء والتهميش فقط مصير الزيتونيين، بل كان بورقية ينتهز كل فرصة للإضرار بهم والاستهزاء بهم والتحريض على مواطنيه من الزيتونيين بعد سنوات من الاستقلال، ففي سنة 1966 وعلى إثر انعقاد أحد المجالس الوزارية إلتفت بورقية إلى الأمين الشابي وزير التربية في مطلع الاستقلال بما مفاده «ردّ بالك من هاك السقاط - احذر من أولئك الأراذل»، فقال له الوزير: «من تقصد سيادة الرئيس؟ فأجاب قائلاً لا يوجد غيرهم، إنهم الزيتونيون»⁽¹⁾. ويحفل خطاب بورقية المتشنج إزاء الزيتونيين وفي ذروة حملته عليهم وعلى الانتلجنسيا الإسلامية عامة بأوصاف تشي بالتحقير والتخوين والإذلال والإمعان في السخرية من قبيل: التزلف، الذل، الزيف، المحدودية الذهنية، قصورهم عن الفهم، ضعف تكوينهم، الخيانة، الكذب، الضعف، التشبث بحطام الدنيا، مصابيح الظلام، الادعاء، في قلوبهم مرض، منافقون يخربون الإسلام، الخبثاء، العصابة. وتلك المفردات التي طغت على القاموس السياسي لبورقية في تعاطيه مع الزيتونيين، تنبئ عن إرادة حقيقية للاقصاء وتطهير المجتمع من دنسهم، وإيقاف التواصل الرمزي للمجتمع مع أوساط الزيتونيين والثقافة التي ينتجونها.

وفي ذروة هجومه على الزيتونيين لم يجد بورقية حرجاً سواء ساندته الدليل أم لا، في كيل التهم والصاقها بعائلات زيتونية بعينها، سمّاها وذكرها على رؤوس الأشهاد كابن عاشور وجعيط والنيفر وابن مراد من التي خانت القضية الوطنية وكانت ألعبوبة بيد الاستعمار حسب زعمه. واستدل بورقية برسائل سرية ووثائق مطوّلة تكشف خبث سريرة الزيتونيين وانعدام الخلق والقيم لديهم، أطلع عليها الجمهور الواسع من مستمعيه من ذلك:

- ما عرف عن علماء الزيتونة من تزلف للسلط الاستعمارية، فخلال مؤتمر قرطاج الأفخرستي لم يروا مانعاً من أن يدخل المقيم العام حرم الجامع

(1) الشابي، علي: صدى الذكريات، مصدر مذكور، ص 212.

الأعظم، ووقف لتهنئته أحد المشايخ الذي قال: «أنت أشرف من وطئت قدماه هذا المحل الشريف».

- الفتوى التي أوردها ليون روش في مذكراته، وكان روش قد عين قنصل لفرنسا في تونس وعمل قبل ذلك ولمدة طويلة مع الأمير عبد القادر الجزائري كترجمان. والفتوى تنسب إلى شيخ الطريقة التيجانية محمد التيجاني بطلب من روش الذي جاء لتونس سنة 1841 ووضع بين يدي الشيخ «كمشة من النقود الذهبية الجميلة» - والقول لبورقيبة - وتكفل الأخير باستصدار فتوى تدعو الجزائريين إلى إلقاء السلاح، والرضوخ والاستسلام لحكم الأجنبي بعد أن يثسوا من الانتصار، وبعد ذلك طبع الفرنسيون نص الفتوى وأمطروا بها الجزائريين.

- نص الرسالة التي بعث بها الشيخ محمد الصادق النيفر في 26 جويلية 1917 إلى الكاتب العام الفرنسي روا، يستجدي فيها عطف روا كي يعينه في تعيينه عضو في المجلس المختلط، وكان في هذا المجلس نواب ونواب مساعدون. ويظهر أن روا وعده بأن يعينه وأعلمه أنه عيّنه عضوا نائبا، ولكنه لما تأمل وجد شخصا آخر أولى قانونا بالتعيين، وقد أسهب الشيخ في ذكر أفضال خدماته لفرنسا، ومن جملة ما قال: «إنني مخلص لفرنسا، لي خدمات جلية قمت بها... إنني منسوب إليكم وليس لي وسيلة غيركم»⁽¹⁾. وقد ضمن رسالته قصيدة في مدح الكاتب العام، مطلعها:

يحيا علاك ممتعا بالعافيه يا من سما فوق العقول الساميه

ولم يفت في عضده فشل محاولته الأولى، فعاود الكرة مرة أخرى برسالة مؤرخة في 13 ماي 1919⁽²⁾.

(1) موسى، آمال: بورقيبة والمسألة الدينية، مصدر مذكور، ص 171-173.

(2) عباس، محمد الهاشمي: بورقيبة ونويرة ذكريات ومذكرات، مصدر مذكور، ج 3-4 ص 118-

- التّشهير بالفتوى تحت الطلب التي صدرت في جويلية 1917 عن الشّيخ أحمد بيرم للمجندّين التّونسيين، الذي حملوا للالتحاق بجبهات القتال إلى جانب فرنسا في الحرب العالميّة الأولى، تبيح لهم عدم صيام شهر رمضان والقضاء بعد الحرب بقياس امرهم مع المسافرين. كما عرّض بورقيّة وبطريقة تهكّمية على فتوى نفس الشّيخ للعمال التونسيين الذين أرسلوا لتعويض العملة الفرنسيين المنخرطين في الجنديّة.

ويعدّ الخطاب الذي ألقاه بورقيّة في 8 فيفري 1961 عقب مظاهرة القيروان - سيأتي ذكرها فيما بعد - أشدّ الخطب لهجة في التّطاول على ذوات مشائخ الزيتونة وسبّهم وقدحهم والتّشهير بهم، في ذلك الخطاب صبّ بورقيّة جام غضبه على محرّك الفتنة ومثير الشّغب حسب زعم السّلط الشّيخ عبد الرّحمان خليف إمام جامع عقبة، فوصفه بزعيم العصاة، وبالخبيث، وبصاحب نيّة فاسدة، وبأنّه هو وعصابته أناس أشبه بالذين أصابهم مسّ من الجنّ... والأحكام هذه تتعدّى شخص الشّيخ خليف وتعمّم لتشمل كافّة الزيتونيين و«إياك أعني فاسمعي يا جارة».

4 - نتائج إلغاء التعليم الزيتوني والهجمة على الهوية

إنّ ضرب الجامعة الزيتونيّة وتحجيم دورها في التعليم وفي إفراز النّخب والذي ترافق مع إرساء دعائم نظام أحاديّ كرّس هيمنة الحزب الواحد على مفاصل الدّولة والمجتمع، أفضى في آخر المطاف إلى تصحّر ثقافي عن المنابر الاعلاميّة التعدّد والتنوّع الذين ميّزا العهد الاستعماري، فلقد صدر في تونس بين 1881 وسنة الاستقلال 338 جريدة ودوريّة ناطقة بالعربيّة أو بالعبريّة و975 جريدة ناطقة بالفرنسيّة، وفي سنة 1920 على سبيل المثال كانت تصدر بتونس 52 جريدة ودوريّة (18 بالعربيّة والعبريّة و34 بالفرنسيّة)⁽¹⁾ هذا الزّخم وهذا التنوّع المثير للصّحافة المكتوبة والذي ترافق مع علوّ سقف الحرّيات، ويا

(1) التّيمومي، الهادي: تونس 1956-1987، مصدر مذكور، ص 78.

للغربة أصبح أثرا بعد عين بعد الاستقلال، بعد تنالي غلق الصحف وتقلص حرية التعبير كالجلد المتيبس وفرض رقابة بلهاء على المصنّفات الثقافية. ومن الطرائف التي رواها محمد مزالي عندما كان رئيسا لاتحاد الكتاب التونسيين، تدخله الشخصي لدى الوزير الأول الهادي نويرة في جويلية 1973 لإلغاء قرار منع النشر الذي أصدرته وزارة الداخلية في حق مسرحية «ثورة الزنج» لعز الدين المدني، وذلك لكثرة ورود عبارة «تحيا الحرية» في المسرحية⁽¹⁾. وفي 2 جانفي 1981 أخذ بورقيبة قرارا بإقالة وزير الثقافة فؤاد المبرع بعد مشاهدته لمسرحية «منصور الهوش» والتي تصوّر مقاوما تجاسر على حمل السلاح ضد الاستعمار أثناء الحرب العالمية الثانية، واعتبر الرئيس أنّ مآثر هذا المناضل البسيط إهانة لشخصه بالذات، ففيه وحده تنحصر قيم البطولة والشّهامه، ومن الغد وبعد العرض استدعى بورقيبة الوزير وأنبه بأبشع الشتائم وهذّده بباكيته (عكّازه)⁽²⁾.

لذا والحال هذه كسدت بضائع السوق الثقافية ولم تنجب البلاد طيلة العهد البورقيبي الذي امتدّ على ثلاثة عقود سوى النزر اليسير من رجال الصحافة والإعلام والفكر والثقافة من الذين يتميزون بخصوصية الطرح وفردته، عدا عن بعض المتشّبعين بالثقافة الغربية الذين وبتأليفهم بالفرنسية أسهموا في إغناء الثقافة الفرنسية أكثر من الثقافتين الوطنية والعربية. وهذا الرّكود لا يقارن بالتنوع المثير وبالديناميكية المشهودة التي انتابت ربوع البلاد قبل 1956، حيث شكّل الزيتونيون مكوّنا رئيسيا ومسهما وبغزارة في بثّ الحركة داخل الحياة الثقافية. فقد أعطى الزيتونيون للبلاد التونسية وللأمة الإسلامية خيرة علمائها المتخصّصين في العلوم الشرعية من قبيل الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور صاحب أكمل تفاسير القرآن «التحرير والتنوير» والذي خطّه في ثلاثين جزءا. كما أنجبت الزيتونة ألمع الشعراء والأدباء أمثال أبي القاسم

(1) مزالي، محمد: نصيبي من الحقيقة، مصدر مذكور، ص 359.

(2) المصدر السابق، ص 352.

الشّابّي والعربي الكبّادي ومحمّد ماناشو ومصطفى خريّف، وزوّدت الحركة الوطنيّة بأبرز قادتها كالشّيخ الثّعالي ومحي الدين القليبي والشّيخ محمّد الفاضل ابن عاشور والشّيخ محمّد الصّالح النّيفر والشّيخ الشاذلي بن القاضي من الذين شاركوا في مختلف مراحل تطوّر الحركة الوطنيّة وأطروا النّضالات السياسيّة والاجتماعيّة... ومن قبل كان للزّيّتونيين الفضل في انجاح تجربة خير الدين الاصلاحية التّربويّة بإنشائه للمدرسة الصّادقيّة سنة 1875، واضطلعوا بدور هامّ في ترسيخ الحضارة الإسلاميّة وعلوم العربيّة في أذهان من تتلمذ في المدرسة ببثّ الرّوح القوميّة في نفوسهم والاعتزاز بتاريخهم .

إنّ السّياسة الثّقافيّة للدّولة الوطنيّة ذات الطّابع الإرادي التي توخّتها النّخبة التي اعتلت سدّة الحكم عام 1956، والرّامية إلى تغيير الأنماط السلوكيّة القديمة وزحزحة العقليّات، كي تتوافق مع التّحديث الغربي...أفضت إلى تبدّلات عميقة في البنى الذهنيّة والوعي العام للتّونسي ونظرته إلى ذاته ومقوّمات هويّته. ويعدّد عالم الاجتماع عبد الوهاب بوحدية في إحدى مقالاته التي نشرت في صحيفة لومند ديبيلوماتيك - عدد ماي 1969 الانعكاسات السلوكيّة والقيميّة النّاجمة عن التّغيرات الجذريّة التي طرأت على تديّن التونسيين وطرائق فهمهم للإسلام بعد 13 سنة من كنس النّظام البورقيبي «للهاكل القضائيّة والسياسيّة والاقتصاديّة لإسلام ظلّ في تراجع»... ويحصر هذه الانعكاسات في الآتي:

- فقدان المؤسسات الدينيّة ورجالاتها لقوّة التّأثير، بسبب الدّعاية المنهجية ضدهم، لارتباطاتهم المزعومة بالنّظام الاستعماري .

- تغيير النّظرة إلى العلاقات الجنسيّة، والتّجاسر على الدّعوة إلى المعاشرة الجنسيّة قبل الزّواج .

-تغيّرات على مستوى الهندام، وشيوع ارتداء الفتيات للتّنورة القصيرة، وتقلّص دور «الحشمة» كضابط للسلوك .

- مجلّة الأحوال الشخصية وما حوته من اجراءات ثورية، حتما جعلتها متقدمة على مثيلاتها من التشريعات المتعلقة بالمرأة في الوطن العربي، ولكنّ النظر إلى المرأة ككائن كامل الأهلية ومساوي للرجل... لا زالت تعيقه ترسبات الماضي المتعلقة بدونية مكانة المرأة. لذا فخلخلة نظام القيم التقليدي، انجب ظواهر الطلاق المتفشية وتفكك أسري ملحوظ، وأفضى إلى لباس التونسية والتونسي صفات خلقية سيئة كالنفاق والأنانية والأتكالية.

- ضعف مواظبة التونسيين على أداء الصلاة قياسا بالمجتمعات المشرقية.

- تزايد عدد مفطري الصيام في شهر رمضان، وبالأخص بين الشباب والطلبة والموظفين، أي النخبة. علما وأنه وبعد الاستقلال تم إيقاف العمل بكافة التسهيلات التي اعتاد نظام الحماية إعطائها للصائمين كعمل نصف اليوم، والتساهل في أداء الموظفين لمهامهم، ورخص الراحة المتكررة الممنوحة⁽¹⁾.

وكان بورقيبة في خطبه المشهورة التي اذيعت سنة 1960 وبسط فيها فهمه لموضوه صوم رمضان وبعد ان اعите الحيلة وأعوزه الدليل الشرعي الداعم لرأيه الشاذ الداعي إلى افطار رمضان، أوأ إلى مسألة غاية في الأهمية ارتكزت عيها سياسته في كل مرة اتخذ فيها إجراءا يتوقع أن يحدث رجّة نفسية، ألا وهي المراهنة على الشباب وعلى عامل الزمن، فقال في إحدى تلك الخطب: «...إذا لم أستطع النفاذ إلى قلوبكم واقناع عقولكم لاتباع نظرتي وكانت ضمائرکم غير مرتاحة لكونكم سائرين على تعاليم الله، ولم أقدر على اقناعكم لتكونوا مطمئنين... (ف) إنني مؤمن ومعتقد بأن هذه البذور التي وضعتها لا بد أن تعطي أكلها وإن لم يكن في هذه السنة فبعد عام أو اثنين»⁽²⁾

(1) انظر:

Le monde diplomatique mai 1969; Des mutations profondes affectent la religiosité - www.monde-diplomatique.fr

(2) خطب الرئيس 6 و8 فيفري 1961، نقلا عن محمد الهاشمي عباس، مصدر مذكور، ج3-4 ص

إذن بذور التّطاول على ركن صيام رمضان ودعوة النّاس على الإفطار بتعلّة انجاح معركة الجهاد الاقتصادي، هذه البذور يبدو أنّها نمت بعد سنوات ليست بالكثيرة وأنبّت جيلا من الشّبان على درجة من الاستخفاف بشعائر الدّين وطقوسه.

تقليدياً اضطلعت المساجد التي كانت تعمل باعتبارها مؤسّسة ذات أدوار مختلفة، لا فقط في التّعليم والتّربية الرّوحية بل وفي التّنشئة الاجتماعيّة، ترافق المرء من المهد إلى اللّحد. أمّا في العهد البورقيبي فقد تقلّص دور المساجد إلى أبعد الحدود امام انحسار عددها بسبب غلق الكثير منها في أعقاب حلّ الأحباس خلال السّنوات الأولى للاستقلال، ولم تكتف الدّولة بذلك بل حجّرت بعث المساجد في حرم الجامعات أو المبيّات الجامعيّة، وكان أوّل مسجد بعث في مبيّت باردو الجامعي للبنين سنة 1970، أسّس خصّيصاً لمجموعة من الشّبان الأتراك أرسلوا لتعلّم اللّغة العربيّة في معهد بورقبة للغات الحيّة، ولم تفلح السّلط في غلقه بعد مغادرة الأتراك في السّنة الموالية بالنّظر إلى الحركة الاحتجاجيّة الطلابيّة على بساطتها⁽¹⁾. ومع بدايات الصّحوة الإسلاميّة في مستهلّ عقد السّبعينات طفقت المساجد تنتشر في الكليّات والمبيّات الجامعيّة، ولم تكن إقامة الصّلوات والمواظبة عليها بالأمر الهين بين المجموعات الشّبابية الطّلابيّة الإسلاميّة، حيث لا قوا صنوفا من الصّد والسّخرية والاستهزاء، فالصّلوات والمساجد لم تكن شيئا مألوفاً بين الأوساط الطّلابيّة آنذاك. ففي المبيّت الجامعي بالمنزه كانت تباع في مشربه قوارير الجعّة ويسكر الطّلاب حتّى الثّمالة في جلسات اللّهُو. وعندما وفد الطّالب صالح بن عبد الله صحبة المنصف بن سالم وجمعة قراجة وطالبوا بقاعة للصّلاة، ويوم استجابت الإدارة ورفع الأذان، تمّ قذفهم بقوارير الجعّة وشتّمهم ومحاولة منعهم كأنّما الحدث فضيحة صادمة للطّلاب وللمبيّت على حدّ السّواء. وكان إقامة أذان الصّلاة أوّل مرّة في كليّة العلوم بتونس في

(1) بن عيسى، الحسين: البورقيبيّة والهويّة، مصدر مذكور، ص 300.

فيفري 1972، مثار استغراب الطلبة والأساتذة وسببا للانقطاع عن الدّروس، علما وأنّ عدد المصلّين في البداية لم يزد عن ثلاثة أنفار⁽¹⁾.

وقد لفتت الانحرافات السلوكيّة الصّادمة للدين لدى الشّباب التونسي والطلّابي اهتمام حتّى أوساط الحزب الحاكم المحافظة منها بشكل خاصّ، التي عزت ذلك إلى هنات ومواطن ضعف المنظومة التّربويّة والابتعاد عن الدين، وأثارت المخاوف من انسلاخ الناشئة عن انتمائها الحضاري. فالتّحركات التي قادها اليسار الطّلابي في ديسمبر 1966 وخاصّة في مارس 1968، اومأت إلى الطّلبة الدّستوريّين في مؤتمرهم المنعقد في 1972 إلى رفع شعار التّعريب مجدّدا ومن ضمنه تعريب المواد الانسانيّة اعتمادا على الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وطالبوا بـ «تعميم الشّعبة الإسلاميّة... بصفتها تضمن لشبابنا شخصيّة العربيّة الإسلاميّة وتبعده في نفس الوقت عن المذاهب اللاتكيّة والملحدة وعن الذّذبذبة والزّيف والشّعارات الأجنبيّة عنّا»⁽²⁾.

إنّ إلغاء التّعليم الزيتوني بالجامع الأعظم وفروعه قضى نهائيا على دور تلك المؤسّسات في تخريج الأئمّة والخطباء والعلماء وحملة القرآن الكريم، حتّى أصبح متعذّرا ايجاد من يجيد تلاوة كتاب الله أو من يتقدّم امامة النّاس في الصّلاة أو اعتلاء منابر الجمعة، وأصبح الجهل أحيانا بأبسط المعارف الدينيّة سمة مميّزة لعامة التونسيّين، وكان ينظر إلى الشّاب المتدين نظرة ازدراء وسخرية وكأنّه اهل... بخلاف ما كان عليه الأمر قبل الاستقلال، فقد كان التّلميذ الزيتوني مهما بلغ مستواه الدّراسي في الزيتونة مرشّحا للامامة والخطابة، بحكم حفظه لكلّ القرآن أو نصفه على الأقلّ، ولما يحمله من العلوم الشرعيّة التي درسها وتكفيه لتولّي هذه الخطّة ويؤمّ النّاس في صلواتهم ويفتيهم في مسائل دينهم⁽³⁾.

(1) ضيف الله، محمّد: الطّلبة التونسيّون، مصدر مذكور، ص 73.

(2) العمدوني، لطفي: الحركة الإسلاميّة في تونس، مصدر مذكور، ص 43-44.

(3) رويس، الشّيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مصدر مذكور، ص 28.

إنّ مشروع بورقيبة التّحديثي القائم على دفع التّونسي على هضم القيم الغربيّة التي تقطع مع الدّين، وتمثّلها في أنماط عيشه وتفكيره، فاقمت الاضطرابات السلوكيّة كما أسلفنا القول، فاستشرى العنف بمختلف أشكاله الرّمزي واللفظي والمادّي، وأصبح له رجالته المتميّزين من المنحرفين الذي بلغ بعضهم شهرة مدويّة أمثال «علي شوّرب» في السّتينات، وراج بينهم استعمال السّلاح الأبيض، الذي يترك خدوشا ظاهرة في جسد الضّحيّة، ويفضي أحيانا إلى القتل الحيني. وطغت الرّغبة في الاثراء الدّاتي العاجل والحرص على تحصيل المال بأيّ وسيلة وبلوغ «الوجاهة الفجئيّة»⁽¹⁾، وتقلّصت قيم القناعة والاعتدال في الاستهلاك والادّخار، وراجت انماط الاستهلاك البذخي المستورد لدى الفئات عالية الدّخل وحاكتها في ذلك الطّبقة الوسطى، وشاعت أشكال استفزازيّة من الثّقافة الغربيّة مثل افلام الجنس والاقبال على المسكرات والتّجاهر بالافطار في رمضان، وبلغ الفحش في الكلام حتّى التّطاول على الدّات الالهية على مرأى ومسمع من الجميع. وأمام تعمّق القطيعة بين المواطن والدّولة المتغوّلة التي أصبح ينظر إليها كأداة هرسة وقمع، استشرت عقليّة «رزق البيليك» التي ترجمت عبر التّقاعس في العمل وارتفاع نسب التّغيّب وضعف المردوديّة، والتّعامل مع الأملاك العامّة بسلبية وبلا مبالاة، والتّعدي عليها والحاق الضّرر بها في أوقات الاضطرابات والقلق. وتكرّر هذا في أكثر من مناسبة، فعلى سبيل المثال وازاء املاءات التجربة الاشتراكيّة التّعاضديّة خلال السّتينات، وبعد قرار تعميم التّعاضد ليشمل كامل الأراضي الزراعيّة - 4،1 مليون هكتار سنة 1969 - ردّ المزارعون الذين ألحقت قطعهم بوحدات الانتاج التّعاضديّة الفلاحية المسيرة من قبل الدّولة، ردّوا الفعل بحرق المحاصيل، وتخريب المكثات ومعدّات الرّي، وقطع خطوط الهاتف والإنارة الكهربائيّة... وتكرّر مشهد الاعتداء على الملك العام في أكثر من مناسبة أفصحت عن توتر المناخ الاجتماعي.

(1) ونّاس، المنصف: الشّخصيّة التّونسية، مصدر مذكور، ص 93.

5 - دور الزيتونيين في نشوء الحركة الإسلامية المعاصرة بتونس وتطورها

مهما قيل في توصيف الشخصية التونسية من كونها غير مقاومة للأوضاع الصعبة... وميالة إلى التكيف مع الظرفيات القائمة بشيء يضمن السلامة الشخصية، ولذلك وجب إدراجها اجمالاً «ضمن فئة الشخصية المنحجرة التي... تهرب من تحمل التبعات غير الإيجابية»⁽¹⁾، وفي ذلك شيء من المبالغة لا محالة، فإن المجتمع الأهلي المهّد في هويته بازاء «تحديث مغشوش» غاب عنه المضمون السياسي، ونحى منحى اقصاديًا للدين⁽²⁾ لم تعزه وسائل الرد. فقد تباينت ردود فعل الزيتونيين ازاء المشروع التغريبي لبورقيبة، وتراوحت بين المواقف الشخصية وتحريك الشارع عبر الالتحام بالتحركات الشعبية. ومن نماذج الصنف الأول تخلي الشيخ البشير النيفر عن الامامة والخطابة سنة 1961 بعد ان رفض القيام بصلاة العيد في اليوم الذي ضبط من قبل الدولة بمقتضى طريقته الحسابية في تعيين الأشهر القمرية، بدلا عن الرؤية المعتادة التي تسير عليها البلدان الإسلامية. كما لم يجد مشايخ آخرون من الزيتونة حياء هذا التضييق بدا من الهجرة، فهاجر الشيخ محمد الصالح النيفر إلى الجزائر، وانتقل الشيخ عمر العداسي إلى ليبيا بعد أن تعطلت الدروس في جامع الزيتونة، ليزاول التدريس في الجامعة الإسلامية بالبيضاء.

ولم تعد صفوف الزيتونيين شخصيات تجاسرت علنا على توجيه النقد اللاذع لتوجهات الحكم الجديد، والتصدّي لها احيانا خصوصا مع التعدي الصارخ لبعض لاجراءات الدولة على مسلمات في الدين، وأشهر الأمثلة قضية الصوم. وكان بورقيبة قد دعا صراحة إلى افطار شهر رمضان في ثلاث خطب شهيرة ألقاها سنة 1960 (خطاب 8 فيفري 1960 وخطاب 17 مارس 1960 وخطاب القيروان 3 سبتمبر 1960) للاستعانة على خوض المعركة

(1) وناس، المنصف: الشخصية التونسية، مصدر مذكور، ص 67.

(2) الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية بتونس، دار المجهد للنشر والتوزيع، تونس 2001،

الاقتصادية. وبعد خطابه بالباريوم وبعد اجتهاده في اصباح طرحه بالمؤيدات العقلية والنقلية، كلف بورقية المفتي الشيخ محمد العزيز جعيط الذي كان حاضرا، باعداد فتوى تفصيلية بهذا الشأن. غير ان المفتي كان منسجما مع ثقافته الإسلامية، فأكد في فتواه على ان الصوم ركن ثابت معروف من الدين بالضرورة واجب على كل مسلم، وان من لا يؤدي فرض العين هذا يعتبر مارقا من الدين خارجا عن جماعة المسلمين، ثم ذكر المفتي على سبيل الحصر بالرخص المعروفة التي تجيز الافطار وليس من بينها الجهاد الاقتصادي مرتكز بورقية في قرائته لمسألة الصوم.

ولما لم ينسجم نص بيان المفتي مع منطق التحديث البورقيبي، وبالنظر إلى تردّي الرئيس في مأزق لا يحسد عليه، كانت ردّة فعل الرئيس قويّة فأحال الشيخ جعيط على المعاش بدعوى بلوغه السنّ القانونيّة للتقاعد، وبقي المنصب شاغرا زهاء عامين كاملين، حتّى سنة 1962 تاريخ احداث منصب مفتي الجمهورية.

ولعلّ المظاهرات الصّاخبة التي جدّت بالقيروان يوم 17 جانفي 1961 لتعبّر أحسن تعبير عن حالات السّخط الشعبي في تعدّي النّظام البورقيبي على الهويّة ... فحسب بعض الدّارسين فإنّ الأحداث ليست تعبيرا ظرفيا عن الدّعوة إلى افطار رمضان فحسب، بل تعكس استياء اتراكم بفعل «الثّورة الثّقافية» على الطّريقة البورقيبيّة والتي مسّت الهويّة في الصّميم. وملخص تلك الأحداث أنّ اهالي المدينة شعروا بالانزعاج على اثر انتهاك حرمة جامع عقبة بن نافع من قبل فريق تصوير أجنبي، بعد أن سمحت السلط الجهويّة لمنتج أمريكي ايطالي بالتقاط صور لشريط سينمائي بصحن الجامع تضمّن مشاهد لخيول تركض في بهو المسجد، واتّهم الشيخ عبد الرحمان خليف بأنّه كان وراء هيجان المدينة بعد أن رفع شعار «الله أكبر والاسلام ديننا». وكان الشيخ خليف الامام بالجامع منذ 1955 والذي عين في خطّة مدير الفرع الزيتوني بالقيروان، دأب على توجيه انتقادات صارمة لنهج السلطة في التعامل مع الدين. وقد أسفرت

الأحداث عن سقوط أربعة قتلى من الأهالي وقتيل من الحرس الوطني . وفي تعليقه على الأحداث، في خطاب 8 فيفري 1961، اجتهد بورقيبة في تجريدتها من خلفياتها الدينية، مقتصرًا على ذكر شعار واحد ردّده المتظاهرون وهو «الله أكبر، ما يميشش». وقد رأت صحيفة لومند في عدد يوم 19 جانفي 1961 في المظاهرة «أول مؤشر خطير لمعارضة الأوساط الدينية للسياسة اللائكية التي يتبناها بورقيبة» وذات دلالات دينية جلية⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة أن هذه المحاولات في التصدي للتعدّي على الهوية في العهد البورقيبي، ظلت حالات شخصية منفردة أونابعة عن شعور بالضميم لدى عموم الناس بسبب الصدمات التي كالتها بورقيبة لهويتهم الدينية، ولم ترق إلى مستوى العمل المنظم المهيكل في إطار جماعات على غرار الجماعات الإسلامية التي نشأت بالشرق العربي وشبه القارة الهندية. ومع سنة 1961 تكون قد انتهت المعارك التي خاضها كل ذي نفس غيور على الإسلام، بعد أن أسكت بورقيبة ودولته المتسلطة أصوات مناوئيه، وساد جوّ من الاطمئنان داخل التخب المتغربة واخذتها العزة بالنفس في اخماد أي نفس احتجاجي ذي طابع ديني إلى الحدّ الذي حدا بعالم الاجتماع عبد الباقي الهرماسي في محاضرة له سنة 1969 إلى القول: «لقد بلغت الحداثة في تونس من العمق والاتساع درجة لم يعد ممكنا ظهور تيار إسلامي»، لذا شكّل نشوء الحركة الإسلامية في تونس صدمة للبعض، وخيب توقعات البعض من الدارسين.

إنّ انبعاث الحركة الإسلامية في تونس في مطلع سبعينات القرن المنصرم قطعًا لم يخلق من فراغ، وأنما كان نتاج تضافر عوامل متعدّدة منها ما هو خارجي كالهزيمة المدوية للعرب في حرب 1967 (ما يعرف بالنكسة) وتهافت الخطاب القومي العربي الثوري الحالم. ولكنّ المعطى الداخلي كان له الاسهام الأكبر، وفي مقدّمته اخفاق تجربة التعاضد وما طرحه الاخفاق من اعادة النظر في المنوال التنموي ومراجعات فكرية وسياسية. هذه التحوّلات الراديكالية

(1) البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية، مصدر مذكور، ص 104.

اهتبلها كفرصة الشّباب المسلم لتكوين نواتات ضمّت الجيل الأوّل من شباب الصّحوة الإسلاميّة، محاولين ربط الصّلة مع شيوخ الزّيّتونة الذين كانوا حذرين قبل هذا التاريخ من اتّخاذ أيّة مبادرة دعويّة تثير غيظ بورقيّة. وفي طليعة هؤلاء الشّيوخ كان أحمد بن ميلاد الذي اقنعه الشّباب بتنظيم حلقة للدّروس بإحدى مساجد تونس العاصمة اقتصر الحضور فيها على عدد قليل في البداية، لكن سرعان ما اتّسع العدد. ويبدو أنّ تشكيل الشّيوخين أحمد بن ميلاد وحسن الخياري حلقات للدّروس بالجامع الأعظم، استنهض همم المشايخ من جديد، فكانت للشّيوخ الخياري حلقة أخرى بجامع السّبخة، وللشّيوخ محمّد الأخوة حلقة بمنفلوري، والشّيوخ محمّد الطّيب التّليّلي حلقة بباردو، وللشّيوخ علي الأصرم حلقة بالكرم، وللشّيوخ محمّد الزّغواني حلقة بجامع سبحان الله⁽¹⁾. وهكذا لعب هؤلاء المشايخ دوراً رياديّاً في عودة الرّوح إلى المساجد من جديد.

ولم يكتف شباب الصّحوة بأحياء حلقات الدّروس في المساجد بعد انقطاع التّعليم الزّيّتوني، بل سعوا إلى التّصديّ إلى بعض الآفات الاجتماعيّة التي تفشّت في ظلّ غياب الوازع الدّيني، كأفة سبّ الجلالة. فكانوا - وعلى رأسهم الشّباب عبد الفتّاح مورو - وراء تحرير عريضة في الشّان سنة 1965 وقّعت عليها جموع غفيرة من متساكني المدن والأرياف قارب عددهم 100 ألف موقع، ورفعت العريضة إلى كاتب الدّولة للرّئاسة الباهي الأدغم، التي تسلّمها من أصحاب المبادرة ببرود. وتواصلت جهود الشّباب المتديّن - أبرزهم كان عبد الفتّاح مورو وأحميدة النّيفر، وصلاح الدّين الجورشي والتحق بهم راشد الغنوشي بعد أن عاد إلى تونس سنة 1969 - لكسب أنصار جدد للفكرة الإسلاميّة من بين الشّباب التّلمذي والطلّابي، وتكاثرت حلقات الدّروس العلميّة والفقهية التي تعقد في المساجد أواخر الأسبوع لاجتذابهم وخارج المساجد عكف الشّباب على دعوة النّاس إليها وتعليمهم الصّلاة

(1) العمدوني، لطفي، الحركة الإسلاميّة، مصدر مذكور، ص26.

وتلقينهم المبادئ الايمانية القاعدية. واكتسبوا معرفة اعمق بأساليب الدعوة واستقطاب المصلين والتائبين من خلال احتكاكهم بوفد من جماعة الدعوة والتبليغ قدم من بنغلادش إلى تونس داعياً يتقدمهم الشيخ روح القسط سنة 1969، وطاف بمختلف انحاء البلاد قبل ان يتم منعه.

وشاءت الأقدار ان يزور الشيخ محمد صالح النيفر تونس سنة 1969 قادماً من الجزائر، بعد ان تناهت إلى مسامعه الأخبار حول نوايا النظام البورقيبي في الانفتاح السياسي بعد فشل تجربة التعاقد، فأتيحت له فرصة الاتصال بشباب الصحوة الإسلامية والتنقل بين حلقاتهم، فسرّ لما رأى واعتبر ذلك ايذاناً بانبعث اسلامي حقيقي، فاتخذ قراره بالآي يعود إلى الجزائر. وفي بيته داوم الشيخ محمد صالح على استقبال فتية الحلقة، وانضمّ لمجلسهم الشيخ عبد القادر سلامة، فصارت لهم لقاءات أسبوعية منتظمة، وقد تحولت الجلسات إلى منتدى أسبوعي يخوض في مواضيع عدّة كالفقه والسياسة والعقيدة والفلسفة والتاريخ والقضايا الراهنة... وقد كان للشيخين الزيتونيين محمد صالح النيفر وعبد القادر سلامة دوراً مهماً في توجيه هؤلاء الشبان وتشكيل وعيهم الإسلامي، حيث أسهما في نقل التراث الاصلاحى التونسي، فامتزج لدى الجيل الأول للصحوة الإسلامية مع الفكر الاصلاحى الوافد من المشرق ممثلاً في اعمال حسن البنا وسيد قطب وأبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي ومحمد اقبال... علاوة على تراث المفكر المجدد مالك بن نبي والعلامة علاّ الفاسي، مع لزوم الانفتاح على تيارات الحداثة الغربية⁽¹⁾.

ورغم تضيقات النظام البورقيبي الذي لم ير ضرورة لانبعث أي جمعية ذات خلفية اسلامية، كان لشيخ الزيتونة ومبادرات فردية دور في انبثاق جمعية المحافظة على القرآن الكريم سنة 1966، فقد استغل الشيخ محمود الباجي الدستوري الانتماء، صداقته الحميمة بوزير الثقافة الشاذلي

(1) العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس، مصدر مذكور، ص 37-39.

القليبي، كي يقنع الأخير بورقية بالحاجة إلى تمثيل تونس في المسابقات العربية والإسلامية لحفظ القرآن الكريم. وهكذا نشأت الرابطة، وما ان حازت على الترخيص القانوني حتى عين على رأسها الشيخ المحدث الفقيه محمد الشاذلي النيفر، الذي لم ير غضاضة في انتساب عبد الفتاح مورو ورفاقه من النشاط في تحفيظ القرآن وتقديم حلقات في مواضيع مختلفة.

وكان للشيخ الشاذلي النيفر والشيخ محمد الحبيب المستاوي دور مهم في ادخال حركية على المشهد الديني عبر المبادرة بتأسيس املاءات منتظمة في جهات البلاد، وتركيز دروس دينية وتنظيم مسابقات قرآنية. يبدو أن هذه الحركية التي تلازمت مع صعود الشباب لتولي المكتب التنفيذي للجمعية على اثر أول مؤتمر انتخابي في غرة جانفي 1971، يبدو أنه أثار فزع السלט والحزب الحاكم، فكانت حلقة الاملاء القرآنية بالجامع الكبير بن عروس التي انطلقت مع عطلة صيف 1971 وضمت خمسة آلاف طفل يتلقون الاملاء على يدي الشيخ عبد الفتاح مورو، فرصة للانقضاض على الجمعية بتركيبها الجديدة، فاستدعى مدير الحزب الحاكم محمد الصياح الشيخ الشاذلي النيفر ليخيره بين رفت هؤلاء الفتية أو غلق الجمعية، ففضل الشيخ الخيار الأول⁽¹⁾.

في خط مواز لمعركة استعادة المساجد من قبضة الدولة واحياء ادوارها المختلفة، أينعت الصّحوة الإسلامية ظاهرة ارتداء الحجاب الزّي الشرعي للمرأة المسلمة، الذي امتد بسرعة قياسية ليغزو المعاهد والكلّيات ومؤسسات الدولة، وأصبح يشدّ الانتباه في شوارع المدن التونسية. وينظر مؤرخو الحركة الإسلامية بشيء من التقدير إلى هند شلبي أستاذة التفسير وعلومه بجامعة الزيتونة سابقا، باعتبارها من اوائل نساء تونس المثقفات اللواتي ابدن تمسكا بالحجاب، وان كان حجاب الأستاذة هند شلبي طريفا نوعا ما يتمثل فيما كان يسميه فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر رحمه الله بالزي الشلبي،

(1) العمدوني، لطفي، الحركة الإسلامية في تونس، مصدر مذكور، ص 40-41.

وهو عبارة عن سفساري ولكنه ملفوف مشدود بكيفية تسهل معها الحركة ويتحقق بها الستر الشرعي المطلوب، زي لم تستورده هند شلبي وانما اقتبسته من الموروث التونسي⁽¹⁾.

ولربّما أكثر ما خلد في أذهان معاصري تلك الحقبة، حول الأستاذة هند شلبي القائها لخطاب الاحتفال بذكرى ليلة القدر من رمضان (كان ذلك في غرة أكتوبر 1975) في تقليد سنوي اعتاده الرئيس بورقيبة منذ مجيئه للحكم، حيث اعتاد على الاستماع بمعية ضيوفه إلى محاضرة دينية. وفي تلك السنة كانت المناسبة غير عادية، فمسؤولو الحزب الاشتراكي الدستوري أرادوا أن يعطوا صورة اسلامية للنظام البورقيبي خصوصا بعد الانتقادات التي سمعتها زوجة الرئيس خلال زيارتها للمملكة العربية السعودية من قبل المسؤولين حول الطابع اللاديني للنظام، فكانت الفرصة مواتية لتقديم شابة ورعة مستقيمة تتولى إلقاء المحاضرة. جلس الرئيس التونسي الراحل في الصف الأمامي يستمع إلى محاضرة الأستاذة هند شلبي التي كانت تبث مباشرة ويشاهدها الآلاف. ولكن تلك المحاضرة كانت مختلفة عن سابقتها: إذ كان بورقيبة يعتبر التجربة التونسية استثناء ويتحدث في كثير من خطابه عن أن المرأة المحرومة في البلاد العربية الأخرى من حقوقها، تحظى في تونس بحقوق تضاهي نظيراتها الأوروبيات منذ عام 1956 حين أقر قانون الأحوال الشخصية. بيد أن بورقيبة كان على موعد مع مفاجأة صادمة، حيث هاجمت المحاضرة التي ظهرت متحجبة مفاخر النظام في تحرير المرأة، وتنظيم الطلاق، والإفطار في رمضان، بل ووصفتها بالمناقضة للدين، وانتهت بالدعوة للعودة إلى منابع الدين الأصيلة. جُنّ جنون الرئيس مما حدث، وتساءل كيف أمكن لهذه المحاضرة أن تقول ما قالت من دون أن يدقق في خطابها أحد قبل القدوم. وأحس بورقيبة بمرارة ما كان يظن أنه تحقق عبر التعليم وتطوير

(1) انظر:

الأنظمة والقوانين للاقترب من الحداثة الغربية، كل ذلك يتلاشى بموجب خطاب يعتبره «رجعياً»⁽¹⁾. وقد اعترت الزعيم الدهشة من تيار متدفق داخل المجتمع التونسي يحمل بين جنبه الكثير من الأفكار الإسلامية التي لم تقص عليها سياسات التغريب المنهجية من قبل النظام... ولم يدر بخلده أن الحجاب بما يحمله من رمزية دينية سيعاود الظهور من جديد، وهو الذي أجاب عن استفسار بعض النسوة الحاضرات في مؤتمر الاتحاد الوطني للنساء التونسيات يوم 13 أوت 1974 حول الحجاب، فأرد بورقيبة بكل طمأنينة بأنه مسألة لا قيمة لها.

في مساجد تونس العاصمة ومنذ مطلع السبعينات تتالى تأسيس حلقات الدّروس والقاء المحاضرات، وقد اشرف عليها الشيخ محمد صالح التيفر وعبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي، واستطاعت ان تستقطب جموعاً من الشّباب التلمذي والطلّابي تزايد عددهم باستمرار. وفي الكليات والمعاهد العليا دبّت حركيّة مشهودة بين الشّباب الإسلامي الذين تنامت اعدادهم باطراد، وأصبح وجودهم ممّيزاً ملفتاً للانتباه، وراوح نشاطهم بين حضور الصّلوات الخمس جماعة في اوقاتها والدّعوة إلى الصّلاة وإلى الإسلام والقاء الدّروس الدّينية والمحاضرات في الميئات الكبرى (رأس الطّابية، باردو، متوالفيل) وفي أغلب الكليات، وكان من بين أبرز المحاضرين الزيتونيين الشيخ محمد صالح التيفر والشيخ الحبيب المستاوي صاحب مجلّة نور الإسلام... الخ وتدرّج نشاط الطّلبة الإسلاميين نحو الانشغال بقضايا الشّان العام عبر مداخلاتهم المتكرّرة في الاجتماعات الطّلابيّة العامّة.

وهكذا ظلّت المجموعة الشّبابيّة الإسلاميّة تعمل وفق منهاج جماعة الدّعوة والتّبليغ بضع سنوات أي الاجتماع في المساجد لتدارس آيات القرآن الكريم واحاديث النّبّي عليه السّلام، والانطلاق من المساجد لدعوة النّاس من

(1) صحيفة الشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني 6 يونيو 2012 العدد 12244، aawsat.com

الشوارع المحيطة والأسواق والمقاهي ومختلف الفضاءات كالأفراح والمآتم ... لو عظهم وترغيبهم في الصلاة والاستقامة وتنقية العقائد من الانحرافات والضلالات. ولكن تبين أنّ هذا الأسلوب يتناسب مع ساحة عمل مفتوح كالهند والباكستان وبلاد الغرب، ولكنه لا يتناسب مع بلد محكوم بنظام الحزب الواحد المتطّرف في فرديته وعلمايته، لذا ومع الاتّساع العددي للنواة الصّلبة والتمدّد المجالي اللّاف لنوات العمل الإسلامي إلى الجهات، نما وعي تلك المجموعة بضرورة الانتقال من تنظيم عفوي إلى بعث تنظيم مهيكّل يستوعب الجسم الجديد ويديره بشكل دقيق. فوق ترتيب لقاء تأسيس في عطلة الربيع اواسط شهر مارس 1972 بمنزل الشيخ عبد القادر سلامة في سانية مرناق حضره مشرفو الخلايا ومنسقوا العمل بالجهات وأشرف على تنظيمه الأساتذة الثمانية: راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وصالح بن عبد الله وصالح كركر والفاضل البلدي واحميدة النيفر وحسن الغضبان وصالح الدين الجورشي. وانبثقت عن هذا المؤتمر الجماعة الإسلامية بتونس برئاسة راشد الغنوشي، كحركة إسلامية تنشط في كنف السّرية، تتبنّى قراءة وسطية معتدلة على منوال المدرسة الاخوانية، وأرسى المؤتمر الدّعائم التنظيمية والهيكلية للجماعة. وجاء المؤتمر الأوّل للجماعة الاسمية في أوت 1979 بضاحية منوبة من تونس العاصمة لكي يستكمل الجوانب القانونية الداخلية وتقرير جملة من المسائل الحيوية تتعلّق بمسمّى الحركة ومواعيد عقد المؤتمر وانتخاب رئيس الحركة وأعضاء مجلس الشورى والمكتب التنفيذي والقانون الأساسي وطبيعة العلاقة بالتنظيم الدولي للاخوان المسلمين الذي انتظمت الجماعة الإسلامية بتونس كعضو فيه منذ 1974... وقد تطوّرت الجماعة بمرور الوقت وتأثّرا بتغيّرات الظرفية الداخلية، تحت مسمّى حركة الاتّجاه الإسلامي التي برزت للوجود في 6 جوان 1981، وتكوّنت هياكلها التأسيسية من خمس وعشرين فردا برئاسة الشيخ الزيتوني محمّد صالح النيفر⁽¹⁾.

(1) العمدوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس، مصدر مذكور، ص 81-121.

وهكذا وبعد سنوات من التهميش والتغيب القسري من طرف النظام البورقيبي، يعود الزيتونيون من جديد هذه المرة من بوابة الحركة الإسلامية التي اضطلعوا بدور لا يستهان به في نشوئها وتطورها، وأفلحت في التحوّل وبمرور الوقت إلى معارض جذريّ لخيارات الدولة الثقافيّة وسياسات التّغريب واللاحاق الحضاري. واستحالت إلى طرف رئيسي في المعادلة التّونسيّة بعد أن عمّ وجودها مختلف الفضاءات، ولم يمض زمن طويل حتّى طغت على المشهد السّياسي بتونس ظاهرة الاستقطاب الثنائي النّاجمة عن تمايز طرحي النظام والحركة الإسلاميّة التي استطاعت انضاج خطابها لتقبّل مكتسبات الحداثة من مقولات الديمقراطية والمجتمع المدني... في وقت بدا نجم اليسار بالأفول وطفق تأثيره يتقلّص.



الخاتمة

إنّ التعايش بين دعاة التّغريب - وعلى رأسهم الحزب البورقيبي - والزيتونيين داخل المجتمع التونسي، استمرّ ردحا طويلا من الزمن في ظلّ هيمنة الاستعمار على مقدّرات البلاد، وكان الطرفان يمثلان بحقّ أهمّ القوى الاجتماعيّة والثقافيّة، تقاربا في أوقات وتباعدا في أوقات أخرى، ولكنّ السجلات بينهما كانت ذات طابع ثقافي وسياسي بالأساس، ومردّها تمايز المرجعيّات والخلفيّات الايديولوجيّة، وفي تقديرنا كانت تلك التّجاذبات ظاهرة صحيّة تنمّ عن عمق الحراك الذي كان يصطرع داخل المجتمع . ولكنّ هذا الصّراع الحضاري انقلب رأس على عقب، وتحوّل إلى خطط استئصال من قبل الدّولة الوطنيّة الناشئة لطرف فاعل ألا وهو الطرف الزيتوني، فبورقية ليبرالي التوجّه للنّخاع كان يرى وجوب اقضاء أثر الزيتونيين على المجتمع التونسي لأنهم ولايمانهم بضرورة التّغريب والتمسك بالدين الإسلامي، متّسمون بالانغلاق والتّعصب وبالعقم الفكري، وقد استعمل في عمليّته الاستئصاليّة تلك اكراهات الدّولة سواء عبر ترسانه هائلة من القوانين والقرارات الحكوميّة، أو بواسطة قمع الدّولة، المحتكر الشرعي الوحيد للعنف.

ويبدو أنّ المسارات السياسية والثقافية لدول الجوار المغربي كانت مغايرة تماماً لما حصل في تونس، ففي المغرب الأقصى ظلّ حزب الاستقلال الذي أسّسه علّال الفاسي خريج جامعة القرويين، وبالنظر إلى رصيده النضالي المتأثري من اسهامه في معركة الاستقلال، ظلّ أبرز مكونات الساحة السياسية ومشاركاً في الحكم بأقدار متفاوتة حسب الفترات. ولأنّ الدين وانتساب الأسرة العلوية الحاكمة إلى آل البيت كانا من بين مصادر شرعية النظام، لذا كانت السياسات الثقافية المنتهجة في تناغم مع الخلفية الثقافية والحضارية للشعب المغربي بشكل عام، بمعنى لم نشهد تصادماً فجاً مع الهوية. أمّا في الجزائر فقد صعد إلى الحكم بعد الاستقلال زيتونيّ التكوين الرئيس محمد بوحروبة (المعروف بالهوارى بومدين)، وتولّى زيتونيتون حقائب وزارية مؤثرة من أمثال ابراهيمي الملي وأحمد توفيق المدني. ولم تحل خيارات الدولة الاشتراكية في المجال الاقتصادي دون احترام لهوية البلاد العربية الإسلامية، فبقيت المؤسسات الإسلامية قائمة الذات لم تمس كالأوقاف والتعليم الديني وحافظت على ادوارها الموروثة، بل وتبلور جناح ذو جذور عروبية اسلامية داخل الحزب الحاكم : جبهة التحرير الوطني، كان له دور مؤثر في توجهات البلاد على مختلف الصّعد.

وفي حين لازالت مؤسستا الأزهر والقرويين تؤدّيان دورهما التاريخي وتضطلعان بدور بارز في تكوين الأئمة والخطباء والعلماء، فإنّ الاخفاء القسري للتعليم الزيتوني بالبلاد التونسية قد أفضى إلى نتائج كارثية تمثلت في تشوّحات على مستوى الوعي بالهوية، وانجرّ عن ذلك انحرافات سلوكية بالجملة لأجيال طلب منها أن تتجرّع فقط من كأس الغرب وحضارته. ليس ادلّ على الأزمة الحضارية التي يتخبّط في مستنقعها الشعب التونسي واجياله الصاعدة وإلى الآن: ارتفاع معدلات الجريمة والعنف بمختلف أشكاله الجسدي واللفظي والرمزي، وتفشي ظواهر الغشّ والرشوة والتّحيل، علاوة على حالات الطلاق التي تنامت بنسق تصاعدي مخيف بشكل بات ومنذ

مطلع الثمانينات يهدّد مستقبل العائلة التونسية... الخ. وبعد أن كانت تونس أعموداً يحتذى به في انتشار الفكر الإسلامي النّير الوسطي المعتدل بفضل اعلام النّخبة الزيتونية، وجدت ظواهر التطرّف والغلوّ الديني بعد عقود من الحداثة المزعومة ومن عصرنة الثقافة والمجتمع والتعليم، وجدت بيئة ملائمة تمدّدت في ظلّ الفراغ الروحي المقيت وسياسات التعدي على الهوية في العهد البورقيبي، ومحاصرة التدين وتجنيف منابعه في عهد المخلوع ابن علي وتنامي الشعور لدى الشّباب المتدين بأنّ الهجمة تستهدف الإسلام في طقوسه ورموزه ومناضليه... كلّ ذلك جعل تونس البلد المسالم المتسامح، ومنذ مستهلّ الألفيّة الجديدة، منصّة انطلاق المتطرفين في مختلف الاتجاهات للالتحاق بالمقاتلين في شتّى الجبهات ولدعم صفوف المنظمات الارهابية شرقاً وغرباً. ففي تقرير أممي قدّر خبراء الأمم المتّحدة أنّ عدد التونسيين الذي التحقوا ببؤر التوتّر ومناطق النزاع في كلّ من العراق وسوريا وليبيا، بـ 5 500 شابّ تونسي... من بينهم 4000 تونسي في سوريا وبين 1000 و1500 في ليبيا و200 في العراق و60 في مالي و50 في اليمن، و625 عائداً من بؤر التوتّر هم تحت طائلة الملاحقة العدليّة أو القضائيّة. وحسب تصريحات رئيس الحكومة الحبيب الصّيد أمام مجلس نواب الشّعب في أحد جلسات الحوار مع الحكومة، 15 ألف شابّ تمّ منعهم من الالتحاق بصفوف داعش وجبهة النّصرة، وبلغ عدد الملاحقات الأمنيّة والمداهمات اليوميّة بعد عمليّة باردو (يوم 18 مارس 2015 التي استهدفت السّياح) المئات، أمّا الايقافات وحجز الأسلحة والمتفجّرات فكانت بالجملة⁽¹⁾.

وقد احتدم الجدل حول أنجع الطرق الآيلة للتعامل مع ظاهرتي التطرّف والارهاب، وثمة اجماع بين قادة الرّأي والمختصّين والعقلاء أنّ المقاربة الأمنيّة وحدها لا تكفي، بل لا بدّ من تفعيل دور المطارحات والسّجلات الفكرية والاقناع بالحسنى لأنصار التيارات التكفيرية، وذلك لن يتمّ إلّا

(1) الموقع الالكتروني لجريدة الصّباح التّونسيّة، عدد 16 جويلية 2015 www.assabah.com.tn

انطلاقاً من المنظومة الإسلامية، واعتماداً على قوّة بيان المنقول من النصوص الشرعية أولاً وبالتوازي مع الركون إلى حجة المنطق والعقل، والتوجّه إلى حملة الفكر المتطرّف في السجون والمعتقلات والدخول معهم في حوارات لثيهم عن معتقداتهم الخاطئة، على شاكلة ما حصل مع منتسبي الجماعة السلفية المقاتلة في ليبيا وقبلهم أنصار وقادة الجماعة الإسلامية في مصر. وفي البلدين المذكورين آنفاً، تلك الحوارات آتت أكلها واقتنع رواد الفكر المتطرّف بضرورة اجراء مراجعات جذرية لطرائق تفكيرهم وأساليب عملهم السابقة، وبعد حوارات معمّقة في السجون أصدروا خلاصة ما وقع الاتفاق عليه: الرجوع عن تكفير الدولة والمجتمع، نبذ أسلوب العنف، والقبول بوسائل العمل المدني كالأحزاب والمشاركة في الانتخابات.... الخ. ولنا في تونس في المدرسة الإسلامية الزيتونية الوسطية، وفي حملة التراث الزيتوني من علماء الوسطية التجديديين المستقلين عن دوائر السلطة، خير سند في هذا المجال. فعمليات إلغاء الدّروس ومحاصرة أديّات الحركة الإسلامية الوسطية، والتضييق على رموزها، لن تزيد دعاة التطرف إلاّ اصراراً على نهجهم المتشدّد في تكفير الدولة والمجتمع وتسويغ حمل السلاح عليهما⁽¹⁾.

تمّ بحمد الله

(1) الأبيض، أحمد: ظاهرة الإرهاب.. محاولة للفهم (5)، جريدة الضمير، العدد 744 الخميس 19

ذو القعدة 1436هـ / 3 سبتمبر 2015.

مصادر الكتاب ومراجعته

I - الكتب

1 - باللغة العربية

- أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد بتاريخ 1-3 ديسمبر 1999 حول: الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية اعداد وتقديم د. عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات زغوان، أفريل 2000.
- الأجهوري، محمّد رضا: الجذور التاريخية لمجلة الأحوال الشخصية - الطبعة الأولى تونس أفريل 1999 .
- البورصالي، نورة: بورقيبة والمسألة الديمقراطية 1956-1963، نقوش عربية تونس 2016.
- التركي، عروسيّة: الحركة اليوسفيّة في تونس 1955-1956 - مكتبة علاء الدين، صفاقس 2011.
- التيمومي، الهادي: تونس 1956-1987 / دار محمّد علي للنشر تونس الطبعة الاولى 2006.
- الثعالبي، عبد العزيز: تونس الشّهيدة، تعريب سامي الجندي، دار القدس الطبعة الأولى، بيروت 1975.
- العجيلي، التليلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، منشورات كلية الآداب منوبة 1992.
- * الأوقاف العامة بالبلاد التونسية: من انتزاع الاستعمار إلى إلغاء دولة الاستقلال، دراسة محمّلة من الانترنت.
- الحدّاد، سالم: الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين لبؤام والتّصادم، جريدة الشعب ديسمبر 2011.
- الحسني، اسماعيل: نظرية المقاصد عند الإمام محمّد الطاهر بن عاشور نسخة محمّلة من الانترنت.

- الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت 1986.
- * العقل الأخلاقي العربي / المركز الثقافي العربي الدّار البيضاء الطبعة الأولى 2001.
- * تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثالثة 1988.
- الجابري، محمد صالح: الأدب الجزائري في تونس - بيت الحكمة قرطاج 1991 ج 1.
- الأسطل، يونس: ميزان التّرجيح في المصالح والمفاسد المتعارضة، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا 1996 نسخة محمّلة من الانترنت.
- الشّهستاني، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل / دار المعرفة بيروت الجزء الأول.
- الرديسي، حمادي ونويرة، أسماء: الرّد على الوهابية في القرن التاسع عشر، نسخة محمّلة من الانترنت.
- الشّابي، علي: «صدى الذكريات» نقوش عربية، الطبعة الأولى تونس 2010.
- الشّابي، منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح / نقوش عربية د.ت.
- الرّيسوني، أحمد «نظرية المقاصد عند الامام الشّاطبي» المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتّوزيع - بيروت الطبعة الأولى 1992.
- * الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، منشورات جريدة الزّمن الدّار البيضاء 1999.
- العمدوني، لطفي: الحركة الإسلامية في تونس أطوار من النّشأة والمحاکمات السّياسية الكبرى 1965-1980، د.ت.
- الغابري، عبد الباسط: صوت الطّالب الزيتوني - مركز النّشر الجامعي 2011.
- * تونس العميقة، الدار التونسية للكتاب الطبعة الأولى 2014
- الغنوشي، راشد: من تجربة الحركة الإسلامية بتونس / دار المجتهد للنّشر والتّوزيع تونس 2011.
- الفاسي، علّال: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي نسخة محمّلة من الانترنت.
- القليبي، الشاذلي: أضواء من الذاكرة - الكلمة الحرّة، ديمتير تونس 2014.
- القرضاوي، يوسف: السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مكتبة وهبة القاهرة الطبعة الرابعة 2011.
- القصاب، احمد: تاريخ تونس المعاصر - الشركة التونسية للكتاب الطبعة الأولى 1986.

- الندوة الدّولية الثالثة عشرة حول: استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الاستعمار، المنعقدة بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006 -جامعة منوبة تونس 2010.
- الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة والحركات الوطنية في المغرب العربي، المنعقدة بتونس يومي 5 و6 ماي 2002 / جامعة منوبة تونس 2003.
- السّمعلي، عبد القادر (1933-2008): مذكرات مقاوم / دار نهى للطباعة والنشر صفاقس 2010 .
- الزّغل، حامد: جيل الثورة ذكريات مناضل، دار سراس للنشر تونس نوفمبر 2001.
- الزّيدي، علي: تاريخ النظام التربوي للشّعبة العصرية الزيتونية (1951-1965) منشورات مركز البحوث في علم المكتبات والمعلومات تونس 1986.
- * الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904-1945 -كلية الآداب والعلوم الانسانية صفاقس 2007 .
- * دراسات في تاريخ التعليم بالبلاد التونسية، منشورات منتدى الفارابي للدراسات والبدائل صفاقس 2014.
- العياشي، مختار: الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر، مركز النشر الجامعي 2003.
- * في تاريخ المدرسة التونسية، مركز النشر الجامعي، تونس 2012.
- المحجوبي، علي: انتصاب الحماية الفرنسيّة بتونس، دار سراس للنشر تونس 1986 .
- المعاوي، علي: ذكريات وخواطر- منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية متوبة 2007.
- المتاعي، حسن: الشّيخ محمد الفاضل بن عاشور، مركز النشر الجامعي 2010.
- المنصّر، عدنان: دولة بورقيبة -دار أمل للنشر والتوزيع صفاقس 2007.
- المستيري، أحمد: شهادة للتاريخ، دار الجنوب، تونس، 2011.
- المستيري، سعد: المنصف باي ترجمة هشام القروي - دار الأقواس للنشر تونس الطبعة الأولى 1991.
- الشاذلي، عمر: بورقيبة كما عرفته - الطبعة الأولى أوت 2013
- السّوفي، عمّار: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي / تونس مارس 2006.
- الزّليطني:محمد حفطي، الزّعيم علي الزليطني سيرة ونضال، صامد للنشر والتوزيع صفاقس د.ت. 145.

- بنبليغيث، الشيباني: بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، الأطلسية للنشر -تونس 2003.
- * جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914-1943، مكتبة علاء الدين صفاقس الطبعة الأولى فيفري 2005 .
- * «بورقية والأوقاف» مكتبة علاء الدين -صفاقس 2009.
- * الأوقاف في تونس من تأسيس الوزارة إلى الاستقلال، مكتبة علاء الدين صفاقس الطبعة الأولى 2008.
- بن عاشور، محمد الفاضل: الحركة الأدبية والفكرية في تونس في القرنين 13-14هـ / 19-20م، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، بيت الحكمة قرطاج 2009.
- بن عاشور، محمد العزيز: جامع الزيتونة المعلم ورجاله، دار سراس للنشر تونس 1991.
- بن عمار، الشاذلي: الطاهر بن عمار كفاح رجل ومصير أمة - تونس الطبعة الأولى 2015.
- بن عيسى، الحسين: البورقية والهوية - مكتبة تونس، تونس الطبعة الأولى 2015 .
- بن ميلاد، أحمد ومحمد مسعود ادريس «الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية» الجزء الأول، بيت الحكمة، قرطاج 1991.
- بلخوجة، الطاهر: الحبيب بورقية سيرة زعيم د.ت.
- بويحي، الشاذلي: الحياة الأدبية بإفريقية في عهد بني زيري، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون الطبعة الأولى المجلد الثاني.
- توفيق محمد مقبل، فهمي: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث، نسخة محمّلة من الانترنت.
- تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تاليف نخبة من الأساتذة الجامعيين بإشراف الأستاذ خليفة الشاطر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس 2007.
- حجي، لطفي: بورقية والاسلام، دار الجنوب تونس 2004.
- رافق، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني، كلية الآداب جامعة دمشق 1988-1989.
- رويس، الشيخ محمد الطاهر: ذكريات طالب زيتوني، مكتبة تونس الطبعة الأولى تونس 2015.

- زمزمي: محمد الهادي مصطفى: تونس الإسلام الجريح، د.ت.
- ضيف الله، محمد: أواخر الزيتونيين وجوه وأدوار وعلاقات - مكتبة تونس الطبعة الأولى تونس 2016.
- * الطلبة الزيتونيون ومخاضات الوطن في منتصف القرن العشرين، مكتبة تونس الطبعة الأولى تونس 2016.
- طبّابي، حفيتظ: البناء الوطني وتحديات الاستقلال، الدّار التونسية للكتاب تونس الطبعة الأولى 2011.
- عبّاس، محمّد الهاشمي: بورقية ونويرة ذكريات ومذكرات، ميديا كوم للنشر تونس الطبعة الأولى 2010.
- عبد الله، الطاهر: الحركة الوطنية التونسية، دار المعارف للطباعة والنّشر، تونس، الطبعة الثانية د.ت.
- عبد المولى، محمود: المناضل الشيخ محمّد المختار بن محمود والحركة الزيتونية، وزارة الثقافة والمحافظة على التّراث والمركز الوطني للاتّصال الثقافي الطبعة الأولى نوفمبر 2009.
- لبّيص، سالم: الهوية الإسلام، العروبة، التّونسة - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى 2009.
- لمعاشي، فتيحة: الوقف وتمويل التنمية البشرية على ضوء التجربتين الإسلامية والغربية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر - أكادير المغرب.
- مناصرية، يوسف: الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي 1919-1934 / دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى بيروت 1988.
- مزالي، محمّد: نصيبي من الحقيقة، دار الشّروق القاهرة الطبعة الأولى 2007 .
- موسى، آمال: بورقية والمسألة الدينيّة / دار سراس للنّشر تونس الطبعة الثانية 2011.
- نويرة بن دعيّة، أسماء «مفتي الجمهورية في تونس»، دار سراس للنّشر تونس 2001.
- نويرة، الحبيب: ذكريات عصفت بي، دار سراس للنّشر تونس 1992.
- ونّاس، المنصف: الشّخصيّة التّونسيّة، الدّار المتوسّطية للنّشر الطبعة الثالثة تونس 2014.

2 - باللغة الفرنسية

- ABDEL MOULA ;Mammoud :L'université Zaytounienne-tunis 1971
- Achour ; Habib : Ma vie politique et syndicale ;Alif Tome 1
- Balta ,Paul : le Grand Maghreb des independances à l'an 2000 ;Laphomic –Alger 1990
- Camille Bégué-le message de Bourguiba-Ed.Hachette-1972.
- Moalla ,Mansour :L'etat tunisien et l'independance-cérès productions Tunis 1992.
- Michel Camau et Vincent Gaisser :Habib Bourguiba,la trace et l'héritage; Editions Kartala 2004.

II - الجرائد والمجلات والمواقع الكترونية

1 - باللغة العربية

- أكاديميا السنة الأولى عدد 7-9 جويلية-اوت-سبتمبر 2012
- الإسلام ويب، موقع الكتروني: islamweb.net
- المجلة التاريخية المغاربية العدد 61-62.
- لومند ديبلوماتيك اوت / سبتمبر 2016
- المجلة التاريخية المغاربية العدد 75-76 ماي 1994.
- الضمير العدد 744 الخميس 15 ذو القعدة 1436 هـ / 3 سبتمبر 2015
- الضمير العدد 744 الخميس 19 ذو القعدة 1436 هـ / 3 سبتمبر 2015، الأبيض، احمد:ظاهرة الارهاب..محاولة للفهم
- روافد العدد الخامس 1999-2000 .
- صحيفة الشرق الأوسط، الموقع الالكتروني 6 يونيو 2012 العدد 12244، aawsat.com
- الموقع الالكتروني لجريدة الصباح التونسية، عدد 16 جويلية 2015. www.assabah.tn.com
- عز الدين الصّباغ، لمياء: الصّوفيون والتّصوّف في المغرب العربي حتّى القرن الرّابع / مجلة كلية العلوم الإسلامية المجلد السابع 2014، الموقع www.iasj.net
- مجلة دعوة الحقّ الصّادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية العدد 221، الموقع الالكتروني: www.habous.gov.ma

- مجلة التفاهم: رضوان السيد "مقاصد الشريعة بين أصول الفقه والتوجهات النهضوية" السنة التاسعة خريف 2011 .
- الرّيسوني، أحمد: الوقف بين أبعاده التنموية وآفاقه المستقبلية، موقع الأستاذ أحمد الرّيسوني www.raissouni.ma
- ✽ فتوى تاريخية للعلامة الشيخ محمد رشيد رضا: الخلافة والخليفة ومدى أهلية شريف مكة، موقع الأستاذ أحمد الرّيسوني raissouni.ma
- موقع تاريخ الإسلام، islamstory.com/ar ،
- موقع ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeth.com
- موقع مجالس الاقلاع، poem.afdhl.com،
- موقع طريق الإسلام ar.islamway.net
- موقع دار الافتاء المصرية، dar-alifta.org
- موقع : www.startimes.com
- موقع الأستاذ مالك بن نبي www.binnabi.net
- موقع ferkous.com/home
- موقع www.el-mouradia.dz
- موقع المرصد التونسي للاعلام / tn www.almarsed.net
- موقع اسلام ويب islamweb.net

2 - باللغة الفرنسية

- ar.wikipedia.org/wiki
- www.monde-diplomatique.fr Souvenirs d'un diplomate, 2011 fevrier
- www.monde-diplomatique.fr La Tunisie en crise, 1971 Avril
- www.monde-diplomatique.fr, Un pays du Maghreb tourné vers l'Occident; Le monde diplomatique mai 1969.
- www.monde-diplomatique.fr , Une politique d'enseignement qui veut doter la jeunesse d'une culture arabo-musulmane ouverte sur le monde extérieur
- www.monde-diplomatique.fr; Des mutations profondes affectent la religiosité, mai 1969
- www.monde-diplomatique.fr, Sexe, jeunes et politique en Algérie

about 2014

- www.timeshighereducation.co.uk

- Tunisie: l'islam est-il une variable d'ajustement politique ? <http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/05/24>

الفهرس

7 التقديم

القسم الأول

الزيتونة خلال الفترة الاستعمارية:

دور حضاري وإشعاع بالداخل والخارج

– الفصل الأول: الزيتونة والحفاظ على التراث العربي – الإسلامي

المكتوب ونشر مفاهيم التنوير ضمن الحقل المعرفي الإسلامي 15

1 – الزيتونة والمؤسسات التعليمية ودورها في ترسيخ الوحدة المذهبية

والانسجام العقدي بتونس 15

2 – حفاظ الزيتونة على التراث الثقافي العربي الإسلامي المكتوب 30

3 – الزيتونيون ومفاهيم التنوير والتجديد في الحقل الإسلامي 35

– الفصل الثاني: دور الزيتونيين في الحفاظ على كيان الدولة خلال الفترة

الاستعمارية 49

- الفصل الثالث: الزيتونة ساحة إلتقاء التيارات السياسية والفكرية
وتدافع بينها 61
- الفصل الرابع: النخبة الزيتونية خارج الحدود، أمثلة حية عن حضور
فاعل والتصاق بهموم الأمة 81

القسم الثاني

السياسة الاستعمارية إزاء الزيتونة

- الفصل الأول: مركزية مطلب اصلاح التعليم الزيتوني واستماتة سلط
الحماية في إعاقه تطبيقه 103
- 1 – التعليم الزيتوني: اصلاحات متعاقبة ونقائص عديدة 103
- 2 – السلط الاستعمارية بمؤازرة القوى التقليدية تسميت في عرقلة جهود
اصلاح التعليم الزيتوني 119
- 3 – مسيرة اصلاح التعليم الزيتوني منذ مطلع القرن العشرين 127
- 4 – تحركات المدرسين الزيتونيين المطلبة 137
- 5 – لجنة صوت الطالب الزيتوني 141
- 6 – إحداث الشعبة العصرية من أهم ثمار النضال الزيتوني في المجال
التربوي 149
- الفصل الثاني: تضيق السلط الاستعمارية على مصادر تمويل التعليم
الزيتوني بالاستحواذ على الأوقاف 157

القسم الثالث

الزيتونة والزيتونيون في خطّ المواجهة ضدّ الاستعمار

- الفصل الأول: تحصين المجتمع من التغريب والاندماج ركيزة النضال
الزيتوني (حتى أواخر الثلاثينات) 169

179	– الفصل الثّاني: الزّيتونيّون ودورهم في الحركة الوطنيّة
179	1 – الزّيتونيّون يسهمون في إرساء دعائم الحركة الوطنيّة
186	2 – الزّيتونيّون بالمرصاد لحملاّت التّنصير والفرنسة
192	3 – نماذج عن نشاط الزّيتونيين في المجالين الثقافي والجمعيّاتي
	4 – الزّيتونيّون والانخراط في الكفاح المسلّح أثناء معركة التّحرير الوطني
204	(1952 – 1954)

القسم الرّابع

الزّيتونيّون يدخلون في صراع مفتوح ضدّ الجناح المتغرّب صلب
الحزب الدّستوري الجديد، بعد الحرب العالميّة الثانية

	– الفصل الأوّل: التّيار الفرנקفوني بتونس، دراسة في أصل النّشأة وفي
209	الخلفيّة الثقافيّة
	– الفصل الثّاني: الزّيتونيّون والشيخ محمّد الفاضل بن عاشور، والصّدّام
235	مع الحزب الدّستوري الجديد
	– الفصل الثّالث: الصّراع بين لجنة صوت الطّالب الزّيتوني والحزب
247	الدّستوري الجديد
	– الفصل الرّابع: اتّساع شقّة الخلاف بين الأوساط الزّيتونيّة والحزب
263	الدّستوري الجديد حول مفاهيم الحكم الذاتي
	– هل من المنطقي والمشروع تاريخيّاً فهم الخلاف حول الحكم الذاتي باعتباره
263	خلاف شخصي بين «المجاهد الأكبر» و«الزعيم الكبير»؟
	– في معارضة الجسم الزّيتوني – في مجمله – لاتّفاقيّات الحكم الذاتي
273	ومشروعيّة الاصطفاف خلف صالح بن يوسف
287	– البلاد التونسيّة على شفا «حرب أهليّة»؟

القسم الخامس

الدولة الوطنية الناشئة والأوساط الزيتونية

- الفصل الأول: عمق الخلاف بين بورقيبة والزيتونيين يلقي بظلاله على
منهج تعامل حكومة الاستقلال مع الأوساط الزيتونية 299
- الفصل الثاني: لائكية النظام البورقيبي والصدام مع الهوية يحددان
مصير الزيتونة 307
- الفصل الثالث: الدولة الوطنية الناشئة في حملتها الاستثنائية
للزيتونة والزيتونيين 335
- 1 - إلغاء التعليم الزيتوني 335
- 2 - تضيق الخناق على الزيتونيين بعد غلق الجامعة الزيتونية 379
- 3 - نتائج إلغاء التعليم الزيتوني والهجمة على الهوية 386
- 4 - دور الزيتونيين في نشوء الحركة الإسلامية المعاصرة بتونس وتطورها ... 393
- الخاتمة 403
- مصادر الكتاب ومراجعته 407
- الفهرس 415

هذا الكتاب يهدف بالأساس الى إمطة اللثام عن الأدوار المتعددة التي اضطلع بها الزيتونيون خلال الفترة الاستعمارية، وفي مختلف مجالات الحياة العلمية والثقافية والجمعية والسياسية... الخ. فقد أسهم الزيتونيون من طلبة ومدربين وخريجين، بلا مرء في بث الحركة داخل المجتمع من خلال وزنهم العددي ونقاط تركزهم في المدن التي تواجدت بها فروع التعليم الزيتوني، وناقحوا عن هوية الشعب وشكلوا الدرع الواقى ضد محاولات الفرنسية. وفي السياسة شارك الزيتونيون من موقع المسؤولية في إرساء دعائم الحركة الوطنية، وساهموا في صنع مراحل تطورها، فكانوا بمثابة «الجندي المجهول» الذي سعت النخب الماسكة بزمام السلطة بعد الاستقلال إلى طمس دورهم. ولم تكتف بذلك بل تعرضت المؤسسة الزيتونية إلى تهيش، وتم التعامل معها بمنطق الإقصاء من منطلق إحساس تلك النخب بالاستعلاء إزاء ما يمت إلى الزيتونة بصلة. وبعد تلقي المجتمع جرء سياسات الدولة الوطنية جرعات قوية من التعدي على الهوية، كان لمن بقي من النخبة الزيتونية على قيد الحياة، ضمن صفوف تيارات الهوية التي أبدت شيئاً من التصدي لمشاريع التغريب والإلحاق الحضاري.

